الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ و الآثار

رقم التسجيل:................
الرقم التسلسلي:.............

الموضـــــوع

موقف الـرأي الـعام الفـرنسي من الثورة الجزائرية
1954 -1962

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية

إعداد الطالب:
أحمد منغور

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور / عبد الكريم بوصفصاف

تاريخ المناقشة: 25 / 12 / 2006

أعضاء لجنة المناقشة:

	الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
1	صالح فـــيلالـــي	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــا	جـــامعة منتوري/ قسنطينة
2	عبد الكريم بوصفصاف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جـــامعة منتوري/ قسنطينة
3	فاطمة الـــزهراء قشي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جـــامعة منتوري/ قسنطينة
4	الجمعي خمـــري	أستاذ محاضـــر	عضوا مناقشا	جامعة العقيد الحاج لخضر/ باتنة
5	صالح فركـــوس	أستاذ محاضـــر	عضوا مناقشا	جـــامعة 08 ماي 1945 / قالمة

*السنة الجـامعية *
1426- 1427هـــ *** 2005- 2006 م

شـــكـــر و تـــقــديــر

يسعدني جدا، بعد الانتهاء من إنجاز هــذه الــرسالة الجامعية أن أتَــوَجَــه بالشكــر و التقدير الخالصَيْن للأستاذ و الأب الدكتور/ عبد الكريم بوصفصاف، المشرف على هــذا البحــث، الذي لم يــدَّخِــر جهــدا في إرشادي و توجيهي.

كــما أُوَجِــهُ شُكــري لكــل مَــن أعاننـــي مِــن قــريب أو مِــن بعيد علـــى إتمـــام انجـــاز هـــذا البحـــث مِـــن أساتـــذة و أحـــبـــاب و أصـــدقاء، و لهـــم مِنِّـــي فـــائـــق التقديـــر.

إهـــــــداء

إلـــى روح أبِـــي الكريم، رحمة الله عليه، و إلـــى الوالدة الكريمة حفظـــها الله و أنعم عليها بالصحة و العافية.

إلـــى زوجتي التي قاسمتني أتعابي و اجتهدت لأن توفر لي دوما جو العمــــــل المـــــريح .

إلـــى أخَـــوايَـــا و أخـــواتي.

إلـــى كـــل الأصــــــدقاء.

أهـــدي هـــذا العمـــل المتواضـــع.

- المقدمـــــــة:

لقد مر على الثورة التحريرية الجزائرية حتى الآن أكثر من أربعين عاما، و مع ذلك كله فإنها مازالت تصنع الحدث في كثير من المناسبات، فتقدم مادة دسمة لبعض الخطابات السياسية على اختلاف اتجاهاتها و ميولاتها المذهبية و الفكرية، كما تقدم أيضا مادة ملهمة للأعمال الإبداعية؛ الفنية و الأدبية، بل و للصحافة الوطنية و الفرنسية، على اختلاف أنواعها، سواء كانت مكتوبة أو مسموعة أو مرئية. كما أنها ظلت تمثل موضوعات ثرية لعدد كبير من الملتقيات و الندوات العلمية التاريخية و الفكرية التي تثير أطروحات متعددة للنقاش، بل فقد أنشئ العديد من الجمعيات و المخابر العلمية في الجزائر و في فرنسا ذاتها، تهتم في مجموعها بقضايا الثورة.

و يبدو أن هذه الاستمرارية في الاهتمام بالثورة الجزائرية موضوعا للبحث و الإبداع الفكري و السياسي، يوضح مدى عمق أبعادها و رفعة قيمها الإنسانية من جهة، و مدى ثراء موضوعاتها التي مازالت مفتوحة على مـــصارعها أمام أقـــلام الباحثين من كـــل التخصصات و الاتجاهات و الجنسيات، و من بين أهم الأقلام و الـــرؤى التي اهتمت بالثـــورة الجـــزائرية و وقفت منها مواقف متعددة و مختلفة؛ الرأي العام الفرنسي.

إن أهمية الموضوع الذي اخترته لهذه الرسالة يطرح عدة قضايا مهمة و متعددة، لكن الذي يجب التركيز عليه حسب اعتقادي هو قضية الرأي العام الفرنسي و موقفه من الثورة الجزائرية 1954-1962.

لقد جـــرت العادة في الـــدراسات التي تناولت هذا الموضوع إبـــراز جـــماعة صغيرة أو مجموعات كبيرة من الرأي العام الفرنسي، لذلك فقد حاولت من خلال هذا البحث رصد مختلف تلك المـــواقف ثم اختزالها في موقفين كبيرين، تجنبا للإطناب في ســـرد المواقف المـــعزولة أو المحدودة في الزمان و المكان.

و هذا البحث هو دراسة تاريخية و فكرية و اجتماعية و سياسية، تحليلية و استقصائية لموقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية ما بين 1954-1962، من خلال محـــطات أو وقفات محددة عكست ذلك الموقف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و تطوُرَه عبر المراحل المختلفة للثورة.

بالإضافة إلى الأهمية العلمية و المعرفية التي سيقدمها هذا الموضوع، فانه قد يسهم في مساعدة السياسيين على فهم أصول و قواعد العلاقات الفرنسية و الجزائرية أثناء الثورة، وإدراك طبيعة العلاقات بين الشعبين، و التي لم تكن تعبر عن المواقف الرسمية للحكومات الفرنسية المتعاقبة على سدة الحكم إبان الثورة الجزائرية و هذا ما يدل عليه انقسام الرأي العام في فرنسا بين مؤيد للحرب في الجزائر و معارض لها هؤلاء المعارضون الذين تمسكوا بمبادئ الثورة الفرنسية النبيلة، الداعية إلى الحرية و الديمقراطية، و عرفوا معنى الحرية أثناء الاحتلال النازي.

و لعل هذه الدراسة ستوضح لنا طبيعة مواقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية و العوامل التي أدت إلى تشكيله بتلك الصورة التي سنعالجها في هذه الرسالة.

و مما لا شك فيه أن هذا البحث سوف يساعد رجال السياسة من الجزائريين و الفرنسيين حاضرا و مستقبلا في بناء علاقات جديدة بين البلدين، متحررة من عقدة الماضي. لأن الجزائر و فرنسا قوتان معتبرتان في حوض المتوسط. قادرتان على الإسهام في تطوير العلاقات الإنسانية و الثقافية بين شعوب المنطقة، و من هذا المنطلق ينبغي على الدولتين التعاون على جعل هذا الحـــوض خاليا من النزاعات و الصراعات السياسية و العسكرية ليكون بحيرة أمـــن و سلام و واستقرار.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

لقد دفعتني جملة من العوامل لاختيار هذا الموضوع بالذات دون غيره محورا للـــرسالة، و لكنني سأقتصر على الإشارة إلى أربعة عوامل رئيسة فقط، و هي:

أولا: إن أغلب الدراسات و البحوث التي أعدت حتى الآن حول الثورة الجزائرية، حسب اطلاعي لم تتطرق إلى موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة، حيث ركزت في معظمها على الأحداث السياسية و العسكرية. و من هنا فإن الهدف من هذه الدراسة هو الإسهام في كشف الغموض على هذا الجانب.

ثانيا: الرغبة في سبر أغوار تطور مواقف المجتمع الفرنسي من الثورة، إذ أن الملاحظ هو أن المواقف تطورت تدريجيا حتى تبلورت في شكلها النهائي كقوتين إحداهما معارضة للحرب مؤيدة للثورة، و ثانيهما مؤيدة للحرب معادية للثورة.

ثالثا: الإسهام في بلورة العلاقة بين شعبين محكوم عليهما التعاون، على الرغم من أن هذه الشراكة لم تكن متكافئة و لا عادلة بل كانت في غالب الأحيان مفروضة من الطرف الأقـــوى، و لكن من باب المصلحة المشتركة و الجوار الاستراتيجي، تأتي هذه الضرورة الحضارية المستقبلية. و المساهمة في إذابة الجليد و الجمود في العلاقات بين البلدين و التي مازالت تعاني من حساسية الماضي.

رابعا: الرغبة في تقديم عمل أصيل في هذا الموضوع يعتمد على المصادر الأولى، و المتمثلة في المادة الخبرية التي كانت تقدمها وسائل الإعلام الفرنسية آنذاك خاصة الصحافة المكتوبة من جرائد ومجلات يومية و أسبوعية إخبارية أو متنوعة، و إضافة لبنة جديدة إلى صرح تاريخ الثورة.

ولهذه الأسباب و غيرها، آثرت هذا الموضوع للدراسة و البحث في رسالة الماجستير.

- **إشكالية الموضوع:**

تهدف هذه الإشكالية إلى تحديد النقطة المركزية في البحث عن طبيعة مواقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية و تقلباته عبر سنوات الحرب، و سأحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال مجموعة من التساؤلات:

- ما المقصود بالرأي العام عامة و الرأي العام الفرنسي خاصة؟
- ما هي القوى السياسية و الاتجاهات الفكرية التي شكلت الرأي العام الفرنسي آن ذاك ؟
- ما هو حجم تأثير كل فئة على المجتمع الفرنسي و قدرتها على صنع رأي عام؟
- ما هي أهم المحطات التي مرت بها الثورة الجزائرية، و التي جعلتها تصل إلى نقطة اللارجوع؟
- كيف نظمت الثورة صفوفها من أجل تحقيق النصر و النجاح؟
- هل كان موقف الرأي العام الفرنسي واضحا و صريحا و ثابثا من الثورة أم أنه كان متـــقلبا و مترددا ؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى صنع هذه المواقف؟
- إذا كان موقف الرأي الفرنسي مؤيدا للثورة فلماذا استمرت الحـــرب سبع سنوات و نصف، و إذا كان معاديا للثورة فلماذا الانقلابات العسكرية و الاضطرابات السياسية ضد الحكومة الفرنسية ؟

- ما هي المرجعية الفكرية و السياسية لأصحاب تلك المواقف؟

و لعل السؤال الجوهري الذي سأحاول الإجابة عــنه مـــن خـــلال فصول هذه الـــرسالة و مباحثها، هو: ما هي حقيقة العلاقة بين موقف الرأي العام الفرنسي و الثورة الجزائرية.

- حـــدود الدراســـة:

تنحصر الفترة التي تناولتها بالدراسة ما بين 1954-1962، و هي الفترة التي استغرقتها الثورة التحريرية الجزائرية، هي مرحلة زمنية قصيرة في الواقع لكنها أغنى محطة تاريخية في مسيرة الشعب الجزائري على الإطلاق، و لا يضاهيها في اعتقادي إلا التحول الجوهري الذي وقع في المجتمع الجزائري عقب ارتباطه بالحضارة العربية الإسلامية في القرن الأول الهجري السابع الميلادي.

و مرحلة الثورة الجزائرية كانت حافلة جدا بالأحداث التي كان لها وقع مباشر على الرأي العام الفرنسي مثل تصفية الاستعمار في الهند الصينية وتونس و المغرب، و تطورات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي، و قضايا أوروبا خاصة الدفاع المشترك الذي أثار قضية إعادة تسليح ألمانيا، و هو ما يرفضه الفرنسيون. بالإضافة إلى الأحداث الداخلية خاصة الناتجة عن الثورة الجزائرية و منها عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة.

أما من حيث الإطار المكاني، فإن الرأي العام المقصود بالدراسة هنا هو الرأي العام في المتروبول، لأننا استبعدنا من الموضوع –عن قصد- فرنسيي الجزائر على اعتبار أن موقفهم كان مغايرا لقطاعات واسعة في فرنسا.

- المناهج المتبعة في الرسالة:

لعل بعضهم لا يروقه وصف مناهج البحث في المقدمة، غير أن الدراسة العلمية تقتضي من كل باحث إن كان واعيا بالمناهج التي يطبقها في رسالته أو أطروحته، أن يذكرها ضمن الخطوات التي يتبعها في البحث، ضمن المقدمة، و هذه المناهج هي:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي، الذي اعتمدته في عرض الوقائع و الأحداث التاريخية و وصفها وصفا كرونولوجيا متصاعدا، لأن وصف الوقائع أو الظواهر في كل علم من العلوم الاجتماعية يكون سابقا لغيره من المناهج الأخرى.

ثانيا: المنهج التحليلي، و قد سلكته في دراسة و تحليل المادة العلمية التي وظفتها في هذه الرسالة، حسب كل مرحلة من المراحل المشكلة للبحث.

- صعوبات البحث:

و لقد واجهتني خلال إنجاز هذا العمل العلمي صعوبات جمة، أذكر من أهمها: طبيعة الموضوع الذي يظهر من الوهلة الأولى أنه مـوضوع مـن موضوعات علم الاجتماع، و هذا ما جعلني أعود أولا إلى الدراسات التي اهتمت بالرأي العام، هذه الظاهرة التي يصعب قياسها بسبب طابعها الزئبقي. فبما أنها ظاهـرة اجتماعية فهي غيـر معـزولة عن السياسة، و هـو ما فرض عليَّ الاطلاع على بعض قضايا الفكر السياسي المعاصر. لذلك كنت مجبرا على وضع موضوع الدراسة في إطاره التاريخي و الاجتماعي و السياسي.

أما العقبة الثانية التي واجهتني مع بداية التعامل مع الموضوع هي طول مدة الدراسة التي تمتد كما رأينا ما بين 1954-1962 و هي فترة طويلة جدا بالنسبة لدراسة الرأي العام الذي يتميز بالتطور و التغير و التحول و عدم الثباث، فوجدت نفسي أمام آراء عامة و ليس رأي عام واحد.

و أما الصعوبة الثالثة فهو بصورة مباشرة الكم الهائل من المادة المعرفية الغزيرة، كان علي اختيار ما يخدم موضوع الدراسة أكثر، و أخص بالذكر هنا الصحافة التي يتطلب التعامل معها صبرا أكثر و تحكما في مفتاح اللغة الأجنبية لأن أغلبها كتب باللغة الفرنسية، و هنا وجدت نفسي أمام مشكلة أعقد وهي مشكلة الترجمة، على الرغم من أنني أجيد اللغة الفرنسية.

لقد توفرت المادة العلمية إلا أن الحصول عليها لم يكن بالأمر السهل حيث تطلب مني ذلك التنقل إلى الجزائر العاصمة و زيارة المكتبة الوطنية بقسميها و مركز الأرشيف الوطنـي و المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثـورة أول نوفمبر، و كذا التنقل إلى فـرنسا و اقتناء بعض الكتب منها و زيارة بعض المـؤسسات مثل مـركز جـورج بومبيدو و المكتبة الوطنية (فرانسوا ميتيران)، كما تطلب مني التنقل إلى تونس و زيارة دار الكتب الوطنية و مـركز الأرشيف الوطني و مكتبة جامعة 09 أفـريل و المـركز الأعلى للحركة الـوطنية و الالتقاء ببعض الأساتذة أذكر خاصة الأستاذ فرج معتوق المهتم بدراسة الرأي العام الفـرنسي و القضايا العربية.

على الرغم من كل ذلك فقد تمكنت بتوفيق من الله من تجاوزها ووصلت بالبحث إلى النهاية دون إهمال أو تقصير إلا ما جاء سهوا أو خطأ، و الفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى للأستاذ المشرف الذي لم يذخـــر وسعا في توجيهي و إرشادي و نصحي حيث اتسع صدره لهفواتي و أخطائي المتكررة كباحث مبتدئ، و إلحاحي في كل مرة على تغيير خطة البـــحث و مراجعتها.

- وصف أهم مصادر البحث و مراجعه:

عندما شرعت في جمع مصادر البحث و مراجعه، لم أعثر على بحث أو كتاب يتناول هذا الموضوع بالذات، و لكن فيما اعتمدته من بعض المصادر و المراجع وجدت هناك إشارات إلى الرأي العام الفرنسي، و موقفه من الثورة الجزائرية بل فقد عثرت على رسالة في فرنسا، تتحدث عن هذا الموضوع و لكنها حصرته بين شهري نوفمبر 1954 و جانفي 1956 أي أنها درسته في فترة قصيرة لا تزيد عن خمسة عشرة شهرا فقط.

أما الذي اهتم أكثر بهذا الموضوع فهو المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجرون الذي كانت مقالاته و أبحاثه، منارة لي في تتبع خيوط موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة، على اختلاف سنواتها. و هي مقالات منشورة ضمن كتب جماعية أو مجلات دورية.

و لذلك ارتأيت الاهتمام بموقف الرأي العام من الثورة في كل مراحلها، و حاولت الجمع بين الصحافة و الكتب و وثائق أخرى، في السنوات التي لا توجد بها بحوث معينة.

ا: أهم مصادر البحث:

أولا: الصحافة:

اعتمدت في هذا البحث على مجموعة من العناوين الصحفية الفرنسية خاصة، و منها جريدة "لوموند" le Monde العريقة، لأنها تابعت أحداث الثورة في أغلب مراحلها، إضافة لكونها حاولت أن تتميز بخط سيــر محايد، فكانت تعــرض الأحداث بنوع من المــوضوعية أو حسب رأي صحفييها دون أن يتعارض ذلك مع الموقف الرسمي. كما اعتمدت على مجموعة مقالات من جريدة "لا ديباش دو كونسطنتين" la Dépêche de Constantine و من الأسبوعية اليسارية "فرانس أوبسارفاتور" France Observateur هذه الأخيرة التـــي كانت قد فتحت أعمدتـــها لأقلام صحفية معــروفة بنضالها إلى جانب القضايا العادلة للشعوب المستعمرة، مثل سرفان شرايبر و روبار بارا و جان دانيال وغيرهم.

كما اعتمدت على المقالات المنشورة في المؤلف الضخم: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955-1962، لمؤلفه الدكتور عبد الله شريِّط، من أهــم المصادر في هذا البحث، و هو مصنف كبير يتكون من ثمانية عشر جــزءا، و هو عبارة عن مقالات صحفية جمعها و ترجمها و نشرها في جريدة الصباح التونسية و في جرائد أخرى بتونس، خلال سنوات الثورة، ثم جمعها خلال الثمانينيات و التسعينيات و نشرها في مجلدين كبيرين أول مرة خاصين بسنتي 1955-1956، ثم أكمل جمع المقالات الأخــرى و أعاد توزيعها على ثمانية عشر جزءا كما سلف الذكر. و هي مقالات دسمة تعبر عن آراء الكتاب و الصحفيين و أصحاب الرأي في فرنسا خاصة و في بلدان أوروبية و عربية أخــرى. و لكن المقالات التي شغلتني بالدرجة الأولى في هذا الموضوع هي تلك التي كانت تعبر عن قطاعات واسعة من الرأي العام الفرنسي و موقفه من الثورة الجزائرية، و قد أفادني هذا المصنف الكبير بشكل مباشر في مختلف فصول الــرسالة و مباحثها، و هي مادة خام مكنتني من الاطلاع على تفاصيل كثيرة، و زودتني بمعرفة واسعة حول تطور الرأي العام الفرنسي من بداية الثورة إلى أن وضعت الحــرب أوزارها سنة 1962، و في اعتقادي أن هذا العمل التراثي الضخم الذي أنجزه الدكتور عبد الله شريط، لا يمكن أن يستغنى عنه أي باحث في الثورة الجزائرية مهما كان موضوعه أو جنسيته لأنه عمل متكامل يزود الباحث بمادة خبــرية متنوعة و متواصلة لا تترك له فجوة يعاني منها لاسيما في موقف الرأي العام الفرنسي و الأوروبي من الثورة الجزائرية عامة.

غير أن ملاحظاتي على هذا العمل الكبير هو أنه لا يقدم تاريخ صدور المقال في جريدته الأصلية و إنما يقدم لنا تاريخ صدوره على أعمدة جريدة الصباح أو غيرها. كما أنه لم يلتزم بتقديم عنوان المقال إلا في أحيانا قليلة حيث يكتفي بالإشارة فقط إلى الجريدة الأصلية و صاحب المقال.

ثانيا: مذكرات بعض القادة السياسيين و العسكريين: هؤلاء القادة من اللذين سايروا الثورة الجزائرية و عايشوا أحداثها و ساهم بعضهم في صنع الرأي العام الفرنسي و توجيهه، و بقوا على قيد الحياة بعد الثورة، مدة من الزمن ساعدتهم على تطوير أفكارهم و توعيتهم بالأحداث أكثر، و من هذه المذكرات:

1- حياة تحدي و صمود: Une Vie Debout. لصاحبه محمد حربي، و يعد هذا الكتاب من المصادر الأساسية في موضوعنا، لأنه حرر بقلم أحد إطارات الحركة الوطنية و الثورة

التحريرية، ساهم بدور كبير في نشاط الوفد الخارجي للثورة، الذي كانت مهمته التعريف بكفاح الشعب الجزائري و كسب تأييد و دعم و مساندة شعوب و حكومات العالم الحر. و قد استفدت منه في سياق انتقال الثورة إلى فرنسا نفسها بعد تأسيس فيدرالية جبهة التحرير.

2- مذكرات الأمل: لمؤلفها الجنرال شارل ديغول.

إن هذه المذكرات مصدرا أساسيا لدراسة الرأي العام الفرنسي خاصة في المرحلة الممتدة ما بين 1958-1962، لأن الرئيس ديغول كان يؤثر بشكل مباشر على الفرنسيين عن طريق خرجاته الميدانية و تصريحاته و خطاباته و قراراته المباشرة، و من بينها قرار استدعاء الهيئة الناخبة و استشارتها مثلا.

3- اتفاقيات إيفيان: لمؤلفه بن يوسف بن خدة، و هو كتاب من الحجم الصغير حيث تضمن 139 صفحة بما فيها الملاحق التي طغت على الجزء الأكبر من الكتيب، فقد وردت في حوالي 95 صفحة. تكمن أهمية هذه المذكرات في أنها صادرة عن أحد العناصر الفاعلة، خصوصا في المــرحلة التي تناولـــها و الموضوع الذي طرحته و نعني به المفاوضات و الاتفاقيات، فكان ذلك شهادة أصلية وجب الرجوع إليها خاصة في المبحث التي تناولت بالدراسة عنصر المفاوضات.

4- شهادات و مواقف: لمؤلفه بن يوسف بن خدة، و الذي كان الثمرة الثالثة التي أنجزها المجاهد بن يوسف بن خدة بعد اتفاقيات إيفيان و جذور أول نوفمبر. قسم الكتاب إلى فصلين، كان الأول تحت عنوان "شهادات" قدمها الرجل حول مجموعة من القضايا المتعلقة بمسيرة الثورة، مثل المفاوضات و وقف إطلاق النار و برنامج طرابلس و عبان رمضان و أزمة صائفة 1962 و غيرها فكان، بذلك الجزء الأساسي في الكتاب الذي قدم لي مادة وافية وضفتها خاصة في الفصل الثاني من الرسالة. أما الفصل الثاني من الكتاب فكان عبارة عن مواقف هذا الرئيس من قضايا مختلفة خلال مسيرة الاستقلال.

و الملاحظ أن كتابات بن يوسف بن خدة امتازت عن غيرها بقلة التهجم على الآخــرين و إبداء العيوب و المساوئ و السلبيات و هذا انطلاقا من قناعة هذا المجاهد الصلبة التي لم تتزعزع من أجل خدمة الأمة و دعم مكاسب الثورة في الحرية والاستقلال.

5- حيـــاة كفـــاح في جزئه الثالث لمؤلفه الأستاذ أحمد توفيق المدني.

كان عنوان هذا الجزء "مع ركب الثورة التحريرية"، توقف فيه الأستاذ احمد توفيق المدني فـــي عدة محطات هامة فـــي مسار الثورة من خلال ذاكرته التي عادت بـــه إلى زمن الثـــورة، و الكتاب غني خاصة بالوثائق مثل المراسلات و محاضر بعض الجلسات و الاجتماعات، التي تنقل تفاصيل ما جرى. و كان اعتمادي على هذا الجزء خاصة في الفصل الثاني من الرسالة الخاص بالثورة الجزائرية و أبرز محطاتها.

على الرغم من أهمية هذه المذكرات في الكشف عن كثير من الخبايا و تفاصيل الأحداث، فإنـــها لا تخـــل من بعض المغالطات و الروح الذاتية التـــي تعكس أفكارا خاصـــة و توجهات مختلفة، و تبتعد في كثير من الأحيان عن الموضوعية في الطرح و الحديث عن بعض الوقائع قد تحجب عنا جـــزءا من الحقيقة، لهذا وجب التأني و الحـــذر و تحليل و مقارنة ما جاء فيها بما هو متوفر من مادة علمية أخرى من مضامينها الأساسية.

ثـــالـــثا: الـــكـــتـــب:

1- عارنا في الجزائر: لمؤلفه جان بول سارتر.

هو كتاب مترجم عن اللغة الفرنسية، عرض فيه هذا المفكر الفرنسي المعروف وجهة نظره حول الممارسات التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر، حيث وصفها بأنها عار كبير على فرنسا الحضارة و حقوق الإنسان و أن رسالة فرنسا الحضارية انحرفت عن مسارها الصحيح، فكان هذا الكتاب بذلك دليلا على صحوة الضمير الفرنسي، بعد فضائح التعذيب المقترفة باسم الأمة الفرنسية. لقد مكنني هذا المؤلّف الصغير من معرفة و تتبع مواقف اليسار الفرنسي بصفة عامة و المثقفين بصفة خاصة إزاء الثورة الجزائرية.

3- الجزائر حتف الاستعمار: لمؤلفه ليون فيكس.

صدر هذا الكتاب هو الآخر في حجم صغير، و مؤلفه ذا اتجاه يساري، صور فيه الواقع الجزائري قبيل اندلاع الثورة و وصفه بأنه كان متدهورا و مأساويا، بسبب انعدام المساواة بين الجزائريين الأهالي و الأوروبيين المستوطنين مـــما ولّـــد اختلالا واضـــحا في البنية الاجتماعية و الاقتصادية، فجرَّ ذلك البلاد إلى الانفجار.

و الكتاب يقدم بذلك أسباب الثورة من منظور اليسار الفرنسي.

4- محاكمة شبكة جونسون: لمؤلفه "مارسال بيجو

«Marcel Péju"Le procès du réseau jeanson»

صدر هذا الكتاب في أفريل 1961، و قام بنقل وقائع محاكمة شبكة جونسون بكل دقائقها، بداية من معركة الإجراءات التي أعلنت عن بداية المحاكمة لأن القضية أوكلت إلى القضاء العسكري ممثلا في المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بباريس و بالتالي كان من الضروري على هيئة الادعاء تقديم التفسيرات اللازمة حول اختصاص المحكمة و دوافع عرض هذه القضية عليها و سبب عدم رفعها أمام القضاء المدني، ثـــم نقل الكاتب شهادات الموقعين على بيان 121 و استجواب المتهمين وصولا إلى مرافعات هيئة الدفاع. استمرت المحاكمة حوالي أربعة أسابيع، و صوَّرها المؤلِف على أنها معركة سياسية و قضائية و معنوية.

تكمن أهمية هذا المصدر في كونه يبين بوضوح كيف خرج النقاش حول المشكلة الجزائرية من السرية إلى العلنية حيث كان يقتصر قبل ذلك على الدوائر الفكرية فقط، و من هنا أصبح عاما و شعبيا.

لقد اعتمدت على هذا الكتاب خاصة في الفصل الرابع لإبراز تشكل جبهة معارضة الحرب في الجزائر، لأن المحاكمة قدمت خدمة كبيرة لهذه الجبهة حيث أعطت للمناضلين اللذين اختاروا مساعدة جبهة التحرير منبرا لم يكونوا ليحصلوا عليه لو بقي عملهم في السرية و دون علم السلطات، و ساعدهم في ذلك التغطية الإعلامية الواسعة التي حظيت بها جلسات المحكمة.

ثانيا: أهم مراجع البحث:

أما أهم مراجع البحث، فهناك كتب و مقالات علمية قيِّمة حول هذا الموضوع، باللغة العـــربية و الأجنبية، و كذلك بعض الأطروحات و الـــرسائل الجامعية التي لها صلة مبـــاشرة أو غير مباشرة بموضوع الثورة و الرأي العام الفـــرنسي، و قد تميزت أغلبها بالدقة في التحليل و اعتمادها على التوثيق و المناهج العلمية، و هي مراجع يسرت لي عملية انجاز هذا البحث، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- الثورة الجزائرية، سنوات المخاض: لمؤلفه محمد حربي.

يعد هذا المؤلَّف من الكتابات المتميزة بأسلوبها العلمي الرصين، التي سجلت التطورات التي سبقت اندلاع الثورة، ثم تحليل أوضاع المجتمع الجزائري المتردية، و التي كانت عاملا في تفجير الكفاح المسلح، و قد وظفت هذا المرجع خاصة في الفصل الثالث عندما استعرضت أسباب الثورة من المنظور الفرنسي.

2- تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، الجزء الثاني: لمؤلفه محمد العربي الزبيري، و قد استعنت به في العديد من فصول الرسالة و مباحثها، لأنه تعرض إلى عدة قضايا مرتبطة بموضوع الدراسة، خاصة فيما تعلق بأحداث الثورة التي كان لها كبير الثر على الـــرأي العام الفـــرنسي، و كذا المباحث التي ناقشت مؤسسات الثورة و مواثيقها.

3- الرأي العام: لمؤلفه "ألفرد سوفي"،

«Alfred Sauvy, L'opinion publique»

يعتبر هذا الكتاب ذا أهمية كبيرة في دراسة الرأي العام بصفة عامة و الرأي العام الفرنسي بصفة خاصة، لأن مؤلفه هو أحد المنظرين في المدرسة الفرنسية التي سيأتي تقديمها في الفصل الأول. لذلك كله فإنني اعتمدت عليه في المبحث المخصص للرأي العام.

لكن أهم المراجع التي كانت لي سندا قويا في إخراج فصول هذا العمل هي تلك الكتب التي ألفت بطريقة جماعية، من قبل مجموعة من الباحثين و المؤرخين و الكتاب و الصحفيين، حول الثورة الجزائرية أو الحرب في الجزائر ما بين 1954-1962، و التي وظفتها في أغلب مراحل هذا البحث، و أذكر منها على وجه الخصوص:

أ- حرب الجزائر 1954-2004، نهاية فقدان الذاكرة

«la guerre d'Algérie 1954-2004, la fin de l'amnésie»

هو من أحدث المؤلفات الجماعية، و جاء ثمرة جهد علمي دام عدة سنوات، و تم نشره بمناسبة إحياء ذكرى مرور نصف قرن على اندلاع الثورة الجزائرية، و أشرف على إخراجه الأستاذان الدكتور محمد حربي و الدكتور بن جامان ستورا. طرق هذا الكتاب القيم موضوعات شتى عن الثورة و الرأي العام الفرنسي، و كان مجال اعتمادي عليه في المقالات التي تطرقت إلى الصحافة الفـــرنسية و تعاملـــها مع الثـــورة، و قضايا التعذيب و غيـــرها.

يتميز هذا الكتاب عن غيره من المؤلفات الجماعية و حتى الفردية، بكونه يتوجه إلى فئة محددة يفترض فيها معرفة مسبقة للقضية الجزائرية، و على هذا الأساس نجده يدير ظهره للأحداث و يتجاهل التطورات السياسية و العسكرية للمشكلة، و يركز على تناول القضية من زوايا أخرى متعددة: إثنية و تاريخية، حيث تناول موضوعات تصب في ذلك الوعاء مثل: الظاهرة الكولونيالية و معاداة الاستعمار و المجندون و القمع و الانقسامات الداخلية داخل الاتجاه

الوطني في الحـــركة الوطنية الجزائرية و النساء و منطقة القبائل و الأقـــدام السوداء و اليهـــود و المنظمة العسكرية السرية و الحرْكَة، و غير ذلك من المنظمات و الجماعات.

يمثل هذا العمل سابقة أولى من نوعها، ذات وجهين: الوجه الأول في كونه: المرة الأولى التي يشترك فيها باحثون من ضفتي المتوسط في مشروع واحد حاولوا من خلاله التأسيس لتاريخ مشترك حول الصراع، بوضع مقاربات متقاطعة. أما الوجه الثاني فإنه عكس الأعمال الجماعية الأخرى، نجد أن جل المشاركين في انجازه من اللذين لم تكن لهم علاقة بالحرب فهم ينتمون إلى جيل جديد من الباحثين ممن لم يعيشوا الأحداث التي درسوها، لذلك نلاحظ أنهم استعملوا عدة مصطلحات جديدة و ادخلوها على الموضوع مثل خاصة العنف.

و تكمن أهمية المقالات التي تضمنها هذا الكتاب في كونها اعتمدت على مادة أرشيفية مهمة، لم يتم الاطلاع عليها من قبل، و هي وثائق عسكرية و بوليسية خاصة كان يمنع الوصول إليها سابقا.

ب- <u>حرب الجزائر و المثقفون الفرنسيون</u>:

«<u>la guerre d'Algérie et les intellectuels français</u>»

أشرف على إعداد هذا الكتاب كل من المؤرخين: جون بيار ريو و جون فرانسوا سيرينيلي، تضمن دراسات ثرية و هامة عن المثقفين الفرنسيين و موقفهم من الثورة الجزائرية، على اختلاف مشاربهم و اتجاهاتهم الفكرية. كان مجال اعتمادي على مقالاته في الفصلين الثالث و الرابع عندما حاولت تقسيم المثقفين في فرنسا إلى مجموعتين، الأولى مؤيدة للثورة و الثانية معارضة لها.

ج- <u>حرب الجزائر و الفرنسيون</u>:

«<u>la guerre d'Algérie et les Français</u>»

تحت إشـــراف الأستاذ جـــون بيار ِريُّو، ضم بحوثا و دراسات مفيدة جدا حول الثورة الجزائرية و الرأي العام في المتروبول و دور الحرب في الجزائر و أثرها على الجمهورية الفرنسية و على التطور الاجتماعي و الاقتصادي في فرنسا، و غيرها. و احتوى هذا الكتاب مقال المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجرون الذي سبقت الإشارة إليه.

رغم الأهمية التي تتميز بها هذه المؤلفات و الكتب و المقالات و البحوث المنجزة باللغة الفرنسية، إلا أن اختلافنا معها يبقى قائما حول عدم استخدامها لمصطلح الثورة، إذ تتبنى أغلبها كلمات و عبارات حرب الجزائر أو حرب الاستقلال أو حرب التحرير.

- **مصطلحات البحث**:

أولا: لقد استعملت عبارة op.cit بمعنى المــرجع السابق، و عبارة ibid بمعنى المرجع نفسه، و هذا في الحالات التي اعتمدته فيها على المراجع المكتوبة باللغة الأجنبية.

ثانيا: و لقد ورد في الرسالة مجموعة من الاختصارات باللغة الأجنبية، ترمز إلى أسماء بعض الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و هي كما يأتي:

الحزب الشيوعي الفرنسي	- PCF
الحزب الاشتراكي الفرنسي	-SFIO
الحركة الجمهورية الشعبية	-MRP
التجمع الشعبي الفرنسي	-RPF
الكنفدرالية العامة للعمل	-CGT
الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين	-CFTC
الكنفدرالية العامة للعمل و القوى العمالية	-CGT-FO
فدرالية التربية الوطنية	-FEN
الفدرالية الوطنية لنقابات الاستغلال الفلاحي	-FNSEA
الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين	-UNEF
الجمعية الكاثوليكية للشبيبة الفرنسية	-CCJF
المنظمة العسكرية السرية	-OAS
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	-GPRA
المجلس الوطني للثورة الجزائرية	-CNRA
جبهة التحرير الوطني	-FLN
الحركة الوطنية الجزائرية	-MNA
الحزب الاشتراكي الموحد	-PSU
النقابة المستقلة للشرطة البلدية	-SIPM

النقابة العامة للشرطة SGP-

المجلس الوطني للمقاومة CNR-

الاتحاد العام للعمال الجزائريين. UGTA-

الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة. UNR-

- **خطة البحث**:

تتكون هذه الـــرسالة من مقدمة و أربـــعة فصول مقسمة إلى مباحث وخـــاتمة و ملاحق و ببلوغرافيا و فهارس.

ذكرت في المقدمة أهمية الموضوع و الأسباب التي دفعتني لاختياره و الإشكالية التي يطرحها مع تصور لعلاجها، ملتزما بحدود الـــدراسة زمنيا و مكانيا و مستعينا بالمناهج العلمية و المصادر و المراجع الأساسية.

ففي **الفصل الأول**؛ الرأي العام و أهم اتجاهاته في فرنسا قبيل اندلاع الثورة الجزائرية. تطرقت إلى الرأي العام و طرق تشكيله و مراحله المختلفة ثـــم حاولت تتبع الاتجاهات الفكـــرية و السياسية المؤثرة و المشكلة للرأي العام الفرنسي آنذاك.

لذلك قسمت هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول؛ الرأي الـــعام، يتناول المـــفاهيم الأساسية و المختلفة لظاهـــرة الـــرأي العام كظاهرة اجتماعية زئبقية متغيـــرة حسب الظـــروف و المستجدات.

- المبحث الثاني؛ اتجاهات الرأي العام الفرنسي قبيل اندلاع الثورة، تعرضت فيه إلى الاتجاهات السياسية السائدة و الجمعيات المنظمة كالنقابات و الصحافة وغيرهما.

أما **الفصل الثاني**؛ الثورة الجزائرية و أبرز محطاتها: فقد عالجت فيه مسار الثورة الجزائرية خلال سبع سنوات و نصف، و تضمن هذا الفصل أربعة مباحث هي:

- المبحث الأول؛ اندلاع الثورة، و درست فيه الثورة و دوافع إعلانها من طرف الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية.

- المبحث الثاني؛ مسار الثورة، فقد تحدثت فيه عن هجومات عشرين أوت 1955 و مؤتمر الصومام 1956 و إضراب الثمانية أيام التاريخي و مظاهرات ديسمبر 1960 و المفاوضات.

- المبحث الثالث؛ مؤسسات الثورة، و قد تمحور حول الوفد الخـــارجي و المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ و الحكومة المؤقتة.

- المبحث الـــرابع؛ وقف إطلاق النار و الاستقلال، فقد تتبعت فيـــه ظروف وقف إطلاق النار و قيام الهيئات المؤقتة و برنامج طرابلس و استفتاء تقرير المصير و الاستقلال.

أما **الفصل الثالث؛** الثورة الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي 1954-1958: فقد تطرقت فيه إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول؛ حول أسباب الثورة من المنظور الفرنسي، حيث اختلفت التحليلات للأسباب التي أدت إلى انفجار الوضع في الجـــزائر بين مختلف الأطـــراف.

- المبحث الثاني حول الوضعية القانونية والإدارية للجزائر و بعض الإجراءات المتخذة عشية اندلاع الثورة.

- المبحث الثالث؛ حول علاقة الرأي العام الفرنسي بالجزائر، و كيف كان الرأي العام الفرنسي يطلع على أحداث الثورة.

- المبحث الرابع؛ الأحداث المؤثرة على الرأي العام الفرنسي، فقدمت مجموعة من أحداث الثورة التي رأيت أنها أهم التطورات التي كان لها وقعا أكبر على الفرنسيين.

أما **الفصل الرابع؛** تبلور مواقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1958-1962؛ فقد قسمته إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول؛ جبهة مواصلة الحرب في الجزائر، و هي جبهة الجزائر الفرنسية التي أرادت المحافظة على الوضع مهما كلف الأمر و لو بمواصلة الحرب و تغذيتها بكل الوسائل.

- المبحث الثاني؛ جبهة معارضة الحرب في الجزائر، التي مثلت صحوة الضمير الفرنسي في وضع حد للحرب غير المعترف بها.

- المبحث الثالث فقد خصصته لـــ: انتصار جبهة معارضة الحرب في الجزائر، حيث عرجت فيه قليلا على المفاوضات و اتفاقية إيفيان و المواقف التي خلفتها.

و ينتهي البـــحث بخاتمة استعرضت فيها النتائج المتوصل إليها، بعد إتمام دراسة الـــمادة و تبويبها و مناقشتها و تحليلها، طبقا للمناهج المعتمدة، و مراعاة توجيهات الأستاذ المشرف.

ثم أشفعت البحث بملاحق أساسية تـــدعم موضوعه، و بعدها رتبت ألف بائيا المـــصادر و المـــراجع المعتمدة في الرسالة. و في الأخير عـــرض لفهارس الأعلام و البلدان و الأماكن و الجمعيات و الأحزاب الموضوعات.

الفـــصــــل الأول

الـــرأي الـــعام و أهـــم اتجاهاتـــه فـــي فــرنـــسا قـــبيل انـــدلاع الثـــورة الجـــــزائـــرية.

المبحث الأول: الـــرأي الـــعام.

المبحث الثاني: أهم اتجاهات الرأي العام الفرنسي قبيل اندلاع الثورة الجزائرية.

ارتبطت المجتمعات المعاصرة بعلاقة وثيقة مع الرأي العام، باعتباره يمثل مجمل الأفكار و المفاهيم حول مواقف و أحداث و ظواهر اجتماعية، حيث قدمت لنا الاستطلاعات والاستفتاءات و الانتخابات صورا عن هذه الظاهرة، بصفة دائمة و مستمرة، تدل على التطور و التغير. و على الرغم من بساطة النتائج المعروضة –بواسطة الإجابة بنعم أو لا – إلا أنها تمثل مؤشرا حقيقيا عن مواقف معينة من قضية محددة أو قضايا متعددة فرضت نفسها أو طرحت للمناقشة. وبالتالي فإن الرأي الفردي يؤدي إلى استخلاص الرأي الجماعي بعد تجميع تلك الإجابات، هذه النتائج هي التي تمثل موقف الرأي العام .

و في الدراسات التاريخية تعالج ظاهرة الرأي العام من خلال تعاليق و تحاليل وسائل الإعلام المختلفة و تصريحات القادة و الزعماء و مواقف الأحزاب و الجمعيات و غيرها. و تلك العناصر مجتمعة هي التي تؤدي إلى صياغته و تجسيده و تبلوره و من ثم تأثيره على صناع القرار، اللذين لا يخفى توجيههم و تحكمهم في الرأي العام بواسطة الصحافة و المناقشات العامة و أحيانا أخرى باستعمال التظليل الإعلامي و نشر الإشاعات أو الأسلوب القهري ونقصد به الرقابة و المنع والمصادرة.(1)

وقد تناولت في هذا الفصل مبحثين: الأول يدرس الرأي العام دراسة نظرية من حيث المفهوم و التصور، لدى مختلف المدارس. ثم تتبعت تشكل الرأي العام والوسائل المتحكمة فيه، ثم مراحل تطور هذا الرأي من بروز القضية أو المشكلة إلى المناقشات التي تدور حولها وانقسام المواقف و تبلورها، و أخيرا ترجيح أحد هذه الآراء دون غيرها. بسبب الإجماع الذي وقع حولها.

أما المبحث الثاني فقد بينت فيه اتجاهات الرأي العام الفرنسي قبيل اندلاع الثورة الجزائرية، و خاصة عند الطبقة السياسية و المنظمات و الجمعيات المهنية و الشبانية والصحافة، وغيرها من العناصر التي تؤثر على الرأي العام الفرنسي و توجهه أثناء تلك الفترة.

---

[1] Henrik Prebensen**, ya-t-il un revirement de l'opinion publique française?**
من أ شغال ملتقى معهد الدراسات الرومانية لجامعة كوبنهاغن في 03 أكتوبر 1998.

المبحث الأول : الـــرأي الـــعام.

الرأي العام مصطلح شائع و متداول على ألسنة الكتاب و الباحثين، و كثيرا ما يستعمله الساسة و الصحفيون، و يرد في كل المناقشات اليومية حتى في أبسط الأمور التي يحياها الناس.

أصبح الرأي العام عنصرا هاما في حياة البشرية لأنه تحول إلى قوة ذات أثر كبير في حياة الناس، فهو الذي يبني الشهرة و يهدمها و هو الذي يدعم الساسة للوصول إلى مناصب المسؤولية، و الاحتفاظ بها، و القيام بدورهم فيها مثل إصدار القوانين و اتخاذ القرارات الحاسمة. كما أنه هو الذي يرعى التقاليد الاجتماعية و المبادئ الأخلاقية أو يتنكر لها.

و قد تحول الرأي العام إلى قوة مؤثرة في مجتمعنا الدولي الحديث، مما انعكس بوضوح على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

هذا و قد اهتم الباحثون أيضا بالرأي العام اهتماما كبيرا، و رغم اختلافهم في تعريفه إلا أنهم أجمعوا على أهميته، و لهذا تعددت التعريفات التي وضعها الباحثون في جميع التخصصات، في علم السياسة وعلم النفس الاجتماعي، و لا نجد بينهم اتفاقا و لو بسيطا حول معنى دقيق و محدد لهذا المصطلح، فاستعملوه بدلالات مختلفة حسب حاجة كـل واحد منهـم و اتجاهاته.(1)

1- الرأي العام لغة:

يتكون مصطلح الرأي العام من كلمتين هما **الرأي** و **العام.** فكلمة الرأي قد جاء تعريفها في لسان العرب على أنها من الرؤية بالعين. التي تتعدى إلى مفعول واحد، وأما إذا كانت بمعنى العلم فإنها تتعدى إلى مفعولين. و معنى هذا أن الرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد هو الإبصار عن طريق البصر. و أما الرأي بمعنى العلم دلالة على التفكير و التدبير عن طريق إعمال الفكـر و العقل، و يتعدى ذلك إلى مفعولين هما التفكيـر ثم المعالجة أي إصـدار حكم أو قرار.(2)

جاء كذلك في المعجم العربي الميسر أن الرأي هو استقرار الظن و الاعتقاد قولا أو كتابة و الإصابة في التدبير، أي الحكمة. و أما العام فـهو الشعب أو عامة الناس، و إذا جمعت

[1] د.محمد منير حجاب،**أساسيات الرأي العام**، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر: 1998، ص 11.
[2] جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، مج 14، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت: 1990، ص 291.

الكلمة مركبة – الرأي العام – دلت على رأي الشعب كله أو جله في قضية من القضايا السياسية أو غيرها.[1]

في المعجم العربي الأساسي فالـــرأي جمع آراء، ما اعتقده الإنسان و رآه، و هو حكـــم و تقدير لعمل أو موقف لشخص معين. و الـــرأي العام هو وجهة نظر الجماهير .[2]

هكـــذا جاءت تـــعار يف هذا المصطلح في المعاجم و القواميس اللغوية، سواء العـــربية أو الأجنبية منها، إما مفصلة لمفهوم و معنى كل كلمة على حدا أو العبارة كما هي مركبة بمعنى شامل و واحد.

2- الرأي العام اصطلاحا.

يـــرى بعض الباحـــثين أنه يمكن فـــهم مصطلح الرأي الـــعام من خلال تحديد مفـــهوم و مدلول الكلمتين اللتين تركبه، فـــالرأي هو تعبير عن وجهة نظر معينة اتـــجاه مســـألة تحمل الظـــن و التخمين ... و هو استجابة لفظية تعكس اتجاها معينا نحو مسألة معينة طابعها الجدل و المناقشة.

فكلمة أرى تـــشير دائما إلى تعبير عن وجهة نظر بصدد أمر يحتمل المناقشة و الآخـــذ و الرد. و أما وصف الرأي بأنه عام، فيشير إلى الشمول الناتج عن وجود الجماعة من الناس الذين يتعلق بهم ذلك الرأي العام .[3]

كما جـــاء معنى الـــرأي العام في المعجم الشامل لمصطلحات الفلســـفة بأنه عبـــارة عن مجـــمل الأفكار و المـــفاهيم حول مواقف و أحـــداث و ظـــواهر اجتماعية قامت بـــها جماعة أو جماعات من الناس، كاستنكار أو استهجان أو إقرار.

و قد يتشكل الرأي العام بطريقة عرضـــية بواسطة المؤسسات أو المنظمات أو الجمعيات أو النقابات المهنية أو الطبقية. كما قد يتشكل عن طريق خبرة الناس العملية و بما لـــديهم من أعراف و تقاليد و عقائد مؤيدة أو معارضة.

---

[1] د.أحمد زكي بدوي، **المعجم العربي الميسر**، دار الكتاب اللبناني ، بيروت. ب ت، ص 394.

[2] أحمد العابد و آخرون، **المعجـــم العـــربي الأساســـي**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، لا روس:1989، ص 495.

[3] أحمد محمد أبو زيد، **سيكولوجية الرأي العام و رسالته الديمقراطية**، عالم الكتب، القاهرة ب ت، ص 27.

و يبـرز دائمـا رأيان اتجـاه أيـة قضيـة مـن القضايـا، و يختـلـف الـرأيـان و يتناطحـان و يحـاول كـل منهـما استبعـاد الآخـر، و الاثنـان يعكسـان مصالـح المستغليـن و المستغليـن.[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الرأي العام متنازع عليه و لا يوجد اتفاق تام بين أصحاب التنظير، فهو لا يزال قابلا للجدل، و هناك آراء عديدة عن الرأي العام و تعريفات مختلـفة له، سنحاول أن نورد بعضا منها سواء عند علماء المدرسة الأنجلوسكسونية أو المدرسة الفرنسية أو لدى العلماء العرب.

ا - تعاريف علماء المدرسة الأنجلوسكسونية .

يعرف ألبورت Allport*الرأي العام بأنه يصبح ذا معنى حين يكون متعلقا بموقف يتخذه أفراد كثيرون يعبرون من خلاله عن أنفسهم في شكل تحبيذ أو تأييد، و بالعكس، في شكل رفض أو معارضة لحالة محددة، أو لشخص معين بالذات أو اقتراح محدد، أو ذي أهمية واسعة النطاق، بشـرط أن يكـون هذا التعبيـر متمتعا بقـدر كبير من القـوة العـددية و الصلابـة و الصمود، يسمح باحتمال اتخاذ إجراء فعال مباشر أو غير مباشر إزاء الهدف المقصود .

أما ديفيد كريش فيقول أنه إذا ظللنا نعرف الرأي العام على أساس أنه ردود أفعال الناس، دون أن يكون لدينا فهم واضح لمعنى المعتقد، أو الرأي، أو الحكم فان كثيرين من رجالنا الذين يقومون بقياس و استقصاء الرأي العام سيجدون أنفسهم في وضع أشبه بوضع رجل تائه يبحث عن شيء ما في مكان خال، و يبقى يصدر تقاريره عن خط سيره في البحث .

و أما الباحث المعاصر ليونارد دووب، فيـرى أن معنى الـرأي العام، هو اتـجاهـات و مواقف النـاس إزاء موضوع معين، حين يكون هؤلاء الناس أعضاء في نفس الجماعة المعنية.[2]

إذن فـرغم انتماء هؤلاء العلماء إلى نفس المـدرسة، إلا أنهم لم يتفقوا على تحديد تعريف موحـد لهذا المصطلح، و راح كل واحد منهم يجتهد في وضع تعريف حسب نظـرتـه و قناعتـه.

---

[1] عبد المنعم الحفني، **المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة**، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2000، ص 376.

* ألبورت :عالم نفس أمريكي

[2] د. محمد عبد القادر حاتم، **الرأي العام**، ط 1، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة: 1972 ص ص 45 - 46

ب – تعاريف علماء المدرسة الفرنسية

كانت أول محاولة خلال الفترة المعاصرة على يد غابريال طارد Gabriel Tarde المتخصص في الدراســات الفلســفية و الذي أصدر كتابا سنة 1901 بعنوان: "**الــرأي الــعــام و الجمهور**"، الذي يعتبر مؤسس هذه المدرسة.[1]

يعرف طارد الرأي العام انطلاقا من أن الآراء كانت موجودة من قبل و لكنها غير مكتشفة، كما يقسم الرأي إلى مفهومين هما العادات و الحق، فإذا كانت العادات هي رأي الأموات، فإن الحق هو أحكام نسبية لنخبة معينة من المجتمع. و يضيف أنه قبل أن يتطور الرأي العام فإن الأفراد المنتمين إلى أمة واحدة يعتقدون أنهم يرتبطون بواسطة عادات مشتركة. ثم يظهر الرأي العام من خلال تصاعد دور الجمهــور، فــرد فعل الجمهور عملية محســوبة و ناتجة عن تفكير، حتى في حالة العنف.[2]

و بالتالي فإن طارد يرى أن الــرأي العام هو عــلاقة آنية منطقية بين مجــموعة من الناس يصدرون أحكامهم حول قضايا و مشاكل مطروحة في زمن معين.[3]

أما عالم الاجتماع ألفرد سوفي Alfred Sauvy، الذي يعد من أبرز العلماء الفرنسيين الذين اهتموا بظاهرة الرأي العام، فهو يعرف هذا المصطلح في كتابه الذي أعطاه نفس العنوان، أن الرأي هو الحكم و الضمير، بل يمكن القول أنه المحكمة، لكنه لا يملك الصفة القضائية مع أنه هيئة مهابة و هو حصن الأمة المنيع، هذا من جهة، و من جهة أخرى، ينعته بأنه قوة خفية و مجهولة، و في غالب الأحيان يكون قوة سياسية لا ينص عليه في أي قانون أو دستور في العالم.[4]

و منذ الأربعينيات، بدأت تظهر مؤسسات سبر الآراء و تنتشر في فرنسا و تشرع في قياس الرأي العام، مثل وكالة **دوردان** سنة 1942، التي أنجزت أولى الــدراسات حول السوق، و قبلها في نهاية عام 1941 حيث افتتحت المصلحة الوطنية للإحصاء، التي حاولت – بعد تحــرير البلاد - إعداد ملف عام عن الأشخاص يتــضمن الحالة المدنية و الصحة و التــربية و السكن ... و إعطاء كل شخص رمزا مركبا من ثلاثة عشر رقما.

[1] Marcel Prélot, **Sociologie Politique**, Dalloz 1973 p 557.
[2] Judith Lazar, **L'opinion publique**, Dalloz, Paris 1995 p 34.
[3] Marcel Prélot, op,cit. p 563.
[4] Alfred Sauvy, **L'opinion publique**, PUF Paris 1971 pp 5-6.

و بعد التحرير، ظهرت مؤسسات أخرى جديدة لسبر الآراء موجهة هذه المرة إلى الميدان السياسي، و هذا بعد النتائج الإيجابية المحققة في الميادين الأخرى.

و بذلك تحولت عملية سبر الرأي العام إلى وسيلة هامة و مفيدة، لا أحد يشكك في وجودها و لا في الدور الذي تقوم به.[1]

وانطلاقا من ذلك التحول نورد تعريف عالم الاجتماع بيار بورديو Pierre Bourdieu[*]، الذي يذكر أنه ما بدأنا نسميه الرأي العام في فرنسا منذ بداية القرن العشرين، هو التعبير العام للأشخاص من فـئة محددة، فهي هامة في المجتمع و مؤثرة برصيدها الاقتصادي و خاصة الثقافي، تسعى إلى التأثير على السلطات السياسية بواسطة رسائل عادة ما تكون عبر صحافة تسمى صحافة الرأي العام. [2]

من خلال ما سبق نستنتج أن المدرسة الفرنسية كانت من أهم المدارس في العالم التي نظرت للرأي العام. و يدل على ذلك التطور المستمر في المفهومية و طرق القياس أو ما بسبر الآراء .

ج- تعاريف بعض العلماء العرب

جاء في المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة أن الرأي العام هو محمل الأفكار و المفاهيم، حول مــواقف و أحداث و ظواهر اجتماعية فعلتها جماعة أو جماعات من الناس، كاســتنكار أو استهجان أو إقرار.

و في المعجم الفلسفي، الرأي العام هو الاعتقاد الجماعي، أو الاعتقاد الذي يشترك فيه الجمهور، وهو لا يوجب أن يكون أصحابه شاعرين بما فيه من خطأ أو ضعف .[3]

---

[1] - Judith Lazar, op, cit. p 119.

[*] بيار بورديو: عالم اجتماع فرنسي ولد في الفاتح أوت 1930، كان فيلسوف التكوين، تخرج من المدرسة العليا ثم اجتاز التبريز في الفلسفة ثم بدأ مسيرته الجامعية بكلية الآداب بالجزائر سنة 1958، لهذا كانت أعماله الأولى حولها بالكتاب الأول: Sociologie de l'Algérie، في 1958، و بعده كتاب: le Déracinement، سنة 1964، ثم اهتم بالأبحاث حول الطلبة و النظام التربوي، كما طرق مواضيع اجتماعية و سياسية أخرى مثل البؤس الاجتماعي و سيطرة الرجل و غيرها. شغل إدارة الدراسات بمدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية EHESS ، انتخب عضوا بـــ le Collège de France سنة 1981، جمع حوله مدرسة اجتماعية كانت مجلة: "أشغال البحث في العلوم الاجتماعية"، واجهتها حيث أسسها سنة 1975. توفي الرجل بباريس يوم 23 جانفي 2002.
ينظر إلى جريدة لوموند ليوم 2002/01/25 ص 01، العدد 17729.

[2] ibid. p 20

[3] د، جميل صليبا، <u>**المعجم الفلسفي**</u>، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت: 1978 ص 604.

و يعــرف عالــم الاجتماع المصري الدكتور محمد عبد القادر حاتم الــرأي بأنه تــعبير عن موقــف من قضية متنازع عليها قابلة للجدل. و من ثم فإن الرأي العام هو ذلك الرأي الذي ينتج عن المؤثرات و ردود الأفعال المتبادلة بين أفــراد أية جماعة كبيرة من الناس.(1)

كما يعــرف الدكتور أحمد محمد أبو زيد عــبارة الرأي العام بأنه لو حددنا ما يشير إليه اللفظان المكونان لهذا المصطلح، فإن الرأي يعني تعبيرا عن وجهة نظر معينة اتجاه مسألة تحتمل الظن و التخمين، و ينطوي على التلمس و التساؤل و عدم القطع و هو استجابة لفظية تعكس اتجاها معينا نحو مسألة طابعها الجدل و المناقشة؛ فكلمة أرى: تشير دائما إلى تعبير عن وجهة نظر بصدد أمر يحتمل المناقشة. فالرأي استجابة تعكس اتجاها معينا نحو مسألة طابعها الأخذ و الرد. وأما وصف الرأي بأنه عام فيشير إلى الشمول الناشئ عن وجود الجماعة من الناس الذين يتعلق بهم ذلك، الرأي العام.(2)

كما يعرفه سمير حسين بأنه هو خلاصة آراء مجموعة من الــناس أو الــرأي الغــالب أو الاعتقادات السائدة أو الاتفاق الجماعي لــدى غالبية فــئات الشعب أو الجمهور اتجاه أمــر ما أو ظاهرة ما أو موضوع ما أو قضية من القضايا قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، كما قد تكون ذات طابع محلي أو قومي أو إقليمي أو دولي، يثور حولها الجدل ... وأن هذا الاجتماع له قوة و تأثير على القضية أو الموضوع الذي يتعلق به.(3)

و الخلاصة أن مفهوم الرأي العام يختلف من مدرسة إلى أخرى بل من عالم إلى أخــر، و بالتالي فهو مصطلح زئبقي، لا يتخذ شكلا واحدا بل بالقالب الذي يوضع فيه. و حسب الدكتور محمد منير حجاب فإن الأسباب التي أدت بالعلماء إلى عدم الاتفاق أو الإجماع حول مفهوم واحد للرأي العام هي كالآتي:

- أن الرأي من الصعب وصفه ومن المستحيل رؤيته و من غير الميسور قياسه.

- اختلاف النظرة إلى الرأي العام بحسب اختلاف تخصص كل باحث، فالباحثون الــسياسيون و بعض المؤرخين يميلون عند دراستهم لظاهرة الرأي العام إلى التركيز على الدور الذي تعكسه آثاره على إدارة الــدولة و تخطيط سياستها.. أما علماء الاجتماع فيميلون إلى النــظر إلى الرأي العام على أنه نتاج للتفاعل الاجتماعي و الاتصالي، بينما يرى علماء النفس أن الرأي

---

[1] د محمد عبد القادر حاتم، المرجع السابق ص 49.

[2] د أحمد محمد أبو زيد، المرجع السابق ص 27.

[3] محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 10.

العام يتدرج في إطار الاتجاهات. و أنه لدراسة الرأي العام لا بد من الاهتمام بمفاهيم مثل السلوك و الشخصية و الاتجاهات و التفاعل و الديناميات الجماعية.

- تنبع هذه الاختلافات من الـــتباين في وجهات النظـــر الاجتماعية و السياسية اتجاه الشعوب و مدى الإيمان بدورها الحقيقي في المشاركة في مجال الفكر السياسي.

- لا تخالف الفكر و العقيدة و الارتباط بأيديولوجيات مختلفة.

- لا تخالف اهتمامات الباحثين و تقديرهم لقيمة الرأي و رؤيتهم لحركته. فالبعض اعتبر الرأي هو الاتجاه، و آخرون ينظرون إليه باعتباره حكما أو سلوكا ... و ثمة من يجعل الرأي العام مجرد تجميع للآراء الفردية.. وهناك من يعرف كلمتي الرأي و العام ليصل إلى تحديد المفهوم.

- الـــخلط بين الـــرأي العام و الرأي النوعي أو بين رأي الأغلبية و رأي الصفوة المثـــقـــفة أو الطوائف الأخرى.

- التركيز على جوانب من الرأي العام دون أخرى فبينما ركز بعض الباحثين على الطريقة التي تتكون بها آراء الأفراد، ركز آخرون على نوعية الآراء التي يتم التعبير عنها أو على قوة الآراء أو على مدى تأثير الآراء أو أي خصائص أخرى.[1]

وأخيرا يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت الرأي العام خلال القرن العشرين من اكتساب مكانة هامة و خاصة تطور وســـائل الاتصال مثل الراديو و التـــلفزيون و السينما و الهاتف و الأقمار الصناعية و غيرها. وبالتالي سرعة نقل الخبـــر و نشـــر الدعاية و تكوين الرأي...

3-عوامل تكوين الرأي العام

يخضع الرأي العام إلى عدة عوامل تؤثر في تكوينه منها على وجه الخصوص، النظام السياسي و وسائل الإعلام و القادة و الـــزعماء و الأحـــزاب السياسية و الجماعات الضاغطة و الأسرة و الدين و غيرها. و هذه العوامل و إن كانت متشابكة و متداخلة فيما بينها، فـــإنها تتفاوت في أهميتها و دورها في تكوين الرأي العام من مجتمع إلى آخر.

و رأينا أن نركز على بعض هذه العـــوامل دون غيرها لأنها أقـــرب إلى موضوعـــنا و خاصة الجماعات الضاغطة و النظام السياسي و الأحزاب السياسية و وسائل الإعلام و القادة و الـــزعماء.

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص 12-13.

ا- النظام السياسي

مهما اختلف الخط الفكري للنظام السياسي القائم في دولة من الدول، فإنه يؤدي دورا هاما في تكوين الرأي العام. فالمواطن في عصرنا هـذا يقع تحت الهيمنة الكاملة للتوجهات السائدة في النـظام السياسي. فالحـكام يعملون – بواسطة الوسائل التـي يتحكمون فيها و خاصة الإعلام و الدعاية – على تغيير مواقف المواطنين و آرائهم على نحو يخدم الخط السياسي الذي يتبعه (الحكام).[1]

فإذا كانت السلطة تسير وفق القانون و الدستور، فإن الرأي العام يصبح المصدر الأساس للسلطة و خاصة التشريع و بالتالي فإن موقفه هو الذي يوجه سياسة هذا النظام. و أما إذا كانت هذه السلطة مطلقة، فإنها لا تتيح فرصة للرأي العام بأن يعبر عن أفكاره و يؤدي مسؤوليته في حرية، و هكذا فإنه لا يعبر عن سياسة الحكومة.[2]

ب- وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام من البديهيات في مجال الرأي العام، لأن الفرد متعلما كان أو أميا، تجده يطالع أو يقرأ جريدة أو يسمع الراديو أو يشاهد التلفاز. لذلك فإن البحث في الرأي العام يرتبط دوما بدراسة هذه الوسائل و التي أخذت حيزا هاما في مجتمعات العالم و خاصة المجتمعات الصناعية، و أصبحت عنصرا فاعلا في التطور الاجتماعي و السياسي.[3] و هـذا ما جعل عملية فهم الظاهرة يستدعي تحليلا معمقا لها.

و تزداد أهمية وسائل الإعلام خاصة أثناء الأزمات بسبب اهتمام الناس البالغ بها و تتبع سير أحداثها، و لذلك فإن التطور السائد سوف يمس شريحة واسعة من الناس.[4]

و مع هذا التطور الهائل لوسائل الإعلام، أصبحت الحكومات تتحكم فيها أكثر فأكثر لعرض سياساتها و مشاريعها، و هي بذلك تدفع المواطن من حيث لا يدري إلى تكوين رأي عام يتلاءم مع الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها. واختلفت الدول و الحكومات في مقـدار هذا التحكم و السيطرة على وسائل الإعلام وفقا لطبيعة الأنظمة السائدة. و اختلفت مضامين هذه الـوسائل

---

[1] رفيق سكري، **دراسـة فـي الـرأي العام و الإعلام و الدعايـة**، ط 1، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان: 1991، ص ص 29-30-31.

[2] د. أحمد بدر، **صوت الشعب، دور الرأي العام في السياسة العامة**، وكالة المطبوعات، الكويت، توزيع دار العلم للملايين، بيروت: 1973 ص ص 36- 41.

[3] رفيق سكري، المرجع السابق، ص 30.

[4] Judith Lazar, op, cit. pp 45 -46.

و أهدافها. فبينما تستخدمها النظم الديموقراطية لتوعية شعوبها و بث وعي سياسي و حس وطني لــديها، و إعلامها بكافة الحقائق لصناعة رأي عام حقيقي واقعي، فقد تستخدمها أيضا الأنظمة الديكتاتورية لتكوين رأي عام مؤيد لسياستها و منع الآراء المعارضة، و تظهر فقط الرأي المؤيد للسلطة. و يصبح بذلك هو الرأي العام الرسمي لها.[(1)]

ج – القادة و الزعماء

يقوم الزعيم أو القائد بدور مهم في حياة الناس و آرائهم خاصة؛ في الفترة التي نحن بصدد دراستها إلا أن هذا الدور بدأ يتلاشى تدريجيا في كثير من البلدان و من بينها فرنسا.[(2)]

يعتبر الزعماء من العوامل الهامة في تكوين الرأي العام و التأثير فيه، فالزعماء غالبا ما يمتازون بالقدرة على معرفة توجه الرأي العام و معرفة مشاعر و إحساسات الناس، و لذلك نجد الزعيم الناجح هو الذي يتكلم دائما في موضوعات هي من أحاسيس الرأي العام أو في مشكلات تشغل بال الناس. و حينما يصل الزعيم إلى درجة يكون فيها محبوبا من الشعب فإنه يصبح أداة قوية في تغيير اتجاهات الناس و التأثير فيهم و تكوين رأي العام.[(3)]

و هنا تحضرني شخصية شارل ديغول الذي كان زعيما وطنيا مؤثرا على الشعب الفرنسي بفضل تضحياته الجليلة لصالح وطنه.

د – الجماعات الضاغطة

ليــس هناك رأي عام بدون نشاط معين يعكس أو يمثل جماعة أو عددا من الجماعات. لقد أثبتت البحوث و التجارب العلمية أن الفرد يتأثر باتجاهات الجماعة التي ينتمي إليها.

و تعتبر الــجماعات الضاغطة من بين أهم الــجماعات التي تتكون منها المجتمعات الحالية، و المقصود بالــجماعات الضاغطة، التنظيــمات النــقابية و الطلابية و جمعيات حقوق الإنسان و صغار التجار و الحــرفيين و حماية الطــفــولة و حماية البيئة و الجمعيات الدينية و غيرها. إذن تضم هذه المجموعات فئات معينة من الشعب لها مصالح متــقاربة تــدافع عنها و تحل مشاكلها كجماعات أو أفراد.

[1] محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص ص 124–125.
[2] رفيق سكري، المرجع السابق، ص 31.
[3] د. أحمد محمد أبو زيد، المرجع السابق ص 123.

ثم إن بعض هذه الجماعات بعيدة عن أطر النشاط الحكومي و بعضها الآخر لها اتصال مباشر بالنشاط السياسي. و قد تسعى هذه الجماعات للضغط على السلطة التشريعية أو السلطات العامة في سبيل تحقيق أغراضها.

و ترجع هــذه التسمية إلى تأثير هذه الجماعات أو الضغط الذي تمارسه على الرأي العام في تبني أهدافها وتوجهاتها، و الضغط على السياسة العامة للبلاد أو الحكومة.[1]

من خلال ما سبق، يمكننا أن نميز بين نوعين من الجماعات الضاغطة هما: جماعات المصالح و جماعات الأفكار. فالأولى تبني تنظيمها على أساس مصالح عريضة معينة، و أما الثانية فهي جماعة للدفاع عن فكرة أو أفكار معينة.

إن اختلاف وظائف الجماعات الضاغطة و درجة تأثيرها من بلد إلى آخر يعود إلى طبيعة النظام السياسي و الدستوري، و صلتها بالحكومة و كمية مصادرها المالية و نوعها.

و هكذا فإن جماعات الضغط تصنع و تكون الرأي العام و توجهه و تؤثر فيه.

هـ- الأحزاب السياسية

يقصد بالحزب بصفة عامة، جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم و السلطة، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين، متفق عليه بين أعضائه، وتقوم الأحزاب بالتأثير أو التحكم في المؤسسات الاجتماعية.[2]

لقد أصبحت الأحزاب معاهد تنظيمية يتم فيها إعداد البرامج و الخطط لتوجيه السياسة العامة للبلاد، وحشد تأييد الجماهير حول هذه السياسة وهذا النهج، وهكذا تكون رأيا عاما حول أهدافها و تصوراتها.

إن الأحزاب السياسة هي العمود الفقري للنظم الدستورية البرلمانية، وهي التي تربط الرأي العام بأداة الحكم و تعمل على تحقيق أماني الشعب.

و تعمل الأحزاب على كسب أكبر عدد من الأنصار في أوساط الشعب وخاصة أثناء المعركة الانتخابية، حيث يتم اللجوء إلى الرأي العام.

و تعتمد الأحزاب في حشد التأييد خاصة على أسلوب الدعاية المضمونة قانونا في النظم السالفة الذكر، عن طريق الحملات و الخطب و المبادرات الخيرية، و غيرها.

---

[1] د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 236 – 241.
[2] المرجع نفسه، ص 247.

و تختلف الأحزاب حسب بنيتها، فهناك أحزاب اللجان التي تكتفي بأن تضم في صفوفها كبار الشخصيات و أصحاب المصالح و الثروة، من أهمها الحزب الراديكالي في فرنسا.

ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية إلى مجموعتين، أحزاب اليمين و أحزاب اليسار، وكل منهما يتكون من أحزاب تكون أما متطرفة، أو معتدلة. فأحزاب اليمين تتبنى أفكارا رأسمالية محافظة، هدفها الدفاع عن الثروة و المكتسبات، و أحزاب اليسار تعتمد على الأفكار الاشتراكية و الشيوعية.[1]

و الأحزاب السياسية تحـرك تيارات الرأي العام و تستعمل من أجل ذلك وسائل الإعـلام و اللقاءات و الندوات الفكرية.[2]

و إذن فإن هدف هذه الأحزاب ووظائفها هو التأثير في الرأي العام و توجيهه لمصلحتها، من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في إدارتها.

4- مراحل تكوين الرأي العام

بما أن الرأي العام ظاهرة اجتماعية يتم قياسها و معرفتها لدى مجتمع معين أو جماعة معينة، فإن العلاقات داخل هذه الجماعات تمتاز بتنوع المشكلات والموضوعات سواء الطارئة أو العابرة أو المستمرة، والتي يدور حولها نقاش و تفاهم، وصولا إلى موقف جماعي اتجاهها. ولذلك يتكون الرأي العام أحيانا تلقائيا و مقصودا أحيانا أخرى.[3]

تستقطب المشكلات الطارئة أكثرية الرأي العام، و خاصة الكوارث الطبيعية و الأزمات السياسية و الأحداث الهامة و الصراعات التي يتم الحديث عنها في كل مكان، مثلما كانت الثورة الجزائرية حديث العام والخاص في المجتمع الفـرنسي خلال الخمسينيات، باعتبارها مشكلـة أو أزمة حشدت الاهـتمام و النقاش لمدة طويلة.

و يتفق كثير من الباحثين على أن عملية تكوين الرأي العام تمر بالمحطات التالية:

- نشأة المشكلة أو الموضوع.
- إدراك المشكلة و معرفتها.
- مناقشة المشكلة.
- الاقتراحات و الآراء حول المشكلة.

---

[1] د أحمد سويلم العمري، المرجع السابق، ص ص 48 – 49.

[2] د. رفيق سكري، المرجع السابق، ص 202.

[3] د. أحمد محمد أبو زيد، المرجع السابق، ص ص 106– 107.

- الصراع بين الآراء.
- تبلور الآراء.
- التقارب في الآراء.
- الاتفاق الجماعي.(1)

و على هذا الاتــفـــاق تجمع أغلب مدارس الرأي العام التي تطرقنا إليها على اختلاف عــلمائها و اتجاهاتها.

أولا : نشأة المشكلة أو الموضوع :

يبدأ الرأي العام بمشكلة عامة، طالما أن الأمور تسير بطريقة تلقائية و عادية و روتينية، ويتم حل المسائل العامة طبقا لما جرت عليه العادة و حسب القوانين المعمول بها.

وتنشأ المشكلة بصورة تدريجية و غير واضحة أحيانا مثل الثورة الجزائرية في المجتمع الفرنسي، و بصورة فجائية و بارزة و ملفتة للانتباه مثل: زلزال أو إعصار.

ثانيا: إدراك المشكلة و معرفتها:

و يـــأتي في صورة محاولة تحديد وضع المشكلة و طبيعتها بما يهيئ الفرصة لمناقــشتها. و باعتبارها مرحلة الإدراك، فالــمقصود بها كيفية فهم موضوع معين وهو أثر تلك المشكـــلة من الناحية الذاتية أو الفردية، لأن الأفراد يختلفون في الظروف التي تحيط بهم فتختلف طريقتهم في الإدراك عامة و الإدراك السياسي بوجه خاص.(2)

ثالثا : مناقشة المشكلة :

يتم مناقشة المشكلة في جلسات عامة تعرض فيها وجهات النظر المختلفة و تنشرها وتنقلها وسائل الإعلام. و خلال ذلك يتم التعرف على العوامل المؤثرة في المشكلة. وقد تسهم الصحافة بالتعليق على ما يدور في المناقشات حول المسألة و في هذه المرحلة، يتطلع المهتمون إلى إمكان إيجاد حل في صورة فعل أو إجراء، و المهم في هذه المرحلة هو دراسة معالم المشكلة و ارتباطها بمعالم حياة المجتمع، لاكتشاف درجة أهمية المشكلة و الإلحاح على إيجاد الحل لها أو العكس.

---

[1] حاتم الصيد، **الإشاعة و الرأي العام الجامعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة: 2001، ص 85.

[2] د. أحمد محمد أبو زيد ، المرجع السابق، ص ص 112- 113.

رابـــعا: الاقتراحات و الآراء حول المشكلة:

عندما تتقدم المناقشات و تقطع أشواطا طويلة، تبرز من خلالها حلول مختلفة و اقتراحات متعددة حيال هذه المشكلة، ويؤدي ذلك إلى ظهور اتجاهات معينة لدى الأفراد والجماعات تبين مدى ارتباط تلك المجموعات بالمسألة وعنايتها بها أكثر من غيرها، و تقدم هذه الجماعة حلا جديرا بالنقاش.[1]

خامسا: صراع الآراء:

ينشأ الصراع بفعل احتدام المناقشة و اختلاف وجهات النظر حول طريقة حل هذه المسألة، و يمكن إرجاع هذا الصراع إلى طريقة فهم كل جماعة لهذه المشكلة.

يشتد في هذه المــرحلة تأثير العــواطف و تستخدم فيها الشعارات، و تظهر الإشاعات، و تتكون الـــجماعات الصغيـــرة التي تبقـــى تدافع على رأيها، و هكذا تتبلور الآراء و تتحدد معالــمها. و تتصارع و تتصادم هذه الآراء بسبب اختلاف فهم كل مجموعة لهذه المسألة.[2]

سادسا: تبـــلـــور الآراء:

خلال هذه المرحلة تتبلور أسس معينة و أبعاد محدودة تتركز حولها مختلف حالات الرأي العام. و يؤدي الصراع في وجهات النظر إلى تطور مزدوج يتمثل في إيضاح المفاهيم الأساسية التي تدور حولـــها المشكلة ومن ناحية أخرى تسوية المواقف الضعيفة أو القليلة الاختـــلاف، و هكذا يتجه الصراع إلى الحسم في إطار ضيق بين مجموعة صغيرة من المواقف، و يختزل هذا الصراع إلى ثلاثة مواقف هي: إما مؤيد مع اختلاف درجات التأييد، و إما معارض مع اختلاف درجات المعارضة و إما لم يتم التوصل بعد إلى رأي معين.[3]

سابعا: التقارب في الآراء.

و هو وفاق بين الآراء، جاء بفضل المباحثات و النقاشات و الخطب و الدعاية و تبلور الاتجاهات المؤيدة أو المعارضة. وهذا لا يعني أن كل الناس لهم نفس الموقف، فالاتفاق ليس تاما و كاملا، وهذا ما يؤدي أحيانا إلى إجراء تصويت على المسألة، فتكون النتيجة إما رأي الأقلية مؤيد للأغـــلبية و العكس صحيح. ويتم استبعاد الآراء غير الواقـــعية، وقد يصل الجميع إلى رأي وسط حيث يتم دمج حلين أو أكثر في حل واحد شامل.

---

1 المرجع نفسه، ص115.

2 المرجع نفسه، ص 116.

3 المرجع نفسه، ص 117.

هكذا يحدث الالتفاف حول الرأي أو الحل الأكثر قوة من حيث الكم أو من حيث الاعتـــدال و الوسطية، فتزول عناصر الخلاف و يظهر الإجماع ــ و لو مؤقتا ــ حول ذلك الرأي الغالب.(1)

ثامنا: الاتفاق الجماعي.

تصل الجماعة إلى هذه المرحلة بعد المناقشات و المداولات و الالتقاء حول أكثر الآراء واقعية و اقتناع الجماعات بذلك.(2)

و قد يلي هذه الخطوة خطوة أخرى تترجم تبلور الرأي العام الفعلي تترتب عنها و هي خطوة التصرف الجماعي، و تكون خارج نطاق مجال تكوين الرأي العام.(3)

و لقد عالجنا في هذا الجزء مفهوم الرأي العام و العوامل المؤثرة في تكوينه و الخطوات التي يمر بها لكي يتبلور و يأخذ شكله النهائي.

و الخلاصة العامة التي نخرج بها هي أن الرأي العام ظاهرة اجتماعية يصعب تحديدها و فهمها ووضعها في قـــالب معين، و الدليـــل على ذلك هو اختلاف العلماء والمدارس في تعريفه و تحديد مفهوم دقيق له.

كما أن عوامل تكوينه، تأثيرها نسبي و يختلف حسب اختلاف طبيعة المشكلة المطروحة، وأما الخطوات التي يمر بها تشكل الرأي العام فيكاد أغلب العلماء أن يتفقوا حولها، لأن العملية منطقية و الاختلاف الوحيد بينها هو الوقت الذي تستغرقه كل مرحلة و يكون ذلك أيضا حسب طبيعة المشكلة و الجمهور و العوامل الأخرى المؤثرة في صنع الرأي العام.

المبحث الثاني : اتجاهات الرأي العام الفرنسي قبيل اندلاع الثورة الجزائرية

إن تتبع الرأي العام الفرنسي وتحليل تطوراته أثناء الثورة الجزائرية يستوجب معرفة الاتجاهات السياسية و الفكرية و الاجتماعية السائدة في فرنسا، لأن المجموعات و التنظيمات الحزبية و النـــقابية و الثـــقافية، تسهـــم بشكل كبير في صنـــع المواقف و توجيه جزء كبير من المجتمع توجيها معينا.

و عليه، سنتعرض إلى الأحزاب السياسية الفرنسية سواء أحـــزاب السلطة أو أحـــزاب المعارضة، بصنفيها: أحـــزاب اليمين أو اليسار أو الوسط، كما نتعرض إلى الـــجماعات

---

1 المرجع نفسه، ص 118.

2 حاتم الصيد، المرجع السابق، ص 86.

3 أحمد محمد أبو زيد، المرجع السابق، ص 86.

المنظمة كالنقابات العمـــالية و الاتـــحادات الطـــلابية و المجموعات الاقتصادية التي أصبح لها دور هام على الساحة الفرنسية بسبب التطورات التي كانت تمر بها البلاد حينها. و في الأخير نعرج على الصحافة الفـــرنسية؛ أولا: باعتبارها عاملا هاما في تركيب و توجيه الـــرأي العام و ثانيا: معرفة التطورات التي مرت بها خلال هذه الفترة.

1- الأحزاب و الجمعيات السياسية الفرنسية و اهتماماتها:

تعرف الأحـــزاب بأنها إحدى أهم القوى الحية في المجتمع، لأنها تقوم بتجنيد الجماهيـــر و تعبئتهم خلال المواعيد الانتخابية خاصة، عن طريق الإقناع و الدعاية و غيرها. فهي مؤسسات منظمة و منسجمة مع خط سير واضح، و تختلف الأحزاب السياسية عامة، حيث تصنف إلى خمس فئات هي: الأحزاب الإيديولوجية و الأحزاب الفـــردية و الأحزاب التاريخية و أحزاب الاتـــجاه و أحزاب المصالح،[(1)] يضاف إليها حاليا الأحزاب الدينية و العرقية التي استطاعت الدخول إلى الساحة السياسية تحت غطاء اجتماعي أو ثقافي أو غير ذلك.

كانت الـــحياة السياسية الـــفرنسية خلال هذه الفترة تتميز بنشاط حزبي مكثف ينـــقسم إلى ثـــلاثة توجهات هي أحـــزاب اليسار و أحـــزاب اليمين و أحزاب الـــوسط، لكن يصعب على الدارس تصنيف الأحزاب السياسية الفاعلة في فرنسا إلى أي من هذه الفئات بسبب التداخل الكبير بينها، حيث نجد بعضها يتبنى توجها يساريا ثم يتصرف يمينيا، مثلما سنتطرق لـــه مع الحزب الاشتراكي، و أهـــم هذه الأحزاب ما يأتـــي: الحزب الشيوعـــي[*] و الفرع الفرنســـي

---

[1] Marcel Prélot, op, cit. p 440.

[*] الحزب الشيوعي الفرنسي: PCF تأسس سنة 1920، تحت اسم الفرع الفرنسي للعالمية الشيوعية SFIC ، أصبح حزب رسميا سنة 1922، ظهر بعد أزمة الاشتراكية العالمية الناتجة عن انتصار البلاشفة في روسيا و استلامهم الحكم و إعلان لتبين عن الأممية الثالثة، أثر ذلك في الاشتراكية الفرنسية حيث أعلن SFIO الانسحاب من الأممية الثانية، أثناء مؤتمر ستراسبورغ1919، و في مؤتمر تور 1920 أعلن أغلب الممثلين عن انضمامهم إلـــى الأمميـــة الثالثـــة، و الإعلان عن تأسيس الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية، و تبني المذهب الماركسي اللينيني. كان الحزب الشيوعي منظما تنظيما محكما على مستوى القاعدة و على مستوى القيادة و هذا ما جعله ينتصر في عدة استحقاقات انتخابية.

تحالف مع الاشتراكيين سنة 1934، ثم أساسا معا الجبهة الشعبية سنة 1936. قبل الحرب العالمية الثانية تعرضت أجهزة الحزب إلى الحل من طرف حكومة دلاديي بسبب عدم شجب الاتفاق السوفيتي الجرماني.

قام الشيوعيون بدور كبير في التحرير و هذا ما أكسبهم احتراما كبيرا بعد الحرب، فدخلوا الساحة السياسية بقوة، لكن الحرب الباردة أعادت الحزب إلى جبهة المعارضة، إلى غاية 1965 حيث حاول الخروج منها و البحث عن التحالف مع الحزب الاشتراكي .

تعاقبت على الأمانة الوطنية للحزب عدة شخصيات كان أولهم موريس توريز ثم فالداك روشي VALDECK ROCHET ثم جورج مارشي Georges Marchais و أخيرا روبار أوي Robert Hué . ينظر إلى:

Robert Paul, (sous la direction de) Le Petit Robert, dictionnaire illustré des noms propres, édition revue corrigée et mise a jour en juillet 1996.p 491-492

للأممية العمالية أو الحزب الاشتراكـي و الحركة الجمهورية الشعبية التجمع الشعبـي الفرنسي و الحزب الراديكالي.

ا- **الحزب الشيوعي الفرنسي**: le Parti Communiste Français

يعتبر من أهم الأحزاب الفرنسية من حيث الانتشار و التمثيل و عدد المناضلين، أمينه العام الأول موريس توريز* Maurice Thorez، و هو حزب اديولوجي، يقوم على المبدأ الشيوعي أو الإيديولوجية الطبقية، ومعنى الإيديولوجية الطبقية هي أن الفئة التي تكونه تنتمي إلى طبقة معينة لها الدور الرئيس في البلاد من حيث السلطة خاصة. يصنف الحزب ضمن مجموعة أحزاب اليسار.(1)

يختلف الحزب الشيوعي الفرنسي عن بقية الأحزاب الشيوعية في العالم، خاصة الحزب الشيوعي في "الإتـحاد السوفييتي"، في كونه لا يدعو إلى وجود حزب واحد من أجل التـحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، و بالتالي فهو لا يشكل خطرا على الديمقراطية الغربية، و كونه أيضا يدعو إلى التفاهم باستمرار مع الحزب الاشتراكي و البحث على نقاط التقاطع معه، هذا لا يعني الاتحاد بينهما.(2)

يتكون الحزب من طبقة واسعة من العمال التي تمثل حوالي 40% و الفلاحين و سكان الريف، و نسبة قليلة من الموظفين و الحرفـيين. توجد خـلايا الحزب في المصانع الكـبرى و الأرياف، و تسهر هذه الخلايا على تربية المناضل تربية حزبية و إيديولوجية حتى تضمن ولاءه ووفاءه لمبادئ الحزب. لـذلك نلاحظ أن الفئة الثانية التابعة للحزب الشيوعي ملتـزمة و ثابتة، وعنصر المفاجئة ضعيف جدا. تعتمد مبادئه على السلام و الدفاع عن الاستقلال الوطني و التمسك به، و على النزعة الاجتماعية و معاداة الاستعمار.(3)

إذن فالمناضل الشيوعي مناضل وفي لا يصوت لغير حـزبه في الاستحقاقات الانتخابية و هو ليس شأن بعض الأحزاب الأخرى، حيث يتجه مناضلوها إلى التصويت لصالح شخصيات من خارج أحزابها، وهذا مظهر من مظاهر قوة و تماسك الحزب الشيوعي الفرنسي.

---

* موريس توريز: 1900-1964، زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي، كان عضوا في الحزب منذ تأسيسه سنة 1920 ثم عضوا في المكتب السياسي سنة 1925، و بعدها ارتقى إلى الأمانة العامة للحزب سنة 1930.

1 Maurice Duverger, **Partis politiques et classes sociales en France, Partis et élections**, volume n°74 , librairie Armond colin – Paris 1955 p 193.

2 عبد الستار الطويل، **اليسار الأوروبي**، دار الثقافة الجديدة القاهرة، ب ت ، ص 47.

3 Maurice Duverger, op,cit. p 188.

كان الحزب الشيوعي في السلطة ضمن ائتلاف أو تحالف مع الاشتراكيين و الجمهوريين، لكنه تحول إلى المعارضة عندما تحول خط السياسة الخارجية الفرنسية نحو الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الاستفادة من مشروع مارشال*، ثم الأزمات التي وقعت في أوربا الشرقية مثل انقلاب براغ 1948** و أزمة برلين***و أزمة الحلف الأطلسي.****

و من هنا نبين العلاقة بين الحزب الشيوعي و الاتحاد السوفيتي، فرغم الاختلافات الأيديولوجية السابقة الذكر إلا أن الحزب كان حريصا دوما على إتباع سياسة تتوافق و السياسة السوفيتية حيث عارض بشدة استفادة فرنسا من مساعدات مشروع مارشال لأنه أدرك أن ذلك سوف يجعل فرنسا رهينة للسياسة الخارجية الأمريكية و إيديولوجيتها، كما وقف بشدة في وجه انضمامها إلى المنظمة الأوروبية للدفاع*****CED و غيرها من القضايا.

لكننا نلاحظ أن الحزب أصبح عاجزا و مفتقدا للحركية و الديناميكية بعد وفاة ستالين، سنة 1953، ولم يساير السياسة المعادية لـــستالين la déstalinisation و كذا التحولات التي جاءت مع القيادة الجديدة في الإتحاد السوفييتي[1]. و هنا نشير إلى أن الأمين العام للحزب موريس توريز Maurice Thorez قد انتقل إلى الإتحاد السوفييتي قصد العلاج هناك******، ما بين أكتوبر 1950 و أفريل 1953[3]، وهذا دليل آخــر على ذلك الارتباط بين الحزب و مقــر الشيوعية بل و استمراره .

و عندما تحول الحزب إلى خندق المعارضة، أصبح ينصب نفسه مدافعا عن المصالح العليا للبلاد حيث كان يرى أن اليمين قد فرط في هذه المصالح و قدمها للولايات المتحدة من

---

*مشروع مارشال: غلاف مالي خصصته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار الحرب الباردة، لجر دول أوروبا خاصة إلى فلكها. – ينظر إلى: المرجع نفسه ص 1328.

** انقلاب براغ: وقع في فيفري 1948 عندما أطيح بالنظام القائم و استلام الشيوعيين زمام الحكم. ينظر إلى المرجع نفسه ص 1680.

*** أزمة برلين: توصف بأنها أزمات و ليس أزمة واحدة ، و نقصد هنا إقدام السوفيات على محاصرة برلين ما بين 1948 – 1949 ثم تقسيمها بين الشرق والغرب بواسطة جدار العار. ينظر إلى المرجع نفسه ص 239.

**** أزمة الحلف الأطلسي: هي الخلاف الذي وقع بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية حول تزعم الحلف و انتهى بانسحاب فرنسا منه سنة 1966. ينظر إلى المرجع نفسه ص 1536.

***** المنظمة الأوروبية للدفاع: هي مشروع عسكري أوروبي فشل تجسيده بسبب اعتراض فرنسا. ينظر إلى المرجع نفسه ص 702

[1] Alfred Grosser, **la 4 eme république et sa politique extérieure**, presse universitaire 2 eme édition, Paris 1966 p 103.

****** خلفه أثناء غيابه بالنيابة جاك دوكلو، Jacques Duclos

[2] Jean Gacon, 44/58 quatrième république, éditions sociales, p 189.

خلال الاستجابة لشروطها، لأن الأمة الفرنسية عظيمة ولا تقبل الانقياد بل هي في طليعة الأمم، وهكذا فإن هذه الدعوة التي يستعملها الحزب في خطبه و بياناته و صحفه، تمثل الدعوة إلى الالتزام بالنظام و العودة إليه.[1]

مر الحزب ما بين 1950-1954 بأزمة داخلية خطيرة حيث كانت على مستوى القيادة، تجلت في ثلاث محطات، كانت الأولى في أفريل 1950 خلال انعقاد المؤتمر الثاني عشر، إذ تم إبعاد 15 عضوا دائما و 12 عضوا إضافيا في اللجنة المركزية للحزب، كانوا يمثلون شخصيات قوية و مؤثرة داخل الحزب، بسبب معارضتهم المستمرة لتوجهات القيادة. أما المحطة الثانية؛ فكانت في الفاتح سبتمبر 1952 و أثناء اجتماع المكتب السياسي الذي وجه تهمة القيام بنشاطات هامشية خارج إطار الحزب، إلى قياديين في الحزب و إبعادهما فيما بعد. أما المحطة الثالثة؛ فوقع فيها انسحاب قيادي مهم في الحزب هو أوغيست لوكور Auguste Lecoeur يوم 22 فيفري 1954، و الذي عرف بانتقاداته الشديدة لقيادة الحزب حيث استدعي للمثول أمام لجنة لتقصي الحقائق خاصة بالحزب فرفض.[2]

و بهذا كان الحزب الشيوعي يسهم بشكل كبير في التأثير على الرأي العام الفرنسي و توجيهه، و يظهر ذلك خاصة من خلال نتائج الانتخابات التي حصد فيها أكبر عدد من الأصوات.

ب-الحزب الاشتراكي الفرنسي* SFIO

إن التسمية الرسمية لهذا الحزب هي الفرع الفرنسي للأممية العمالية، و يتميز بكونه حزبا شعبيا أو جماهيريا[1]، يعتمد على كسب جماهير الشعب من الفئات المتوسطة. و يقوم هذا

---

1 Alfred Grosser, op,cit. p 109

2 Stéphane Courtois, le Monde, mars1985, in toute la richesse du quotidien sur CD Rom 2005.

*الحزب الاشتراكي الفرنسي: SFIO تأسس رسميا سنة 1905، بعد انعقاد المؤتمر الاشتراكي العالمي بأمستردام سنة1904 الذي كان سببا في توحد جميع القوى الاشتراكية ضمن هذا الحزب، الذي ضم ثلاثة أجنحة هي: جناح **قاسد** J.Guesde، وجناح **جوراس** J.Jaures وجناح **فايون** E. Vaillant ، لكن بعد الحرب العالمية الأولى انفجرت تلك الوحدة و خاصة في مؤتمر تور Tours 1920 بانسحاب الاشتراكيين الشيوعيين.

أصبح الحزب يجمع كل الاشتراكيين في فرنسا ماعدا الشيوعيين فكون ذلك كارتل لليسار الفرنسي، لذلك شارك بفعالية في حكم فرنسا قبل وبعد الحرب العالمية الثانية. دخل إلى المعارضة سنة 1950 ثم عاد إلى الحكم سنة 1956، لكن المشاكل التي كانت تمر بها فرنسا؛ الناتجة عن الحرب الباردة و الحرب في الجزائر، جعلت الحزب ينفجر مرة أخرى، حيث انحدرت منه تشكيلتان جديدتان هما اتحاد اليسار الاشتراكي UGS و الحزب الاشتراكي المستقل PSA، اللذان توحدا سنة 1960 في الحزب الاشتراكي الموحد PSU. إثر ذلك عاد الحزب إلى المعارضة و استمر فيها إلى غاية 1969 حيث قرر قادته تحويل اسمه إلى الحزب الاشتراكي PS خلال انعقاد مؤتمر Issy-les Moulineaux. ينظر إلى المرجع نفسه ص 1944.

الحـــزب علـــى المثل العليا للاشتراكية و الاشتراكية الإنسانية، أي أن التغيير يكون في هدوء و بطريقة سلمية، عكس الشيوعيين، و يعترف بوجود النظام الرأسمالي، في إطار النظام الديمقراطي، و هو ما يعبر عنه بالطريق العادل.[2]

إن الطابع الشعبي لهذا الحزب يتجلى في كونه يضم خاصة فئة العمال و الفلاحين، و هي الفئة العريضة في المجتمع الفرنسي، و جزء من النساء. كما يلاحظ أن اغلب المنخرطين فيه تفوق أعمارهم سن 35 سنة.[3] وهذا يدل على أن الحزب متكون من فئة عاقلة متزنة في قرارها غير مندفعة في أحكامها.

يتوجه الحزب اتجاها لائكيا، أي الفصل التام للدين عن السياسة و السلطة،[4] باعتبار أن كل مشاكل أوروبا كان سببها الكنيسة، في القــرون الــوسطى، و بعدها أثر الحـــروب الدينية و بروز المذهب البروتستانتي.

من خلال خط سيــر الحـــزب نلاحظ أنه يـــؤيد السياسة الأوروبية أي التكتل و التجمع و التعاون، فكان من المتحمسين لإنجاح تكتل الستة، وسياسة الدفاع المشترك .

يركز خطاب الحـــزب على المسائل الاجتماعية مثل: حقـــوق العمال، و العـــدالة الاجتماعية و تخفيض الضرائب، و أزمة السكن و ديمقراطية التعليم و ترقيته و الإصلاحات الشاملة و الدائمة، في الميدان الاجتماعي، و هو الخطاب الذي يجمع أكبر فئة في المجتمع أثناء المواعيد الانتخابية.

يعتبر غي مولي Guy Mollet* الرجل الأول في الحزب باعتباره أمينه العام، و يظهر تأثير الرجل واضحا على الحزب و مواقفه. و هو الذي قاد الحكومة الفرنسية عدة مرات في عهد الجمهورية الرابعة، و بالتالي كانت له مواجهة مباشرة مع الثورة الجزائرية، حيث كان أمينا عاما للحزب و رئيسا للمجلس(الحكومة) في الوقت نفسه.

---

[1] أحمد سويلم العمري، المرجع السابق، ص 49.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

[3] Maurice Duverger, op,cit. p p 202 – 203.

[4] Jacques Chapsal, **la vie politique en France depuis 1940**, 2éme éditions Paris P.U.F 1966.

* غي مولي: سياسي فرنسي1905-1975 رئيس الحكومة الفرنسية أو المجلس، ما بين جانفي 1956 و مارس 1957، و الأمين العام للـــ SFIO ما بين 1946-1969.

كان هذا الحزب في السلطة منذ زمن بعيد، أي من عهد الجبهة الشعبية و بعد الحرب العالمية الثانية و استمر إلى غاية 1958، تاريخ سقوط الجمهورية الرابعة، واستلم أعضاؤه عدة حقائب وزارية، و كان يتمتع بتمثيل نيابي معتبر في الجمعية الوطنية، لكنه لا يحوز على الأغلبية إلا بالتحالف مع أحزاب أخرى، و هكذا استطاع أن يكون الحزب الأول في فرنسا.

ج-الحركة الجمهورية الشعبية MRP *(Le mouvement républicain populaire)

لم تكن لهذه التشكيلة السياسية تقاليد في العمل السياسي على غــرار الحــزبين الشيوعي و الاشتراكي، لأنها حزب جديد ظهر في حوالي 1944، على يد شخصيات فرنسية معــروفة مثــل مارك سانيي Marc Sangnier و فرانسيسك غي Francisque Gay و روبار بيشي Robert Bichet و أندري كولان André Colin و غيرهم، ممن أسهموا في التحرير خاصة.

قــام هذا الحزب على المبادئ الديمقراطية ذات المنطلقات المسيحية، و لكن هذه المبادئ الإيديولوجية ليس لها الأثر الكبير على توجهات الحزب، حيث أن أجهزة الحزب تعطي الصلاحيات الواسعة للوزراء في إدارة شؤون الحزب و اتخاذ المواقف، بل يكون دورها أكبر من رئيس الحزب نفسه لأن حصول الحزب على مناصب وزارية يعد امتيازا و مكسبا للحزب وجب الحفاظ عليــه، و لــذلك لا يسمح الــدخول في نقاشات و تقــديم انــتقادات للحكــومة و الوزراء، و هذا لا يعني أن الوزراء لا يتعرضون للنقد، بل بالعكس، لكن خارج إطار الحكومة، ولا يمكن أن يصدر النقد عن عضو قيادي في الحزب.[1]

و مــن بيــن أهــم الشخصيات فــي هــذا الحــزب نذكــر علــى سبيل المــثال روبيــر شــومان** Schuman Robert و فانــسان أوريول Vincent Auriol*** و جورج بيدو**** Georges Bidault.

---

* تأسست في نوفمبر 1944، على أساس الأفكار الديمقراطية المسيحية، اكتسحت الساحة السياسية الفرنسية منذ العام 1945. كانت من الداعين إلى الوحدة الأوروبية، فأقامت التقارب مع ألمانيا، لكن الحرب في الجزائر أدت على تشتت مناضليها و اتجاههم نحو الحركة الديغولية و بعدها إلى الوسط الديمقراطي سنة 1966. ينظر إلى المرجع نفسه ص 1438.

[1] Alfred Grosser op,cit p p120 – 121.

**روبار شومان: (1886-1963) سياسي و كاتب، كان نائبا في الجمعية الوطنية، ثم أصبح وزيرا أولا ما بين 1947-1948، و وزيرا للخارجية ما بين 1948-1953، فكان صانع التقارب الأوروبي، تعرض إلى انتقادات لاذعة أجبرته على الانسحاب، بعدها كلف بوزارة العدل ما بين 1956-1957. ألف عدة كتب منها: "من أجل أوروبا". ينظر إلى نفس المرجع ص 1891.

ومن خلال استعراض تكوين الحزب يصعب تحديد الفئات الاجتماعية المنتمية إليه، سواء بالنسبة للمناضلين أو الناخبين، و الملاحظ أن هناك أغلب الفئات الاجتماعية دون طغيان فئة على فئة أخرى، طبعا هذا لا يعني أن الحزب واسع الانتشار و التأثير على الساحة الفرنسية، بل يمكن أن نضعه في المقام الرابع بعد الشيوعيين و الاشتراكيين و الديغوليين.[1]

و نلاحظ أيضا أن الحزب كان في السلطة، من خلال تحالفه مع الاشتراكيين و ذلك ما بين 1945-1958. كما أن قوانين الحزب الداخلية تمنع الانتماء المزدوج أي المنصب في الحزب و في النقابة العمالية.

د - التجمع الشعبي الفرنسي[*] Le rassemblement populaire français RPF:

يعتبر هذا الحزب جديدا على الساحة السياسية الفرنسية، حيث كان من نتائج الحرب العالمية الثانية و المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي، يقوم على شخصية تاريخية ووطنية هي شخصية الجنرال ديغول، سمي هذا الحزب بالتجمع لأن ذلك سمة كل حزب جديد حيث يريد أن يظهر بمظهر الجامع و الموحد و التمثيل الواسع ولا يريد الظهور من البداية بمظهر الفئة المحددة و المنطوية و غير الفاعلة.[2]

و من الصعب تحديد الخط الإيديولوجي لهذا التجمع لأن الباب كان مفتوحا للجميع سواء اللائكيون و المتدينون و الاشتراكيون، و غيرهم، و لهذا فإن عدد كبير من مناضلي هذا الحزب ينحدرون من الأحزاب الأخرى حيث انسحبوا منها و انضموا إلى التجمع.[3]

[***] فانسان أوريول: (1884-1966)، محامي و سياسي، أشرف على عدة وزارات؛ المالية سنة1936 والعدل سنة1937 في عهد حكومة الجبهة الشعبية، لجأ إلى بريطانيا سنة 1943، و بعد التحرير ترأس المجلس التأسيسي مرتين خلال المرحلة الانتقالية، ثم انتخب رئيسا للجمهورية سنة 1947 إلى غاية 1954.
ينظر إلى نفس المرجع ص 148.

[****] جورج بيدو: (1899-1983)، كان أستاذ في التاريخ ثم تحول إلى السياسة منذ أن شارك في المقاومة، حيث ترأس المجلس الوطني للمقاومة CNR سنة 1943. شغل سنة 1946 رئاسة الحكومة المؤقتة ثم وزيرا أولا ما بين 1947-1950، دخل المعارضة السياسية منذ 1954حيث أصبح مناصرا للجزائر الفرنسية، لجأ سنة 1964 إلى المنفى و عاد إلى البلاد بعد أحداث 1968.
ينظر إلى نفس المرجع ص253.

[1] Maurice Duverger op,cit. p p 212 -213.

[*] تأسس سنة 1947، من طرف الجنرال ديغول بمساعدة جاك سوستال و أندري مالرو و غيرهم من رفقاء مسيرة المقاومة، انضم إليهم اليمين التقليدي فكونوا جبة ضد الشيوعية، كانت دعوتهم هي توحيد الرأس المال و العمل. صعد التجمع إلى الواجهة بفوزه في الانتخابات التشريعية لسنة 1951، لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث تراجع سنة 1953 بعد انسحاب عدد كبير من منتخبيه. ينظر إلى نفس المرجع ص1725.

[2] Jacques Chapsal, op,cit. p 167.

[3] Maurice Duverger, op,cit. p p 277 – 278 – 279.

و من حيث التركيبة الاجتماعية، يوصف التجمع بأنه واقع على هامش الحـركة العمالية و البرجوازية الفرنسية، رغم أن بعض قادته يقدمون أرقاما على ارتفاع نسبة هؤلاء في المجتمع.

يقـوم التجمع على مبادئ و أهداف هي استمـرار لخـط ديغول الذي يعتبر رمزا وطنيا و منقذ الأمة، لذلك فالفكرة الأساسية لديه هي محاربة الانفصاليين و الحفاظ على الوحدة الوطنية، وهؤلاء الانفصاليون هم الشيوعيون، وأما الفكرة الثانية فهي إعادة بعث الدولة الفرنسية، التي تزعزعت أركانها أثناء الحرب العالمية الثانية، و استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي و المؤسساتي في البلاد.

و قد سعى قادة التجمع بأن يتحول حزبهم إلى قائد الطبقة المتوسطة (أي بين الطبقتين البرجوازية و البروليتارية)، و من خلال قيادته نلاحظ أن أغلبها تنتمي إلـى هذه الفئة و مـن بينهم: أول سكرتير عام للتجمع جاك سوستال* Jaques Soustelle و أندري مالرو André** Malraux و بومال Baumel و بومبي Pompéi و ريمي Rémy و بوزال Bozel و غيرهم ممن شكلوا اللجنة الأولية المديرة للتجمع، و كان المجلس الوطني متكونا في أغلبيته من المهندسين و الصناعيين و الموظفين و المهنيين في الطب.

يعتبـر التجمع من أحـزاب المعارضة، لكن من الصعب تصنيفه إلـى مجموعة اليمين أو اليسار، لأنه أحيانا يسير نحو اليمين و أحيانا أخرى نحو اليسار. و أبدى التجمع بزعامة ديغول مواقفه حول ما يجري على الساحة مثل السياسة الخارجية الفرنسية التي قال عنها أنها غير موجودة، كما أن ديغول لم يخف إعجابه بدعوة المستشار الألماني أديناور للوحدة و التعاون مع فرنسا.[1]

و الملاحظ على هذا الحزب أنه كان رهينة شخصية ديغول الذي أخد يبتعد عنه شيئا فشيئا عندما تولى الحكم سنة 1958، و هكذا بدأت شعبية الحزب تتراجع إلى أن أصبح موقعه صغيرا ضمن الخارطة السياسية الفرنسية.

---

* جاك سوستال: سياسي و مفكر فرنسي 1912-1990 من مؤسسي الحركة الديغولية سنة 1947 RPF ، أصبح والي عام في الجزائر مابين 1955– 1956، كان ممن صنعوا حركة ماي 1958 ثم تحول إلى معارضة ديغول منذ 1960 ، ألف عدة كتب عن المشكلة الجزائرية و عن المكسيك حيث تخصص في الدراسات الإثنية عنها.

** أندري مالرو:(1901-1976)، كاتب فرنسي ذو نزعة سريالية، رفيق درب ديغول، استدعاه لتولي وزارة الثقافة ما بين1958-1969.خلف رصيدا ثقافيا ثريا.

[1] Alfred Grosser, op,cit, p p 136 – 140.

هـ- الحزب الراديكالي*:

يعتبر الحزب الراديكالي من بين أقدم الأحزاب الفرنسية، يتبنى فلسفة اليسار في اللائكية، و سياسة المحافظين في الليبرالية الاقتصادية.[(1)] و هذا ما يجعله يتميز بكثرة الخلافات الداخلية فيه و انعدام الانسجام، حيث ينقسم إلى عدة تيارات يمينية و يسارية، كل واحدة منها تشكل حزبا داخل حزب، و منها التيار الراديكالي الاشتراكي، و التيار الراديكالي الجمهوري، ولذلك يصعب تصنيف انتسابه هو الآخر إلى اليمين أو اليسار.[(2)]

يمكن أن نضع الحزب الراديكالي ضمن فئة أحزاب اللجان، لأنه يعتمد أثناء الانتخابات في حشد المتعاطفين وكسب أصوات الناخبين، على الشخصيات القوية ذات النفوذ الواسع، كأعيان الريف و العصبيات و الأثرياء و البارزين في ميادين الأعمال الحرة و السياسيين في السلطة و غيرهم.[(3)]

خلال هذه الفترة نجد أن الحزب الراديكالي قد انحصر في أربع مجموعات هي: الراديكاليون الأرثوذكس، و الراديكاليون المنعزلون و الراديكاليون اليمينيون و الراديكاليون في إفريقيا الشمالية و خاصة الجزائر، الذين أصبحوا يؤثرون على سير الحزب في فرنسا نفسها.[(4)]

و ببــروز مظاهر الإقصاء و الطــرد، و التنازل و الانسحاب، و محــاولات الإصلاح و التوحيد و جمع الفرقاء، كان الصراع قد بلغ أشده داخل الحزب خلال سنة 1954، فكان بيار مانديس فرانس P.Mendès France** يتدخل كل مرة للقضاء على الخلافات أو حلها. ومن

---

* تأسس سنة 1901، فكان بذلك أول حزب فرنسي يتم تشكيله في عهد الجمهورية الثالثة (1871-1944)، لكن تحت اسم؛ الحزب الجمهوري الراديكالي و الراديكالي الاشتراكي، كان من أنصار الإصلاحات الاجتماعية، تحالف مع الجناح المعتدل من الجمهوريين ثم مع الاشتراكيين عامي 1926 و 1936، ثم تصدع أثناء الاحتلال بين المقاومة و حكومة فيشي، بعد الحرب قامت عدة محاولات لإصلاحه منيت كلها بالفشل.

[1] Jacques Chapsal, op,cit, p 171.

[2] Maurice Duverger, op,cit., p 219.

[3] أحمد سويلم العمري، المرجع السابق، ص 57.

[4] Maurice Duverger, op,cit., p p 236 – 237 – 238.

** بيار مانديس فرانس(1907-1982)، سياسي و مثقف، نائب ما بين 1932-1940، ثم ما بين 1946-1958، تقلد منصب الوزارة الأولى مع الخارجية مــن جــوان 1954 إلى فيفري 1955 فأشرف علــى إنهاء مشكلة الهند الصينية و قيادة المفاوضات التي أدت إلى استقلال تونس، عارض اتفاقية الدفاع المشترك و حركة ماي 1958 و نظام ديغول، انتقل بعد ذلك ما بين اتحاد الجمهورية الجديدة و الحزب الاشتراكي الموحد و الحزب الاشتراكي. ألف عدة كتب منها:"الجمهورية العصرية" في 1962 و آخر "من أجل تحضير المستقبل" في 1968 و غيرهما. ينظر إلى نفس المرجع ص 1361.

مظاهر الصراع احتدام النزاع بين ادوارد هيريوEdouard Herriot* و ريني ماير René** Mayer خلال المؤتمر الاستثنائي للحزب في ماي 1954، ببوردو حول موقف الحزب من المنظمة الأوروبية للدفاع.(1)

يمكن القول أن الحزب كان في السلطة، وذلك من خلال شخصياته التي حملت عدة حقائب وزارية أو تقلدت رئاسة المجلس(الحكومة) مثل: ادوارد هيريو كرئيس للجمعية الوطنية و ريني ماير، و إدغار فور*** Edgar Faure و بيــار مانديس فــرانس كــرؤساء للمجلــس أو كوزراء.

من خلال ما أوردناه سابقا عن الأحزاب السياسية في فرنسا، نستنتج أن الخارطة السياسية في البلاد كانت تعج بالحركات و التجمعات و التشكيلات السياسية، سواء التي ترجع جــذورها إلى ما قبل الحــرب العالمية الثانية مثل: الحــزب الاشتراكي و الحــزب الشيوعي و الراديكاليون، أو التي نتجت عن المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي مثل الحركة الجمهورية الشعبية، أو التي قامت على يد أحد الرموز التاريخية و الوطنية الجنرال ديغول و- نقصد هنا تجمع الشعب الفرنسي- . كما أن هذه الحركات السياسية تنقسم إلى ثلاثة تيارات مختلفة هي اليسار و اليمين و الوسط و هؤلاء يعرفون بالمعتدلين، فهم لا يشكلون حــركة أو حزبــا بعينه و إنما فسيفساء سياسية غير متجانسة.

إن الاكتفاء باستعراض هذه التشكيلات السياسية ليس معناه أننا قد تعرضنا لكل التيارات السياسية في فرنسا، بل هناك تيارات أخرى لم نتمكن من تقديمها و التي يصطلح عليها بالتيارات المتطرفة مثل اليمين المتطرف و اليسار المتطرف كحركة البوجاديين و حركة الفوضويين.

---

* إدوارد هيريو:(1872-1957)، رئيس الحزب الراديكالي مابين 1919-1926 ثم ما بين 1931-1936 ثم ما بين 1945-1957، تقلد عدة مناصب سياسية أهمها رئاسة بلدية ليون و عدة وزارات و رئاسة الجمعية الوطنية ما بين 1947-1954.

** ريني ماير:(1895-1972)، عضو لجنة التحرير الوطنية سنة 1943، وزير الاقتصاد و العدالة ثم رئيس المجلس ما بين جانفي و ماي 1953.

1 Alfred Grosser, op,cit, p 129.

*** إدغار فور:(1908-1988)، نائب في الجمعية الوطنية ما بين 1946-1958 عن الحزب الراديكالي، وزيرا ثم رئيسا للمجلس، ابعد من الحزب فالتحق بديغول، فكلفه بقيادة حركة الصلاح التربوي سنة 1968، كلف برئاسة الجمعية الوطنية ما بين 1973-1978. خلف عدة مؤلفات في السياسة و التاريخ.

2-الجماعات المنظمة :

من العناصر الأساسية التي تؤثر على الرأي العام نجد الجماعات المنظمة. و قد يعتبر بعضنا أن الأحزاب جماعات منظمة، صحيح و لكننا أفردناها بجزء خاص، لذلك قصدنا هنا تبيان الجماعات الأخرى غير السياسية، التي قد تلتقي مع الأحزاب و لكن تركيبها و نشاطها مغايـــر تماما، و نعنـــي بذلك النقابات العمالية، أو القـــوة العاملة المهيكلة في اتحادات كبيرة، و المجموعات الاقتصادية المهنية و الحرفية و الحركات و التجمعات الشبانية و خاصة الطلابية.

ا- **النقابات**:

تعرف النقابات على أنها صورة من صور الرأي العام، ووجه من أوجهه، لأنها تضم الطبقة العاملة من عامة الشعب، و تمثل مجالا خصبا لنشر فكرة معنية و حشد التأييد لها.

قامت النقابات بغرض الدفاع عن مصالح العمال و مساعدتهم ماديا و معنويا، اتجاه رب العمل سواء كان من الخواص أو الدولة، ومن ذلك تدخل في مفاوضات و نقاشات معه إلى أن تحقق مطالب العمال، و عندما تتعثر تلك المفاوضات تلجأ النقابات إلى وسائل أخرى مثل الإضراب و المظاهرات، و غيرها، فيتحول ذلك إلى عامل ضغط على رب العمل الذي يصبح مجبرا على الاستجابة للمطالب.[1]

إن العمل النقابي ممارسة قديمة في فرنسا، حيث نجد خلال الفترة المدروسة سيطرة ثلاث نقابات رئيسية على الساحة وهي الكنفدرالية العامة للعمل CGT* و الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين CFTC** و الكنفدرالية العامة للعمل و القوى العمالية CGT-FO***، و بدرجة أقل

---

[1] أحمد سويلم العمري ، المرجع السابق ص 60.

* الكنفدرالية العامة للعمل: تأسست في ليموج عام 1895، استطاعت تحقيق الوحدة النقابية في مؤتمر مونبلييه 1902، تصف نفسها بأنها تدافع عن المصالح المادية و المعنوية و الاقتصادية و المهنية للأجراء، كانت تتجاذبها عدة أطراف سياسية فسيطر عليها الاتجاه الثوري إلى غاية الحرب العالمية الأولى. سنة 1921 انفصل عنها النقابيون الفوضويون و الاشتراكيون مؤسسين نقابتين جديدتين، أعيد توحيدها سنة 1936 في مؤتمر تولوز، حلت سنة 1940 من طرف حكومة فيشي. بعد الحرب أصبحت تحت تأثير الشيوعيين فانخرطت في الأممية النقابية لذلك انسحب منها مجددا الفوضويون و الاشتراكيون و الاصلاحيون. قادتها منذ تأسيسها الشخصيات التالية: ليون جوهوLéon Jouhaux(1909-1947)، بونوا فراشونBenoît Frachon(1944-1967)، جورج سيغيJeorges Séguy(1967-1982)، هنري كراسوكيHenri Krasucki(1982-1992)، لويس فيانيLouis Viannet و حاليا بول تيبو Paul Thibaud. ينظر إلى نفس المرجع ص 496.

** الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين: منظمة نقابية تأسست سنة 1919، انخرطت في الكنفدرالية الدولية للنقابات المسيحية سنة 1920، منطلقاتها دينية، لذلك عبرت مجموعة من أعضائها تمثل الأغلبية، رفضها هذه التبعية فأعلنوا

فدرالية التربية الوطنية* FEN، و الفدرالية الوطنية لنقابات الاستغلال الفلاحي** FNSEA تأخذ هذه النقابات منطلقات مختلفة السيجيتي CGT ذات منطلق شيوعي و تقترب من الحزب الشيوعي بل أن أغلب المنخرطين فيها هم مناضلون في الحزب الشيوعي. وأما الـــ CGT-FO فإنها قريبة من الاشتراكيين في الـــ SFIO ، أما بالنسبة للـــ CFTC كما يدل عليها اسمها فإنها تنهل من الديانة المسيحية دون أن تكون تابعة للـــكنيسة، بل تعتبر من أجنحة الحزب الجمهوري الـــMRP.

من خلال ذلك فإن قدرة هذه النقابات على التعبئة أصبحت ضعيفة لأنها تخضع لتلك الأحزاب أو التيارات، و أصبحت مجبرة، إلى حد ما على تبني مواقف تلك الأحزاب. و هذا ما يتعارض مع المبدأ النقابـــي القائم على عدم الارتباط بفكر أو مبدإ سياســـي أو ديني أو عرقي، كما نص عليه **ميثاق أميان***** سنة 1906 la Charte d'Amiens.

و يبدو في فرنسا أن هذه النقابات لم تتحول إلى أحزاب سياسية مثل بعض الدول كـــأنجلترا، و إنما أصبحت تبحث عن طريقة للتخلص من سيطرة و نفوذ الأحزاب، ومن ذلك ممارسة السياسة دون المرور عبر الأحزاب، و هذا ما جعل البعض يصفها بأنها أصبحت القوى الحية، على عكس الأحزاب التي تحولت إلى قوى ميتة في عهد الجمهورية الخامسة.[1]

عن إنشاء نقابة جديدة سنة 1964 هي الكنفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعملCFDT، بينما حافظت الأقلية على التقاليد القديمة.

*** الكنفدرالية العامة للعمل و القوى العمالية: أنشئت في 1947/12/19 بباريس من طرف ليون جوهو، الأمين العام السابق للسيجيتي، الذي اسحب منها رافضا السيطرة الشيوعية و التزاما في ذلك بميثاق أميان، تتكون من عدة فروع خاصة في الوظيف من الطيران و الحماية الاجتماعية و البريد والمواصلات. ينظر إلى: Charles-Henri-Favrod, Encyclopédie du Monde Actuel, Paris 1978 p 117

* فيدرالية التربية الوطنية: منظمة نقابية انحدرت من السيجيتي سنة 1948، تضم أهم الحركات العمالية في قطاع التربية لذلك تتجاذبها عدة تيارات، و الأكثر تأثيرا فيها ه التيار المستقل. تهتم بالمشاكل التربوية، و تقود حملـــة متواصلة للدفاع عن اللائكية. كما لعبت دورا سياسيا هاما عندما دعمت و ساندت الحركات المعارضة للحرب فـــي الجزائـــر و نشاط المنظمة العسكرية السرية ثم الاصطلاحات الشاملة التي انطلقت بعد ماي 1968. ينظر إلى المرجع نفسه ص 111.

** الفدرالية الوطنية لنقابات المستغلين الزراعيين: هي أهم النقابات الفلاحية، تأسست سنة 1946، امتاز مسارها بالتعاون مع الجهات الحكومية في إيجاد سياسة زراعية مشتركة و تحديث الزراعة في إطار التعاون الأوروبي. ينظر إلى:Paul Robert, Op,cit. p 722

*** نص على:" تضم النقابات خارج أية مدرسة سياسية كل العمال الواعين بالكفاح من أجل القضاء على التأجير و رب العمل. "

[1] Marcel PréLot, op,cit, p p 480 – 481.

و لذلك فإن دور هذه النقابات و اهتماماتها لم يكن ليقتصر على الدفاع على المصالح، بل الاهتمام بكل القضايا المطروحة في المجال الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي و غيرها كالأمر المتعلق بالقدرة الشرائية للمواطن والاستعمار و أوروبا و الحروب الخ...

ب – المجموعات الاقتصادية:

و كما رأينا فإنه من السهل ــ و لو نسبيا ــ معرفة ردود فعل و مواقف المركزيات النقابية، لكن الأمر ليس نفسه بالنسبة للمجموعات الاقتصادية، هذه الجماعات التي قامت على أساس المصالح المشتركة بين أعضائها و قادتها، تسير وفقها.

و أهم هذه المجموعات: الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي عبرت في البيان الختامي بعد عقد جمعيتها العامة لعام 1953 بصراحة عن دفاعها عن المؤسسات المنضوية تحت لوائها و تدخلت الكنفدرالية عدة مرات للحصول على تخفيض في توريد بعض المواد الأجنبية المنافسة للمنتجات الفرنسية.

إذن فالبيان يدعو إلى تطبيق السياسة "الحمائية" للمنتوج الفرنسي من طرف الحكومة الفرنسية، تفاديا للتضخم و الأزمة الاقتصادية، و قد ذهبت هذه المجموعات إلى أبعد من ذلك عندما تدخلت في بعض القضايا الاقتصادية الكبرى ذات الأبعاد السياسية بحجة المصلحة، مثلما وقع مع المنظمة الأوروبية للفحم و الحديد، حيث اعتبر انخراط فرنسا فيها و السماح بدخول الفحم الأوروبي إلى السوق الفرنسية قضاء تاما على الصناعة الفرنسية. فجعلت هذه المجموعات القضية قضية وطنية تتعلق بمصلحة الوطن. و هكذا حشدت الرأي الرافض لعضوية فرنسا و الدعوة إلى الخروج من هذه المنظمة.

هكذا تؤثر هذه المجموعة الاقتصادية على الرأي العام الفرنسي و توجهه و تجعله يتبنى موقفا معينا من قضية اقتصادية محددة.[1]

ج – الطلبة و الحركات الشبانية :

يعتبـــر الطلبة من أهـــم الفئات المـــؤثرة في المجتمع الفـــرنسي، ليس لأن أغلب الساسة و الشخصيات الفكرية قد انحدرت منهم، بل لأنها أيضا تتخذ مواقف مختلفة حول القضايا المطروحة بطريقة مؤثرة و صارمة.

[1]-Alfred Grosser, op,cit, p p 151 – 152 – 153.

خلال هذه المرحلة وصل نضال الطلبة الفرنسيين إلى مرحلة متقدمة جدا، حيث أن تنظيماتهم لم تعد تنظيمات تطالب بالحقوق مثل النقابات العمالية، التي تدافع عن حقوق العمال، بل إن دورها أصبح يتعدى إلى مجالات أخرى، مثل المشاركة في النقاشات العامة التي تخص البلاد، سواء السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و كذا النضال ضمن الاتحادات الطلابية الدولية، ضد الظلم و الاستغلال، لنصرة القضايا العادلة.

إن هذا التحول في الحركة الطلابية الفرنسية قد اكتسب من المشاركة الفعالة للطلبة في المقاومة الفرنسية و الإسهام الفعال في تحرير البلاد، فأصبحوا بذلك قوة حية في المجتمع، و لا بد لها أن تشارك في صنع الاختيارات الكبرى للأمة الفرنسية، و لذلك جاء في مؤتمر "قرونوبل" Grenoble، الذي عقده الإتحاد العام للطلبة الفرنسيين في أفريل 1946 اعتماد ميثاق الطالب وقد جاء فيه ما يأتـــي:

المادة الأولى : الطالب شاب عامل و مثقف.

المادة الثانية: باعتبار الطالب شابـــا، فإنه يحظي بـــرعاية اجتماعية خاصة جسمية و فكـــرية و معنوية.

المادة الثالثة: باعتباره مثقفا، له الحق أن يبحث عن الحقيقة و الحرية.

المادة الرابعة: باعتباره مثقفا، له الحق أن يعرف و ينشر الحقيقة ويدافع عن الحرية ضد كل قهر، لأن ذلك رسالة مقدسة لكل مثقف.

من خلال ما سبق، نستنتج أن الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيينUNEF، هو الهيئة الطلابية الأولى في البلاد، حيث يجمع كل الطلبة على اختلاف اتجاهاتهم الفكـــرية و السياسية، و يصعب أن نميز تيارا غالبا عليها خلال تلك الفترة.

يحاول الاتحاد أن يكون هيئة ديمقراطية للطلبة الفرنسيين، و يتجلى ذلك من خلال عملية تعيين قيادته، التي يتم انتخابها من طرف ممثلي الجمعيات العامة الطلابية في البلاد، و من مختلف الكليات و المعاهد.

إن التركيز على الطلبة لا يجعلنا نهمل التنظيمات الشبانية الأخرى، مثل مجلس الشباب للاتحاد الفرنسي، الذي أنشئ سنة 1949، و المجلس الفرنسي للحركات الشبانية، و الجمعية

الكاثوليكية للشبيبة الفرنسية CCJF. لكن هذه الحركات كان تأثيرها ضعيفا لأنها قائمة على منطلقات دينية و عقائدية، و التي لا تتوافق مع التيار العام السائد آنذاك و هو التيار اللائكي.[(1)]

د - الصحافة

تـــوصف الصحافة بأنها القوة الـــرابعة، بسبب التأثير الذي تمارسه على الحكام من جهة و على الرأي العام من جهة أخرى، حيث أن الأخبار و التحليلات المنشورة سواء كانت مختارة أو منتقاة أو فرضت نفسها لأنها أخبار الساعة تؤثر في الاتجاهين.

كـــان الحقل الصحفي الفـــرنسي خلال هذه الفترة ينقسم إلى قسمين، الصحافة المكتوبة، و هي الواسعة الانتشار، و الصحافة الناطقة التي لا تزال في بداية تجربتها. و تعرف الصحافة أنها تقدم خدمة عمومية، أي تكون في خدمة الأمة بصفة عامة، لكن الحقيقة أن هذه الصحافة تكون بين سيطرة أصحابها أي الممولين الكبار لها، و بين الدولة التي تريدها أن تكون أداة في يدها، للتعريف بالسياسة العامة للدولة و تطبيقها، لذلك كانت الصحافة الفرنسية خلال الفترة المدروسة بين شد و مد أخذ و رد بين هاتين القوتين، و يكون ذلك بصفة واضحة أو غير واضحة. و تمارس الدولة سلطتها من خلال الحجز و المنع و المصادرة و التوقيف، و هذا ما يعرف بالرقابة. و هنا يطرح السؤال الكبير، هل كانت الصحافة الفرنسية فعلا حرة، تمارس نشاطها في إثارة الرأي العام الفرنسي بكل ديمقراطية، أم أنها كانت مقيدة ؟ ليس الهدف من طرح هذا السؤال هو البحث عن الإجابة، لأن هذه معادلة كل صحافة في أي بلد و ليس في فرنسا فقط، و لنترك الإجابة إلى الفصلين اللاحقين من خلال موقف الصحافة الفرنسية من الثورة الجزائرية و رد فعل السلطات العمومية الفرنسية.

كانت الساحة الفرنسية تعج بعدد كبير من العناوين رغم التراجع الملاحظ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اضطـــربت بنيتها إذِ احتجبت عـــن الصـــدور غالبية عناوينها القديـــمة. و عاشت الصحافة الجديدة التي حلت محلها حياة صعبة للغاية، و ذلك تحت تأثير السوق الاقتصادية و التحولات الاجتماعية و التطور السياسي.[(2)] لقد وجدت حوالي 127 جريدة، منها 13 جريدة يومية في باريس و أكثر من 100 جريدة في بروفانس، و غيرها. لكن أهمية الجرائد ليس بعدد العناوين، و إنما بعدد نسخ سحبها، و مقروئيتها و حجم تداولها في البلاد. و قد وجدنا

---

[1] ibid., p p 155 – 160

[2] بيير ألبير، **<u>الصحـــافة</u>**، ترجمة خير الدين عبد الصمد، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي دمشق: 1976، ص 94.

بعض العناوين الكبـــرى تسيطـــر على الساحة الإعلامية الفــرنسية مثل: فرانس ســـوار* France Soir و لوباريـــزيان ليبيري** Le Parisien Libéré و لـــومانيتي*** L'Humanité و لـــوب L'aube، بالإضافة إلى عنـــاوين أخـــرى أقــل انتشارا ســـواء يومية أو أسبوعية أو مجلات مثـــل: لومـــوند(****) Le Monde و لوفيغـــارو***** Le Figaro و الشهادة المسيحية Témoignage Chrétien و مجـــلة الفكـــر Esprit و لو كانارأونشيني le Canard Enchaîné و فرانس أوبسارفاتور France Observateur و لاكسبـــريس l'Express و باري ماتش Paris Match و غيرها.

إن تقلص عدد الجرائد في فرنسا يعود إلى سببين رئيسين، الأول هو انعدام مصادر التمويل، لأن الجرائد تشبه المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويل ضخم وذلك من أجل استمرار عملية الإنتاج. و الثاني هو ابتعاد الجرائد عن السياسة la dépolitisation بعد انتشار هذه الموضة الجديدة. لأن الصحافة الفرنسية كانت قائمة أساسا على الخطاب السياسي سواء كانت صحافة حـــرة، مستقلة أو كانت صحافة رأي تنطق بلســـان حـــزب أو منظمة نقـــابية

* فرانس سوار: يومية فرنسية ، تأسست سنة 1941 في السرية حيث كانت نشرية شهرية للمقاومة ، تحولت إلى يومية سنة 1944 فأخذت هذه التسمية في جانفي 1945 . كان يسيرها لازاريف ، ثم تحولت سنة 1953 إلى جريدة مسائية، الأولى في فرنسا ، ينظر إلى: Robert Paul. المرجع السابق ص ص 771-772

** لوباريزيان ليبيري: يومية فرنسية ظهرت سنة 1944، من 'إصدار حركة المقاومة الفرنسية، أصبحت خلال الستينيات الجريدة الصباحية الأولى في باريس، توقفت عن الصدور سنة 1986 بعد أن أصبح عنوانها: لوباريزيان، ينظر إلى نفس المرجع ص 1578.

*** لومانيتي: من أقدم الجرائد الفرنسية، أسسها جون جوريس سنة 1904، تحولت سنة 1920 إلى جريدة شيوعية ناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي، إلى يومنا هذا. ينظر إلى: نفس المرجع ص 990.

**** لوموند: يومية فرنسية رائدة، ظهر العدد الأول لها يوم 18 ديسمبر 1944، أسسها الصحفي هوبير بوف ميري مع مجموعة من أصدقائه بإيعاز من ديغول، واكبت الجريدة الأحداث فأرادت أن تكون محايدة خاصة أثناء الحرب الباردة منذ 1949، و بعدها الأزمة في الهند الصينية لكن ذلك لم يجنب الجريدة الأزمة الداخلية بسبب اتهام بوف ميري بالتحيز إلى المعسكر السوفيتي و معاداة السياسة الكولونيالية الفرنسية، و ذلك من طرف بعض زملائه، منذ 1957 بدأ اهتمام الجريدة بحرب الجزائر، فزادت مقروئيتها و انتشارها خاصة بفضل استقلالية هيئة تحريرها فأنجز عدة مقابلات و تحقيقات دون إبداء موقفا منها، و رغم ذلك صودرت الجريدة في الجزائر عشرين مرة و كان بعض المحررين فيها هدفا لعمليات المنظمة العسكرية السرية سنة 1962، مع العلم أن الجريدة أيدت سياسة ديغول بعد 1958. ازداد سحبها سنة 1964 حيث بلغ حوالي 150000نسخة أي ضعف عدد سنة 1944. وهي اليوم من الجرائد العريقة في العالم ينظر إلى:.Toute la richesse du quotidien Le Monde sur Cd-Rom2005

***** لوفيغارو: هي أقدم جريدة باريسية، يعود تأسيسها لعام 1853. و قد أصبحت يومية اعتبارا من 1886.يتكون جهاز تحريرها من أكاديميين لهجة و طبيعة، كما أنها بقيت وفية للأخبار و الأحداث في افتتاحيتها، و هي ذات مضمون متنوع للغاية و سياسة معتدلة. ينظر إلى: بيير ألبير، المرجع السابق ص 103.

أو أيديولوجية أو دينية...و أصبحت الأحداث الهامة هي التي تتحكم فيها، إذ نلاحظ زيادة عدد سحبها و الإقبال عليها أثناء وقوع أحداث هامة داخليا أو خارجيا.(1)

كانت الصحافة الفرنسية، خلال مدة طويلة وسيلة اتصال موجهة لجزء واحد فقط من الأمة: هو الطبقة الحاكمة، لكن بعد ذلك تعرضت إلى رياح الديمقراطية التي هبت عليها فجعلتها تتحول إلى وسيلة اتصال جماهيرية، مثلما وقع لعدد كبير من المؤسسات الاجتماعية، فأصبحت مجبـــرة على تقديم الخدمة و (الغذاء) لكل فئات الشعب؛ مهما كان مستوى معيشتهم و أعمارهم و جنسهم و مهنتهم و مستواهم الثقافي و غير ذلك.(2)

إن التغيرات السابقة هي التي جعلت من الصعوبة بما كان تحديد التوجه الفكري و الخط الأيديولوجي لبعض الصحف الفرنسية، خاصة تلك التي بدأت في اكتساح الساحة الإعلامية الفرنسية ، تحديدا بعد الحـــرب العالمية الثانية مثل لوفيغارو و لوموند، فقد تبـــدو أحيانا يمينية و أحيانا يسارية و أحيانا أخرى محايدة.

و خلاصة القول أن الرأي العام ظاهرة اجتماعية ليست جديدة على المجتمع الفرنسي، الذي عرف هيئات و مؤسسات متخصصة، مثل المعهد الفرنسي للرأي العام، الذي تلجأ إليه مختلف الهيئات و المنظمات و المؤسسات لكي يزودها بما تحتاجه من معطيات حول الانتخابات و السوق و الاستهلاك و غيرها من المؤشرات. حيث توظف هذه الهيئات المتخصصة مختلف الوسائل و التقنيات و على رأسها عملية سبر الآراء. و عليه فإن دراسة الـــرأي العام الفرنسي و موقفه من الثورة الجزائرية، يمكن معرفته و تتبعه من خلال بعض الاستطلاعات المنجزة خلال الثورة حول بعض القضايا المرتبطة بها. و كذا من خلال الصحافة التي كانت بعضها تغطي جوانب كثيرة مما يجري في الجزائر و التطورات الهامة لتلك الحرب.

و هكذا أمكن اعتبار ظاهرة الرأي العام و الموقف الصادر عنها بأنه سيكولوجيا اجتماعية، على أساس أنه يعبر عن سلوك جماعة من الناس ناتج عن تأثير معين و هو الحدث. أو أنه يكشف عن هذا السلوك إذا كان غير متكرر عن طريق الإثارة المباشرة و هو السؤال أي الاستطلاع.

---

[1] Ibid, p p 161 – 170.

[2] Beaujour.M et Ehrmann J, **la lecture du journal**, in La France contemporaine, Armand Colin Paris 1969. p 227.

إن المجتمع الفرنسي قد قطع مراحل طويلة في صراع الأفكار و الاتجاهات، لذلك أراد أن يكون مؤسسة متجانسة تتعايش فيها كل هذه الأفكار و الإيديولوجيات، مما عرضه و الدولة الفرنسية إلى هزات عنيفة بداية من ثورة 1789م و ثورتي 1830م و 1848م، ثم الإطاحة بالنظام الملكي و إعلان الجمهورية، و بعدها قيام الإمبراطورية و سقوطها سنة 1870م و عودة الجمهورية. لتأتي الهزة الأعنف و هي الحرب العالمية الثانية التي وقعت خلالها البلاد تحت الاحتلال النازي، فذاق الفرنسيون ويلات الاحتلال و فقدان السيادة و الحرية.

إن هذا الوضع الذي عاشـــته فرنسا أثناء الحرب إنما كان نقطة تحول حاسمة في تعامل الشعب الفرنسي مع قضايا المستعمرات لاسيما أنه أدرك معاناة هذه الشعوب و هذا الوضع الجديد أخرج النقاش حول الأوضاع في المستعمرات من الدوائر الحكومية الرسمية، إلى نقاش عام يهم كل الفرنسيين حيث شد الوضع في الأقاليم الفرنسية البعيدة اهتمام الجميع خاصة بعد "ديان بيان فــو" في 07 ماي 1954، لكن ليس معنى هذا أن الرأي العام الفرنسي أصبح يؤثر على سياسة الحكومة في المستعمرات، و إنما أصبح هناك نوع من الاهتمام بما يجري في فرنسا ما وراء البحار. غير أن هذا الاهتمام يختلف من فئة إلى أخرى و من حزب إلى آخــر و مــن نقابة إلـــى أخـــرى و من صحيفة إلـــى أخـــرى و ذلك حسب الاقتناعات و الاتجاهات و المصالح، و غيرها. و هذا ما جعل المواقف تختلف و تتطور و تتبلور فيما بعد من الثورة الجزائرية.

الفصــــــل الثــــــاني

الثـــورة الجــزائـــرية و أبـــرز محـــطاتـــها

المبحث الأول: اندلاع الثورة الجزائرية.

المبحث الثاني: مسار الثورة الجزائرية.

المبحث الثالث: مؤسسات الثورة الجزائرية.

المبحث الرابع: وقف إطلاق النار و الاستقلال.

وصلت الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1954 إلى طريق مسدود بسبب الأزمة التي أوقعها فيها صراع الأشخاص*، فكان إعلان الثورة هو المخرج الوحيد، و ذلك من خلال توجه العناصر الثورية إلى تفجير الثورة، خاصة مع ملاءمة الظروف الدولية و الإقليمية و حتى الداخلية. و قد تشكل هذا الاتجاه من مجموعة من الشباب المتحمس، المناضل و الواعي بهذا الخيار - خيار الكفاح المسلح- الذين كانوا النواة الأولى للمنظمة السرية، و نذكر من بينهم حسين آيت أحمد و أحمد بن بلة و مصطفى بن بولعيد و محمد بوضياف و العـــربي بن مهيدي و ديدوش مراد و رابح بيطاط و زيغود يوسف و كـــريم بلقاسم و سويداني بوجمعة و غيرهم. و الذين كانوا يؤمنون، بأن استمرار الأزمة معناه الحكـــم علـــى مستقبل الشعب الجـــزائـــري و مصيره، لأن العالم كان يتغير بوتيرة سريعة في اتجاه تحرر الشعوب و نهضتها، لذلك فإن الثورة الجزائرية اعتمدت على العمل المسلح أو الحرب كوسيلة و ليست غاية، لأن الغاية أسمى و أنبل، ألا و هي الحرية و الاستقلال و الانعتاق من قوانين الظلم و الجور و العبودية التي فرضها الاستعمار.

لقد أظهـــرت الثورة منذ اندلاعها بأنها حركة منظمة و واعية، و ليست عملا فوضويـــا و تخريبيا و عشوائيا يائسا، فأذاعت بيانها الأول، الذي أعلنت فيه للعالم أهدافها و وسائلها الشرعية، كما أذاعت البيان الذي عرفت فيه جيش التحرير الوطني و أهدافـــه، و سبل كفاحه. و بعد ذلك زودت نفسها بهياكل و مؤسسات فعالة، تضمن بها الاستمرار و النجاح. و أنجزت مهمات عسكرية و سياسية، على المستويين الداخلي و الخارجي، في غاية من الدقة و التخطيط الذكي.

نعم لقد كانت الحرب مفروضة على الجزائريين، لأن الثورة مـــدت يـــدها للقاء الخصم و رفعت شعار التفاوض و الحوار و التفاهم بالطرق السلمية منذ البـــداية، لكن الطـــرف الآخر لم يكن متجاوبا معها مما أدى إلى إطالة عمر الحرب التي استمرت إلى غاية 19مارس 1962.

* المقصود بذلك أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية صيف 1954.

المبحث الأول: اندلاع الثورة الجزائرية.

1- تعريف الثورة.

لقد وجدت نفسي مجبرا على تقديم بعض التعريفات التي حاولت أن تعرف الثورة، لكي يتسنى لي و لكل من يطالع هذا العمل، أن يتمكن من تصنيف الثورة الجزائرية و وضعها في إطارها الصحيح.

كانت فرنسا المنطلق الأول للفكر الثوري الحديث الذي تجلى و أنتج الثورة الفرنسية الكبرى لسنة 1789، و بعدها ثورات أوروبا سنوات 1830 و 1948. و لقد مر هذا الفكر بعدة تطورات و هو ما يفسر تجدد الثورة في هذا البلد خلال تلك السنوات، حيث مر بمرحلة الليبرالية ثم اليعقوبية و أخيرا الاستبدادية، لذلك تعددت مدارسه و اديولوجياته و قادته، فاختلفت التعاريف و المفاهيم.

عرف أحد المفكرين الفرنسيين* من القرن الثامن عشر الثورة كما يأتي[1]: "إن الثورة كواقع، حدث محصور في فترة من الزمن، فهي تدع المجتمع ينظم نفسه تبعا للتبدلات المتحققة بعد أن تصل لأهدافها و يستتب الأمن و الهدوء. أما الثورة كفكرة فهي قوة لا تنضب ديناميكيتها في إنجاز ملموس، و هي مطلب مغروس في قلب الإنسان يحضه باستمرار على مقارنة التحرر الذي تَعِدُ به فكرة الثورة، بالحريات التي قامت الثورة، كواقع تاريخي بتكريسها، و التي غالبا ما تكون وهمية."

هذا التعريف يحاول التفريق بين الثورة كحدث أو كواقع و الثورة كفكرة، حيث نفهم أنه من المفروض أن تتجسد الفكرة في شكل واقع و إذا لم يتحقق ذلك فهي وهم و سراب.

أما تعريف الثورة عند الفلاسفة، فجاء على نحو آخر، فقد ورد في المعجم الفلسفي، لجميل صليبا، أنها[2]:" تغيير جوهري في أوضاع المجتمع لا تُتَّبَعُ فيه طرق دستورية و الفرق بين الثورة و قلب نظام الحكم، أن الثورة يقوم بها الشعب، على حين أن قلب نظام الحكم يقوم به بعض رجال الدولة، و ثمة فرق آخر بين الأمرين، و هو أن هدف الثورة تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، و هدف الانقلاب مجرد إعادة توزيع السلطة السياسية بين هيئات

* اسم هذا المفكر هو بوردو Bordeaux ولم أتمكن من العثور على تعريف له.

1 جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية**، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت: 1991 ص 39.

2 جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، مرجع سابق، ص 381.

الحكم المختلفة. و مع أن نجاح الثورة يؤدي إلى سقوط الدستور، و انهيار نظام الحكم القائم، فإنه يؤدي إلى تبديل شخصية الدولة، و لا إلى إلغاء التزاماتها الدولية. و الثورة مقابلة للتطور: فهي سريعة، و هو بطيء، و هي تحول مفاجئ، وهو تبدل تدريجي."

أما هذا التعريف فقد حاول تعريف الثورة انطلاقا من مقارنتها بالانقلاب ثم بحركة التطور، لكي يبرز الطابع الجذري في التغيير و سرعة التغيير الذي تقوم به الثورة.

و يذهب علماء الاجتماع و السياسة في القرن العشرين إلى تعريف الثورة بأنها تغيير مفاجئ و سريع و عنيف، يشمل القانون الرسمي للمجتمع أو الدستور و نظام القيم التي يمثلها، و وضع نظام آخر. و يفرقون بين عدة أنواع من الثورات، فهناك الثورة السياسية التي تُغَيَّرُ فيها الطبقة الحاكمة و نظام الحكم، و الثورة الاقتصادية التي يغير فيها النظام الاقتصادي بعنف، و الثورة الدينية و القومية. أما الثورة التي تحاول أن تغير كل النظم و كل القيم فسميت بالثورة الكلية.

و الثورة إنما هي قضاء على النظام الاجتماعي و السياسي القائم، وليس بالقضاء على الجماعة التي تسيره لتحل محلها جماعة أخرى لأن ذلك انقلاب، و لكن ليحل محله نظام اجتماعي و ديني و سياسي جديد.[(1)]

فالتعريفان الأخيران جد متقاربان جدا خاصة في السرعة و الفجائية و تغيير النظم التي كانت سائدة.

انطلاقا من ذلك فإن الثورة الجزائرية هي ثورة تحريرية، اجتماعية قامت بها جميع الفئات الاجتماعية في الريف ثم انحدرت إلى المدينة، من أجل التحرر من الظلم و الاستعباد الذي فرضه النظام الإقطاعي و النظام الليبرالي المتوحش. و هي ثورة سياسية لأنها تهدف إلى إقامة دولة جديدة في الجزائر بدل الدولة الاستعمارية، و تتميز عنها، في القيم الدينية و الثقافية و اللغوية، كما حددها بيان أول نوفمبر" دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية".

[1] عمار طالبي، __في مفهوم الثورة و النقد الثوري__، مجلة الأصالة، العدد 74/73، سبتمبر/أكتوبر 1979، ص ص 45-46.

2- بيان أول نوفمبر1954 و أهداف الثورة الجزائرية.

يمثل بيان الفاتح نوفمبر1954 أول وثيقة للثورة الجزائرية، ويعد أهم وثيقة من وثائق الجزائر الحديثة فقد حمل روح الثورة الجزائرية، وكانت له دلالة لا تقل أهمية عن بيان إعلان تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يفوقه في القوة والدلالة.[1]

فيمكن للدارس أن يقسم محتواه إلى الأفكار التالية:

ا- أسباب ودوافع إعلان الثورة:

ويحددها في النقاط الآتية:[2]

- إدراك الحركة الوطنية لمرحلة التحقيق النهائية.
- اتحاد الشعب حول قضية الاستقلال.
- انفراج الوضع الدولي، وملاءمته لحل المشاكل الثانوية كالقضية الجزائرية.
- السند الدبلوماسي، وخاصة من طرف الإخوة العرب والمسلمين الذين لن يبخلوا بدعم الكفاح الجزائري .
- اندلاع العمل الثوري في كل من تونس والمغرب الأقصى ، وتأخر الجزائر إلى مؤخرة الركب.
- تحطم الحركة الوطنية بسبب سنوات الجمود والروتين.
- تصميم عناصر من المناضلين الواعين على إخراج الحركة الوطنية من مأزق صراع الأشخاص، ودفعها نحو العمل الثوري إلى جانب المغاربة والتونسيين.
- رفض الاستعمار إعطاء الشعب الجزائري أدنى حرية بالوسائل السليمة.

ب – برنامج جبهة التحرير الوطني:

بعد عرض أسباب الانتقال إلى العمل الثوري يعرض البيان اسم الحركة التي ستقود المعركة الحقيقية وهو جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة التي ستكون مفتوحة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية لتنضم إلى

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**. ج 2. الطبعة الثانية منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ص 122.

[2] بيان أول نوفمبر 1954 ينظر الملحق رقم 1 ص 220.

الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر[1]، ثم ينتقل أصحاب البيان إلى عرض البرنامج السياسي لهذه الجبهة حيث جاء فيه:[2]

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة:

*- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

*- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية :

*- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

*- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية :

*- تدويل القضية الجزائرية.

*- تحقيق وحدة شمال أفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

*- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

و بعد عرض الأهداف يعرض البيان وسائل الكفاح، حيث يقر بأن الكفاح سيكون بجميع الوسائل حتى تحقيق الهدف.

ج – شروط التفاوض مع السلطات الفرنسية:

تضمن البيان شروطا وتعهدات لفتح نقاش مع السلطات الفرنسية تجنبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلم، إن اعترفت هذه السلطة الاستعمارية بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها، وهذه الشروط والتعهدات هي[3]:

ج-1/ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

[1] المصدر نفسه، ص 221.
[2] لمصدر نفسه، ص 221.
[3] المصدر نفسه، ص ص 222.

ج-2/ فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

ج-3/ خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين و رفع كل الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة و في المقابل:

- فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المتحصل عليها بنزاهة ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

- تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

و بهذا وضع البيان وثيقة مشرفة للتفاوض مع فرنسا،إن أرادت الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.

د– دعوة الشعب إلى الانضمام لجبهة التحرير الوطني:

و في هذا الجزء الأخير توجه بنداء إلى الشعب الجزائري يدعوه للانضمام لمسعى الكفاح الوطني حيث جاء فيه[1]:" إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ، وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاد بلادنا و العمل على أن نسترجع له حريته إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك و انتصارها هو انتصارك".

و بهذا قررت الطليعة الثورية الخروج من عقم النضال السياسي والدخول مباشرة في المقاومة المسلحة كحل وحيد للتخلص من الاستعمار. فقد كانت الثورات دائما من صنع الطلائع التي تمهد وتقرر ثم تخطط وتجر الجماهير، بالتدريج إلى أن تقتنع بالفكرة، عندها يكون التبني والاحتضان اللذان لابد منهما لتحقيق النصر، وهذا ما دأبت عليه الثورة الجزائرية، حيث أنار بيان أول نوفمبر الطريق للمناضلين والجماهير الشعبية لاحتضان الثورة، ذلك أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

---

[1] المصدر نفسه، ص 223.

فــقرر هؤلاء المناضلون الوطنيون الواعون التوجه نحو تفجير الكفاح الثوري المسلح خاصة و أن الظروف الدولية والإقليمية كان ملائمة للقيام بذلك.

المبحث الثانـــي: مســـار الثـــورة.

1- هجومات الشمال القسنطيني 20 أوث 1955.

ظهرت في صيف 1955 معالم سياسة النواة الجديدة للثورة الجزائرية، بعد اتصالات تمت بين عدد من قادة الولايات (الثانية والثالثة والخامسة)، وبعد تلقي قائد الولاية الثانية زيغود يوسف، رسالة من قائد الولاية الأولى الذي تولى قيادة الثورة في الأوراس، بعد إلقاء القبض على قائدها الأصلي مصطفى بن بولعيد، يطلب فيها من زيغود يوسف أن يقوم بعمل ما "لتخفيف الضغط الاستعماري المفروض" على الأوراس منذ اندلاع الثورة، و هكذا وجد قائد الولاية الثانية نفسه مضطرا إلى القيام بمبادرات و عدم انتظار الكثير من قادة الثورة الأصليين، و بدأ ينسق مع قادة الداخل، وقام بتنظيم عمليات 20 أوث 1955 وذلك بقصد تخفيف الضغط علـــى الأوراس، و القيام بعمليات جماعية وجماهيرية أي بمشاركة الشعب الذي ينبغي أن يحرر نفسه بنفسه. وقد تقرر أن تكون العمليات في منتصف النهار أي ليس في الخفاء، و كان القصد من ذلك المجاهرة بالثورة و قطع كل الصلات مع الاستعمار.

و بفضل هذه العمليات تمكن الثوار في داخل الجزائر من القضاء على إستراتيجية الجيش الفرنسي والتي كانت تقوم على أساس" أن التمرد يجب أن يدفن حيث ولد". كما أن نجاح الثورة في تنفيذ أحكام الإعدام في صفوف بعض الأوروبيين، حسب المصادر الرسمية الفرنسية، قد خلق الرعب والهلع في نفوس الأوروبيين بالجزائر، وشجع الجزائريين على الانضمام إلى جيش التحرير الوطني الجزائري.[(1)]

لقد برهنت هذه الهجومات على مدى قدرة الثورة على الصمود و الرد على السياسة الاستعمارية، ودقة جيش التحرير الوطني في تحقيق أهدافه المحددة، بحيث كانت هذه العمليات مركزة و منسقة على عدة جبهات: سكيكدة و قسنطينة و الخروب و عين عبيد و القل و ميـــلة و جيجل و الميلية، وغيرها من قرى ومدا شر الولاية الثانية. وتمكنت الثورة من تحقيق انتصار سياسي خارجي تمثل في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

[1] بوحوش عمار: **التـــاريخ السياسي للجزائـــر مـــن البداية و لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت:1997، ص 388.

في دورتها العاشرة عام 1955. كما أكدت الهجومات أن هذه الثورة منظمة ولها أهداف محددة، حيث كبدت الاستعمار خسائر فادحة في الأرواح والأموال في وضح النهار، وأنها مقاومة شرعية وليست عصيانا مدنيا أو تمردا أو خروجا عن القانون حسب الادعاءات الفرنسية السابقة.

و كان من نتائج هجوم 20 أوث 1955 انتقامات فرنسا من الجزائريين الأبرياء حيث أعدم 1300 جزائري. ويؤكد مراسل "نيويورك تايمز" بأن الأوروبيين بعدما فقدوا 71 شخصا في حوادث 20 أوث 1955 نظموا أنفسهم في ميليشيات وقاموا بقتل جماعي ضد المسلمين، حيث تجاهل الفرنسيون كل الاتفاقيات المبرمة حول التعامل مع الأسرى والمساجين في الحرب، خاصة اتفاقية جنيف التي وقعتها فرنسا، بل تمت الإعدامات بالجملة وبدون محاكمة.'[1] أكثر من ذلك شملت مواطنين أبرياء ومسافرين جاؤوا من فرنسا صبيحة الهجومات إلى ميناء سكيكدة متوجهين إلى عائلاتهم بشرق الجزائر.

و استطاعت هذه الهجومات القضاء على ما تبقى من التعايش بين المجموعتين الأوروبية والمسلمة، و سقطت فكرة "الاندماج التام" التي كان جاك سوستيل أيامها يدعو إليها، إلى جانب ذلك، فقد تفككت صفوف جماعة 61 داخل المجلس الجزائري، إذ انسحب أغلبهم، و أصدروا بيانا بعد شهر فقط، يرفضون فيه الاندماج.

و نتيجة لتلك الأحداث، تراجعت الحكومة الفرنسية عن إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في الثاني جانفي 1956، كما تراجعت عن سعيها في إيجاد مفاوض جزائري يسير في نفس اتجاهها. ممن لا يزال يحلم بفشل الثورة و هذا بعدما وضعت أحداث 20 أوث 1955 حدا حاسما لمسألتي التأييد أو المعارضة للثورة، و ذلك عن طريق الالتحاق بأحد طرفي الصراع، إما جبهة التحرير أو القوات الفرنسية، و لا مجال لمنطق الحياد بالنسبة للشعب الجزائري.[2]

[1] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر: 2002، ص.263.

[2] علي كافي، **يوم 20 أوث 1955 أسبابه ونتائجه**، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة،السنة الأولى،العدد الثالث،1995، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، ص.21.

و نتيجة لما حصل يوم 20 أوث 1955 لم يبق من تفاؤل الحاكم العام سوستيل شيء يذكر، بعد انتفاضة منطقة الشمال القسنطيني الواسعة.(1)و هذا بعدما حققت هذه الأحداث عدة نتائج مهمة بالنسبة للثورة الجزائرية، منها الكشف عن حقيقة السياسة الفرنسية، الرامية إلى إبادة الشعب الجزائري، و القضاء نهائيا على الحلول المشلولة، التي كانت تراود بعض السياسيين الجزائريين، و كذلك فقد ازداد التحام القاعدة الشعبية، و التفافها حول جبهة التحرير الوطني بكيفية أوسع و أقوى، و أعطت للثورة دفعة جديدة، مكنتها من الانتقال إلى المرحلة الشعبية الحقيقية، مما فرض على أعوان الاستعمار تعديل موقفهم بعد أن عرفوا أن الثورة مستمرة، ولا يمكن القضاء عليها، لأن الشعب برمته ملتف حولها، و أظهروا بعدها رفضهم لتجديد النداءات المعارضة للثورة، إلى جانب تمكنها من فك الحصار على الأوراس لانتقال قوات كبيرة إلى منطقـــة الشمال القسنطيني، فإنها أشعـــرت العالم أن ما يجري فـــي الجزائـــر هو ثورة حقيقية، و برهنت بالتالي أن ما يحدث في الجزائر ثورة، وراءها كل الشعب الجزائري، و هذا ما أكسب القضية الجزائرية دعما جـــديدا و انتصارا هاما على الدبلوماسية الفرنسية، التي فشلت في مخادعة الرأي العام العالمي، بتصويرها بأن ما يجري في الجزائر عبارة عن أعمال إرهابية يقوم بها أشخاص خارجين عن القانون، و بداية تراجع المواقف المؤيدة لسياستها.(2)

لقد عملت أحداث 20 أوث 1955 على دفع المسيرة الثورية نحو الأمام، و بعث روح الأمل من جديد في صفوف المجاهدين و الشعب معا، و لم تبق الثورة محصورة في مناطق الأحداث فحسب، بل اتسعت الهجومات لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني. ففي المنطقة الخامسة(وهران)، بدأت العمليات المسلحة بها، بعد وصول السلاح الذي كانت تفتقر إليـــه، فأحدثت تلك العمليات التي وقعت بالنواحي الواقعة بين ندرومة والغزوات وتلمسان وناحية مغنية، مفاجأة للمستعمر، لأنها المنطقة الوحيدة التي بقيت حتى تلك الفترة توصف بأنها "هادئة تماما" في تقارير الاستعمار الفرنسي.

---

[1] حربي محمد: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 1994، ص.147

[2] أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1989، ص 100.

أما الإدارة الفرنسية، فقد أصيبت بخيبة أمل، و أثرت تلك العمليات على معنويات القوات الفرنسية نفسها، حيث أصبح أفرادها يرون في جيش التحرير الوطني الفزع الأكبر، و الخطر الدائم على حياتهم، و انتشرت بينهم روح التمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر.

و مما زاد في تعزيز صفوف الثورة انضمام التشكيلات السياسية الوطنية في صفوفها كأفراد، و هذا بعدما أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منتصف شهر جانفي 1956، بضـــرورة الاعتراف باستقلال الجزائـــر و إعادة السيادة الشـــرعية الوطنية للشعب الجزائري، و أعلن فرحات عباس بأنه وحزبه يؤكدون بصورة واضحة عزمهم على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني.[1]

كان رد فعل الحاكم العام جاك سوستيل، الاعتماد على مبدأ المسؤولية الجماعية و أسفر ذلك عن مقتل 12000 نسمة، بحيث تعرضت كل شرائح المجتمع الجزائري لهذه الحملة و لم ينج منها حتى حلفاء الاستعمار أنفسهم، و هكذا دخلت الجزائر كلها في الحرب.[2]

و أمام هذا القمع الوحشي الذي عجز الزعماء المعتدلون اتجاهه، مما أفقدهم ثقة الرأي العام، و أدرك حينها ممثلو الطبقات الوسطى أنهم كانوا يعيشون في الوهم و خارج الواقع، فانضموا إلى جبهة التحرير الوطني مقدمين لها ضد فرنسا و ضد الحركة المصالية إطارات مجربة ومحنكة،[3] لكن في المقابل أصبح الفرنسيون يتفننون في تعذيب الشعب الجزائري، بل تمكنوا من تجاوز درجة النازيين في التعذيب، وهذا باعتراف الضباط الفرنسيين،ولم يكتفوا بذلك، حيث أعلنوا سياسة الأرض المحروقة،عن طريق هدم القرى، و كان لهذا الأسلوب الوحشي للقادة العسكريين الفرنسيين، تأثيره على الشعب الجزائري، بحيث تعمق لديه الإيمان بحتمية التخلص من وحشية المستعمر، و ذلك بمواصلة الكفاح المسلح.[4]

2- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

ا- ظروف انعقاده

يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح، فقد أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، كما تبلورت خلاله

[1] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص.101.
[2] حربي محمد، المرجع السابق، ص 148.
[3] المرجع نفسه، ص 150.
[4] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص.103.

إستراتيجية توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار و الانتصار عليه، و هي الإستراتيجية المستمدة من بيان أول نوفمبر، الذي أكد أن جبهة التحرير الوطني تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

و عن الحديث عن ظروف انعقاد المؤتمر يعني تقييم مسيرة سنتين مرت خلالها الثورة بعدة تطورات كانت أهمها:

- انتشار الثورة و تبدد مخاوف الكثيرين ممن اعتقدوا أنها ستنتهي، و سقوط مزاعم المستعمر الذي راهن على وأدها في أسابيع، و هكذا انضمت جميع تيارات الحركة الوطنية إليها.
- نجاح هجومات 20 أوت 1955 التي أقحمت الجماهير الشعبية في الثورة، و إنزال الثورة بذلك من الجبال و الأرياف إلى المدن.
- إنشاء المنظمات الجماهيرية لتأطير الفئات الشعبية و ضمان الوقود للثورة حيث تكون التعبئة ضمن أطـــرها و هياكلها، فتمت هيكلة العمال في الـــ إ.ع.ع.ج UGTA في 24 فيفري 1956 و التجار في شهر مارس و إضراب الطلبة في 19 ماي.

ب- نتائج المؤتمر :

بعد أن تليت تقارير المناطق، درس المؤتمر مختلف القضايا المعروضة عليه، وناقشها ثـــم خـــرج بجملة من القرارات المهمة، و التي تناولت مختلف الجوانب التنظيمية و العسكرية و السياسية وهي:

1- التنظيم الإقليمي: قرر المؤتمر تقسيم البلاد إلى ستة مناطق و استبدال لفظ المنطقة بالولاية* و تقسيم الولاية إلى مناطق، و المناطق إلى نواحي و الناحية إلى قسمات.(1)

و أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، و تتكون من القائد وله صفتان عسكرية و سياسية، و هو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، و يحيط به ثلاثة نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي و فرع الاستعلامات و الاتصال، و توجد مراكز قيادة لكل من الولاية و المنطقة و الناحية و القسم(2).

* الولايات الستة هي: الأولى الأوراس النمامشة، الثانية الشمال القسنطيني، الثالثة القبائل، الرابعة الجزائر، الخامسة وهران، السادسة الصحراء.

[1] أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 124.

[2] المرجع نفسه ، ص 124.

2- القرارات العسكرية: تناولت التوحيد العسكري و الرتب العسكرية و المرتبات و المنح العائلية.

ا- التوحيد العسكري: و تم فيه تقسيم جيش التحرير الوطني على النحو التالي:

- الفوج: يتركب من أحد عشر جنديا من بينهم عريف واحد، و جنديان أولان و نصف الفوج يشتمل على خمسة جنود، من بينهم جندي أول.

- الفرقة: تتركب من خمسة و ثلاثين رجلا، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة و نائبه.

- الكتيبة: تشتمل على 110 من الرجال، ثلاث فرق، مع خمس إطارات.

- الفيلق: يشتمل على 350 رجلا، ثلاث كتائب مع عشرين إطار.[1]

ب- الرتب العسكرية: أقر المؤتمر الرتب العسكرية التـــي كانت مستعملة فـــي منطقة القبائل، و هي:

- الجندي الأول و العريف و العريف الأول و المساعد و الملازم و مـــلازم ثان و ضابـــط أول و ضابط ثان و صاغ و صاغ ثان.

و حددت كذلك الرتب العسكرية لقادة الولايات و المناطق والنواحي و الأقسام على النحو التالـــي:

- قائد الولاية: يكون "صاغ ثاني" ونوابه الثلاثة يكونون برتبة صاغ أول.

- قائد المنطقة: يكون برتبة "ضابط ثاني"، ونوابه الثلاثة برتبة ضابط أول.

- قائد الناحية: يكون برتبة "ملازم ثاني"، ونوابه الثلاثة برتبة ملازم.

- قائد القسم: يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة العريف الأول.

جـــ- المرتبات والمنح العائلية:

كل مجاهد يقبض مـــرتبا حسب سلم تصاعدي مع الرتب يتراوح ما بين 1000 فـــرنك و 5000 فرنك.[2] و كل مجاهد وراءه عائلة مطالب بالإنفاق عليها، تعطي له منحة شهرية كما يعطى المسبلين إعانة على نفس القاعدة التي يعامل بها المجاهدون إذا عملوا لمدة ثلاثين يوما،

---

[1] أحمد توفيق المدني: **حيـــاة كـــفاح**، الجزء الثالث، مع ركب الثورة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر:1982، ص 238.

[2] المرجع نفسه ص ص 238-240.

و الأسرى و عائلات الشهداء تعطي لهم الإعانات التي تمنح للمجاهد، و تعطى كذلك لسكان القرى و المدن[1].

و أقر المؤتمر كذلك الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني و هي: المجاهد: هو جندي جيش التحرير الوطنـــي، المسبل: هو المشارك فـــي العمل الاستعلاماتـــي و المدني، الفدائي: هو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن.[2]

3- القرارات السياسية: خرج المؤتمر بجملة من القرارات أهمها:

أ- تأسيس المجلس الوطني للثورة: ويتكون من34 عضوا منهم 17 دائمون و17 مساعدون.

ب- لجنة التنسيق و التنفيذ: وضمت بن يوسف بن خدة، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، سعد دحلب.

جـــ- المحافظون السياسيون.

د- المجالس الشعبية: و تتشكل بـــواسطة الانتخابات، و تنظر في القضايا العدلية و الإسلامية، و المالية، و الاقتصادية، و الشرطة[3].

هـــ- العلاقة بين الداخل و الخارج: قرر المؤتمر إعطاء الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة.

و- العلاقة بين الجبهة و الجيش: قرر المؤتمر إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري.

ز- المحاكم: قرر المؤتمر تشكيل محاكم، لتحاكم المدنيين و العسكريين و أعطى الحق للمتهم في اختيار من يدافع عنه[4].

إن الدارس لقرارات مؤتمر الصومام يمكنه أن يسجل اعتماد مبدأ الإدارة الجماعية في مراكز القيادة في مختلف المستويات سواء في الولاية أو الناحية أو المنطقة أو القسمة، و كذلك تأسيس هياكل لقيادة الثورة، و هي المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق والتنفيذ وهي المؤسسات القيادية التي يجب أن تعمل كذلك وفق مبدأ القيادة الجماعية.

و خرج المؤتمر كذلك بميثاق الصومام الذي عالج القضايا الجزائرية في حاضرها ومستقبلها وشكل عصارة الفكر السياسي لقادة الثورة الجزائرية التي تجلت في تحويل جبهة

[1] أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص266.
[2] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 244
[3] أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 124.
[4] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ص 244-246.

التحرير الوطني إلى المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة، و نفوذها في عامة القطر الجزائــري، و قد حققت تفوقها على سائر الأحزاب السياسية.

يبرز الميثاق أن الكفاح الوطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي و أنه ليس جهادا دينيا، و أن الثورة هي السير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية، و ليست رجوعا إلى النظام الإقطاعي و أنها كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية بما يتطابق مع بيان أول نوفمبر[1].

هذا رغم أن البعض يرى في القرارات انحرافا عن مبادئ أول نوفمبر عندما غيِّب البعد الإسلامي و الاقتراب من الاتجاه اللائكي.[2]

3- إضراب الثمانية أيام 28 جانفي– 04 فيفري 1957:

يعد إضراب الثمانية أيام الذي عرفته الجزائر عام 1957، من بين الأحداث البارزة التي مرت بها الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، و ذلك لأن هذه العملية النضالية تعد امتدادا للعمليات الكبرى التي قامت بها بعض المناطق كهجومات 20 أوث 1955 في الشمال القسنطيني، و عمليات منطقة وهران في أول أكتوبر عام 1955. و تكمن أهميته في امتداده إلى فرنسا حيث كانت الجالية الجزائرية المهاجرة على موعد معه بتأطير من فدرالية جبهة التحرير.

لهذا يمكن التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرار الإضراب لثمانية أيام من طرف أول لجنة تنسيق و تنفيذ للثورة (أوت 1956- أوث 1957)، والتي كان مقرها الجزائر العاصمة، و ما هي وقائع هذا الإضراب و نتائجه ؟[3]

لقد نظم هذا الإضراب لمدة أيام 28 جانفي–04 فيفري 1957 بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية لهيئة الأمم المتحدة، بهدف إبراز انضمام كل الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، و هذا بعدما سبقتها فترة تحضيرية لهذا الإضراب، حيث عقدت قيادة الثورة اجتماعات مكثفة.

و لكي نفهم حقيقة هذا الحدث ينبغي أن نضعه في إطاره التاريخي من عدة نواحي: الثورة الجزائرية، السياسة الفرنسية، و المستوى الدولي، لمعرفة كيفية اتخاذ قرار الإضراب.

---

1 المصدر نفسه، ص249.

2 مصطفى هشماوي: **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، ص 127.

3 بن يوسف بن خدة: **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر الجزائر: 2004، ص. 109.

فبالنسبة لجبهة التحرير الوطني، حاولت تجاوز التحديات التي واجهتها عام 1956، بحيث على الرغم من السمعة التي حظيت بها هذه الجبهة المكافحة من أجل قضية عادلة، إلا أنها لم تكن تسيطر كلية على الوطن، حسب شهادة بن يوسف بن خدة*، بحيث وجدت جبهة التحرير نفسها في مواجهة الحركة المصالية في اصطدامات عنيفة، كانت خاصة بالعاصمة و في منطقة القبائل، و منطقة الحضنة و تحديدا ما بين الجلفة و بوسعادة و قصر البخاري، وامتد هذا الصراع الدامي نحو فرنسا، حيث كانت الجبهة تبدو ضعيفة أمام سيطرة الحركة المصالية على المهجر، بسبب دعايتها الزائفة والتي أدعت بأن ما يحدث في الجزائر من عمليات عسكرية في الجبال و العمليات الفدائية في المدن التي كان يقوم بها جيش التحرير هي من صنعها. و هذا ما يفسر عدم تبعية معظم الجزائريين في تلك الفترة لجبهة التحرير الوطني، و التي تحاول تغيير هذه الموازين لمصلحتها، و في الوقت نفسه كان عليها الرد على شعارات جاك سوستيل بأن الجزائر جزء من فرنسا، و الذي لم يكن يعترف حتى بالاستقلال الداخلي للجزائر، و كانت سياسته مبنية علـــى التفرقة، و زيادة عدد و عتاد قوات الجيش الفرنســـي، و استخـــدام القمـــع و التشديد، و هذا نتيجة استجابة السلطات الفرنسية و على رأسها الحكومة اليسارية لرغبة المتطرفين من المعمرين.[1]

لذلك عملت لجنة التنسيق و التنفيذ على عقد أول اجتماع بعد شهر من تعيينها في مؤتمر الصومام، لدراسة الوضع في المجالين الوطني والدولي. و بدأت جبهة التحرير تعمل على إظهار شموليتها و زعامتها للنضال الوطني، فاستغلت جملة أحداث طرأت على الوضع الدولي قبل اتخاذها قرار الإضراب، و تشمل هذه الأحداث:

- تحويل طائرة أعضاء الجبهة الخمسة و ما ترتب عن هذه العملية من ردود الفعل في المجالين الوطني والدولي.

*- بن يوسف بن خدة: من مواليد البرواقية بالمدية 23 فيفري 1920، نال البكالوريا، ثم تحصل على شهادة الصيدلة من جامعة الجزائر، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1942، تعرض للسجن لفترة ثمانية أشهر، بعدها أنتخب عضوا في اللجنة المركزية للحزب-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم أصبح أمينا عاما بين سنتي 1951-1954، سجن بين نوفمبر 1954- ماي 1955، وبعد التحاقه بالثورة، عين في مؤتمر الصومام، عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، غادر العاصمة بعد مقتل العربي بن مهيدي إلى الخارج، حيث كلف بعدة مهام، منها رئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة للثورة أوث 1961-19 مارس 1962، توفي في 04 فيفري 2003.

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص، 110-111.

- العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر الشقيقة في 29 أكتوبر 1956، حيث شاركت فرنسا فيه للانتقام مصر، التي كانت تحتضن الثوار بأراضيها معتقدة بأنها هي التي تسير الثورة و تساعدها.

- تبني الكتلة "العربية – الأسيوية" للقضية الجزائرية و عزمها على عـرض القضية على جمعية الأمم المتحدة.

و لهذا اتخذ قرار الإضراب، و الذي جاء بعد دراسة واقعية من طرف أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ و بالإجماع، وتمهيدا لذلك تم إرسال التعليمات اللازمة والمحددة لكل المسؤولين لمساندة هـذا العمـل و تدعيمه، حيث أرسلت التعليمات إلـى رفقائهم في تونس، و المغرب، و اتحادية فرنسا، و الوفد الخارجي بالقاهرة.[1]

لقد أصدرت جبهة التحرير الوطني نداء إلى الشعب الجزائري تدعوه فيه إلى الإضراب لمدة أسبوع أي من يوم الاثنين 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957، و الذي استهدف التدليل على أن جبهة التحرير الوطني هي المعبر الشرعي عن إرادة الشعب الجزائري بأكمله و السيادة هي إرادة الشعب بأكمله.

و جاء في البيان الذي وزع في شكل منشورات:" أيها الشعب المجاهد، أيها المواطنون من تجار و عمال، و موظفين و فلاحين، و محترفين، إنكم ستستعدون لأسبوع الإضراب العظيم، أسبوع الكفاح السلمي للأمة ... و أصبروا للمحنة و البطش، و أنواع العذاب التي يسلطها عليكم العدو... نشد أزركم و نأخذ بأيديكم إلى النصر، إلى الاستقلال".[2]

و قد استجابت كل الشرائح الاجتماعية الجزائرية لتعليمات جبهة التحرير، وشمل الإضراب كل التراب الوطني و الخارج أيضا حيث تتواجد الجالية المهاجرة في فرنسا، و حتى الجزائريون في تونس و المغرب استجابوا للإضراب، و بلغت نسبة الإضراب 90 في المائة، سواء في الإدارة أو المصالح العمومية الرسمية مثل البريد و السكك الحديدية و مختلف أنواع المواصلات، أو في الأسواق العامة، وتجلت مظاهر الإضراب في غلق الدكاكين، و مقاطعة الشراء، و هذا من أجل أن يكون لهذه العملية الصدى الواسع، و حتى يتمكن مسؤولو الثورة في الخارج من استغلال تلك الأحداث و تنوير الرأي العام الخارجي بالقضية الجزائرية و بعدالتها.

---

[1] المصدر نفسه، ص.120.

[2] نقلا عن مجلة الرؤية، **<u>إضراب الثمانية أيام 28 – 4 فيفري 1957</u>**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 العدد الأول، جانفي- فيفري 1996، ص 81.

أما في داخل الجزائر فقد تم توزيع مناشير الإضراب على نطاق واسع، و هي موجهة أساسا إلى الجماهير الشعبية بهدف توضيح أهداف الإضراب و الغاية منه، مما سهل من عملية تنفيذه في الوقت المحدد و شمل معظم أرجاء الجزائر.

و نظرا لشمولية الإضراب عبأ الجيش الفرنسي كل الوسائل الجهنمية، و ازدادت عمليات القمع الشاملة ضد آلاف المواطنين الذين ألقي القبض عليهم، و تم استنطاقهم بأبشع وسائل التعذيب.

و في الأيام الموالية لهذا الإضراب حمل العمال قهرا إلى مقر أعمالهم، كما أباح الجنود الفرنسيون لأنفسهم نهب أرزاق الجزائريين، و حوصرت الأحياء العربية في المدن الكبرى بالأسلاك الشائكة لتسهيل عمليات التمشيط.

و إذا كان التجار المسلمون قد أضربوا فإن زبائنهم أيضا قد أضربوا عن الشراء بدورهم، و تبدو الأبواب المكسرة من طرف الجيش الفرنسي و من ورائها منظر المقاهـــي الشعبية الخالية من روادهـــا، و استمرت بعد 30 جانفي عمليات تكسير المتاجر، و ظل عدد المضربين مرتفعا رغم الإجراءات المتخذة ضدهم، و اضطرار البعض القليل من العمال إلى الالتحاق –مكرهين- بأعمالهم، و استمرت جهود السلطات الفرنسية لإرغام العمال و الموظفين على استئناف عملهم، رغم ذلك ظلت مقاومتهم مرتفعة.(1)

و من النتائج الأساسية التي استخلصت من الإضراب، التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني، و إسقاط مقولة الجزائر الفرنسية، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الجبهة داخليا و خارجيا، و تزايد الشعور بالخوف لدى الكولون رغم وجود الجيش الفرنسي.

لقد وجدت جماهير المدن نفسها مرة أخرى في خضم المعركة بعد التجربة الأولى أثناء عشرين أوت 1955، حيث تأكدت هذه الجماهير أن هذه الحرب أصبحت مفروضة على الشعب الجزائري، فاستجابت أغلبيتها لأوامر جبهة التحرير الوطني، و هذا تأكيدا على أنها المفاوض الشرعي و الوحيد.

لقد كان هذا الإضراب تجربة أخرى لجبهة التحرير الوطني لإثبات تـــواجدها بالجزائر، و تحقيق أهدافها الميدانية في مواجهة السياسة الاستعمارية و ضغوطاتها المختلفة. و نتيجة لهذه التطورات الناجمة عن الإضراب، تولد في أوساط الفرنسيين شعورا حادا بالخوف الممزوج

---

[1] بن يوسف بن خدة، نفس المصدر، ص 122.

بالرعب، بعد أن شاهدوا الشعب الجزائري منضبطا و منفذا لأوامر جبهة التحرير القاضية بشن هذا الإضراب العام، و فهم هؤلاء الفرنسيون الذين فروا من الأرياف و لجأوا إلى المدن بعد أن تولاهم شعور بعدم الأمن و اضطراب الاستقرار رغم وجود القوات المسلحة الفرنسية بجانبهم، فإن أمنهم لم يعد أمرا مضمونا. و قد تطور هذا الشعور بتطور الحرب، كما يمكن إدراك الهوة السحيقة الذي صارت تفصل بين الجزائريين و الفرنسيين و التي واكب نموها تطور الحرب واشتداد عمليات القمع و الإرهاب.

و بهذا دخلت الجمهورية الفرنسية الرابعة في مرحلة الاحتضار، لأن القادة العسكريين الذين برزوا في معركة الجزائر العاصمة و أثناء مواجهة إضراب الثمانية أيام هم الذين قاموا بانقلاب 13 ماي 1958، و أتوا بالجنرال شارل ديغول للحكم.[1]

4- مظاهرات ديسمبر 1960.

عمل شارل ديغول على ضمان نجاح مشروعه الجديد، الذي أعلنه في شهر نوفمبر 1960، و شعاره "الجزائر جزائرية"، و الذي أكده في تصريح جاء فيه مايلي: "لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قررت باسمها، إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا، و إنما إلى الجزائر الجزائرية، و يعنـــي ذلك أن الجزائـــر ستصبح مستقلة، و تتمتع، إذا شاءت، و هذا هو الواقع، بحكومتها، و مؤسساتها، و قوانينها".[2]

و حاول ديغول الترويج لمشروعه عن طريق الدعاية الواسعة له من جهة، وزيارة الجزائر بنفسه بتاريخ 9 ديسمبر 1960 من جهة أخرى.[3] تعد هذه الزيارة الخامسة من نوعها، حيث قرر ديغول القيام بجولة تفقدية جديدة تدوم مـــا بين خمسة أيام إلـــى ستة أيـــام، و تشمل زيارة المدن التالية: عين تموشنت، تلمسان، الشلف (Orléans ville)، تيزي وزو، بجاية، سكيكدة (Philippe ville)، و بسكرة. و تهدف إلى معاينة حقيقة ما يجري في الجزائر عن طريق إجراء العديد مـــن اللقاءات الشخصية تجمع الجنرال ديغول بمختلف الضباط العسكـــريين وأعضاء المصالـــح و الإدارات الفرنسية والعديد من الشخصيات الجزائرية المنتخبة في المجالس الاستشارية الفرنسية لتحضير الاستفتاء الذي تقرر إجراؤه في 8 جانفي 1961. فكانت هذه الزيارة سببا في اندلاع مظاهرات المعمرين، بحيث بمجرد الإعلان عن تاريخ الزيارة، قامت

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص.128.
[2] شارل ديغول، **مذكرات الأمل** ترجمة سموحي فوق العادة، ط 2، منشورات عويدات بيروت: 1986 ص 102.
[3] فركوس صالح، المرجع السابق، ص 278.

جبهة الجزائر الفرنسية التـــي أصحبت تتمتع بنفوذ واسع وسط المعمرين بإصدار بيان إلـــى المعمرين بتاريخ 8 ديسمبر 1960.[1] و مما جاء فـــي هذا البيان ما يلـــي: "يطلب مـــن العمال و الفلاحين و الحرفيين و الموظفين و أرباب العمل، و من النساء و الشيوخ و الأطفال الخروج إلى الشارع للتأكيد على مبدأ الجزائر-الفرنسية"، ثم ختم البيان قائلا: "لقد حان الوقت لإبراز تصميمنا القوي على أن نبقى فرنسيين، فغدا سيكون قد فات الأوان".

و قد انطلقت مظاهرات المعمرين بصفة رسمية يوم 9 ديسمبر 1960 في أهـــم المدن الكبـــرى مثل الجزائر العاصمة، و وهران، و قسنطينة، و عين تموشنت، و تلمسان، و سكيكدة، و البليدة، و سيدي بلعباس، و صاحبت هذه المظاهرات الصاخبة شن سلسلة من الإضرابات في مختلف القطاعات الاقتصادية و التجارية، مما أدى إلى شلل تام لأغلب تلك المدن. و هذا للـــرد على تحركات ديغول، و رغبته فـــي إقناع الأوروبيين فـــي الجزائر أنه سيد الموقف في فرنسا و أنهم لن يستطيعوا من الآن فصاعدا فرض إرادتهم على فرنسا. فكان رد فعل الجزائريين المسلمين عفويا بعدما قاموا بمظاهرات مضادة ينادون فيها باستقلال الجزائر و التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، و أكدت هذه المظاهرات بأنه من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة المواطنين الجزائريين، الذين عانوا من القمع الذي مارسه الجنرال ماسو و أعوانه.[2]

فالآلام المتراكمة هي التي دفعت الجماهير إلى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي تعتبر منعرجا كبيرا في تاريخ الثورة، حيث أعطت نفسا ثانيا لها، في الوقت الذي كان الفرنسيون يعتقدون بأنهم قد قمعوا الثورة الجزائرية و أنهكوا قواها، و أنهم أحرزوا النصر العسكري.

إن الانتفاضة الشعبية التي عبرت بها الجماهير الجزائرية في المدن لدليل قاطع على بطلان الادعاءات الفرنسية، و أكدت على وحدة الشعب الجزائري و التفافه حول قيادته الوحيدة و الشرعية جبهة التحرير الوطني و حكومتها المؤقتة برئاسة فرحات عباس، و أظهرت هذه الانتفاضة روح الكفاح و القدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي و العسكري، فأقنعت ديغول بضرورة التفاوض، و أن كل محاولة ترمي إلى حل عسكري ستبقى بدون جدوى.

---

[1] La Dépêche de Constantine :N° 16743 vendredi 9 décembre 1960.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، ص 524.

حظيت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بتغطية إعلامية واسعة من قبل الصحافة الفرنسية المرافقة لزيارة الجنرال ديغول كما حظيت باهتمام الصحافة الأمريكية و البريطانية التي نشرت العديد من المقالات التي تطرقت فيها إلى وقائع هذه المظاهرات الشعبية و حقيقة الصراع الفرنسي- الجزائري. و قد أسهمت هذه التغطية الإعلامية إلى حد كبير في دفع المنظمة الأممية إلى مناقشة القضية الجزائرية للمرة السادسة، وسط تضامن دولي متزايد.

و بتاريخ 20 ديسمبر1960 أصدرت الجمعية العامة قرارا تحصل على تصويت 63 دولة، مقابل رفض ثمانية دول، و تضمن القرار:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري بحرية تقرير مصيره و الحصول على الاستقلال.

- الاعتراف بضرورة الحصول على كل الضمانات التي تسمح له بتحقيق هذا الهدف، مع احترام سلامة الأراضي الجزائرية و وحدتها.

- يعود للأمم المتحدة مسؤولية تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[(1)]

وقد توصل الناطق الرسمي لأركان الحــرب داخل مقــر الولاية العامة إلى الخلاصة التالية: "إننا قد تكبدنا ديان بيان فو النفسية."[(2)]

و هذا يدل على الفشل الذريع الذي منيت به المخططات الفرنسية في مواجهة إرادة الشعب الجزائري في الاستقلال.

5- المفــاوضات.

يؤكد نداء أول نوفمبر أن الثورة لا تريد القيام بالحرب من أجل الحرب، بل تفضل الحوار و التفاهم، فالحرب ليست هدفا و إنما وسيلة لتحقيق الاستقلال. و كانت دعوة جبهة التحرير صريحة: "من أجل تجنب التفسيرات الخاطئة و الأعذار، و من أجل إظهار رغبتنا فــي السلام، و الحد من الخسائر البشرية و إراقة الدماء، نعرض على السلطات الفرنسية أرضية مشرفة للنقاشات"[(3)].

و بهذا طرحت فكرة المفاوضات بقوة على الساحة الجزائرية، لكن الرد الفرنسي كان سريعا على لسان وزير الداخلية فرانسوا ميتيران: "التفاوض الوحيد في الجزائر هو الحرب".

---

[1] Khalfa Mammeri**, <u>Les Nations Unies face à la question algérienne 1954-1962</u>**, SNED, Alger,1969 p 206.

[2] جيلالي صاري، **<u>مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني</u>**، مجلة المصادر، العدد الثاني، 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 148.

[3] بيان أول نوفمبر، ينظر الملحق ص 222.

هكذا فــرضت الحرب على الجزائر و طال أمدها بسبب تعنت و تصلب القادة الفرنسيين و تماطلهم و مراوغاتهم.

لم تكن لدى السلطات الفرنسية النية الصادقة في فتح باب المفاوضات مع الثورة، لأن المشكلة بالنسبة لها مشكلة داخلية فرنسية، لكن بعد الضغوطات الخارجية التي ظهرت، بدأت الحكومات تتحجج بعدم وجود محاور حقيقي من الجزائريين، أمام عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني التي وصفت بأنها منظمة إرهابية، و هي إحدى العراقيل التي اختلقتها فرنسا مما أخر فتح المفاوضات.

لقد كانت المفاوضات طويلة و شاقة، بدأت في شكل اتصالات غير رسمية من أجل جس النبض و دراسة نقاط القوة و نقاط الضعف، كانت أول تلك الاتصالات مع مصطفى بن بولعيد و بن يوسف بن خدة في سجنهما حيث التقى بهما مدير الدائرة العسكرية للحاكم العام جاك سوستيل، كما التقى بكل من فرحات عباس و حسين لحول و الشيخ خير الدين قبل التحاق هؤلاء رسميا بالثورة.

أما أول لقاء بقادة الثورة فجرى في بداية 1956 بين مبعوثي غي مولي الصحفيين جان دانيال و روبار بارا، بعد أن دبر لهما أندري مندوزي لقاء مع بن يوسف بن خدة و عبان رمضان. و في شهر مارس التقى عبان رمضان مبعوثي مانداس فرانس، المحاميين شارل فارني و ريني ستيب، و دار الحديث بينهم حول إمكانية تنظيم مفاوضات رسمية، و أثناء ذلك قدم عبان رمضان شروط الثورة و هي:- تعيين وفد يمثل جبهة التحرير الوطنـــي من قيادات الـــداخـــل و الخارج.- الالتقاء في إيطاليا أو يوغوسلافيا. – وقف عمليات القمع و تقديم ضمانات لأعضاء الوفد الجزائري. – يتوجب على الطرف الفرنسي تعيين بعثة عالية المستوى.(1)

ثم التقى محمد خيضر في القاهرة مبعوثين عــن غي مولي، عرضا عليه النقاط التالية: - وقف المعارك و إلقاء السلاح. – إجراء انتخابات حرة. - الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع النواب الذين يختارهم سكان الجزائر.

و هذا كله بقصد إحراج جبهة التحرير الوطني وإعطاء انطباع عنها بأنها جبهة متشددة وغير مستعدة لحل المشكل الجزائري بطريقة سلمية، و عليه فإنها تتحمل مسؤولية مواصلة الحرب و سقوط الضحايا في ميدان المعركة، كما أن "غي مولي" كان يهدف إلى عزل الجبهة

[1] Dahou Ould Kablia**, <u>la guerre d'Algérie, contacts, pourparlers, négociations, l'autre combat pour l'indépendance</u>**, in El-Massadir, n° 07 p 23.

عن تونس و المغــرب، و ذلك في حال عدم خضوع القيادة الجزائــرية إلى الضغوط التونسية و المغربية بانتهاج سياسة معتدلة. و من جهة أخرى تحصلت الحكومة اليسارية على سلطات خاصة خولها لها مجلس النواب الجديد فراحت تزيد من القدرة القمعية لجيشها.

و على الرغم من ذلك انعقد لقاء آخر في 26 جويلية 1956 ببلغراد جمع الجزائريين أحمد فرانسيس و أمحمد يزيد بمبعوثين فرنسيين عن الحزب الاشتراكي الحاكم برعاية "تيتو"*، طالب خلالها المبعوثان الجزائريان تمثيلا رسميا للحكومة الفرنسية و إجراء لقاءات سرية و غير رسمية. فوقع ذلك يوم 17 أوت 1956 بروما حيث قاد البعثة الجزائرية محمد خيضر، لكن الطرف الفرنسي عرض نفس مقترحات لقاء القاهرة إضافة إلى توضيحات إضافية عن حدود الاستقلال الداخلي، التي تستثني الحريات العامة و الحقوق الفردية و المسألة العسكرية و الشؤون الخارجية و التخطيط الاقتصادي و المالية.[1] و ردت الثورة على هذه المقترحات بعد شهر بالرفض. حيث كان مؤتمر الصومام قد حدد شروط التفاوض كما جاءت في بيان أول نوفمبر، لتتوقف هذه الاتصالات بعد ذلك بسبب الشــروط التــي أكد عليــها ميثاق الصومام و اختطاف الخمسة و العدوان الثلاثي على مصر و الاعتداء الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف و عدم الاستقرار السياسي في فرنسا بسبب سقوط الحكومات ثم قيام حركة 13 ماي 1958 التي حملت ديغول إلى السلطة.

لقد تمادت الحكومات الفرنسية في تطبيق سياستها المفلسة في التعامل مع الثورة الجزائرية رافضة الاعتراف بكفاح الشعب الجزائري -رغم توفير الثورة من جانبها كل الظروف المساعدة خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة- ناصبة العراقيل و الصعوبات أمام فرص فتح محادثات جدية بين الطرفين الجزائري و الفرنسي، حول مستقبل الوضع، و التوصل إلى اتفاق عادل يحقق مصالح الشعبين.

و لم تبدأ المفاوضات الجدية إلا منذ عهد ديغول الذي تأكد من استحالة القضاء على الثورة بالوسائل العسكرية. ورغم ذلك فإن المفاوض الفرنسي، اتبع سياسة المناورة للتهرب من المسائل الجوهرية و عدم الاعتراف الصريح بجبهة التحرير كمحاور أساسي و وحيد يمثل الثورة و الشعب الجزائري.

---

* تيتو، جوزيف بروز: 1892-1980، رئيس يوغوسلافيا سابقا، من أصل كرواتي.

[1] Ibid, pp 24-25.

فكانت المبادرات المعلنة محاولات يائسة للاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، و هذا من خلال مبادرة سلم الشجعان التي أطلقها ديغول يوم 23 أكتوبر 1958، من خلال مؤتمر صحفي مخاطبا رجال الثورة قائلا[1]:" ... أقول دون مواربة أن رجال الانتفاضة قاتلوا بشجاعة... فليأت سلام الشجعان، و أنا متأكد بأن الأحقاد ستزول".

ثم جاءت المبادرة الثانية التي تعثرت و أخرت الشروع في المفاوضات و هي مبادرة تقرير المصير، التي أطلقها ديغول في بيان 16 سبتمبر 1959 و التي أراد من خلالها ديغول وضع سند قانوني لسياسته الجزائرية أمام الرأي العام العالمي.

و أعتقد أن المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار و التفاوض مع الجبهة كانت من خلال دعوة الرئيس ديغول جبهة التحرير يوم 10 نوفمبر 1959، حيث جاء فيها[2]:" أقول مرة أخرى، إنه إذا كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك، فباستطاعتهم القيام بذلك و أكرر أن الشروط ستكون مشرفة..."

كان ديغول يعتقد بأن مبادراته تلك كانت إيجابية، و عليه إقناع الأطراف الأخرى بها، حيث يشير إلى مؤيدي فكرة الجزائر-الفرنسية و الشيوعيين و الاشتراكيين الذين يعرفون بكثرة انتقادهم له، حيث أن ذلك سوف يغضب الفئة الأولـى، و يخلق لـدى الفئة الثانية روح العداء، و أما الفئة الثالثة، فإنه مقتنع بأنها تؤمن بذلك و لكنها تخفي هذا الأمر.[3]

بعد أن اقتنع ديغول و الحكومة الفرنسية بأن المفاوضات هي المخرج الوحيد و الصحيح للخروج من الأزمة الجزائرية، بدأت العراقيل الأخرى تظهر لإجهاض هذه المفاوضات و توقيفها نهائيا، فوقعت حركة التمرد في أفريل 1961.

و بعد هذه الحادثة أبدى ديغول حسن النية في استئناف المفاوضات فأعلن عن إجراءات تهدئة تمثلت في هدنة لمدة شهر من جانب واحد، و إعادة فرقة كاملة من الجيش و عدة أسراب من الطائرات إلى فرنسا، و الإفراج عن حوالي 06 ألاف جزائري، ثم الإجراء الهام و هو الإفراج عن الخمسة التاريخيين.[4]

---

[1] رضا مالك، **<u>الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962</u>**، ت فارس غصوب، ط 1، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار-الجزائر- و دار الفارابي-بيروت- 2003 ، ص ص 57-58 .

[2] نفس المرجع، ص 70.

[3] شارل ديغول، المرجع السابق، ص 96.

[4] المرجع نفسه، ص 126.

منذ مارس 1961 أصبحت المفاوضات جدية و رسمية و نستنتج ذلك من نص بعث به ديغول إلى المتفاوضين جاء فيه[1]: "يعتبر الجنرال ديغول أن المهم في الأمر هو أن يفتح نقاش رسمي فلن يستطيع الطرفان أن يطلا على الحاضر و لا على المستقبل قبل أن يعرضا لوجهتي نظرهما كمسؤولين. و اقترحت الحكومة الفرنسية أن تحصل هذه المناقشة، علما بأنه لكي تبدأ ينبغي ألا يثار أي شرط مسبق لا من هذا الطرف و لا من ذاك..."

و هكذا أنهى هذا النص المرحلة الأولى من الاتصالات السرية التي كانت تقع من حين لآخر بين قادة الثورة و ممثلي ديغول أو الحكومة الفرنسية، و جعــل الاتصالات الآن رســـمية و بالتالي فتح الطريق إلى إفيان التي تمخض عنها توقيع الاتفاقيات النهائية التي وضعت حدا للقضية الجزائرية، و توجت بأول إعلان و هو إعلان وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962.

المبحث الثالث: مــؤسسات الثــورة.

1- الوفد الخارجي.

يعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الأداة الدبلوماسية الأولى للثورة التحريرية الكبرى في الجزائر، حيث أدرك قادة الثورة منذ الوهلة الأولى أهمية المعركة الدبلوماسية في الكفاح التحرري الذي سيخوضه الشعب الجزائري ضد القوة الاستعمارية الفرنسية، فكان اتصال محمد بوضياف منسق عملية تفجير الثورة بأحمد بن بلة أحد العناصر الثلاث*المشكلة للوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

و بهذا دخلت عناصر الوفد الخارجي و على رأسها أحمد بن بلة في عملية التحضير للثورة المسلحة منذ جويلية 1954 حيث كلفت بكسب الدعم المصري، وتوفير السلاح للثورة.[2] و منذ ذلك التاريخ أصبح الوفد الخارجي يعمل لصالح "اللجنة الخماسية" بدلا من العمل لصالح الحزب، و عشية اندلاع الثورة التحق محمد بوضياف بالوفد الخارجي حيث غادر الجزائر يوم

---

[1] رضا مالك، المرجع السابق، ص 136.

* تشكل الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية من الثلاثي محمد خيضر، وأحمد بن بلة و آيت أحمد، وذلك منذ أواخر سنة 1953. وكان أول من وصل إلى القاهرة هو محمد خيضر وذلك عام 1951 ثم لحق به حسين آيت أحمد في أوائل 1952 حيث كلفهما مصالي الحاج بتمثيل الحزب بدلا من الشاذلي المكي خلال شهر أكتوبر 1952، وفي أواخر 1953 لحق بهم أحمد بن بلة.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي و السياســـي**، ج 3 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر: 1981، ص 463.

26 أكتوبر 1954. عندها صار الوفد يتشكل من الرباعي محمد خيضر، و حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة ومحمد بوضياف، كما أصبح ممثلا لجبهة التحرير الوطني في الخارج.

و في أول لقاء بين أعضاء الوفد الخارجي، تقرر أن يتولى محمد بوضياف و أحمد بلة المهام العسكرية، و يتقاسم المهام السياسية و الدبلوماسية كل من محمد خيضر و حسين آيت أحمـــد.

و عليه انقسم عمل الوفد في القاهرة بين محمد خيضر الذي تكفل بالجانب السياسي انطلاقا من مكتبه بمقر لجنة تحرير المغرب العربي،* و زميله أحمد بن بلة الذي تكفل بالجانب العسكري و الذي كان له مكتب مستقل. و أما حسين آيت أحمد فقد توجه إلى نيويورك ليصبح أول ممثل لجبهة التحرير الوطني هناك.

غير أن الوفد الخارجي لم يتمكن من تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه سواء ما تعلق منها بالدعم المقدم من الحكومة المصرية أو عن طريق شرائها السلاح من الخارج، و إثر ذلك ساءت العلاقة بينه و بين النواة الداخلية لقيادة الثورة.

لذلك نقل نشاط الوفد الخارجي إلى سويسرا و بعض العواصم الأوروبية، لقرب أوروبا من الجزائر، و سهولة الاتصال بمختلف الجهات، و هنا نلاحظ تطور نشاط الوفد الذي أصبح لا يقتصر فقط على شراء السلاح و تأمين إيصاله إلى الثورة و إنما تعداه إلى شرح القضية الجزائرية و تدويلها.[1]

و بينما كان الوفد الخارجي يعاني من الانقسام و الصراع بين عناصره، عملت النواة القيادية داخل العاصمة على تعزيز صفوفها حيث تمكنت من ضم عناصر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و عناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، فأرسلت أحمد توفيق المدني إلى القاهرة ليلتحق بالوفد الخارجي، مع صديقه من جمعية العلماء

* تأسست لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، وذلك في 05 جانفي 1948، انبثقت عن مكتب المغرب العربي التابع للجامعة العربية، الذي أنشأ خلال مؤتمر الجامعة المنعقد ما بين21/15 فيفري 1947 و ضم ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية الثلاثة، و تشكل المكتب الأول للجنة من: محمد بن عبد الكريم الخطابي رئيسا، و أمحمد بن عبد الكريم الخطابي وكيل الرئيس، و الحبيب بورقيبة أمينا عاما، و محمد بن عبود أمينا للصندوق.
ينظر إلى: عامر رخيلة، انفتاح التيار الوطني الاستقلالي على الفضاء العربي 1945-1954، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد 06 مارس 2002، ص ص 36-40.

[1] عبد القادر خليفي، **المؤتمرات الأفرو-آسيوية و القضية الجزائرية**، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد 08 ماي 2003، ص 222.

عباس التركي في نهاية مارس 1956. ثم انتظرت الجماعة وصول كل من بن بلة من سويسرا، و فرحات عباس والدكتور فرنسيس و عندها يعقد اجتماع عام للوفد.[1]

بحلول يوم 20 أفريل 1956 كان كل الأعضاء قد التحقوا بالقاهرة، فعقدوا اجتماعهم يوم 21 أفريل 1956 حضره كل من: أحمد بن بلة، محمد خيضر، أحمد بودا، العباس بن الشيخ الحسين، عباس فرحات، الدكتور أحمد فرنسيس، بوجملين، و بيوض، والدكتور الأمين دباغين وأحمد توفيق المدني.[2]

و في الرابع و العشرين من شهر أفريل 1956 عقد اجتماع آخر لأعضاء الوفد عرض خلاله أحمد بن بلة العمل الذي قام به في سبيل جمع السلاح وكيف أرسل ببعضه إلى طرابلس كي يتسرب إلى الناحية الشرقية، و كيف أرسل بعضه الآخر إلى المغرب بحرا كي يتسرب إلى الناحية الغربية.[3]

و عليه فقد كان شهر أفريل حافلا بالاجتماعات و اللقاءات بين أعضاء الوفد الخارجي حيث سادت روح العمل الجماعي، كما عرف الوفد تنظيم طــريقة عمله فتأسست لجنة للأسلحة و أخرى تنفيذية تدرس أمامها مختلف القضايا، و هو ما يبرز العودة إلى مبدأ القيادة الجماعية الذي أقرته الثورة منذ بدايتها كأسلوب لعملها في مختلف الهياكل و التنظيمات.

لقد ألح مؤتمر الصومام أنه "على جبهة التحرير أن تبذل كل جهودها لإبلاغ صوت الثورة إلى كل شعوب العالم، و كسب مزيد من التأييد لها و الأنصار و الحلفاء، أفرادا و هيئات و شعوبا و دولا".[4] فأنطلق أعضاء الوفد في مسعى دبلوماسي قوي نحو تونس و ليبيا لكسب دعمهما وتأييدهما للثورة الجزائرية وعلى الخصوص السماح بمرور الأسلحة عبر أراضيهم.

كما توالت اجتماعات الوفــد كلما دعت الضرورة إلـــى ذلك حيث درست عــدة قضايا و اتخذت بشأنها القرارات المناسبة إلى غاية أكتوبر1956 و من أبرزها ما يأتي:

- التعاون مع المصريين حول إصلاح مطارات ليبية وضعت تحت تصرف الوفد لإرسال الأسلحة جوا إلى الجزائر.

---

1 أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 115-120.
2 المصدر نفسه، ص ص 123-128.
3 المصدر نفسه، ص 134.
4 يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ص 303.

- القيام بجولة لمختلف البلاد العربية و الإسلامية لأجل نشر الدعاية وجمع المال و السلاح، و توحيد كلمة العرب والمسلمين حول الثورة الجزائرية.

- تكليف محمد يزيد بأن يمثل رسميا جبهة التحرير الوطني بالبلاد الأمريكية و أن يعمل ضمن هيئة الأمم المتحدة .

- دعم ممثل الجبهة بأمريكا حسين آيت أحمد بثلاثة ملايين فرنك.

- إرسال عمر دردور ليمثل الوفد في ليبيا، وتيجاني هدام بالكويت وأحمد بودا بالعراق بصفتهما مندوبين رسميين للجبهة.

- إرسال الأخضر الإبراهيمي ومحمد بن يحي إلى جاكرتا باندونيسيا لتمثيل الجبهة.

- تكليف توفيق المدني بتجهيز نشرة أخبار يومية عن حوادث الثورة الجزائرية و توزيعها على الصحف و وكالات الأنباء[1].

عندما ألقي القبض على عناصر الوفد: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، و معهم مصطفي الأشرف، لم يكن ذلك قضاء على الثورة، لأن مؤتمر الصومام قد أسس هياكل قيادية جديدة تعمل داخل الجزائر وهي المجلس الوطني للثورة، و لجنة التنسيق و التنفيذ، و هو ما سمح للثورة من الاستمرار في العمل لتحطيم النظام الاستعماري سواء في الداخل أو في الخارج.

كان أهم اجتماع للوفد بعد حادثة الطائرة هو ذلك المنعقد يوم 8 مارس 1957 الذي تقرر فيه إنشاء مكتب خاص لجبهة التحرير بالقاهرة ضمن هيئة الوفد، تشكل كالأتي:

- أحمد توفيق المدني، رئيسا للمكتب و الدكتور أحمد فرنسيس، كاتبا و العباس بن الشيخ الحسين، عضوا و حامد روابحية، عضوا و عبد الرحمان كيوان، عضوا. و تم تحديد مهمة المكتب وطريقة عمله على الصفة الآتية:

1- المكتب مكلف بتنفيذ المهمات التي قررت لجنة التنسيق و التنفيذ قيامه بها.

2- العلاقات مع الحكومة المصرية حسب تعليمات لجنة التنسيق و التنفيذ.

3- العلاقات مع الجامعة العربية.

4- الاتصالات مع السلك الدبلوماسي بمصر.

5- الاتصال بالشخصيات و المنظمات المصرية والعربية.

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص ص 149-156.

6- مراقبة الصحف و الإذاعة، وكل ما ينشر و يذاع عن القضية الجزائرية و إصدار المعلومات و التصحيحات التي يستوجبها ذلك.

7- الدعايـــة، و ذلك بإصدار نشرة رسمية، أسبوعية أو نصف شهرية تعطي أخبار الجزائـــر و تبين وجهة نظر الوفد الخارجي في كل المسائل الهامة.

8- إذاعة حديث يومي باللغة العربية في صوت العرب وحديث أخر باللغة الفرنسية عن القضية الجزائرية.

9- نشر المقالات التي ترد عليه من المكتب المركزي للنشر في الصحف المحلية.

10- القيـــام بالأعمال الإدارية والإجراءات اللازمـــة لأعـــضاء الوفـــد مـــن إقامـــة و سكن و تأشيرات...الخ.

11- يكون بالمكتب ملحق ثقافي مهمته الاهتمام بالطلبة الجزائريين الموجودين بمصر.

12- يوضع تحت تصرف هذا المكتب المعاونون الآتية أسماؤهم: الأستاذ: ابن با أحمد و الحاج البوسعادي و السعدي عثمان، و غيرهم ممن يري المكتب وجوب الاستعانة بهم لإنجاح مهمتـــه.[1]

و بهذا التنظيم الجديد ازداد أداء الوفد فعالية بفعل الدعم الذي أصبح يقدمه له مكتب القاهرة، أصبح الوفد يؤدي دورا دبلوماسيا رائعا زاد من كسب التأييد الدولي للثورة من خلال البعثات و الرحلات المكوكية التي قام بها أعضاؤه.

و على إثر انعقاد المجلس الوطني للثورة بالقاهرة يوم 20 أوت 1957 بعد خروج لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الخارج تم تقييم عمل الوفد للفترة الممتدة ما بين 22 أكتوبر 1956إلى 20 أوت 1957م، ثم تقرر أن تتولى لجنة "التنسيق و التنفيذ مهمة تمثيل الثورة في الخارج بالإضافة إلى المهام الأخرى الموكلة لها و الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الوقت الذي يراه مناسبا.[2]

هكذا إذن استلمت الهيئات المنبثقة عن مؤتمر الصومام مهمة الوفد الخارجي خاصة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تأسست في 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة، و هو تطور منطقي للأحداث يندرج ضمن تفعيل دور تلك المؤسسات التي تضمن نجاح الثورة.

---

[1] المصدر نفسه، ص ص 286-287.

[2] المصدر نفسه، ص 331.

2- المجلس الوطني للثورة الجزائرية.(C.N.R.A)

تطبيقا لاستراتيجية الثورة في تأسيس هياكل و أجهزة تنظم العمل و ترسخ مبدأ القيادة الجماعية، نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث اعتبر بمثابة برلمان الثورة، و أعطيت له السلطة العليا في الثورة، فقد كلف برسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني، و تحديد خطط عملها، و توزيع جميع سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها.

كما اعتبر هذا المجلس هو المؤتمن على السيادة الوطنية و حارسها ما استمرت الحرب، و له صلاحية التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن تحرر أرض الوطن.(1)

و الملاحظ على تشكيلة المجلس أنها ضمت مختلف تيارات الحركة الوطنية فبالإضافة إلى العناصر الثورية التي أشرفت على تفجير الثورة، ضمت القائمة عناصر اللجنة المركزية لحركة الانتصار و عناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء و حتى من الحزب الشيوعي، كما أن التمثيل في المجلس شمل العناصر الموجودة في الداخل و الخارج.

كما مثلت هذه التشكيلة الشعب الجزائري أوسع تمثيل و بأصدق صورة ممكنة في مثل تلك الظروف، فكان هذا المجلس أصدق تعبير عن الإرادة الشعبية في الجزائر، و شكل هذا التمثيل الواسع لمختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية في تلك الفترة تعبيرا قويا على تجاوز إستراتيجية المرحلة الأولى للثورة، و التي اقتصر فيها الاعتماد على العناصر الثورية فقط، ذلك أن تلك الإستراتيجية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحقق الانتصار على المستعمر الفرنسي الذي وظف كل إمكاناته الذاتية و مد يده إلى طلب المساعدة من الحلف الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية، و أما عن طريقة التعيين التي استعملت في تحديد العضوية في المجلس فقد كانت الأسلوب الأمثل لكي لا تعترض العملية مصاعب كثيرة، كما أنها تحقق سلامة الثورة في ظل ظروف الاحتلال.(2)

و أما عن نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله و طرق تصـــويته و أن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، كما أن للمجلس الحـــق فـــي زيادة عدد أعضائـــه و ذلك بموافقة ثلثـــي أعضائه

---

[1] الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1998، ص 92.

[2] محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية و القانون**، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، ب ت، ص 142.

الحاضـــرين أو الممثلين، و أما عن المداولات في المجلس فإن مشاركة كل الأعضاء في المناقشات مطلوبة و الامتناع عن التصويت غير مقبول، و يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتبا له مكونا من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته، و هو مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس.(1)

و من اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية، التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية من بين أعضائه كما أنه هو الذي يمنح الحكومة ثقته، و ينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين، و يمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، فهو يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى، باستثناء قضية وقف إطلاق النار، التي يجب أن لا تتم الموافقة عليها إلا بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.(2)

و يصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية هي(3):

- اللوائح: و كانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة.
- الأوامر الدستورية: و هي ذات طابع تأسيسي.
- الأوامر التشريعية: وهي ذات طابع تشريعي.

و أما عن دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية فقد عقد منذ تأسيسه سنة 1956 حتى الاستقلال سنة 1962 ست"6" دورات منها مؤتمران هـــما مؤتمـــر الصومام 20 أوت 1956، و مؤتمر طرابلس جوان 1962، و أربع اجتماعات في كل من القاهرة و طرابلس الغرب.

و قد عقد الاجتماع الأول في القاهرة خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 28 أوت 1957، و قد حضر هذا الاجتماع ثلاثة و عشرون عضوا، و في هذا الاجتماع ظهرت بوادر التراجع عن بعض قرارات الصومام و العودة إلى الاعتماد على العناصر الثورية و إبعاد العناصر السياسية حيث جسد هذا التوجه كل من الثلاثي كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوالصوف و لخضر

---

[1] ينظر، قوانين جبهة التحرير الوطني، محمد يوسفي : **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن داحي حسين، وزارة المجاهدين ، الذكري 40 لاندلاع الثورة، ص 194.

[2] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي-الإداري في الجزائر 1954-1962**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1995 ص 254.

[3] الأمين شريط، المرجع السابق، ص 105.

بن طوبال، و خرج هذا الاجتماع بعدة قرارات هي: 1- العدول عن المبدأين الشهيرين وهما: أولوية الداخل على الخارج، و أولوية السياسي على العسكري.

2- تعيين لجنة تنسيق و تنفيذ جديدة من تسعة "9" أعضاء، خمسة عسكريين و هم حسب الولايات العقــداء: محمود الشريف، بن طوبال، كـــريم بلقاسم، عمر أو عمران، عبد الحفيظ بوالصوف و أربعة سياسيين و هــم: عبان رمضان، فرحات عباس، الدكتور الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، وقد أضيف إلى هؤلاء الأعضاء القادة الخمسة المعتقلون بفرنسا.

3- توسيع المجلس الوطني للثورة إلى 45 عضوا بدل 34 عضوا.[1]

و أما الاجتماع الثاني فقد عقد في طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 بعد اجتماع العقداء العشرة الذي حملته الحكومة مسؤولية إيجاد حلول لمشاكل الثورة، و خلال هذا الاجتماع برزت رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة باعتباره الوحيد من القادة التاريخيين - الذي بقي حرا و على قيد الحياة-، و كعادة المجلس الوطني للثورة فقد تشكلت لجنة ثلاثية ضمت محمدي السعيد مسؤول قيادة أركان الشرق، و هواري بومدين مسؤول قيادة أركان الغرب، و سعد دحلب و ذلك لأجل الإشراف على المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة و اقتراح الوزراء.[2]

و بعد مشاورات بين أعضاء اللجنة تقرر التوجه إلى تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة الثانية و ذلك لقدرته الكبيرة على التفاوض، كما اتخذت ترتيبات خاصة بالوزراء فاقترحت اللجنة قائمة الحكومة على المجلس حيث يتولى فرحات عباس رئاسة الحكومة و يعين كريم نائبا للرئيس ويكلف بالشؤون الخارجية و من أجل تسيير الحرب ثم اقتراح تشكيل لجنة وزارية من (بن طوبال، بوصوف، كريم بلقاسم).

كما حدد المجلس الوطني للثورة المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل، و من جملة المحاور الرئيسة التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية و التي تقوم عليها السياسة الجزائرية نخص بالذكر النقاط الآتية:

1- تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة ذلك.

---

[1] محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومه الجزائر: 2003 ، ص 127.

[2] -Saad Dahleb, **pour l'indépendance de l'Algérie, mission accomplie**, éditions Dahleb .Alger 2001, p 124.

2- تقوية علاقات التعاون و التحالف مع دول المغرب العربي و دول المشرق العربي و كذلك دول الكتلة الاشتراكية.

3- انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس و المغرب.

4- القيام بمجهودات لدى الدول الإفريقية من أجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.

5- الدخول في مفاوضات مـــع الاتحاد السوفيتي و الصين الشعبية بقصد جلـــب المتطـــوعين و الفنيين وإرسالهم إلى حدود الجزائر مع تونس و المغرب.

6- اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير و تدويل القضية الجزائريـــة.

7- دخول قادة الثورة و قادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر.

8- إرسال مبعوثين إلى داخل الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.

9- تشكيل لجنة المالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات في داخل الجزائر.

10– هيكلة الجيش و دعمه ماديا و بشريا.(1)

و فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة تقرر إنشاء لجنة وزارية للحرب تتكون من الثلاثي كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوالصوف، و لخضر بن طوبال، تتولى مهمة الدفاع الوطني كما تقرر كذلك إنشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤوليتها إلى هواري بومدين بمساعدة علي منجلي و قائد أحمد و عز الدين زراري.(2)

و تم كذلك في هذا الاجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني و المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم حق العضوية في جبهة التحرير الوطني، و أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتان فهو صاحب السلطة العليا للثورة، و هو البرلمان الذي يعين الحكومة.

و بهذا كان هذا الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ذا أهمية تاريخية كبيرة حيث مكن الثورة من قوانين و برنامج عمل على الحكومة أن تسهر على تطبيقه. و على

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 495-496.
[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 257.

إثرها تقرر عقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الذي عقد في طرابلس من09 إلى27 أوت 1961، و تقرر أن يناقش مسألة المفاوضات -مع فرنسا- التي توقفت في "لوقران" بسبب مشكلة الصحراء خلال شهر جويلية 1961، بدأ الاجتماع في جو مشحون رغم الإنجازات الدبلوماسية التي حازت عليها الثورة[1]، بفعل الخلاف الكبير بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة، و في هذا الاجتماع أبدى أعضاء هيئة الأركان (على منجلي و قائد أحمد) معارضتهم الشديدة للحكومة المؤقتة و للثلاثي (بوصوف، بن طوبال، كريم بلقاسم).

و يبدو أن هذا التوتر الشديد الذي كانت عليه هيئة الأركان يعود إلى عدم قدرتها على تخطي خطي "شال وموريس"، مما جعلها توجه ضرباتها نحو الحكومة المؤقتة. و اقترح خلال الاجتماع اسم بن خدة لأن يشكل حكومة لها سيادة كاملة تتكون من خمسة أعضاء على الأكثر، على أن تستقر في الجزائر و هذا لأجل تحصين المقاومة والإبقاء على الثقة و وضع كل القادة على توافق، غير أن أغلبية أعضاء المجلس كانت ترى أن الوصول إلى تسوية مع المستعمر عن طريق المفاوضات هو الحل الأمثل في ظل صعوبة تحقيق الانتصار العسكري في الميدان، و عليه تقرر إنشاء لجنة مشاورات لاقتراح حكومة جديدة، و بعد المشاورات اقترحت تشكيلة حكومية جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة الذي اعتبر بمثابة الرجل الوطني القادر على إجراء حوار مع هيئة الأركان و الراديكالي الذي لن يرضخ بسهولة للمطالب الفرنسية، فهو منقذ الثورة من الخلافات الموجودة بين قادتها.[2]

غير أن قيادة الأركان بعد فشلها في تحقيق طموحاتها قررت مغادرة الاجتماع قبل أن ينتهي وتوجهت إلى ألمانيا[3]، و هو ما يعني أن الخلاف مع هيئة الأركان بقي مؤجلا و كان على الحكومة الجديدة أن تواجهه.

بعد التطورات التي مرت بها المفاوضات في عهد حكومة بن يوسف بن خدة، دعت الحكومة إلى عقد اجتماع استثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، لدراسة نص مسودة اتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها قبل التوقيع عليها، و اتخاذ موقف واضح منها.

و عندها اجتمع المجلس الوطني للثورة في الفترة الممتدة من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس الليبية.[1] و حضره سبعة أعضاء عن الحكومة المؤقتة و هـم: بن يوسف بن خدة،

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 191.

[2] -Saad Dahleb,op, cit, p p 150-151.

[3] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 193.

عبد الحفيظ بوالصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، محمدي السعيد و محمد يزيد و ثلاثة أعضاء عن قيادة الأركان و هم: هواري بومدين، أحمد قايد، و أعضاء آخرون مـــن المجلس الوطني للثورة.[2]

كان المجموع العام للحضور 54 عضوا، صادقوا بالأغلبية على الاتفاقيات و على منح تفويض للحكومة المؤقتة للتوقيع عليها.[3]

و على إثر هذه المصادقة من قبل المجلس الوطني للثورة استؤنفت المفاوضات من جديد في إيفيان يوم 7 مارس، و انتهت بالتوقيع على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 و الذي أعلن عنه يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار من قبل بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المـــؤقتة، و بعـــدها تـــم إطلاق ســـراح المساجين و على رأسهم المساجين الخمســـة: بن بلة و بوضياف و آيت أحمد و محمد خيضر و رابح بيطاط، ثم بدأت التحضيرات لعقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، و مع بداية شهر أفريل 1962 أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات و أعضاء المجلس في الداخل و الخارج، و لأول مرة توفرت الشروط لحضور الجميع بهدف إجراء نقاش جدي و العمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل.[4]

و على إثرها عقد مؤتمر طرابلس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 27 ماي إلى 05 جوان 1962 بطرابلس الليبية و عملت السلطات الليبية على توفير الشروط الضرورية للمؤتمر حيث منعت الصحفيين و الأجانب من دخول المدينة.[5]

انصب اهتمام المؤتمرين خاصة حول إعادة تنظيم جبهة التحرير و قيادتها، أو السلطة المقبلة في الجزائر المستقلة، التي ستحل محل المجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة. لكن جلسات المؤتمر انتهت بطريقة غير عادية بسبب شدة الخلافات التي وقعت.[6]

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، **<u>مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائري</u>**ة، مرجع سابق، ص 236.

[2] بن يوسف بن خدة، **<u>اتفاقيات إيفيان</u>**، تعريب حسن زغدار و محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ب ت الجزائر، ص ص 75-56 .

[3] محمد حسنين، **<u>الاستعمار الفرنسي</u>**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر: 1986 ص 545.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص 285.

[5] ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 239.

[6] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص ص 206-209.

3- لجنة التنسيق و التنفيذ.(C.C.E)

تعتبر هذه اللجنة هيئة تنفيذية، انبثقت عن مؤتمر الصومام، و يتم تعيين أعضائها من طرف المجلس الوطني للثورة. كانت لجنة تمثل مكتبا سياسيا أحيانا و جهازا للحرب أحيانا أخرى، حيث تمسك كل السلطات السياسية و العسكرية ما بين دورات المجلس الوطني للثورة. هكذا جمعت كل سلطات جبهة التحرير الوطني في جهاز قيادي واحد و محدد و مركزي لا يترك أي ثغرة للفوضى قبل تداخل الصلاحيات.[1]

و قد اختير أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ من بين الأعضاء في الداخل، و كان مقررا أن يكون أحمد بن بلة ضمن طاقمها إلـــى جانب قادة الولايات الأربعة في المجلس الوطني للثورة، و هم زيغود يوسف و كريم بلقاسم و أعمر أوعمران و العربي بن مهيدي[2]، لكن استشهاد زيغود ثم إلقاء القبض على أحمد بن بلة في حادثة تحويل الطائرة يم 22 أكتوبر 1956 جعل التركيبة الأولى للجنة تتشكل من: عبان رمضان و كريم بلقاسم و محمد العربي بن مهيدي و بن يوسف بن خدة و سعد دحلب، تم اختيارهم على أساس تفــرغهم و استعدادهم في غياب بن بلة و آيت أحمد و بوضياف.

استقــر أعضاء اللجنة في الجزائــر العاصمة بشكل ســري، و كانوا يجتمعون دوريا، و يتخذون القرارات جماعيا، و وزعت المهام على الأعضاء، حيث كان دحلب مسؤولا عن الإعلام و الدعاية، و كان بن خدة مسؤولا عن الاتصال بالفــرنسيين المتعاطفين مــع الثــورة و بالشيوعيين الذين لم يلتحقوا بعد بالثورة و عن تامين الأسلحة، و كان بن مهيدي على اتصال بالتنظيم الفدائي في القصبة، و أما كريم بلقاسم فكان ينسق بين الولايات.[3]

تمكنت اللجنة خلال عمرها القصير الذي قضته في الجزائر من تحقيق مهمتين رئيسيتين هما: أولا، تأكيد سيطرة جبهة التحرير الوطني على الجماهير الشعبية من خلال نجاح إضراب الطلبة الجزائريين يوم 19 ماي 1956 ثم إضراب الثمانية أيام. و ثانيا، هو نقل العمليات المسلحة إلى المدن[4]، من خلال تنظيم مدينة الجزائر، و جعلها منطقة مستقلة و تقسيمها إلى

---

1 Saad Dahleb, op,cit, p 44.

2 وليم.ب. كواندت، **الثورة و القيادة السياسية، الجزائر1954-1968**، مركز الدراسات و الأبحاث العسكرية، دمشق: 1981، ص 134.

3 المرجع نفسه، ص 135.

4 المرجع نفسه ، ص 137.

فرعين: فرع إداري و فرع عسكري مسؤول عن العمليات الفدائية تحت إشراف ياسف سعدي.[1]

و كانت إستراتيجية الثورة في اختيار المدن لأن العمليات فيها تشد انتباه و اهتمام الرأي العام الجزائري و الفرنسي و الدولي في آن واحد.

إن نجاح اللجنة في ذلك دفع السلطات الاستعمارية للرد بوحشية، بتوزيع فرق المظليين في الجزائر العاصمة فاندلعت معـركة الجزائـر التي أدت إلى تفكيك شبكات العمـل الفدائي و اعتقال العربي بن مهيدي، مما دفع أعضاء اللجنة إلى الخروج بها من العاصمة إلى الولاية الرابعة خلال شهر فيفري 1957، ثم خارج البلاد حيث توجه كريم و بن خدة شرقا نحو تونس و دحلب و عبان غربا نحو المغرب.[2] و هكذا كان مصير لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى.

و على إثر انعقاد المجلس الوطني للثورة، تم تنصيب لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية التي أصبح عدد أعضائها أربعـة عشـر عضوا، بدلا من خمسة، و هم: كريم و عبان و بوالصوف و بن طوبال و أوعمران و دباغين و مهري و محمود الشريف و فرحات عباس، إضافة إلى الخمسة المعتقلين بعضوية رمزية أو شرفية.[3]

و عندما استقرت اللجنة في القاهرة بدأ نشاطها يتجه نحو العمل السياسي، و حتى القيادات التـي كانت تحسب على النشاط العسكري أصبحت تتعاطى السياسة مثل كـريم بلقاسم و عبان رمضان. فاتجهت إلى البلدان العربية لشرح القضية الجزائرية و كسب الدعم المادي لـها.

و في 19 سبتمبر 1958 قرر أعضاء اللجنة تحويلها إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لتنتهي مسيرة هذه اللجنة بعد وفاة عبان رمضان و سيطرة الباءات الثلاثة على قيادة الثورة.

4- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)

يعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد أربع سنوات من عمر الثورة حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة التحريرية، و خطوة جريئة أقدم عليها قادة الثورة حيث شكل استكمالا لبنائها المؤسساتي، و إعادة بعث للدولة الجزائرية الحديثة، و بهذا أكد إعلان الحكومة

1 بن يوسف بن خدة، **شهادات و مواقف**، مصدر سابق، ص 82.

2 Saad Dahleb, op, cit, p 73.

3 Ibid, p p 84-85.

علـــى تقدم الثورة نحـــو تحقيق الاستقلال و ذلك بتعـــزيز العمل العسكـــري بمجهود سياســـي و دبلوماسي يمكن الثورة من الوصل إلى أهدافها. و قد دفعت جملة من العوامل إلى تأسيس الحكومة المؤقتة حيث يمكن حصرها فيما يأتي:

1- رغبة الثورة في دحض إدعاء الحكومة الفرنسية في عدم وجود طرف جزائري مفاوض، خاصة أن نية التفاوض قد اتضحت معالمها لدى الطرف الفرنسي، خاصة بعد وصول "الجنرال ديغول" إلى الحكم في فرنسا أوائل جوان 1958.[1]

2- توصيات مؤتمر طنجة الذي جمع حـــزب الاستقلال المغربـــي و حزب الدستور التونســـي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية من 27 إلى 30 أفريل 1958 و منها تأسيس حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية.[2]

3- حاجه الثورة إلى جهاز فعال لكسب التأييد الدولي في خضم التضامن الدولي مع الحركات التحررية.

4- الصعوبات التي أصبحت تواجهها الثورة في الجارتين تونس و مراكش اللتين أصبحتا تحتجزان جزءا من الأسلحة الموجهة للثورة.

هكذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة، التي فوض المجلس الوطني للثورة مهمة إنشائها إلى لجنة التنسيق و التنفيذ متى توفرت الظـــروف حيث شكلت لجنة فنيـــة و إدارية قامت بتحضير مسودة مشروع تأسيس الحكومة، فاجتمعت لجنة التنسيق و التنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958 و وضعت الخطة النهائية لتشكيل الحكومة.[3]

فكان يوم 19 سبتمبر موعد الإعلان الرسمي عن ميلاد هذه الحكومة تحت رئاسة فرحات عباس و نائبين له هما أحمد بن بلة و كريم بلقاسم مع وزارة الدفاع و ذلك بحضور عدد كبير من الصحفيين و الإعلاميين و الدبلوماسيين العرب فأخذ -بذلك- الإعلان بعدا واسعا على المستويين العربي و الدولي. و تكونت الحكومة بالإضافة إلى المناصب السابقة من ثلاثة وزراء دولة و ثمانية وزراء و ثلاثة كتاب دولة.

---

[1] محمد عباس، **ثوار عظماء**، مرجع سابق، ص 128.
[2] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 170.
[3] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 114.

و أما عن أهداف تأسيسها فتتمثل؛ كما لخصها أحمد توفيق المدني[1]: "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود و هو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة...و المهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال و تمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، و التهيئة لهذا العمل."

كما جاء الهدف الثاني لها في الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث جاء فيها[2]: "إن تشكيل هذه الحكومة... في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الاندماج التام، و أخذت توالي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر 1958 حول الدستور الفرنسي الجديد... و تضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية."

كان لإعلان تأسيس الحكومة ردود فعل سريعة كانت أولها الاعترافات الساخنة بها من طرف البلدان العربية خاصة و هي الجمهورية العربية المتحدة و بعدها العراق ثم ليبيا ثم دولة الباكستان ثم اليمن[3]، هذا في اليوم الأول لتتوالى الاعترافات بها لاحقا من كل حدب و صوب.

مرت الحكومة بعدة تطورات من حيث تشكيلتها البشرية و الدور الذي قامت به، حيث عدلت إلى غاية نهاية الثورة مرتين خلال اجتماعات المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960 و في أوت 1961 الذي عين بن يوسف بن خدة رئيسا لها. أما دورها فانصب في المرحلة الأولى على العمل الدبلوماسي، فقد أرسلت بعثات إلى البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة، و مندوبيات لجبهة التحرير إلى البلدان الأخرى.[4] أما في المرحلة الثانية فانكبت على تسيير و إدارة ملف المفاوضات مع الطرف الفرنسي.

المبحث الرابع: وقف إطلاق النار و الاستقلال.

1- وقف إطلاق النار.

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 171.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 402-403.

[3] المرجع نفسه، ص 400.

[4] سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال 2002. ص 433.

توصلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين، فكان ذلك أهم قرارات اتفاقيات إيفيان حيث وضعت الجزائر في وضع جديد لم تشهده منذ اندلاع الثورة، و كان هذا القرار من الشروط الأساسية التي تمسكت بها الثورة سابقا من أجل فتح أي مفاوضة مع الطرف الفرنسي، مما يعني ذلك أنه يمثل انتصارا كبيرا للثورة في انتظار الوصول إلى الانتصار الحقيقي و الحاسم ألا و هو الاستقلال الذي أصبح على مرمى حجر.

تضمنت اتفاقية وقف أطلاق النار إحدى عشرة مادة، كانت كما يأتي:[(1)]

المادة الأولى: ستنتهي العمليات العسكرية و كل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962، الساعة الثانية عشرة.

المادة الثانية: يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية و الفردية، يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام.

المادة الثالثة: تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها. تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح.

المادة الرابعة: لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

المادة الخامسة: ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك.

المادة السادسة: تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

المادة السابعة: تقترح اللجنة الاقتراحات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي: - إيجاد حل للحوادث التي تقع، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة.

- حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا.

المادة الثامنة: يمثل كلي الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط و عشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية.

المادة التاسعة: يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في مدينة "الصخرة السوداء"[*] (Rocher Noir) .

[1] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان،** مصدر سابق، ص ص 85-86.

[*] هي مدينة بومرداس حاليا.

المادة العاشرة: و إذا دعت الحاجة، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم، و تتألف من عضوين من كلي الفريقين و تسير على نفس المبادئ.
المادة الحادية عشرة: يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار.. و على الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم و عن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم.

هكذا حددت هذه الاتفاقية كل الترتيبات اللازمة لإنجاح وقف إطلاق النار و آليات تفعيله و تطبيقه، و هو بذلك يجعل الجزائر تدخل مرحلة انتقالية قبل تطبيق اتفاق آخر ألا و هو إجراء استفتاء تقرير المصير.

2- الهيئات المؤقتة.

جاء في اتفاقيات إيفيان ضمن الجزء المتعلق بتنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال و الضمانات الخاصة بحق تقرير المصير ما يأتي[1]:

المادة 2- إن تنظيم السلطات العامة ما بين وقف إطلاق النار و إعلان نتائج الاستفتاء عن تقرير المصير الذي يقوم على إنشاء منصب مفوض سامي يحـوز سلطات الجمهورية، و سلطة تنفيذية مؤقتة مكلفة بإدارة الشؤون العامـة و الخاصة بالجزائر، و محكمة مكلفة بردع التعديات على النظام العام.

المادة 3- يتشاور المفوض السامي و السلطة التنفيذية المؤقتة بصورة دائمة، في دائرة صلاحيتهما، بغرض توفير الشروط الضرورية لتطبيق تقرير المصير و تأمين استمرارية عمل الإدارات العامة.

نستنتج من هاتين المادتين إقامة ثلاث سلطات للمرحلة الانتقالية، و هي المفوض السامي و السلطة التنفيذية المؤقتة و محكمة النظام العام.

ا- المفوض السامي:

حددت مهام المفوض السامي و صلاحياته في المواد من أربعة إلى ثمانية ضمن قسم تنظيم السلطات العامة في الجزائر، حيث يعين بمرسوم صادر عن مجلس الـوزراء الفـرنسي و يخضع مباشرة لسلطة وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية. فهو ممثل الجمهورية

---

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 412.

الفرنسية في الجزائر حيث يسهر على المصالح الفرنسية الإدارية و العسكرية و يساعده في ذلك أمين عام يعوضه في حالة غيابه و ضابط برتبة جنرال يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة فـــي الجزائـــر.[1]

و طبقا لذلك تـــم تعيين السيد كريستيان فوشي[*] Christian Fouchet كمفوض سام جديد و مساعد له هو السيد برنار تريكو، مع العلم أن هذه التسمية كانت موجودة منذ عام 1958 أي بعد قيام الجمهورية الخامسة التي ألغت تسمية الوزير المقيم في الجزائر، التي اعتمدت سنة 1956.

ب- السلطة التنفيذية المؤقتة:

جاءت المواد المحددة لنشاط و سلطات هذه الهيئة في المواد من تسع إلى ثماني عشرة، حيث تتألف من رئيس و نائب للرئيس و عشرة أعضاء، كل واحد منهم مكلف بإدارة شؤون معينة حددت كما يلي: الشؤون العامة، و الشؤون الاقتصادية، و الزراعة، و الشؤون الماليـــة، و الشؤون الإدارية، و الأمن العام، و الشؤون الاجتماعية، و الأشغال العامة، والشؤون الثقافية، و البريد.

و قد جاء في المادة الخامسة عشرة[2]: "تضطلع السلطة التنفيذية بتأمين النظام، و توضع تحت سلطتها قوة حفظ النظام... و كذلك مصالح الشرطة". و هكذا نستنتج أن قوة حفظ النظام هيئة مؤقتة أخرى رابعة.

و بما أن المرحلة انتقالية، اعتبرت هذه الهيئة انتقالية و مؤقتة و مهمتها محددة في الصلاحيات و الـــزمن. فهي تتمثل فـــي تسيير شـــؤون الجزائـــر فيما بين وقف إطلاق النار و الاستقلال، و هي تعمل بالتنسيق مع المفوض السامي الفرنسي في الجزائر.

ثم عُيِّن أعضاء هذه الهيئة بالتنسيق بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و ضمت 12 عضوا، تحت رئاسة عبد الرحمن فارس.[3] الذي التحق رسميا

[1] المصدر نفسه، ص ص 412-413.

[*] كريستيان فوشي: كان سفير فرنسا في الدانمارك، عين مفوض سامي في الجزائر يوم 19 مارس 1962 و استمر في منصبه إلى غاية 07 جويلية 1962.

[2] المصدر نفسه، ص 415.

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 129.

بالمنصب يوم 29 مارس 1962، قادما من فرنسا مرورا بالرباط حيث التقى بقيادة الحكومة المؤقتـــة.[1]

و يبدو من الوهلة الأولى أن الهيئة حيادية أو على الأقل تحقق التوازن بين الطرفين، لذلك تم اختيار أعضائها بعناية فائقة، غير أن لكل طرف حساباته، ففرنسا كانت ترى فيها نواة معتدلة لجزائر الغد، أما الحكومة المؤقتة فكانت تأمل أن تكون أداة لاستلام السلطة بهدوء في جزائر الاستقلال.[2] لكن الـــواقع أنها كانت أداة إدارية تسيِّر الجزائـــر و واسطة بين فـــرنسا و جبهة التحـــرير في انتظار إقامة سلطة تنبثق مباشرة من الثورة.[3]

كان الأعضاء الجزائريون فيها يتلقون التعليمات من الحكومة المؤقتة ثم أصبحت تأتيهم من المكتب السياسي بعد تأسيسه، حيث وضعت الهيئة تحت متابعة أحمد بن بلة، و هكذا أصبحت مهمتها شكلية بعد ذلك.

كانت المهام المستعجلة أمام الهيئة هي تطبيق وقف إطلاق النار و توفير الظروف اللازمة لإنجاحه، ثم توفير الظروف الأمنية التي تسمح بإجراء استفتاء تقرير المصير. و أثناء ذلك اصطدمت بمشاكل خطيرة تتمثل في نشاط منظمة الجيش السري، و أعمالها التخريبية. لكن بفضل حكمة أعضائها و جرأتهم، استطاعت تجاوز هذه العقبة من خلال الاتفاق مـــع المنظمة و الذي سمح بتوقيف العمليات و التخريب و القتل.

و استمرت الهيئة إلى غاية استلام أول حكومة جزائرية السلطة يوم 26 سبتمبر 1962.

ج- قوة حفظ النظام:

سميت أيضا باسم القوة المحلية، كانت تتكون نظريا من حوالي ستين ألف رجل، أغلبهم جزائريون كانوا يعملون في الجيش الفرنسي كمتطوعين و محترفين و مجندين في إطار الخدمة العسكـــرية[4].

حددت المواد تسعة عشر (19) إلى عشرين (20) تشكيل هذه القوة و إدارتها التي تعين بواسطة مرسوم بالاتفاق مع السلطة التنفيذية.[1] لكن في الواقع أن هذه القوة لم تر النور، رغم تعيين رؤسائها و هما العقيد مقداد و مساعده العقيد جبايلي.

[1] محمد حسنين، المرجع السابق، ص 550.
[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 200.
[3] Belaid Abdesselam, In **Le hasard et l'histoire**, entretiens de Mahfoud Bennoune et Ali El-Kenz, ENAG éditions 1990. T 01 p 197.
[4] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 201.

وضعت هذه القوة فـــي ثكنات الجيش الفرنسي، فكانت تابعة لوجستيا للجيش الفـــرنسي و هذا ما يجعل استقلاليتها صورية، و تشكلت قوة خارج ذلك الإطار حول مدينة الجزائر قوامها خمسة آلاف رجل بقيادة العقيد غنيم لكنها لم تتمكن من دخول العاصمة إلا يوم 14 ماي بعد هجوم قوات المنطقة المستقلة للجزائر.

و من العوامل التي حالت دون إقامة هذه القوة، هي حالة الشك التي كان يعيشها أولئك المجندون، فهل هم جزء من الجيش الفرنسي أم أنهم سوف يتحولون إلى قوة جزائرية محضة، و هذا ما دفع عددا كبيرا منهم للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.[(2)]

أما جهاز الشرطة الذي وضع تحت تصرف الهيئة، فإنها لم تتمكن من التحكم فيه بسبب سيطرة عناصر منظمة الجيش السري عليه.

و هنا يمكن القول أن الهيئة فشلت في تسيير الملف الأمني، و هذا ما جعل الوضع يزداد خطورة مع توسع عمليات المنظمة السرية. و قد يكون ذلك هو السبب الذي دفع قيادتها إلى فتح اتصالات مع المنظمة السرية لوضع حد لأعمالها.

د - محكمة النظام العام:

أما هذه المحكمة فقد يبدو أنها لم توجد على الإطلاق، لأننا لم نعثر على أية معلومات حولها ما عدا نص المادة اثنان و عشرون (22) التي جاء فيها: "تنشأ محكمة للنظام العام تضم عددا متساويا من قضاة خاضعين للنظام المدني العام و قضاة خاضعين للنظام المدني المحلـــي."[(3)]

و ما يعزز ذلك الطرح هو تعفن الوضع و صعوبة تطبيق و فـــرض احتـــرام القانون أو النظام، فأي قانون و أي نظام في ظل سلبية السلطات الفرنسية و انشغال المسؤولين الجزائريين بالصراع على السلطة ؟!

3- برنامج طرابلس و الاختيارات الكبرى.

بعد أن وضعت الحرب أوزارها، كان على قادة الثورة التفكير في مرحلة ما بعد إعلان الاستقلال، لذلك اجتمع المجلس الوطني للثورة باعتباره السلطة العليا و برلمان الثورة في

---

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 416.
[2] المصدر نفسه، ص ص 323-324.
[3] المصدر نفسه، ص 416.

مؤتمـــر أو اجتماع خاص في طرابلس الليبية ما بين 27 مايـــو و 06 جوان لوضع بـــرنامج و منهاج سير الدولة الجزائرية.

و من أجل ذلك الغرض شكلت لجنة تحضيرية لصياغة البرنامج و تحضير الوثائق، تكونت من: أحمد بن بلة، أمحمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، محمد حربي و محمد تمام. موزعين على أفواج عمل على النحو الآتي:

- رضا مالك و مصطفى الأشرف، تحديد طبيعة الثورة، و المقصود بـــه الجانب الاديولوجـــي و التاريخي للثورة.

- محمد الصديق بن يحي و محمد حربي، السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و العلاقات الخارجية.

- محمد تمام، خطة تنظيم الحزب، و كان ذلك هو المحور الأساسي و المهم.

أمهلت اللجنة مدة عشرة أيام لإتمام عملها، ثم عقدت جلسة فيما بينها لعرض التقارير التي كانت متباينة في التوجهات و الرؤى و الأفكار، لكنها اعتمدت لأن تكون المشروع المقدم للمؤتمر.[1] و هو الذي أخذ فيما بعد تسمية "ميثاق طرابلس"، الـــذي حدد معالم السياسة العامـــة و التوجه السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة الجزائرية المستقلة.

تضمن جدول أعـــمال المـــؤتمر نقطتين في غاية الأهمية و الحساسية في نفس الوقت:

- مناقشة و إثراء مشروع برنامج طرابلس و المصدقة عليه.

- تعيين قيادة جديدة لتسلم مقاليد الحكم في الجزائر و التي عرفت باسم "المكتب السياسي".[2]

ا- تقييم اتفاقيات إيفيان.

استهل المؤتمرون أشغالهم بقراءة متأنية للاتفاقيات، و بعد تمحيص و تدقيق، و بعد الرجوع إلى بيان أول نوفمبر و وثيقة الصومام، وقع الإجماع على الملاحظات التالية:

1- إن اتفاقيات إيفيان وضعت حدا لحرب إبادية لم يعرف التاريخ مثيلا لها.

2- لقد مكنت هذه الاتفاقيات الشعب الجزائري من استعادة سيادته كاملة و وحدته الترابية.

3- إن هذه الاتفاقيات قد كانت، بالنسبة للشعب الجزائري انتصارا سياسيا، أهم نتائجه تقويض أركان النظام الاستعماري الامبريالي و التخلص من الهيمنة الأجنبية.

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 205.

[2] محمد عباس، **ثوار عظماء**، مرجع سابق، ص 285.

و من جهة أخرى أعرب المؤتمرون عن قلقهم إزاء الضمانات التـــي منحت للمستوطنين و جعلت منهم أقلية محظوظة. كما وقفوا أيضا على الأخطار التي قد تنجم عن بقاء القوات الفرنسية و احتفاظها ببعض القواعد العسكرية و المطارات و القواعد المخصصة لإجراء التجارب النووية. و عبر أعضاء المؤتمر عن أملهم في أن تتولى سلطات الجزائر المستقلة بحث كــل تلك القضايا مــن جديد، نظــرا لمــا لـــها مــن تأثير علـــى عملية التنمية و البناء و التشييد.(1) كما تم استعراض الأوضاع التي آلت إليها الجزائر، و التي كانت تستدعي حلولا جذرية، فكان ذلك تقييما و تبريرا للاختيارات التي تم تبنيها في المشروع.

لذلك جاء تحليل ميثاق طرابلس محذرا من العوامل التي قد تؤدي إلى الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار، الذي يريد الاحتفاظ بمصالحه في الجزائر باستخدام أشكال أخرى كالتعاون و التبادل و غيرها، حيث أن الاستعمار الفرنسي يحاول التكيف مع مرحلة الاستقلال، بانقلابه إلى استعمار جديد من النوع الاقتصادي، و هو ما حاربته الثورة المسلحة حـــربا مريـــرة.(2)

و ألح الميثاق على محاربة ما أسماه بـــ" القوة الثالثة"، التي هي ليست القوة الفرنسية المباشرة، و ليست قوة جبهة التحرير، و إنما هي قوة برزت من أحلام الامبريالية الفـــرنسية، في أن ينتصر الاتجاه المعتدل في الجبهة على الاتجاه الثوري، مما يضمن التعاون بين الجزائر و فرنسا في إطار الامبريالية الجديدة.

ثم يتعرض الميثاق إلى نقد ذاتي في مسار جبهة التحرير و أخطائها و نقائصها التي ركزت على الكفاح من أجل الاستقلال و أهملت الجوانب الأخرى التـــي كانت تتطور بدورها، و خاصة الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي و حتى الفكري، و بالتالـــي إهمال التربية السياسية و الاجتماعية للفرد الجزائري و التركيز على التربية الثورية.

و بعدها نجده يحذر من وقوع الجزائر المستقلة في انقطاع الدولة عن الحقيقة الوطنية،(3) أو كما يقول المثل الشعبي:" الشعب في واد و الدولة في واد". و هو الوضع الذي أوقع الحركة الوطنية في المأزق خلال الخمسينيات.

---

1 محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائـــر المعاصـــر(1942-1992)**، ج 2 دار هومه، الجزائر: 2000، ص ص 229-230.

2 عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الاديولوجي في الجزائر،** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986 ص 157.

3 المرجع نفسه، ص ص 159-161.

ب- الاختيارات الكبرى.

كان إذًا تقييم اتفاقيات إيفيان تقديما للبدائل المطروحة و الاختيارات الكبرى التي تسير عليها الجزائر المستقلة، فتكون المخــرج الوحيد مــن مخلفات الاستعمار، و وسائل فعالة للبناء و التشييد و التحرر الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي. لذلك أمكن تقسيم الميثاق إلى خمسة محاور، هي المحور السياسي و المحور الاقتصادي و المحور الاجتماعي و المحور الثقافي. كما تفرع المحور السياسي إلى عدة فروع تتعلق بنظام الحكم و السياسة الخارجية و مستقبل جبهة التحرير الوطني.

لقد لخص الميثاق كــل تلك المحاور في شعار واحد هــو "الثورة الديمقراطية الشعبية"، و يعرفها بأنها:" تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية و السلطة للشعب."[1]

هكذا كان النهج الاشتراكي أحد هذه الاختيارات الكبرى في هذا الميثاق، و يتجلى في كل المحاور السالفة الذكر. و تتمثل مهام الثورة الديمقراطية الشعبية كالآتي:[2]

1- إقامة الدولة الجزائرية على أساس معاداة الامبريالية و معاداة الإقطاع، و ذلك يتطلب بالضرورة تحلي الطاقات الحية في البلاد بروح المبادرة و اليقظة و ممارسة الرقابة المباشرة في جميع الميادين.

2- إلغاء الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية التــي أوجــدها الإقطاع و استبدالها بهياكل جديــدة و مؤسسات يكون هدفها الأول هو تحرير الإنسان.

3- استرجاع القيــم المكبوتة أو تلك التــي قضى عليها الاستعمار، و العمل علــى صياغتــها و تنظيمها وفقا للحداثة و العصرنة...

4- حمل الطبقة البرجوازية على أن تخضع مصالحها الخاصة لوحدة الشعب، و تعدل عن إرادة التحكم في مصير البلاد، و تتخلص من ميزاتها الأساسية التي تدفعها إلى الارتباط بالاستعمار الجديد و التي هي : الانهزامية و الديماغوجية و روح التهويل و الاستخفاف بالمبادئ...

5- نشر الوعي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة، التــي يجب أن تدرك بــأن عملية البناء و التشييد...لابــد من إسنادها إلــى الشعب نفسه، و الشعب هــو: الفلاحون و العمال و الشباب و المثقفون الثوريون.

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 246.
[2] المرجع نفسه، ص ص247-248.

6- وضع فكر سياسي و اجتماعي يعكس بوفاء مطامح الجماهير...
7- إحداث تصور جديد للثقافة التي يجب أن تكون وطنية و ثورية و علمية.

أمـــا وسائل تحقيق مهام و أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية فهـــي: بناء اقتصاد وطنـــي و انتهاج سياسة اجتماعية ترمي إلى إفادة الجماهير ثم انتهاج سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني و مناهضة الامبريالية.

أما مصير الجبهة فحدده الميثاق بتحويلها إلى حزب سياسي طلائعي، و منظمة جامعة، حيث جاء في النص: "الحزب ليس تجمعا و إنما هو منظمة تجمع كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون من أجل ثورة ديمقراطية شعبية".[1]

أمـــا جانب الديمقراطية الذي تسعى إلى تحقيقه تلك الثورة فيكون ضمن إطار الحزب، حيث ورد في الميثاق[2]: "تتحقق الديمقراطية و تمارس ضمن الحزب بالتبادل المستمر بين القمة و القاعدة لضمان حياة سياسية نشيطة، و ضمانات تحقيق ذلك هي:- مبدأ انتخاب المسؤولين في كل المستويات. - دورية و انتظام الاجتماعات. - قانون الأغلبية.- منع معاقبة أي عضو بدون موافقة المؤسسة الحزبية التي ينتمي إليها. – طرح الخلافات أمام القاعدة. – أولوية المؤسسات العليا على المؤسسات الدنيا."

هكذا كان تصور ميثاق طرابلس للجزائر المستقلة، التي سوف تتحول إلى ورشة ضخمة في طريق إعادة البناء و التشييد و التخلص من رواسب الماضي و مآسيه.

4- استفتاء تقرير المصير.

يظهر أن المهمة الرئيسية للهيئة التنفيذية المؤقتة هي التحضير لإجراء استفتاء تقرير المصير، فدخل الجزائريون في رهان صعب يتمثل في إظهار مقدرتهم على توفير الظروف الملائمة لإجراء استفتاء تقرير المصير، و بالتالي تمكين الشعب الجزائري من التعبير بكل حرية و اقتناع و بدون ضغط عن رأيه، بالإجابة عن سؤال الاستفتاء: "هــل تــريد أن تصبح الجــزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962 ؟ " و تكون الإجابة بـــ"نعم" أو "لا"[3].

---

[1] عبد الله شريط، **<u>مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الاديولوجي في الجزائر</u>**، ص 195.
[2] المرجع نفسه، ص ص 204-205.
[3] محمد حسنين، المرجع السابق، ص 552.

كانت العملية الانتخابية تخضع للنظام الــذي حدد شــروط الاستفتاء على تقرير المصير و الذي اعتنى بكل جوانبها، من حيث تأليف الهيئة الناخبة و الدعاية الانتخابية و تنظيم الاقتراع و الرقابة على الانتخاب. و في هذا الشأن أنشئت لجنة خاصة للإشراف على العملية و مراقبتها، عرفت باللجنة المركزية للاستفتاء و تقرير المصير، و ترأسها الجزائري هو المحامي قدور ساطور و كان من أعضائها جزائريون و فرنسيون، من الحقوقيين خاصة، و عدد أعضائها الإجمالي هو سبعة و تساعدها لجان جهوية، و تتمتع هذه اللجنة بعدة صلاحيات محددة في المواد 33 إلى 39 من نظام الاستفتاء.[1]

و مع الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، و جدت الهيئة التنفيذية صعوبات كثيرة في أداء مهامها خاصة التحضير لإجراء الاستفتاء، بسبب أعمال المنظمة الإرهابية و الصراع الذي نشأ بين القيادات الوطنية مما جعل مجموعة جبهة التحرير في الهيئة المؤقتة تقدم استقالتها التي رفضتها الحكومة المؤقتة، يضاف إليها صعوبة طبع حوالي ست ملايين بطاقة تصويت* بسبب العطلة الصيفية في فرنسا و استحالة ذلك في الجزائر.[2]

إن هــذه الاستشارة الشعبية كانت تخدم الطرفين الجزائري و الفرنسي، فالحكومة المؤقتة و باقي قادة الثورة قصدوا إشراك الشعب الجزائري حتى يكون الانتصار شعبيا و وطنيا و يكون الاستقلال ذا مصداقية أكبر بالنسبة للمجتمع الدولي. أما بالنسبة للجانب الفرنسي فكان من أجل التخلص من الضغوطات التي كانت تتهم ديغول بإهداء الاستقلال للجزائر، و قطع الطريق أمام المنظمة الإرهابية[3]، مع العلم أن الهيئة الناخبة كانت تتكون من أوروبيي الجزائر أيضا كما نصت عليه المادة الأولى التي حددت شروط الاقتراع في الجزائر.

بعد استكمال كل الترتيبات و الإجراءات بما فيها الحملة الانتخابية التي ميزتها الملصقات و اللافتات و الكتابات الداعية للإدلاء بــ"نعم"، وصل اليوم الحاسم (أول جويلية 1962) حيث خرج الشعب بكثافة فبلغت نسبة المشاركة 91.88 % من مجموع المسجلين الذين قدروا بأكثر من 6.5 مليون ناخب.

---

1 رضا مالك، المصدر السابق، ص ص 403-410.

* لجأ شوقي مصطفاي إلى شركة هولندية (أردن) التي وافقت على الطلب بتعجل.

2 رضا مالك، المصدر السابق، ص 336.

3 Rédha Malek**, Méritons notre Indépendance**, in La Tribune du 03/07/2005, n° Hors Série p 07.

يقول علي هارون الذي كان عضوا في اللجنة المركزية للانتخابات[1]: "لقد أخفينا النتائج النهائية إلى يوم 05 جويلية...و كلف المحافظ الوطني للكشافة الإسلامية محمد علي درويش بالائتمان عليها."

5- الاستقلال.

يوم 05 جويلية نقل عبد الرحمان فارس النتائج النهائية[*] إلى المفوض السامي الفرنسي، ثم رفع العلم الوطني فوق مبنى الهيئة التنفيذية، ليعلن رسميا عن استقلال الجزائر.

تهاطلت برقيات التهاني و الاعتراف باستقلال الجزائر من الأشقاء و الأصدقاء، مع العلم أن فــرنسا كانت قد اعتــرفت بالاستقلال يــوم 03 جويلية مستبقة بــذلك الإعلان الرسمـــي، و يـــوم 07 جــويلية عينت فــرنسا سفيرا لـــها في الجـــزائر هـــو (جان مارسيل جينيني) Jean Marcel Jeanneney فقدم أوراق اعتماده إلى عبد الرحمن فارس، ليخلف بذلك المفوض السامـــي.[2]

و هكذا طويت صفحة 132 سنة من الاستعمار الفرنسي في الجزائر. و كما نصت عليه الاتفاقيات استمرت الهيئة التنفيذية المؤقتة في أداء مهمتها إلى غاية انتخاب أول جمعية وطنية تأسيسية حيث حددت تاريخها بيوم 12 أوت 1962.[3]

لقد قادت الثورة التحريرية الجزائرية نخبة ثورية، ولدت من رحم الأزمة، و كانت قد استفادت من الهزة العنيفة التي تعرضت لـــها إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، فقامت بتصحيح المسار و ضربت أمثلة رائعة في البطـــولـــة و النضــــال و التخطيط العسكـــري و السياســـي و الدبلوماسي، فحولت الثورة إلى مخبر و ورشة كبرى لإعداد المناضلين الثوريين.

كانت الثورة الجزائرية ثورة شعبية لأن جماهير الشعب التفت حولها دون قناعة اديولوجية أو مذهبية بل لأنها وسيلة الشعب في استرجاع كرامته و حريته، فقدمت هذه الجماهير أرواحها وقودا حتى لا تنطفئ شعلة هذه الثورة إلى أن تصل إلى بر الأمان.

---

[1] Ali Haroun, **Nous avons étouffé les résultats jusqu' au 05 juillet**, , in La Tribune du 03/07/2005, n° Hors Série p 05.

[*] كانت النتائج النهائية كما يلي: المسجلون 6549736، عدد الأصوات المعبرة 6017800 صوت، الأصوات الملغاة 25565، نعم 5975581 صوت، لا 16534 صوت.

[2] محمد حسنين، المرجع السابق، ص 553.

[3] Ali Haroun, **l'été de la discorde**, Casbah éditions, Alger 2000, p 104.

الفصل الـــثالث

الثورة الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي ما بين 1954-1958.

المبحث الأول: أسباب الثورة من المنظور الفرنسي.

المبحث الثاني: الوضعية القانونية و الإدارية للجزائر و أهم الإجراءات القانونية المطبقة عشية اندلاع الثورة.

المبحث الثالث: علاقة الرأي العام الفرنسي بالجزائر.

المبحث الرابع: الأحداث المؤثرة على الرأي العام الفرنسي ما بين 1954-1958.

يعتبر اندلاع الثورة الجزائرية حدثا هاما في التاريخ الفرنسي، حيث اصطلح عليه في الكثير من الأدبيات الفرنسية بـــla toussaint rouge *. فتصورها على أنها جرح جديد يفتح في جسد الأمة الفرنسية التي كانت بصدد تضميد جراحها الأخرى، و التي تسببت فيها الظاهرة الاستعمارية خاصة قضية الهند الصينية. فهي الآن تدفع تكاليف تلك المغامرة الخطرة التي ورطها فيها غلاة الاستعمار.

لقد سقطت أخبار اندلاع الثورة كالصاعقة على الرأي العام الفرنسي لأنها زادت من المتاعب و الأعباء التي كانت تعاني منها الدولة الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة و التي كانت تمر بمــرحلة حــرجة جدا تجلت في انعدام استقــرار الحكومات و سقوطها الــواحدة تلو الأخرى.

لذلك اختلفت تفسيرات الفرنسيين لهذه الثورة و الأسباب التي أدت إلى اندلاعها، على الرغم من أن كل هذه التفسيرات تهدف إلى التقليل من خطورة الوضع في الجزائر و تطمين الشعب الفرنسي، إلا أن ذلك لم يمنع عدة أطراف من تبادل التهم أو إلقاء المسؤولية على الحكومة. و بــما أن هذا الطــرح هو الذي كان غالبا ارتأيت أن أستعرض الوضعية القانــونية و الإدارية للجزائر لحصر حدود مسؤولية الحكومة الفرنسية في انزلاق الوضع بالجزائر و التي سارعت إلى إعلان تطبيق الإجراءات الأمنية دون البحث في أصل المشكل و إيجاد حــل سياسي لـــه.

و هكذا شيئا فشيئا أخد الرأي العام الفرنسي يدرك حقيقة الوضع في الجزائر عندما أصبحت أحداث الثورة تتجاوز جدران الصمت و التعتيم و الكتمان.

* la toussaint هو عيد القديسين يحتفل به المسيحيون يوم أول نوفمبر من كل سنة.

المبحث الأول: أسباب الثورة الجزائرية من المنظور الفرنسي.

نحاول في هذا المبحث عرض أسباب الثورة الجزائرية من المنظور الفرنسي. وذلك حسب تحليل عدة أطراف للوضع في الجزائر بمنظور خاص أو بمنظور عام يعبر عن وجهة نظرها. ولقد استقينا هذه الأسباب من الكتابات المختلفة ومن ا لدراسات الفرنسية التي أعــدت و أنجزت عشية اندلاع الثورة و خاصة تقرير **روبرت دولافينيات** Robert Delavignette.[1]

و من هنا نحاول تقديم تفسيرات مختلفة للأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة الجزائرية كما يرى الاستعماريون الجدد و أنصار الجزائر الفرنسية، و بعض أحرار فرنسا، و بعض رجال الدين من الكنيسة الكاثوليكية .

1- أنصار الجزائر الفرنسية.

هؤلاء هم من الفرنسيين و الأوروبيين في الجزائر ممن يريدون بقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا. تبلورت مواقف هذه الجماعة لاحقا بعد التطورات التي مرت بها الثورة و انعكاساتها على مجرى الأحداث.

ترى هذه الجماعة أن ما يجري في الجزائر من أحداث ما هو إلا امتدادا للهجوم المضاد الذي يشنه الشيوعيون الماديون السوفيات على الغرب المسيحي، الذين يستعملون كل الوسائل لزعزعة الاستقرار في الجزائر، مثل الدين الإسلامي، وإظهار فكر جديد معادي للإستعمار ونصرة شعوب العالم الثالث لكسب تأييد تلك الشعوب. و دليلهم على ذلك هو إنضمام الحزب الشيوعي الجزائري إلى الثورة فيما بعد.[2]

ومن جهة أخرى فإن المتسبب في الأزمة الجزائرية ليست الشيوعية لوحدها و إنما حلفاء فرنسا من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد أن تقف محايدة أمام ما يجري في الجزائر وهو نفس الموقف من مشكلة الهند الصينية، الذي يعتبرونه موقفا غامضا، بل يصب في خانة إخراج فرنسا من الجزائر كما حدث في الهند الصينية بل و القضاء على الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، لأن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية هي تحقيق

---

[1] جوان جليسبي، **ثورة الجزائر**، ت: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ب ت. ص 50.

[2] Peillard Jean , **la pacification de l'Algérie et la conscience française**, éditions Baconnier, Alger SD. p 48.

مصالحها الإستراتجية مثل توسيع إستثماراتها، وصناعتها و تجارتها و الحصول على مصادر جديدة للثروة و المواد الأولية.[1]

وفي موضع آخر يرجعون أسباب الثورة إلى الإسلام، لأن الذين فجروا العمل المسلح في الجزائر كانوا قد استجابوا إلى نداء الجهاد، وهذه الأعمال المسلحة ذات طابع الحرب المقدسة. وهنا توجه أصابع الإتهام نحو مصر، باتهام رجال الأزهر الشريف. و يفسرون هذا السبب أيضا بأن هذه الأعمال أراد أصحابها أن يصطبغوها بصبغة النزعة القومية و الوطنية لإبعاد صفة الحرب المقدسة و بذلك كسب تأييد الرأي العام الفرنسي و عدم وقوفه ضدهم بسبب التعصب الديني. كما يذكر هؤلاء أن أغلب قادة ذلك العمل ذوو توجهات إسلامية ولا أحد يشك في ذلك.[2]

إن هذه المجموعة تريد بهذا التحليل الدفاع عن السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر، وانتقادها في بعض الجــزئيات دون وضعها موضع شك أو اعتبارها سياسة فـــاشلة أو مفلسة، بل يسعون بكل الوسائل إلى تطبيق المشروع الكولونيالي كما نظّر له الأولون.

2- الكولونياليون الجدد:

ظهرت هذه الجماعة مع بداية الخمسينات عندما وقفت الإمبراطورية الاستعمارية في مأزق حقيقي خاصة في الهند الصينية و شمال أفريقيا، و عجز قادتها عن إخراجها منه، وهي جماعة ظهرت على شاكلة الرأسماليين الجدد في العالم الغربي بعد تفاقم الأزمة الإقتصادية في النظام الرأسمالي.

ترجع هذه الجماعة أسباب الثورة إلى سوء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، وقد سوقوا لهذه الفكرة على أعمدة جريدتهم "صدى الجزائر" L'Echo d'Alger، من أقطاب هذا التيار النائب جاك شوفاليي Jacques Chevalier، الذي حلل الوضع في الجزائر على أنه لم يكن أكثر سوءا مما كان عليه قبل 1954، ولكنه يقر بأن الفقر كان منتشرا بشكل كبير في الجزائر و هو السبب الأساسي في فشل تطبيق القانون الخاص بالجزائر لعام 1947. هذا الفقر

[1] Ibid, p 50.
[2] Ibid, p 55.

الذي أثر بشكل كبير على الشؤون الاقتصادية التي تتحكم في الظروف الاجتماعية بشكل واضح، والتي بدورها كبلت السياسة و أفشلت مخططاتها.(1)

و هكذا فإن هذه الجماعة لا تختلف عن السياق العام في تفسير أسباب الثورة حيث تعود إلى العوامل الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر خلال عام 1954. لكنها لا تذكر الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تأزم تلك الأوضاع. أما الحل بالنسبة لـــها فهو إصلاح النظام الكولونيالي و عصرنته، و التخلي عن النظم القديمة و التأقلم مع المستجدات.

3- رجال الكنيسة الكاثوليكية:

يـــرى بعضهم أن الشعب الـــجزائري قد حرم من حقوقه الأساسية مثل حرية التـــعبير و التحق في الانتخاب وهي الحقوق الأولية للإنسان، و تعـــرض الشعب الجزائري إلى الـــقهر و الظلم منذ 1945، بطريقة منظمة و مقصودة من طرف أجهزة الحكومة الفرنسية و أدوات الدولة الفرنسية. وهكذا تراكمت مآسيه و معاناته، فانتفض و ثار مثل الزلزال العنيف. إذن فإن الأسباب الحقيقية للثورة كما تراها الكنيسة الكاثوليكية هي انعدام العدالة الاجتماعية و الانتشار الرهيب للفقر و الحرمان و فقدان الأمن و الحياة الكريمة بالنسبة للجزائريين.(2)

إن سوء هذه الأوضاع، المتسبب الأول فيها هم الكولون، الذين يرفضون تحسين ظروف عمالهم و تجاهلهم لحقوقهم الأساسية بل و نقضهم لوعودهم. ووقفوا دوما ضد أي إصلاح يتم اقتراحه في الجمعية الجزائرية أو في البرلمان الفرنسي للأوضاع في الجزائر.

وأما المتسبب الثاني فهي الحكومة الفرنسية التي لا يمكن وصفها إلا بالتواطؤ و التخاذل و الخضوع لتأثير الكولون و نفوذهم القوي.

لقد كان الجزائريون يطالبون بحقوقهم المشروعة في هدوء و بطريقة سلمية، وفي إطار النـــظام العام والقانون السائد، لكن حـــركتهم كانت تخمد بعنف ووحشية بحجة حماية النـــظام و الحفاظ على الاستقرار من أجل مصلحة الدولة.

يرى رجال الدين أنه ليس مسموحا ولا مبررا أن تقوم الدولة بأعمال لا إنسانية و لا أخلاقية في حق الشعب بحجة حماية كيانها و استقرارها.

[1] Jeanson, francis et Colette, **l'Algérie hors la loi** , ENAG éditions 1993, p 142.

[2] Houart Pierre, **L'Attitude de l'église dans la guerre d'Algérie 1954-1960**, Le Livre Africain- Bruxelles 1960. p 13.

لم يكن تحليل بعض رجال الكنيسة الكاثوليكية للوضع في الجزائر قد أتى كرد فعل على اندلاع الثورة فقط، بل كانت تحاليلهم دورية و مستمرة، يتم إعدادها لتنفيذ برامجها. و إن الالتزام بالمبادئ السمحة من قبل بعض رجالها هي التي منعتهم من إخفاء تلك الحقائق المؤلمة. وحذر بعضهم مرارا و تكرارا من احتمال انفجار الوضع في أية لحظة. و ها هو الأسقف دوفال Duval ما فتئ يذكر بتأزم الوضع و ضرورة الإسراع في إصلاحه و ذلك منذ 1950. و هذا ما جعله عرضة لانتقادات لاذعة من طرف الكولون وكان رده عليهم أنه يخشى أن يلام مستقبلا على أنه لم يتكلم و لم ينبه إلى خطورة الحالة في الجزائر. كما جدد دوفال مخاوفه، في ماي 1954 عند تحليله للوضع العام في الجزائر، وذكر أنه لا يمكن إجراء إصلاحات اقتصادية على حساب المجتمعات لأن الأزمة عالمية و ليست محدودة في إطار جغرافي معين، فالجزائر فقيرة، ولا يحترم فيها الفقير و الأموال تصرف فيها بطريقة عشوائية، على الكماليات في حين أن ذلك الفقير لا يجد ما يأكله وما يلبسه ولا مسكنا يأويه. فالثروة التي لا ينتفع بها الجميع سوف تزول وتؤدي بالمجتمعات إلى الكارثة. كما انتقد بشدة عدم تسديد رواتب العمال و الفلاحين في أجالها و حرمانهم منها، واعتبر ذلك جريمة بشعة و استغلالا فاحشا.(1)

إن هذا التحليل للوضع يدل على بداية التحول الجذري في موقف الكنيسة الكاثوليكية من الاستعمار، و التي كانت المنظر له في بدايته، بل كانت تلازمه في كل منطقة حل بها في الجزائر، لأن هذا التحليل يبدو موضوعيا في أجزاء كثيرة منه، و لأن القيم الحضارية التي كانت من المفروض نشرها في الجزائر لم تتجسد، و تأكدت أنها كانت وسيلة في يد ذلك الاستعمار.

4- أحرار فرنسا

إننا نقصد بهذا التعبير تلك القوى الحية في فرنسا، المحبة للسلام و الحرية و المتمسكة بقيم الثورة الفرنسية، و المثل النبيلة التي نادت بها. تضم هذه الفئة اليساريين، من الفلاسفة و المفكرين و بعض الأدباء، ممن اهتموا مبكرا بالجزائر. يرى هؤلاء أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأوضاع الاقتصادية و الأوضاع الاجتماعية و لا يمكن الفصل بينهما عندما يتعلق الأمر بأسباب اندلاع الثورة الجزائرية. إذ أن الأوضاع الاقتصادية كان لها الدور الكبير في تدهور و تردي الأوضاع الاجتماعية. لذلك فإن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الثورة لا يمكن

---

[1] Ibid, p p 11-12.

استخلاصها إلا بعد التعمق في دراسة انعكاسات الوضع الاقتصادي على الحياة الاجتماعية في الجزائر.

لقد كانت دواليب الشؤون الاقتصادية في الجزائر تدار من طرف مجموعة محدودة من العناصر و هي المجموعات الاقتصادية و الشركات الكبرى و كبار الكولون و البنوك و المؤسسات المالية، التي كانت تسير و تراقب كل المراكز الحساسة في الجزائر. ومن هذه العناصر نذكر: مجموعة بنك الاتحاد الباريسي ميرابو Mirabaud، و شركة المناجم: الونزة، وشركة الفلين و القرض العقاري للجزائر و تونس، و البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية، و كبار الكولون حيث نذكر منهم سيناتور الجزائر، هنري بورجو Borgeud Henri زعيم صناعة الخمور و المنخرط في عدة نشاطات زراعية أو صناعية أو خدماتية، النائب جورج بلونشات Blanchette Georges نائب عن مدينة الجزائر و هو من أكبر أثرياء البرلمان الفرنسي أو كما يطلق عليه "رجل الحلفاء" إلى جانب لوران شيافينو Schiaffino Laurent و هو سيناتور و رئيس المنطقة الاقتصادية للجزائر، و يعرف باسم "رجل التروستات".[1]

إن هذه الأقطاب تسيطر و تتحكم و تسير شؤون الاقتصاد الجزائري الذي ربط بالاقتصاد الفرنسي، و حتى باقتصاد المستعمرات الأخرى في شمال إفريقيا و الهند الصينية. اعتمدت هذه الجماعة في تشريح الوضع الاقتصادي السائد في البلاد و تأثيره على الحياة الإجتماعية، على عرض حالة النشاطات الإقتصادية الأساسية قبل اندلاع الثورة، كما جاءت من خلال التقارير الرسمية المختلفة أو دراساتهم الخاصة. ومما جاء فيها أن هذه الحالة كانت تتميز بخصائص محددة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي مجال الزراعة نجد أن الأرض قد قسمت ووزعت بطريقة غير عادلة بين الجزائريين و الكولون الذين امتلكوا حوالي 2320000 هكتار، من أجود و أخصب الأراضي في الساحل الوهراني و متيجة و سهل عنابة، بينما يستغل الجزائريون الأراضي الجبلية الفقيرة و الجافة. و هكذا فإن ملكية الجزائري كانت لا تتجاوز 14 هكتار في حين كانت ملكية الكولون تتجاوز 109 هكتار سنة 1954.[2]

كما انقسمت الزراعة إلى قطاعين متناقضين، الأول حديث في يد الكولون، يستعمل الطرق و الوسائل الحديثة كالآلات و الأسمدة والدورة الزراعية، فانعكس ذلك إيجابا على

[1] Jeanson, francis et Colette, op,cit p p 148-149.

[2] أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**. ص 24.

الإنتاج كما ونوعا، و الثاني تقليدي في يد الفلاحين الجزائريين الذين يحصلون على إنتاج ضعيف وردئ يوجه للاستهلاك الذاتي، و هذا ما عرف بالزراعة المعاشية. كما أن الإنتاج الزراعي أصبح موجها إذ يتم التركيز على زراعة المحاصيل التجارية كالكـــروم و الحمضيات و التبغ و البنجر و غيرها، من التي تذر أرباحا خيالية على أصحابها الكولون.

وأما الصناعة فكانت تتميز بطابع إستخراجي، حيث تؤخذ ثروات الجزائر إلى فرنسا، حيث يتم تصنيعها و تحويلها، و لم تعمل فرنسا ولا الكولون على إقامة صناعة تحويلية في الجزائر، و كان همهم الوحيد هو استنزاف ثروات الجزائر التي أصبحت تعرف بمستعمرة المواد الأولية. و لهذا جيء بترسانة ضخمة من شبكات البحث و التنقيب عن الثروات. و أوكلت مهمة الإشراف على هذا القطاع إلى الشركة العامة للجيوفيزياء و تساعدها الشركة الجوية للبحث عن المعادن التي غطى نشاطها كامل أنحاء الجزائر الشمالية ثم اتجهت نحو الصحراء التي كانت مهملة سابقا.

إن عدم إقامة صناعة تحويلية في الجزائر، فسره هؤلاء بأن أولئك الكولون كانوا يفكرون في العودة إلى أوروبا يوما ما، لأنهم يدركون تمام الإدراك أنهم ليسوا أهل هذه البلاد، فلذلك كان همهم الوحيد هو هل بإمكانهم حزم أمتعتهم في الوقت المناسب و الرحيل في الوقت المناسب أيضا؟ كما أنهم كانوا يدركون أن إقامة تلك الصناعة من شأنه تحسين الأوضاع الإجتماعية للسكان الجزائريين، كما أحدثته الثورة الصناعية في أوروبا سابقا، و هو الوضع الذي لا يقبله هؤلاء أبدا لاستمرار مصالحهم.

و كانت التجارة الخارجية ترتبط أساسا بفرنسا بل مدمجة في التجارة الفرنسية بواسطة النظام الضريبي و الجبائي، حيث أن الجزائر هي الزبون الأول لفرنسا، بحوالي 11.3% من حجم الصادرات الفرنسية سنة 1953،[1] و هي متقدمة بذلك عن سويسرا و ألمانيا الغربية اللتين تبلغ صادرات فرنسا نحوهما بحوالي 8.3% و 7.1% على التوالي. كما أن الميزان التجاري في صالح فرنسا دائما بسب ارتفاع أسعار المواد الموجهة إلى الجزائر، مثل المـــواد المصنعة و الوقود والآلات و غيرها، و هذا بسبب سياسة الإحتكار و ارتفاع الرسوم و الضرائب، و هذا ما جعل عددا كبيرا من المستثمرين الفرنسيين يعزفون عن الاستثمار في الجزائر بسبب ارتفاع التكاليف.

[1] Jeanson, francis et Colette, op,cit p 161.

وهكذا أقيمت الحواجز أمام أي استثمار خارجـــي في الجزائر، من طرف هؤلاء الكولون و المجموعات الاقتصادية و الشركات و المؤسسات المالية، حتى تبقى الجزائر جنة الربح و الثراء لهؤلاء ولا ينافسهم فيها أحد.

إن انعكاس ذلك الوضع على الحالة الاجتماعية كان سلبـــي جدا، بل خلف حـــالة كارثية و أوضاعا مأساوية، حيث تسبب في بروز عدة مشاكل معقدة و مستعصية الحل مثل ظاهرة البطالة، التي ما انفكت تتفاقم و تتزايد، حتى أصبحت ظاهرة دائمة و مستمرة وزاد في تعقيدها النمو السريع للسكان الجزائريين. إنه من الصعب معرفة العدد الحقيقي للبطالين لأن العمال غير المصرح بهم و الذين يستغلون بشكل فاحش يمكن إضافتهم إلى هذه الفئة. فالعمل كان يوزع على أساس التمييز العنصري و لهذا تكاد البطالة أن تنعدم في صفوف الأوروبيين.[1]

وعلى هذا الأساس، فإنه مهما كانت الأرقام المقدمة عن عدد البطالين الجزائريين فلن تصل إلى مستوى الدقة و المطابقة الحقيقية للواقع، لأن آليات الإحصاء و التعداد آنذاك كانت قاصرة، و لا يمكنها مسح كـــل التراب الجزائـــري. و رغـــم ذلك فإن الأرقام المقـــدمة مهولة و مفزعة، فإذا أخذنا رقم مليون بطال أو رقم مليون و نصف مليون بطال جزائري فإن ذلك يمثل 21% من السكان الجزائريين سنة 1954، الذين بلغ عددهم 07 مليون نسمة. أما نسبة الفئة النشيطة منهم فتمثل 45% وهكذا نحصل على نسبة البطالة ضمن الفئة القادرة على العمل فنجدها تقدر بـــ47% وهي نسبة لم تسجل في أي بلد.

هذا هو الوضع فماذا لو كانت هذه الأرقام صحيحة ؟! لا تمثل البطالة لوحدها الحالة المأساوية للجزائريين بل هناك أيضا الدخل أو الأجرة التي يتحصل عليها الجزائريون العاملون، حيث يقدر المعدل السنوي ب45 دولار فقط، في حين أن دخل الأوروبي يساوي أو يفوق معدله 100 دولار سنويا.[2]

وقد بلغ عدد الأجراء الجزائريين سنة 1953، حوالي 393151 أجير منهم 170000 أجير دائم، في حين لا يمكن معرفة عدد الأجراء غير الدائمين أو الموسميين، كما لا يمكن معرفة عدد الأيام التي يشتغلونها، ولا عدد ساعات العمل، و أهم فرص العمل الموسمي التي

---

[1] Ibid, p 167.

[2] جوان جليسبي، المرجع السابق ص ص 46-49.

يوفرها القطاع الزراعي خاصة أثناء جني الكروم و الحوامض و الزيتون بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العمل المنزلي في المدن.[1]

وهكذا نلاحظ أنه زيادة عن الأجر الزهيد الذي يتقاضاه العامل الجزائري فانه يعاني من طول ساعات العمل التي تقدر في المعدل اثنتي عشرة ساعة يوميا، في حين يعمل الأوروبي مابين ثمان و تسع ساعات و يعاني من ظروف العمل الصعبة و من المعاملة القاسية و غيرها.

إذن نلاحظ أن الأجور الممنوحة للعمال الجزائريين لم تساير يوما ارتفاع أسعار المواد التي قفزت بشكل سريع في السنوات الخمس السابقة للثورة، و لم يستفذ بذلك الجزائريون من ارتفاع مستوى المعيشة.[2]

إن أحسن تصوير للمأساة هو ذلك التحليل المقدم عن القوانين و التشريعات الاجتماعية المطبقة و المعمول بها في الجزائر و مقارنتها في فرنسا، فنلاحظ انعدام التطابق و التوافق لأنها لا تعامل الجزائريين معاملة على قدم المساواة مع الفرنسيين، بل تعاملهم معاملة خاصة و كمواطنين من درجة سفلى. و يظهر ذلك من المنح العائلية التي لا يعمل بها في القطاع الزراعي، و أما في قطاع الصناعة و قطاع التجارة فإنها لا تساوي تلك التي تمنح للفرنسيين، كما أن هذه المنحة لا تمنح إلا لطفل جزائري واحد ضمن خمسة أطفال. كما أن عائلة المهاجر الجزائري في فرنسا و التي تقيم في الجزائر لا تستفيد من الامتيازات التي تحصل عليها عائلة العامل الفرنسي، مثل الخدمات الصحية و منحة قبل الولادة ومنحة الولادة ومنح و قروض السكن، لكنها تستفيد من بعض الحقوق البسيطة التي منحتها لها الجمعية الجزائرية.

وأما التشريعات الأخرى فلم تطبق أصلا على الجزائريين بسبب عدم توفر الشروط الواجبة لتطبيقها والتي غيبت عن قصد، حتى لا تطبق تلك القوانين على الجزائريين، و نذكر منها منحة الشيخوخة التي تشرط الخدمة لسنوات طويلة و هي غير متوفرة عند كل العمال الجزائريين، و حق التعويض عن حوادث العمل التي لم تحدد طبيعتها، و منحة الشيخوخة لغير الأجراء و نحو ذلك.[3]

هذه هي الأسباب الحقيقية للثورة الجزائرية، و التي دفعت تلك القوة الطلائعية إلى حمل السلاح و إسماع صوتها مدويا، ففرضت أمرا واقعا على الإستعمار.

---

[1] Jeanson, francis et Colette, op,cit p 169.

[2] جوان جليسبي، المرجع السابق، ص 50.

[3] Jeanson, francis et Colette, op,cit p p 170-171.

ويرى آخرون من هذه الجماعة أن المشكل سياسي بالنسبة للشعب الجزائري الذي لجأ إلى حمل السلاح لأنه حرم من حقه في ممارسة العمل السياسي من قبل كما هو مضمون لباقي الفرنسيين، فإذا أراد أحد سكان منطقة لابروتاني أو أحد سكان صافوا العليا انتقاد سياسة الحكومة فإنه يمارس هذا الحق ضمن نضاله في الحزب السياسي الذي ينتمي إليه، و يكون بذلك في صف أحزاب المعارضة. و لكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للجزائريين، فإذا احتج أو انتقد أحدهم سياسية الحكومة أو الحاكم العام فانه يصبح متهما بمعاداة فرنسا. لذلك فإن الملاذ الوحيد للجزائري هو الانخراط في الأحزاب الوطنية لكي يشفي غليله من الإدارة الاستعمارية، لأنه لا يستطيع الانخراط في الأحزاب الفرنسية التي بقيت منغلقة على نفسها و غارقة في تناقضات، وجهات نظر منتخبيها، ولم تهتم يوما بشؤون الجزائريين، و إن كان بعض الجزائريين قد ناضل في بعضها لكنه لم يستطع إسماع صوته، فكان تواجده فيها بشكل رمزي لا غير. و هكذا ساعدت هذه الظروف على نمو و انتشار شعبية الأحزاب الوطنية في الجزائر و التي أصبحت تستقطب الجزائريين بشكل كبير خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما انتشر الوعي الوطني و السياسي.

و على الرغم من ذلك فإن هذه الأحزاب لم تكن معادية لفرنسا، لأن قيادتها تكونت في المدارس الفرنسية، و هي تدرك و تقدر و تحترم القيم الحضارية التي جاءت بها فرنسا من خلال ثورتها الـرائدة لكـل الإنسانية، ولم تنشأ هذه الأحزاب علـى مصالح ذاتية أو انتخابية. و هكذا بدل أن تكون هذه الأحزاب أحزابا فرنسية معارضة، استمر تهميشها و عدم الاعتراف بها مما أدى إلى اتساع الهوة أكثر بين الشعب الجزائري و الحكومة الفرنسية فتحولت شيئا فشيئا إلى أحزاب معادية لفرنسا، فلم تستغل الفرص التي كانت موجودة لتطبيق الحلول المكنة على أرض الواقع.

إذن كانت السياسة المطبقة في الجزائر هي سيطرة الحضارة الفرنسية على الحضارة العربية الإسلامية و إفراغها من محتواها، وهي سياسة حاولت تطبيق الإدماج الذي لا يمكن أن ينجح أبدا.

كان وضع الجزائريين يشبه وضع الأقليات المقهورة و المضطهدة في البلاد ذات التركيبة العرقية المختلفة، لكن الواقع كان عكس ذلك حيث أخذ أولئك وعيهم فجأة و لاحظوا أنهم يشكلون الأغلبية في الجزائر، ومن هنا بدأوا يبحثون عن وطنهم.

أصبح الشعب الجزائري يعيش في شكل جالية لا تفهم ولا تريد أن تفهم أو تعترف بالمصطلحات التي جاءت بها الرأسمالية و الاشتراكية بل أنها لا تعني لهم أي شيء، فهم مهتمون بتجاوزات نظام لا حدود له ولا نهاية له، هذا النظام القائم في يد جنس آخر أجنبي وضع نظاما لا يتوافق مع نظامهم.(1)

هذه إذن هي أهم التحاليل التي قدمت عشية اندلاع الثورة حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفجير العمل المسلح، من أجل تحقيق الاستقلال، وهكذا فإن إجماعا وقع على أن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية هي السبب الرئيس الذي أدى بالجزائريين إلى التوجه إلى العمل المسلح. و مهما كان أي تبرير موضوعي أو ذاتي فإن الحقيقة هي إفلاس النظام الكولونيالي الفرنسي و وصوله إلى أخر مرحلة له.

المبحث الثاني: الوضعية القانونية و الإدارية للجزائر و أهم الإجراءات القانونية المطبقة عشية اندلاع الثورة.

من خلال هذا المبحث نحاول إلقاء الضوء على الوضعية القانونية و الإدارية للجزائر ضمن المنظومة القانونية الفرنسية منذ بداية الاحتلال مع التركيز على المرحلة التي سبقت اندلاع الثورة و على وجه الخصوص القانون الخاص بالجزائر لعام 1947. كما نتعرض إلى أهم الإجراءات القانونية الصادرة عن الحكومة الفرنسية أو الجمهورية الرابعة كرد فعل على اندلاع الثورة و التعامل القانوني معها.

1- الوضعية القانونية و الإدارية للجزائر:

لقد وقع جدال طويل في فرنسا حول ما إذا كانت للجزائر شخصية قانونية و ذلك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. و كان الرأي السائد بصفة عامة أنه ليس للجزائر شخصية قانونية قائمة بذاتها وكانت تعتبر إحدى المقاطعات الفرنسية الواقعة تحت الإدارة الفــرنسية و هكذا أصبحت تحت السيادة الفــرنسية منذ سقوط الجــزائــر العاصمة في 05 جويلية 1830.

أ- الطبيعة القانونية للجزائر:

إن قرار إلحاق الجزائر بفرنسا كان من المفترض أن يؤدي إلى حدوث أمور منطقية في الجزائر مثل إقامة المنظومة الإدارية و السياسية الفرنسية كما هي في البلد الأصل. خاصة أن

1 René Schaefer, **révolution en Algérie**, éditions France empire Paris – SD. p p 394-395-396.

هذا الإلحاق جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، و معنى ذلك أنها تدمج في فرنسا، لذلك فإن التطور الطبيعي للإلحاق يؤدي إلى الإدماج السياسي، و لهذا بدأ انتقال بعض مؤسسات القانون العام الفرنسية إلى الجزائر مثل البلديات التي أنشئت بنفس الشكل الموجود عليه في فرنسا. كما ظهرت العمالات و عين رئيس الدائرة و رئيس البلدية و المجالس العامة و المجالس البلدية و النواب و غيرهم،...كما ظهر نظام جبائي فرنسي و هيكل وظيفي خاضع لنفس القواعد القانونية و الإجرائية المعمول بها في فرنسا.(1) فهل معنى هذا أن الجزائر أصبحت جزءا لا يتجرأ من فرنسا ؟

جاء في نص المرسوم الصادر عن حكومة الدفاع الوطني يوم 24 أكتوبر 1870 في مادته الثالثة: الجزائر تكوِّن ثلاث مقاطعات، و هذا يُوجِد 92 مقاطعة في الجمهورية الفرنسية. لكن هذا المرسوم لم يطبق حرفيا لأنه صدر في مرحلة أزمة، أي خلال الحرب ضد بروسيا*، حيث صدرت قوانين و مراسيم أخرى بعد انتهاء الحرب أعادت النظام إلى الجمهورية.

كان من المنطقي أن يكون النظام السياسي و الإداري في الجزائر مطابقا لنظيره في فرنسا. لكن الواقع الجزائري يتميز بعدة خصوصيات اجتماعية دينية و ديموغرافية فلا يسمح بالنقل و التطبيق الأعمى لذلك النظام و بالتالي كان من الضروري تكييف التنظيم المعمول به في فرنسا مع هذا المحيط و تفادي إسقاطه على الجزائر بعنف، دون جعله مرنا و قابلا للتطبيق. و هكذا كانت البلديات المختلطة خصوصية جزائرية بحته، كما سميت الصحراء بمقاطعات الجنوب و هي الأخرى تسمية جديدة. لكن مرة أخرى نجد أنفسنا أمام هذا السؤال هل معنى ما سبقت الإشارة إليه يدل على أن الجزائر أدمجت ضمن بقية المستعمرات؟

منطقيا نعم، لأن الجزائر ليست فـرنسا، و هي ليست محمية مثل تـونس و المغـرب، و هكذا فإن هذا الاحتمال يقوى أكثر فأكثر عندما نجد أن الجزائر قد خصت بعدد كبير من التشريعات بواسطة المراسيم و هي إحدى الوسائل التشريعية الكولونيالية.

إن هذه المبررات تبدو كأنها باطلة لأن القانون الفرنسي لا يعترف إلا بثلاثة أشكال من التنظيم السياسي، هـي: فـرنسا الأم، المستعمرات و المحميات.

---

1 Henri Pellegrin, **le statut de l'Algérie**, la maison des livres Alger 1953. p 98.

* بروسيا: مقاطعة ألمانية، كانت حاملة لواء الوحدة القومية الألمانية، دخلت في حرب ضد فرنسا عام 1870 لإتمام تلك الوحدة.

إن الحقيقة تبــدو في أن وضع الجزائــر جديد ولا تتوفر فيه شروط التنظيمات السابقة، و ما يدعم هذا الرأي هو أن الكثير من النصوص الصادرة فيما بعد تورد العبارة التالية:"الجزائر و المستعمرات" وفيما يبدو أنه رسميا هناك اعتراف و إجماع على الطابع الخاص للجزائر.[1]

إن هذا الطابع الخاص بقي سائدا رغم المحاولات السابقة لإيجاد تكييف قانوني للجزائر مثل: مرسوم 31 ديسمبر سنة 1896 الذي يلغي التبعية المباشرة للمرافق العامة في باريس، ثم مرسوم 23 أوت سنة 1898 الذي يؤكد التسيير اللامركزي بتوسيع سلطات الحاكم العام. بالإضافة إلى قانون 19 ديسمبر سنة 1900 الذي منح الجزائر الشخصية المدنية و الاستقلال الذاتي المالي.

و فــي 24 ديسمبر 1904 صدر قانون نص علــى إدماج مقاطعات الجــزائــر فــي الإقليم الفــرنسي ماعــدا أقــاليــم الجنــوب.

و بقي الوضع كما هو إلى غاية صدور القانون الأساسي للجزائر في 20 سبتمبر 1947 الذي نصت مادته الأولى على أن الجزائــر مجموعة من المقاطعات لكــل منها شخصية مدنية و استقلال مالي و نظام خاص. كما نص على إقامة جمعية جزائرية ذات صلاحيات واسعة في وضع اللوائح، كما نص على أن تشريعات دولة الأصل تطبق تلقائيا في الجزائر.[2]

كما أن هذا القانون الخاص قد أوجد نظاما قضائيا مزدوجا يتعلق بالأحــوال الشخصية و هو تنظيم جديد بالنسبة للاستعمار الفرنسي.

و هكذا فإن هــذا القانون لم يلــغ الطابع الخاص للجزائــر بل كرسه لأنه لم يمنحها استقلالا إداريا ولا سياسيا، و الجديد فيه هــو أنه وحد أقاليم البلاد تحت سلطة واحدة هــي سلطة الحاكم العام. فكان صفعة قوية في وجه دعاة الانفصال و الفيدرالية، الذين كانــوا ينتظرون من هذا القانون أن يوسع صلاحيات مؤسسات الجزائر و خاصة الجمعية الــجزائرية و الهيئة التنفيذية. و جعــل النظام التشريعــي و النظام المالي أكثر مــرونة، و إعــادة تنظيم الجماعات المحلية.[3]

---

[1] Ibid, p 99.

[2] محمد حسنين، **الاستعمار الفرنسي**، ص ص 316-319.

[3] Henri Pellegrin, op,cit. p 103.

ب- النظام التشريعي في الجزائر:

لقد واجه النظام التشريعي في الجزائر عدة صعوبات و مشاكل تتمثل في صفة و طبيعة السلطات المعنية بالتشريع في الجزائر، و على أي أساس يخول لها هذا الحق و ما هي مصادر التشريع ؟!

يجيب البعض أن المشاكل هي التي جعلت الجزائر، مستعمرة خاصة، و جعلت النظام الاستعماري يمر بفراغ تشريعي رهيب في الجزائر، و هي الأسباب التي جعلت هذا التشريع يتم عن طريق المراسيم خاصة قبل 1947؛ حيث كانت جهات كثيرة تقوم بالتشريع سواء الإدارة المركزية ممثلة في الحاكم العام أو الإدارات المحلية و قادة الجيش و غيرهم.

إذن بعد 1947، تقلص عدد المشرعين في الجزائر و أصبح يقتصر على ثلاثة عناصر هي البرلمان و رئيس الجمهورية و الحاكم العام. و هكذا اتضحت الأمور أكثر و تحددت الصلاحيات. فالبرلمان اكتسب هذا الحق باعتباره هيئة دستورية تمارس حقها الدستوري على كامل التراب الفرنسي باعتبار الجزائر جزءا من فرنسا، و نفس الشيء بالنسبة لرئيس الجمهورية الذي أعطى جزءا من هذه الصلاحيات إلى رئيس المجلس – رئيس الحكومة-، كما أنه بإمكانه التشريع بمراسيم خاصة بالجزائر أو التأكيد بعبارة واضحة بأنها تطبق على الجزائر أيضا.

و أما السلطة التشريعية الثالثة فهي الحاكم العام الذي تحصل عل تفويض من مجلس الدولة بمقتضى مرسوم 27 أكتوبر 1925 الذي منح له حق التشريع عن طريق اللوائح أو المناشير Arrêtés، كما توسعت هذه الصلاحيات التشريعية بمقتضى قانون 20 سبتمبر 1940 الذي خول له إصدار اللوائح في الظروف الاستعجالية ذات الطابع الاقتصادي مع تقديم عرض حال مفصل لوزارة الداخلية .[1]

ج- مصادر التشريع في الجزائر:

تختلف مصادر التشريع في الجزائر حسب أصناف هذا التشريع و هي اللوائح و المناشير و المراسيم و القوانين، الصادرة عن الحاكم العام و رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس أو البرلمان أو الجمعية الوطنية.

---

[1] Ibid, p 168.

فإذا كان التشريع بواسطة اللوائح من طرف الحاكم العام لم يطرح أي إشكال و لم يواجه أي صعوبات أو تناقض، فإن التشريع بالمراسيم و القوانين طرح إشكالات معقدة، فظهر على الاجتهاد القضائي غموض كبير و تناقضات خطيرة. مما دفع البعض إلى اعتبار النظام التشريعي في الجزائر بأنه غير منسجم و غير متناسق. و هكذا فإن الحلول المختلفة التي لجأ إليها الاجتهاد القضائي قامت على معادلتين أساسيتين هما:

- أن القوانين الصادرة قبل 22 جويلية 1934*، قابلة للتطبيق في الجزائر دون أن يصدر قرارا بشأنها من رئيس الجمهورية يؤكد إمكانية تطبيقها.

- القوانين التي صدرت بعد 22 جويلية 1834، غير قابلة للتطبيق في الجزائر إلا إذا أصدر البرلمان أو رئيس الجمهورية بشأنها عبارة- قابلة للتطبيق على الجزائر-.

لكن هاتين المعادلتين تطرحان إشكالات أخرى هي الاختلاف في فهم و قراءة نصوص القوانين مما جعل بعض المحاكم تطبق القانون بشكل مطاطي، و لهذا اختلفت القرارات القضائية من مكان إلى مكان آخر. و بقيت الحياة التشريعية في الجزائر غير ثابتة، و هذا ما أبقى بعض المراسيم و القوانين حبيسة الأدراج و الرفوف و لا تجد مجالها للتطبيق.(1)

د- تطور نظام الحكم في الجزائر:

اعتبرت الجزائر خلال فترة طويلة جزءا من ممتلكات ما وراء البحار، و تتكون من مقاطعات ذات شخصية مدنية، ثم دعمت باستقلال مالي و تنظيم خاص، و جعل القانون على رأس كل هذه المقاطعات حاكما عاما يعينه رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء يتبع مباشرة وزارة الداخلية.

يكون الحاكم العام مسؤولا أمام الحكومة الفرنسية و يمثلها في جميع أنحاء الجزائر و اختصاصاته الرئيسية هي:

- سلطة التشريع عن طريق إصدار اللوائح و المناشير و قيادة القوات البرية والبحرية وجهاز الشرطة و إعلان الأحكام العرفية.

- الإشراف على جميع المصالح المدنية في الجزائر، ما عدا مرفق القضاء و قطاع التعليم الوطني فهما تابعان مباشرة لوزارتي العدل و التعليم.

* أمرية 22 جويلية 1834 الصادرة عن الملك و نصت على أنه إلى غاية أجل مسمى فإن الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا تُسيَّر عن طريق الأمريات.

[1] Ibid, p 169.

يساعد الحاكم العام سكرتير عام يحل محله أثناء غيابه، كما يعاونه مجلس الحكومة، يتكون من ستة أعضاء. إلى جانب الحاكم العام أنشئت بمقتضى القانون الخاص لسنة 1947 الجمعية الجزائرية، مشكلة من مجموعتين متساويتين في عدد الأعضاء، ستون عضوا جزائريا و ستون عضوا أوروبيا، يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري العام، لعهدة تدوم ست سنوات. وقد حلت هذه الجمعية رسميا في فيفري سنة 1956 بقرار من رئيس المجلس غي مولي. تجتمع الجمعية الجزائرية في دورات عادية وغير عادية بطلب من الحاكم العام أو بطلب من نصف أعضائها. يتمتع أعضاء الجمعية بحصانة برلمانية محدودة في المواد الجنائية تقتصر على عدم مسؤوليتهم عن الآراء التي تصدر عنهم داخل الجمعية.

تختص الجمعية بمهمتين تشريعية و مالية، فالمهمة التشريعية قائمة على توحيد التشريع مع الدولة الفرنسية، و مقاطعات ما وراء البحار إلا ما استثني بنص، كما منحها القانون الأساسي لسنة 1947 سلطات واسعة للتشريع بواسطة اللوائح، و توسيع نطاق سريان القوانين الفرنسية على الجزائر، سواء بعد تعديلها أو بدون تعديل.

و لكن هذه الجمعية تتبع مباشرة الجمعية الوطنية الفرنسية و بالتالي فإن قراراتها تعتبر لاغيه إذا كانت من اختصاص الجمعية الوطنية الفرنسية.أما المهمة المالية، فتتعلق بالميــزانية، و إدارة الشؤون المالية للجزائر، و لكن قراراتها لا تصبح نافدة إلا بعد موافقة الحاكم العام.

و هكذا فإن نظام الحكم في الجزائر كان يقوم أساسا على الحاكم العام و الجمعية الجزائرية، وكأنهما صورة مصغرة للنظام الحاكم في فرنسا. و إن كانت السلطات الأساسية تتركز في يد الحاكم العام باعتباره موظفا في الحكومة الفرنسية، فهو مسؤول مباشرة أمامها.(1)

انطلاقا من ذلك الواقع الجديد الذي أوجده الاحتلال في الجزائر، أصبحت المناهج الدراسية الفرنسية تدرس لأبنائها على أن الجزائر مقاطعة فرنسية، تمتد في التاريخ و الجغرافيا فهي امتداد طبيعي لفرنسا، و شعبها هاجر من أوروبا مند فجر التاريخ.

2- أهم الإجراءات القانونية المطبقة عشية إندلاع الثورة:

تتدرج سلسلة الإجراءات القانونية المطبقة في الجزائر عشية إندلاع الثورة ضمن السياق العام الذي كان سائدا في الجزائر و هو الحفاظ على الأمن و الاستقرار و النظام، لكن عندما أصبحت الثورة مشكلا جديا، أخذت هذه الإجراءات و القوانين طابعا أخر سواء من حيث الجهة

---

[1] محمد حسنين، المرجع السابق ص ص 236- 240.

التي أصدرتها أو من حيث طبيعتها. و هكذا يمكن ملاحظة تطور التشريع الفرنسي في الجزائر عشية اندلاع الثورة، ومن أهم هذه الإجراءات و القوانين، قبل 1958 ما يلي:

ا- إعلان حالة الطوارئ:

كان يبدو للوهلة الأولى أن التشريع الفرنسي، لا يحمل في طياته مبادئ العنف لإخماد مثل ما حدث في الجزائر عشية أول نوفمبر سنة 1954، و لكن الإجراءات المتخذة كانت عنيفة و وحشية جدا، خاصة الإجراءات الأمنية التي شرع في تنفيذها ضد مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تم حلها يوم 05 نوفمبر سنة 1954 رغم أنها لم تكن المسئول المباشر على اندلاع الثورة. و سرعان ما دعمت تلك الإجراءات الأمنية بعمل عسكري تمثل في إرسال وحدات المظليين إلى القبائل و الأوراس.

عندما قدم مشروع قانون إعلان حالة الطوارئ على البرلمان الفرنسي، كانت الحكومة تريد أن لا تنتقل مهام الشرطة إلى الجيش لأن المشروع كان يتضمن إدماج هذا الجهاز ضمن مهام الجيش و هذا باقتراح من طرف السلطات العسكرية حيث أن ذلك يطرح إشكالا يتمثل في الكيفية التي تسمح للجيش أن يتدخل في الشؤون الأمنية الداخلية في حين أن مهمته الأساسية هي حماية التراب الوطني من أي إعتداء خارجي . لذلك قدم مشروع حالة الطوارئ بطريقة تحاول أن تجد تكييفا قانونيا يسمح للجيش بممارسة الدفاع داخل التراب الوطني.

انطلاقا مـــن ذلك وقـــع نقاش حاد داخل البرلمان الفرنسي من أجل إيجاد ذلك التكييف القانوني. فـــي الأخير تـــم الاتفاق على تعريف إجـــراءات حالة الطوارئ على أنها إجراءات جديدة تتأقلم مع الصور الجديدة للصراع و هـــذا تجنبا لفـــرض حـــالة الحصار الشامـــل l’état de siège التي تؤدي إلى إلغاء كل المؤسسات المدنية و منع و تقييد الحريات العامة.

و هكذا يـــرى بعض البرلمانيين أن حالة الطوارئ هي نظام شرعي يعلن عنه البـــرلمان و لا تتحول إلى أداة في يد الجهاز التنفيذي لممارسة القمع و التعسف.

لكن الشروط التي وضعت لإعلان حالة الطوارئ لم تكن محددة ولم تبين طبيعة الظروف الخطيرة التي تعلن من أجلها، و تركت هامشا واسعا للمناورة استعملته الحكومة إلى أقصى حد.[1]

---

[1] Heymann Arlette, **Les Libertés Publiques et La Guerre d’Algérie**, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris 1972. p p 16.

تتمثل الظروف الخطيرة التي تؤدي إلـــى إعلان حالة الطـــوارئ في الاعتداء الأجنبي أو وقوع تمرد مسلح أو أثناء الكوارث، كالفيضانات و الزلازل و الحرائق و غيرها. و بقيت إذن الأسباب غير واضحة و غير محددة، مما حدا بتخوف عدة فعاليات سياسية فرنسية فاعلة، من الانحراف في استخدام هذا الحق في ممارسة القمع الداخلي. و صدر هذا التخوف عن الشيوعيين والاشتراكيين الذين حذروا من أن يمنع هذا القانون الحق النقابي و خاصة التظاهـــر و الإضراب، لأن المجال الجغرافي لتطبيقه غير محدد و بالتالي فقد يعمل به في فرنسا نفسها. لكن الشئ الذي حدده هذا القانون هو المدة التي يستغرقها إذ قدرت بستة أشهر قابلة للتجديد، كما يجمد العمل به في حالة سقوط الحكومة أو في حالة حل البرلمان و لا يمكن للحكومة الجديدة تطبيقه إلا بموافقة الجمعية الوطنية أو تطلب تمديدا لذلك.(1)

و هكذا أعلنت حالة الطوارئ في الجزائر بمقتضى القانون الصادر يوم 03 أفريل 1955، لمدة ستة أشهر، و اعتمد في الجمعية الوطنية بالأغلبية بـــ ثلاثمائة و تسعة و سبعين مقابل مائتين و تسعة عشر صوتا رافضا من الشيوعيين وبعض الاشتراكيين، و انتهي العمل به يوم 04 أكتوبر 1955.(2)

ب- السلطات الخاصة:

عندما حلت الجمعية الوطنية، توقف العمل بقانون حالة الطوارئ، و بدأ البحث عن آلية جديدة لمنح الحكومة سلطات جديدة تخول لها الاستمرار في حماية الوضع المتدهور في الجزائر، خاصة أمام تزايد التخوف من انقلاب الوضع. و لهذا أعلن الحاكم العام في الجزائر جاك سوستال بأنه يأمل أن لا يؤدي نهاية العمل تلقائيا بقانون حالة الطوارئ إلى حرمان السلطات من صلاحيتها الخاصة. لكن منذ يوم 03 ديسمبر 1955 قد فـــرض على الحاكم العام و على والي الجزائر تقديم عرض حال مفصل للوضع العام في الجزائر في أجل مدته عشرون يوما، ذلك لاتخاذ التدابير اللازمة بسرعة من أجل الحفاظ على النظام العام و حماية الأشخاص و الممتلكات و الوحدة الترابية.

و هنا نلاحظ أنه في كل مرة تكون فيها السلطات القانونية المسؤولة معطلة أو أثناء وجود مانع، تظهر بقوة نظرية اللجوء إلى الإجراءات الخاصة، ومن هنا انطلقت الدعوة إلى

[1] Ibid, p 17.

[2] Le Journal Officiel de la République Française, du 07 Avril 1955, N° 85 p 3479.

الحصول على السلطات الخاصة التي تعطي كامل الصلاحيات للحكومة، خاصة مع بروز مشاريع جديدة في التعامل مع المشكلة الجزائرية ألا و هي قضايا الإدماج و فتح المفاوضات مع الثورة التي تحتاج إلى شرعية و تفويض قانوني.

و هكذا تقدمت حكومة غي مولي بمشروع قانون السلطات الخاصة إلى الجمعية الوطنية[1]، و تمت المصادقة على القانون بالأغلبية الساحقة، و صدر القانون في الجريدة الرسمية مؤرخا في 16 مارس 1956. و قد نص على أن الحكومة الفرنسية تمتلك في الجزائر سلطات واسعة لاتخاذ أي إجراء خاص تفرضه الظروف من أجـل إعادة النظام و حمـاية الأشخاص و الممتلكات وحماية الوحدة الترابية.[2]

على الرغم من النقد اللاذع الذي قدمه الشيوعيون أثناء مناقشة المشروع و إعلانهم أنهم ضده إلا أنه اعتمد بالأغلبية. وفي غياب تعريف دقيق للسلطات الخاصة، وصفها غي مولي بأنها أداة تحقق النظام العام والإصلاح معا، للأوضاع السيئة في الجزائر و التي يذكر بأنها "بؤس أسود" و أنها لا تؤدي إلى إمكانية إجراء انتخابات حرة.

و طبقا لهذه السلطات فإنه يسمح باتخاذ أي إجراء أمني مثل إقامة المحتشدات ومنع الحريات العامة ومن هنا بدأت تخوفات عدد كبير من الفرنسيين، حيث أنه لم يتم تحديد طبيعة هذه الحريات العامة التي تهدد الأمن و النظام ؟!! و تحت هذا الغطاء طلبت الحكومة من الجمعية الوطنية تمديد العمل بالسلطات الخاصة في فرنسا نفسها، بحجة أن الثوار يريدون نقل العمليات إلى التراب الفرنسي، و هكذا منذ 1957 أصبحت هذه السلطات مطبقة في فرنسا نفسها رغم الجدل الكبير الذي دار حولها.

و الواقع أنه لو لم تكن أصوات كثيرة مؤيدة له لما تم اعتماده بل أن جزءا كبيرا من الرأي العام الفـرنسي كان يصدق أكذوبة أن النظام العام مهدد من طرف الثورة الجزائـرية، و بقيت السلطات الخاصة سارية المفعول بطلب من الحكومات المتعاقبة بل أصبحت تعتمد بطريقة آلية بعد 1958.

و هـكذا تمثل هذه الإجـراءات حلقة أخرى من سلسلة الاجتهادات التشريعية الفرنسية و التي عرف بها النظام التشريعي الفرنسي بسبب الحالات المعقدة التي مرت بها فرنسا.

---

[1]Heymann Arlette, op,cit p p 24-25.

[2] Le Journal Officiel de la République Française, du 17 Mars 1956, N° 65 p 2591.

تهدف السلطات الخاصة إلى تطبيق سياسة لإبقاء الجزائر فرنسية و لا مجال للـتفكير في الاستقلال، ولا يمكن حتى تصور الجزائـر بدون الفرنسيين، و إحياء الـجزائر الفـرنسية و بعثها من جديد بإجراء إصلاحات شاملة، لكن بعد أن يحصل غي مولي على ورقة بيضاء لتـطبيق سيـاسته، حيث وعد بالإصلاحات الإدارية و المبادرات الاقتصادية و الاجتماعـية، و إعطاء الجيش الفعالية اللازمة في أداء دوره كما جاء في تدخل غي مولي أمام الجمعية الوطنية خلال مناقشة مشروع القانون[1].

المبحث الثالث: علاقة الرأي العام الفرنسي بالجزائر.

إن المقصود بعلاقة الرأي العام الفرنسي بالجزائر هو البحث عن موقع الجزائر في اهتمامات الفرنسيين بصفة عامـة من خلال التطورات التي تتحدث عن رد فعل الـرأي العام حولـها، و مـدى تأثـره بها. و ليس المقصود به التطرق إلـى العلاقات المختلفة، التاريخية و السياسية و الفكرية و الثقافية و غيرها، و لكن إلـى العلاقة المباشرة القائمة بين هذا الـرأي و الجزائر من خلال ذلك الإحتكاك مع الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا؛ هذه الهجرة التي ازدادت أكثر بعد الحرب العالمية الأولى. لذلك لم تعد هذه البلاد بالنسبة للفرنسيين في فرنسا مجهولة و اكتشافها لا يتم عن طريق السفر إليها أو من خلال قراءة القصاصات الصحفية والبيانات المختلفة و إنما أصبحت واقعا حقيقيا وميدانيا.[2]

و من الصعب جدا معرفة الرأي العام و قياس تياراته وردود فعله و موقفه من الجزائر، خلال هذه الفترة، لأن الفرنسيين كان يعرف عنهم أنهم لا يهتمون بالقضايا الخارجية بقدر إهتمامهم بالأوضاع الداخلية، حيث يبدو ذلك من خلال أحداث الهند الصينية و الأوضاع في تونس و المغرب. و بالتالي فإن اهتمام الرأي العام الفرنسي بهذه القضايا الخارجية لم يكن إلا فـي جـزئية صغيرة تتعلق بالنـظام الكولونيالي، الذي اغرق البـلاد في المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، و بالتالي فان هزيمة "ديان بيان فو"، بقدر ما كانت إهانة فقد ما أراحت الفرنسيين. أما بالنسبة لتونس و المغرب، فيبدو أيضا أن الفرنسيين لم يكونوا على دراية تامة بما كان يجري فيهما، حيث كان ثلث الذين شملهم استطلاع الرأي الذي قام به المعهد الفرنسي للرأي العام صامتين و لم يبدوا أي موقف، والباقي، منهم 11 % يوافقون على اللجوء إلى

---

[1] La Documentation Française, bimestriel N° 8022 août 2001, p 26.

[2] Angelei, Jean-Paul, L’opinion française et l’Algérie de1930 à travers la presse et le livre, Thèse de 3éme cycle Histoire, Université de Paris X Nanterre, 1972. p 164.

استعمال القوة في البلدين للاحتفاظ بهما، و بالمقابل 16% منهم يؤيدون الاستقلال التام للمغرب و 17 % منـــهم لتـــونس، و 13% مع الاستقلال الذاتي للمغـــرب و 15% بالنسبة لتـــونس، و مـــا بين 14% و 15% يصرحون أنهم مع تغيير السياسة المتبعة في التعامل مع هاتين المسألتين عوض تغيير القانون الخاص بهذين البلدين، في ظل نظام الحماية. [1]

و كما هو ملاحظ فإن هذا الاستطلاع يبين بوضوح الانقسام و الاختلاف العميق بين الفرنسيين. و أمام تلك الصعوبات رأينا أنه من الأحسن تتبع اهتمام الرأي العام الفرنسي بالجزائر و بما يجري فيها (الثورة) من خلال المناقشات البرلمانية، و من خلال الصحافة الصادرة آنذاك مع التركيز على بعض العناوين دون أخرى ثم بعض استطلاعات الرأي التي أمكن الحصول عليها من خلال بعض الدراسات التي تحصلنا عليها، وهنا نشعر بشيء من التأسف لعدم تمكننا من الحصول على المجلة الفرنسية "للسبر"(Sondage) ، التي تكون مصدرا أساسيا في دراستنا.

1- الجلسات و المناقشات البرلمانية:

إن أهمية البرلمان في دراستنا هي معرفة مكانة الجزائر في المناقشات التي وقعت خلال الأحداث الهامة التي حركت الرأي العام الفرنسي، و بالتالي تأثر البرلمان بهذه الأحداث و دوره في التأثير على الرأي العام، بل تتبع بعض تياراته الممثلة داخل البرلمان.

أما الأهمية الثانية فتتمثل في كون الجزائر ممثلة بعدة نواب، و بالتالي كان من المفروض أن تكون حاضرة في كـــل المناقشات و الجلسات حيث نذكـــر هـــنا عدة شخصيات جزائـــرية و أوروبية مثـــل: محمد الصالح بن جلول و مصطفى بن أحمد، و قاضي علي و جاك شوفاليي و ريني ماير و غيرهم.

و الأهمية الثالثة هي أنه خلال المناقشات و التدخلات حول بعض القضايا، و التي يحاول كل متدخل أن يقدم الحجج و الدلائل، و التبريرات، نستطيع من خلالها استنتاج مواقف هذه التيارات الممثلة داخل البرلمان. [2]

[1] Sondage, Revue de l’Opinion publique, de 1954, N° 04 p 12, cité par: Gautier Anne, **<u>L’opinion publique métropolitaine et la guerre d’Algérie(nov.1954-jan.1956),</u>** université de Paris X Nanterre 1988. p12.
[2] Angelei, jean-paul, , op,cit p 308.

و معلوم أن جلسات و مناقشات البرلمان كانت تصدر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية كملحق خاص منفصل عن القوانين والمراسيم و اللوائح الصادرة عن الهيئات التشريعية و التنفيذية، هكذا أمكننا ملاحظة موضوع الجزائر بصفة عامة من خلال عدة زوايا تدل كلها على الاختلاف الكبير الموجود بين التيارات الموجودة داخل البرلمان. خلال المناقشات تتكرر المشاهد التالية، الانتقادات و المساندة و التأييد عــن طــريق التصفيق من هنا و هناك. و المساءلة خاصة حول بعض القضايا الشائكة. من الطبيعي أن تكون هناك انتقادات داخل البرلمان، لأن أعضاء البرلمان تعرض عليهم مشاريع قوانين و مطلوب منهم مناقشتها و إبداء الرأي فيها و انتقادها بحذف أجزاء منها أو تعديلها أو الإضافة أو رفضها جملة.

و أما المساندة و التأييد فهذا إذا كان المتدخل يمثل نفس التيار أو إذا كان يتقاطع مع نفس التوجه حول مسألة معينة حتى و إن كان هو من أقصى اليمين و كانت نظرة الآخرين في نفس الاتجاه من أقصى اليسار، هذا لا يهم.

و أما المساءلة، فهي تلك الأسئلة الموجهة إلى الحكومة أو أحد وزرائها، حسب دائرة الاختصاص لتقديم تفسير لها، أو توضيحها أو الإجابة عن قضية وقع حولها جدل لدى الرأي العام، ولم تكتمل بعد جوانبها مثلما حدث مع قضية اختفاء "موريس أودان" مثلا: حيث كان أعضاء من الكتلة البرلمانية الشيوعية يرددون سؤال: "أين هو (أودان)؟"،" قولوا لزوجته أين هو؟!"، خاصة عندما كان الوزير الحاكم العام لاكوست يلقي كلمته.[1]

و كان ذلك في سبتمبر 1957، عندما فرضت المجموعة البرلمانية الشيوعية بفضل الأغلبية داخل البرلمان، مساءلة الحكومة حول هذه القضية. كما يمكن للحكومة أن تطلب من البرلمان التصويت بالثقة، عند وقوع أزمات، مثل ما حدث لحكومة مانداس فرانس، التي سحب البرلمان منها الثقة في فيفري 1955.[2]

إذن ففي ما يتعلق بموضوع الجزائر أو الثورة الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي خلال المرحلة الممتدة ما بين نوفمبر 1954 إلى ماي 1958 فيمكن حصرها في ثلاث قضايا هي: السلطات المدنية، و الجيش و التجاوزات المرتكبة في الجزائر و التي سميت باسمها في ما بعد و هي قضية التعذيب.

[1] Vittori, Jean-Pierre, **Le choix des larmes, Algérie 1954-1962**, éditions du félin et ARTE éditions Paris 2002. p 221.
[2] Ibid, p 79.

فيما يخص السلطات المدنية، نجـد أن البـرلمان قد درس و ناقش عدة مشاريع قـوانين و قضايا تخص هذه السلطات التي هي من اختصاص الجهاز التنفيذي، حيث أن حكومة مانديس فرانس كانت قد سقطت عندما أرادت إحياء قانون 1947.(1)

كما ناقش البرلمان قضايا حالة الطوارئ، و تعيين وزير مقيم في الجزائر بدل حاكم عام في فيفري 1956. وأما قضية الجيش الفرنسي، فنلاحظ أن هناك تداخلا كبيرا بين السلطات المدنية و السلطات العسكرية، بمقتضى الإجراءات القانونية المتخذة، حيث أن قانون حالة الطوارئ قد منح صلاحيات واسعة للجيش، على حساب السلطات الأمنية الأخرى، وبعدها أدمجت الشرطة في الجيش. وأما القضايا الشائكة بخصوص الجيش فهي زيادة عدد الجنود في الجزائر، وإعلان التعبئة العامـة، لدفعات 1953، ثم 1952، و بعـدها أحـداث رفض التجنيد و العصيان و غيرها.

و بخصوص قضية التعذيب، فيمكن القول أنها هي التي أخذت القسط الكبير في مناقشات النواب، خاصة بعد الشهادات التي قدمت من طرف مجندين في الجيش الفـرنسي، و الصحافة و غيرها. رغم أن هذه القضية أثيرت منذ 12 نوفمبر 1954، فإن دخولها إلى البرلمان قد تأخر إلى أن بلغت التجاوزات حدا لا يحتمل حتى أصبحت لا تخفى على أحد، مما دفع النواب إلى إنشاء لجنة برلمانية تنتقل إلـى الجزائـر للتحقيق في ظروف التوقيفات و الاعتقالات و الحبس و الاستجوابات. و أنشئت هذه اللجنة في 13 جويلية 1956.(2)

و حول نفس الموضوع نسجل تدخل النائب لوران كازانوفا Laurent Casanova الذي يقدم مثالا عن بشاعة العمليات العسكرية و الانتقام من الشعب الجزائري، و تدخلات روبرت لاكوست R.Lacoste و النائب راي سولت Reille Soult خلال مناقشات مارس 1957 التي أثارت قضايا التعذيب و التي جاءت بعد الشهادات التي أدلى بها الضابط سرفان شرايبر J.J.Servan-Schreiber و الضجة التي حملتها قضية الصحفي علي بومنجل.(3) و بعدها رسالة الضابط بول تايغان Paul Teitgen إلى الوزير المقيم في الجزائر التي قرئت أمام نواب البرلمان

---

[1]Kessel, Patrick, **guerre d'Algérie écrits censurés, saisies, refusés 1956-1960-1961**, L'harmattan, 2002. p 20.
[2] Ibid, p 121.
[3] Ibid, p p 137-138.

يوم 12 أفريل 1957، يشرح فيها دوافع إقدامه على الاستقالة حيث يبين فيها أعمال التعذيب الممارسة في مراكز الحبس و الاعتقال، كما وقف عليها بنفسه من خلال خرجاته الميدانية.(1)

و الملاحظة الأساسية التي نخرج بها من خلال للبرلمان الفرنسي هو أن هذه القضايا المتعلقة بالجزائر و الثورة، لم تكن تعرض على النواب بصفتها قضية للنقاش بطلب من مجموعة برلمانية معينة أو الحكومة، و لكن كانت تأتي في سياق المناقشات التي تدور حول القوانين المقترحة، و كان ذلك خاصة أثناء مناقشة السلطات الخاصة و قانون الإطار و بالتالي فإن الوضع في الجزائر كان يفرض نفسه فرضا.

كما أن موقف البرلمان لم يتعارض أبدا مع سياسة الحكومة ولم يتم تجميد أو إلغاء أي مشروع حكومي و كأن الحكومة هي التي تزكي البرلمان.

2- الصحـــافـــة:

لم تكن الصحافة الفرنسية مهتمة بالأوضاع في الجزائر، ولم تسجل في غالبيتها خطورة الوضع الجديد فيها، و لم تدرك بعد المنعرج الحاسم الذي وصلت إليه هذه البلاد. فكان اهتمامها أكثر بأمور الفن و الانتخابات و الصراع بين الشرق و الغرب و قضايا أوربا و غيرها من المواضيع السياسية و الاجتماعية.(2)

لكن التيار العنيف الذي خلقته الثورة جعل هــذه الصحافة تلتفت إليــها مــرغمة أحيانا و مجبرة أحيانا أخــرى.

لقد سبق و أن أشرنا إلى أهمية الصحافة في دراسة الرأي العام، فهي تقدم لنا الرأي العام عند الطبقة السياسية التي تمثلها، و بالتالي فمن خلال دراسة و تحليل بعض العناوين يمكن لنا استنتاج رأي هذه الفئة و موقفها من الثورة الجزائرية. إننا نجد هذا العمل شيقا و لكنه شاق في الوقت نفسه، لأنه من الصعوبة تتبع التغيرات و التطورات التي تمر بها الجريدة الواحدة، و التي تتأثر و تتأقلم مع التحولات و المستجدات خاصة السياسية منها، فهذه جريدة لاكسبريس قد غيرت لهجتها و خطابها عندما أصبح مانديس فرانس رئيسا للحكومة.

[1] Ibid, p 140.

[2] محمد مبارك الميلي، **الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها منذ إندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام**، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المجلد 2، الجزء 2، طبع و نشر قطاع الإعلام و الثقافة: 1984 ص 24.

قسم المؤرخ الفرنسي بن جامان سطورا الصحافة الفرنسية خلال هذه الفترة إلى ثلاث مجموعات "صحافة النضال"، التي كانت امتدادا للصحافة الفرنسية التي ظهرت أثناء المقاومة، وهي التي تحولت إلى صحافة حزبية مثل ليبيراسيون Libération و فران تيرور Franc-tireur و لومانيتي الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي و جريدة كومبا Combat ممثلة لليسار الاشتراكي و لو بوبيلار Le Populaire و غيرها.

و "الصحافة الملتزمة"، مثل الشهادة المسيحية Témoignage Chrétien و فرانس أوبسارفاتور France Observateur و لو كانار أونشيني Le Canard Enchaîné و هي صحافة ذات خط فكري واحد تدافع عن قضايا فكرية معينة، و هذا ما جعلها عرضة للمضايــقات أكثر من غيرها، حيث تعرض بعض كتابها للمتابعة القضائية، و تعرضت في بعض أعدادها للمصادرة و المراقبة و القص بسبب ما كانت تنشره عن الثورة الجزائرية.

و أمـــا القســـم الثالث من هــذه الصحافة فهي "الصحافة الشعبية" و أهمها فرانس سوار و باري ماتش و غيرهما.*

و بين هذه الأقسام نجد صحفـــا أخرى فرضت وجودها مثل جريدة لوموند و جريدة لوفيغارو التي على ما يبدو لم تجد التصنيف المناسب لها بسبب تنوعها و كثرة انتشارها و عدم وضوح مواقفها.

ترى الباحثة الفرنسية ايفون تورين أن المشكل الذي ظهر في الجزائر، كان لابد أن يطرح بعمق و إحساس حتى وقتنا الحاضر، ذلك أن الإعلام ليس كافيا عمقا و شمولا. حيث كان على الإعلاميين و الصحفيين إتباع الأسلوب العلمي و التحليل العميق، و الابتعاد عن السطحية التي ميزت الصحف اليومية التي اهتمت بتقديم أخبار العنف و الأزمة و الحرب. فهي تقدم جهدا إعلاميا جبارا، لكنه مجرد و عاجل.[1]

فمثلما يتطور الرأي العام من مرحلة إلى مرحلة أخرى، فإن تعامل الصحافة الفرنسية هو الأخر قد مر بعده تطورات، وذلك حسب حجم الأحداث، و سياسة الحكومة و تعاملها مع هذه الأحداث و الإجراءات المتخذة كرد فعل عنها. لذلك اختلفت نسبة اهتمام الصحافة بالوضع

---

* حوار اجريَ مع المؤرخ بن جامان سطورا من طرف Odile Ambry يوم 29 نوفمبر 2000، منشور على موقع انترنيت: Tocsin Vous sonne les cloches.htm

[1] إيفون تورين، **لمحة حول الاتجاه الفكري في فرنسا خلال حرب الجزائر**، الأصالة، مجلة ثقافية شهرية، وزارة التعليم و الشؤون الدينية، العدد 33 ماي 1976. ص ص 72-73.

في الجزائر خلال الثورة؛ إذ نلاحظ ذلك من خلال المساحة المخصصة للخبر المتعلق بالجزائر عموما أو الثورة بصفة خاصة على صفحات الجرائد. كما يختلف موقع المقال أو الخبر حيث يقدم في مكان غير مؤثر و لا يجلب الاهتمام. إن هذه الخصائص تؤثر على وقع و تأثير ذلك الخبر على القراء. فتعامل الصحافة الفرنسية مع الثورة كان مقتضبا، لكنه أخذ يزداد يوما بعد يوم و يأخذ مساحات أوسع من ذي قبل خاصة عندما تصاعدت عمليات الثورة و ظهر عجز الحكومات الفرنسية في القضاء عليها. فقد فرضت انتصارات الثورة و إنجازاتها على الحكومة الفرنسية اتخاذ عدة إجراءات خاصة و استثنائية، كانت تحتاج إلى توكيل و تأييد من طرف البرلمان أو الشعب الفرنسي. هكذا أخذ الرأي العام الفرنسي، يهتم بالوضع في الجزائر و يبدي مواقفه حول ما يجري هناك .

يبدو لنا من الوهلة الأولى أن هذه الجرائد و المجلات كانت تختلف في طريقة تقديمها للخبر المتعلق بالجزائر سواء من حيث الشكل أو المضمون، لكنها في الجوهر تتفق تمام الاتفاق، لأنها كلها تعاملت في بداية الأزمة مع الجزائر على أنها قطعة فرنسية بل هي فرنسا، ثم بدأت نظرتها تتطور شيئا فشيئا إلى أن أصبح الكثير منها يعترف بالأمة الجزائرية و كيانها و تركيبها المختلف عن مقومات الأمة الفرنسية. إن هذا التطور الذي ميز الصحافة الفرنسية أو غالبيتها إنما يندرج ضمن السياق العام لتطور المواقف من الجزائر أي: من الجزائر- الفرنسية إلى الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي وصولا إلى الاعتراف بالجزائر الجزائرية.

و من أهم الجرائد الفرنسية التي اهتمت بتطورات الأزمة الجزائرية أكثر نجد أولا جريدة لومانيتي، وهي لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي و التي عرفت بخطها المعادي للاستعمار، حيث تعرضت للمصادرة 27 مرة و توبعت قضائيا 150 مرة بسبب الأخبار التي نشرتها و المتعلقة بالثورة الجزائرية.[(1)]

ثانيا: جريدة لوموند، الجريدة الإخبارية المتنوعة التي تتميز بالجدية و مقالاتها الوثائقية و نخبوية هيئة تحريرها الملتفة خاصة حول مؤسسها (هوبير-بوف- ميري)Hubert-Beuve-Méry التي قدرت نسبة توزيعها خلال الثورة الجزائرية بحوالي 40%.[(2)]

---

[1] Nadjia Bouzeghrane, **la légende d'un siècle**, El Watan, N° 4074 du 19 avril 2004.

[2] بيير ألبير، المرجع السابق، ص 104.

لقد كانت لوموند من بين الجرائد التي تعرضت أكثر للقص و المصادرة و منع توزيعها في الجزائر بسبب الأخبار التي نقلتها عن الثورة. كان موقفها من الأحداث في الجزائر يتميز بالتساؤل عن الحلول و الإجراءات الواجب القيام بها في الجزائر، و بعدها إتجهت إلى تقديم الحل السياسي للخروج من الأزمة الجزائرية و رغم ذلك فإنها إنتقدت الحرب بشيء من الحذر، و لكنها كانت جريئة في نشر مقالات و وثائق هامة مثل: رسالة الجنرال باري دي لا بولارديار Paris de la Bolardière ، و تقرير لجنة حماية الحقوق و الحريات الفردية، و كتاب بيار هنري سيمون و غيرها من المواضيع و الوثائق. ملتزمة بذلك نشر الحقائق لإنارة الرأي العام الفرنسي.(1)

ثالثا: جريدة لوفيغارو التي تعتبر هي الأخرى جريدة شعبية، تتميز بأكاديمية جهاز تحريرها واحترافيته العالية، كما أنها ثبتت على الخط الذي كانت تنتهجه و بقيت وفية للأخبـــار و الأحداث في افتتاحياتها، و هي بذلك ذات مضمون متنوع، و سياسية معتدلة للغاية.(2)

إلى جانب أسبوعية الشهادة المسيحية Témoignage chrétien التي لا يمكن إهمالها في معرض الحديث عن الصحافة الفرنسية بسبب طبيعة مواضيعها الفكرية التي تطرح إشكالات في شكل تساؤلات فلسفية فهي متميزة بمستوى فكري راقي جدا، ففي عددها الصادر يوم 12 نوفمبر 1954 مثلا، عندما قدمت الوضع في الجزائر جاء في صيغة سؤال: ماذا يحدث في الجزائر؟ فهي لا تقوم بنقل الوقائع و الأحداث بطريقة إخبارية وإنما قامت بتحليل الأوضاع في الجزائر و استخراج العوامل التي أدت إلى الانفجار. تظهر علـــى صفحاتها عناوين جيـــدة لمواضيع ذات بعد نظـــر عميقة، منـــها مثلا مـــا نجده في عـــدد مارس 1956، تحـــت عنـــوان:" التفاوض مع الجزائر" وعنوان أخر لمقال صدر في أفريل 1956 في وصف الحرب في الجزائر، أنها ليست الحرب القذرة، كما أنها ليست حربا مقدسة ... فهي بذلك أثارت مواضيع كانت سابقة لأوانها مثل المفاوضات و حـــق الشعب الجزائري في تقـــرير مصيـــره و غيرها من المواضيع حول الثورة الجزائرية.(3)

---

[1] Jaques Thibau, **<u>Le monde histoire d'un journal</u>**, Jean Claude Simoen, Paris 1978 p p 327-334.

[2] بيير ألبير، المرجع السابق، ص 103.

[3] إيفون تورين، المرجع السابق، ص ص 72-75.

و إلى جانب الشهادة المسيحية كجريدة أسبوعية، نذكر جريدة باري ماتش، و هي الأسبوعية المصورة الأولى في فرنسا و التي استطاعت أن تأخذ مكانا خاصا في فرنسا بسبب أسلوبها في تغطية الأحداث، حيث حاولت متابعة الثورة الجزائرية و نقلها إلى الرأي العام الفرنسي عن طريق الصورة. رغم أن الخبر الذي تقدمه يكون قد استهلك من طرف الجرائد اليومية إلا أن الصورة تعطيه نكهة أخرى فيحيا و يصبح مواكبا للتطورات. و من أهم الصور التي عرضتها الجريدة و أحدثت بها زلزالا عنيفا في فرنسا هي صور الثماني عشر ضحية من المجندين الفرنسيين، الذين قتلوا على يد جيش التحرير الوطني في منطقة البرواقية، حيث أمكن لأهلهم التعرف عليهم عن طريق هذه الجريدة و ذلك في ماي 1956 و قدمت تلك الصور تحت عنوان:" فرنسا مجروحة"[1]

هذا إلى جانب مواضيع أخرى جاءت بها الجريدة، بفضل التحقيقات التي كان يقوم بها مراسلوها في قلب الأحداث، في الجزائر و التي شدت اهتمام الرأي العام الفرنسي أكثر فأكثر بالثورة الجزائرية.

هذه عينة صغيرة من الجرائد الفرنسية التي حاولنا التدليل بها علـــى الحيز الذي أخذته و احتلته الثورة الجزائرية في الصحافة الفرنسية و بالتالي تأثير هذه الصحافة على الرأي العام الفرنسي. حيث أن الحيز الصغير الذي خصصته هذه الجرائد لأحداث الثورة الجزائرية، هو الذي جعل اهتمام الرأي العام ضعيفا و غير مبال و محدودا في بداية الثورة وهذا ما تبينه لنا نسب نقل بعض الجرائد للأخبار عن الجزائر، حيث خصصت جريدة لومانيتي خلال شهر نوفمبر و ديسمبر سنة 1954 حيز 0.29% فقط من مساحتها و هي الجريدة التي كانت تهتم أكثر بالجزائر منذ 1945؛ في حين أن الجرائد الأخرى كانت قد خصصت في نفس الفترة ما لا يقل عن 02%، لكن شيئا فشيئا بدأت تلك النسب في التصاعد لتصل في المعدل العام إلى 10%. و تبقى هذه الأرقام نسبية بسبب اختلاف أحجام و شكل الجريدة.[2]

---

[1] Chominot Marie, **le film de la guerre, les débuts de la guerre d’Algérie dans l’hebdomadaire illustré Paris-Match Nov54-Jui56**, in la guerre d’Algérie 1954-2004 la fin de l’amnésie, (sous la direction de), Mohamed Harbi et Benjamin Stora ,éditions Robert Laffont Paris 2004. p 592.

[2] Gautier Anne, **l’opinion publique métropolitaine et la guerre d’Algérie Nov. 54 jan 56**, p 21.

3- استطلاعات الرأي:

لم تكن عمليات سبر الآراء و استطلاعات الرأي العام، تمارس بالشكل الذي توجد عليه حاليا خلال الخمسينات بصفة عامة، بل كان مجالها محدودا، و إجراؤها خلال فترات متباعدة جدا، حتى أن نتائجها لم تكن لتلقى اهتمام الصحف و الدوائر الحكومية و رجال السياسة. لكن هذا الوضع بدأ يتغير منذ الستينات.

وكان المعهد الفرنسي للرأي العام هو المعهد الوحيد آنذاك، و لذلك فإن أغلب الأرقام و الإحصاءات المقدمة صادرة عن هذا المعهد، ومأخوذة من المجلة التي يصدرها و هي مجلة Sondage.[1]

انطلاقا من ذلك لم يكن اهتمام عمليات سبر الرأي خاصة و مركزة على الجزائر أثناء اندلاع الثورة و إنما جاء في سياق الاهتمام بشؤون المستعمرات و مصير الإمبراطورية الفرنسية. ففي سبتمبر 1953 كان حوالي 02% من الفرنسيين فقط، يعتبرون أن مشاكل الاتحاد الفرنسي هي أهم مشاكل البلاد، رغم أن الحرب كانت دائرة في "الهند الصينية" منذ ست سنوات. كما عبرت أغلبية الشعب الفرنسي عن ارتياحها سنة 1954 عندما تم التوقيع على إتفاق السلام في الهند الصينية من طرف حكومة منداس فرانس، واعتبر ذلك بأنه أحسن ما يمكن التوصل إليه بخصوص هذه الأزمة.[2]

إذن بعد هذه التطورات في الهند الصينية شعر الرأي العام الفرنسي بالإهانة، و ظهر انقسام كبير حول مستقبل الاتحاد الفرنسي، و الحال كذلك اصطدم بمشكل أخر والمتمثل في انفجار الثورة الجزائرية.

لكن من خلال الرأي السابق القائل بأن اتفاق السلام في الهند الصينية هو أحسن ما يمكن التوصل إليه، يدل على أن جانبا كبيرا من الشعب الفرنسي قد شعر بالارتياح لنهاية هذه الأزمة و بهذه الطريقة المشرفة إلى حد كبير، لأن الجزء الأكبر كان لا يؤيد استمرار التواجد الفرنسي في المستعمرات الآسيوية لأنه يهدد الاتحاد الفرنسي. هذا الاتحاد الذي أصبح مهددا أيضا في المحميات بالمغرب العربي، التي أصبح وضعها متوترا، بعد تنحية السلطان الشرعي محمد بن يوسف في المغرب الأقصى، و تولية محمد بن عرفة على العرش، هذا الوضع ولد غضبا

1 Duquesne jacques, **pour comprendre la guerre d'Algérie**, éditions Perrin 2001 et 2003. p 285.

2 Ibid, p 286.

شعبيا، سرعان ما تحول إلى ثورة ضد الاستعمار الفرنسي. و نفس الظروف في تونس، حيث اتجهت الحركة الوطنية إلى التصعيد باستعمال السلاح.

حول تلك التطورات عبر الرأي العام الفرنسي، من خلال العينات المختارة لسبر الرأي، منهم حوالي 16 % عبروا عن تأييدهم للاستقلال التام للمغرب الأقصى و حوالي 17% بالنسبة لتونس. بينما عبر حوالي 15% عن مساندتهم منح تونس الاستقلال الذاتي مع الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية فيها، في حين عبر حوالي 13 % عن نفس الخيار بالنسبة للمغرب. و تبعا لذلك عبر حوالي 35 % من الفرنسيين المستجوبين على أن كل شعوب الإتحاد الفرنسي سوف تتجه إلى قطع علاقاتها نهائيا مع فرنسا.[1]

و في سبتمبر 1954 أصبح حوالـــي 30 % من الفرنسيين يعتبرون أن شمال إفـــريقيا و الهند الصينية هي أهم المشاكل التي يعاني منها الإتحاد الفرنسي .

لا يمكن تفسير هذه التوجهات التي أخذها الرأي العام الفرنسي إلا من خلال الصحافة الصادرة آنذاك و من خلال نشاط الأحزاب السياسية الفاعلة في الحقل السياسي الفرنسي، حيث نلاحظ أن هذه التوجهات لم تأخذ مكانا واسعا على صفحات الجرائد و المجلات و في التجمعات الحزبية و أثناء الحملات الانتخابية و نستنتج أنها كانت تؤسس لـــرأي عام في طـــور التشكل و التبلور.

كان يبدو أن الرأي العام الفرنسي على اطلاع أكثر بما يجري في الجزائر أكثر من اطلاعه على الأحداث في الهند الصينية و في تونس و المغرب، و يعود ذلك إلى خصوصية الجزائر باعتبارها جزءا من فرنسا. فبعد مرور عام من اندلاع الثورة و بالتحديد في ديسمبر 1955 عبر حوالي 20 % من الفرنسيين أن ما يجري في الجزائر هو أهم مشكلة تعاني منها الحكومة الفرنسية.[2]

إن تفسير نسبة 20 % يمكن أن يعود إلى التطمينات التي قدمتها الحكومة على لسان رئيس المجلس السيد منداس فرانس و وزيره فرانسوا ميتران، اللذين وصفا عمليات الثورة بالفعل الإرهابي الخارج عن القانون من تنفيذ قطاع الطرق و الفلاقة ، فهي لا تعدو إلا أن

---

[1] Charles Robert Ageron, **<u>l'évolution de l'opinion publique française face a la guerre d'Algérie</u>**, Revue d'études historiques, université d'Alger, institut d'histoire, n° 09, 1995 pp 02-03.

[2] Duquesne jacques, op,cit p286.

تكون عمليات معزولة سوف يتم القضاء عليها بسرعة و أن الحكومة سوف لن تدخر جهدها في الدفاع على مصالح فرنسا و حماية ممتلكات الفرنسيين في الجزائر، وهنا يجب الإشارة إلى حالة الارتياح التي ميزت الرأي العام الفرنسي من الوضع فـي الجزائر و الـذي تميز بالهدوء و الاستقرار منذ 1945.

بعد تصاعد انتصارات الثورة التي تدل عليها أحداث صيف 1955، ازداد اهتمام الفرنسيين بالجزائر و أصبح لا يصدر عدد من الصحف الفرنسية دون أن يتعرض للأوضاع في المستعمرة الخاصة. ففي أكتوبر أجري سبر جديد للرأي حول الطريقة المؤدية إلى حل المشكلة في الجزائر، فعبر 47 % من المستجوبين أنهم مع بقاء الوضع الإداري و القانوني للجزائر كما هو عليه و يؤيدون سياسة الحكومة في تعاملها مع أحداث الجزائر. بينما عبر 26 % منهم أنه من الضروري تغيير طريقة التعامل مع المشكلة الجزائرية و الإسراع في إيجاد طريقة جديدة أكثر فعالية.

لم تختلف نتائج استبيان جديد في أفريل 1956 عـن نتائج الاستبيان السابق، حيث سـاند 40% القانون الخاص بالجزائر الفرنسية المقسمة إلـى ثلاث عمالات تابعة مباشـرة إلى فرنسا .(1)

لقـد جاءت هذه الاستطلاعات في ظرف تميز بتسارع الأحداث و منها خاصة أحداث 20 أوت 1955 و إعلان الحكومة الفرنسية عن إجراء جديد يوم 24 أوت يتمثل في استدعاء جزء من جنود الاحتياط و عدم تسريح الدفعات المجندة و التي انقضت مدة خدمتها. هكذا بدأت الثورة الجزائرية تدخل إلى عمق المجتمع الفرنسي الذي بدأ يأخذ وعيا اتجاهها. إن هذا الإجراء كان الأكثر تأثيرا على الرأي العام من الصحافة التي كانت موجهة لفئات معينة من المجتمع بينما التجنيد كان يعني جميع الفئات الاجتماعية.

هذا لا ينقص مـن دور الصحافة التي كانت بعضها جـريئة في نشر مواضيع و أخبار و تحقيقات ساخنة مثل صحيفة فرانس أوبسارفاتور التي نشرت نص المقابلة التي أجراها الصحفي روبار بارا مع أحد قادة الثورة و هو عمر أوعمران في سبتمبر 1955، الذي خلف

---

[1] Charles Robert Ageron, **<u>l'évolution de l'opinion publique française face a la guerre d'Algérie</u>**, in Le Retentissement de la révolution algérienne, sous la direction de Mohamed Touili, Centre National d'Etudes Historiques, colloque international d'Algérie (24-28 novembre 1984) ENAL-GAM. p p 163.

ردود فعل قوية خاصة من طرف الحكومة التي اتهمت الصحافة على لسان وزير الداخلية بورجيس مونوري بأنها تروج للخارجين عن القانون وتقدمهم على أنهم يمثلون الشعب الجزائري. لكن ذلك لم يوقف كتابات **بارا** الجريئة، حيث نشر مقالا جديدا على أعمدة الشهادة المسيحية تحت عنوان:" فاوضوا أو حققوا السلام في الجزائر"..[1]

لقد قلنا أن هذه المواضيع جريئة و سابقة لأوانها بالنظر إلى سياسة الحكومة و طريقة التعامل مع الوضع الجديد في الجزائر لكن في الوقت نفسه لم يكن موضوع التفاوض من الطابوهات لأنه سرعان ما طرح للاستقصاء من خلال الاستطلاع الجديد في أفريل 1956 الذي طرح السؤال الآتي: "إذا تدهور الوضع أكثر و لم يكن أمام فرنسا سوى خيارين هما التفاوض مع الخارجين عن القانون من أجل منح الاستقلال للجزائر أو القضاء على هذا التمرد باستعمال كل الوسائل العسكرية، فماذا تختار؟ "و كانت النتائج تدل على انقسام واضح في الرأي العام الفرنسي، حيث حصل الخياران على نفس النسبة و قدرت بـــ 39 %. بينما امتنع 22 % عن الإجابة. و في جويلية من نفس السنة تغيرت النتائج و أصبح حوالي 45 % من الفرنسيين يؤيدون المفاوضات من أجل الاستقلال في حين أيد حوالي 23 % الحل العنيف في القضاء على الثوار، مع امتناع حوالي 20 % عن الإجابة و حوالي 12 % كانت إجاباتهم متنوعة.

و هكذا فرغم الطابع النسبي لهذه النتائج فإنها تدل على أن غالبية الفرنسيين أصبحت تؤيد حل التفاوض مع قادة الثورة من أجل إيجاد مخرج للمشكلة بما يرضي الطرفين، يتأكد ذلك من خلال استطلاعات أخرى أجريت في نفس السنة و منها رأى حوالي 25 % من الفرنسيين أنه خلال الخمس سنوات المقبلة (بعد 1956) فإن الجزائر لن تبقى فرنسية، مقابل 31 % رأوا أنها سوف تبقى كذلك. و بعد استطلاع آخر تغيرت النتائج و أصبح حوالي 28 % يتوقع التصور الأول و حوالي 19 % مع التصور الثاني. و يعلق المؤرخ شارل روبير أجرون على ذلك: "أنها نتائج فعلية و حقيقية"، رغم أن الصحافة لم تعلق على صحتها و لم تولها اهتمامها، تتأكد صحتها من خلال رفض الفرنسيون للضرائب الإضافية الموجهة للنفقات في الجزائر، حيث عبر عن ذلك حوالي 51 %، و هي أغلبية ساحقة، كما رفض حوالي 48 % من المستجوبين إرسال الشباب الفرنسي إلى الحرب في الجزائر، و رفض حوالي 49 % في

---

[1] رضا ماك، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962**، ت فارس غصوب، - ط1، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار -الجزائر- و دار الفارابي- بيروت: 2003. ص 30.

استبيان آخـــر إرسال دفعات إضافية مـــن المجندين لتدعيـــم الجيش الفرنسي الـــذي تـــورط في حرب الجزائـــر و أما خيار التعاون بين الجزائر و فرنسا فقد حصل على نسبة مرتفعة جدا قدرت بـــ 58 %.[1]

هكذا يظهر جليا أن تسارع الأحداث الداخلية و الخارجية كان له الأثر الكبير في زيادة اهتمام الرأي العام الفرنسي بالثورة الجزائرية و منها فشل العدوان الثلاثي على مصر الذي أكد للفرنسيين جميعهم إفلاس النظام الاستعماري و زيادة الاقتناع بأن الحل الأمثل هـــو المفاوضات و رفض الحلول غير القابلة للتطبيق و التي مازالت الحكومة متمسكة بها مثل مشروع الإدماج الذي تجاوزته الأحداث. ففي جويلية 1957 عبر حوالي 57 %من الفرنسيين أنه يتعين على الحكومة الإسراع في إقامة مفاوضات مع قيادة المتمردين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، هذا رغم اختلاف هؤلاء حول طبيعة الحلول المقترحة في المفاوضات، حيث رأى 36 % منهم ضرورة إبقاء الارتباط بين البلدين و حوالي 34 % يؤيدون تطبيق الحكم الذاتي و حوالي 18 % يقترحون الاستقلال التام. و كان الاتفاق بين الجميع على رفض التدخل الأجنبي و لو بالوساطة، في القضية لأنها شأن داخلي، سواء من طرف تونس أو المغرب أو حتى الأمم المتحدة.[2]

و إذا كان يبدو أن أغلبية الفرنسيين ما زالوا متمسكين بالجزائر و ضرورة إبقاء الارتباط معها خاصة مابين 1954-1958 و هـــذا بدافع التعاطف و التضامن مع الفـــرنسيين في الجزائر، فإنهم لا يخفون تذمرهم مـــن السياسة المتبعة في التعامل مع المشكلة الجزائرية من طرف جميع الحكومات المتعاقبة التي أدت إلى تعفن الوضع أكثر بسبب خضوعها لضغوطات الكولون في الجزائر.

المبحث الرابع: الأحداث المؤثرة على الرأي العام الفرنسي ما بين 54-58.

من الصعب جدا تحديد ورصد أهم الأحداث التي أثرت أكثر على الرأي العام الفرنسي في تطوراته اتجاه الثورة الجزائرية، بسبب الحجم الكبير لهذه الأحداث، وتنوعها و تداخلها أحيانا، أخرى، لذلك حاولنا الاجتهاد بالتركيز على بعضها، خاصة تلك التي خلفت ردود فعل سريعة و مباشرة من طرف الرأي العام في فرنسا، سواء كانت هذه الأحداث في فرنسا أو في الجزائر.

---

[1] Charles Robert Ageron, op,cit p 163.
[2] Duquesne jacques, op,cit p 287.

لا ينحصر الإطار المكاني لتلك الأحداث الهامة و المرتبطة بالثورة في الجزائر و فرنسا فحسب بل نسجل وقوع عدة أحداث مؤثرة لا تقل أهميتها عن تلك التي كان البلدان مسرحا لها، و نذكر منها على وجه الخصوص أزمة السويس أو ما عرف بالعدوان الثلاثي على مصرفي أكتوبر 1956، ثم إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة سنة 1957.

لا يتسع هذا المقام لتناول جميع الأحداث لذلك ارتأينا أن نكتفي ببعض منها و خاصة اندلاع الثورة يوم الفاتح نوفمبر، باعتباره حدثا مميزا في الجزائر، لم تشهد مثله منذ 1945، وبعده أحداث 20 أوت 1955، و رد فعل الحكومات الفرنسية المتعاقبة خلال الجمهورية الخامسة من خلال سلسلة التدابير المتخذة من أجل إعادة الاستقرار و الأمن، كما أننا نعرج على انتقال الثورة إلى فرنسا و الظروف التي ساعدتها في ذلك و أهم التطورات التي مرت بها مثل تأسيس فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني و الصراع الدمــوي بين الجزائريين في فــرنسا أو الحرب بين جبهة التحرير و الحركة الوطنية.

إن كل حدث من هذه الأحداث يعد موضوعا قائما بذاته، لكن عملنا هو تناول كل واحد منها من الزاوية التي أثر فيها على الرأي العام الفرنسي و حركه.

1- الرأي العام الفرنسي و اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954:

يرى بعض المحللين أن اندلاع الثورة -باعتباره حدثا تاريخيا هاما- لم يؤد إلى تكوين رأي عام فرنسي حوله، لأن الظرف الذي كانت تمر به فرنسا، جعل الرأي العام يلتفت إلى قضايا أخرى أكثر أهمية بالنسبة له مما يجــري في الجزائر، خاصة ارتفاع مستــوى المعيشة و اتجاه المجتمع الفرنسي إلى الاستهلاك الضخم، إضافة إلى قضايا أوروبا مثل منظمة الدفاع المشتــرك، والملفات الساخنة المتعلقة بالمستعمــرات الأخــرى خاصة الهنــد الصينية، تونس و المغرب.

ليس معنى هذا أنه لا يوجد أي اهتمام بما حدث في الجزائر، بل بالعكس و لكن بدرجة أقل من الاهتمام بالقضايا الأخرى، فلم يكن له صدى كبير باستثناء بعض القطاعات اليسارية.(1)

إن إطلاع جزء من الرأي العام الفرنسي على تفجير و اندلاع الثورة في الجزائر، كان خاصة عبر ثلاث قنوات هي الصحافة المكتوبة و الأحزاب السياسية و الحكومة بتصريحات

---

[1] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ت: نجيب عياد و صالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر الجزائر 1994. ص 22.

وزرائها وبياناتهم و إجراءاتهم، وهكذا أخذت الثورة الجزائرية عدة أبعاد عسكرية و سياسية وثقافية و دبلوماسية.(1) إن ردود الفعل الفرنسية على اندلاع الثورة عبر القنوات السالفة الذكر، يتمحور حول ثلاثة عناصر هي البحث في أصل المشكل ثم التعامل مع هذه المشكلة و أخيرا الحلول المقترحة أو التي اتخذت لتجاوز المشكلة.

ففـــي البحث فـــي أصل المشكل، أي الأسباب و الدوافع التي أدت إلـــى اندلاع الثورة و الجهات التي تقف وراءها و على من تقع مسؤوليتها، أوردت الصحافة الصادرة آنذاك قضية المؤامرة الخارجية أو الأيادي الأجنبية، و جاء في جريدة لورور يوم 5 نوفمبر:" أن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة و الأوامر من الخارج". و هي الصحيفة التي ساهمت أكثر من غيرها في نفث سموم العنصرية في فرنسا ضد الجزائريين.

و في 2 نوفمبر جاء في جريدة لوفيغارو Le Figaro: "أن الجامعة العربية و أولئك الذين يعيشون في المنفى في القاهرة ليسوا هم وحدهم الذين يمارسون ضدنا سياسة الأرض المحروقة...إن خيوط المؤامرة لا تمر كلها عبر القاهرة... ففرنسا لن تحارب طويلا ضد الأشباح إذ لابد أن تسقط الأقنعة يوما ما..."

و أما جريدة لوموند Le Monde، فإنها تتعرض إلى قضية المؤامرة بأسلوب آخر حيث كتب محررها بيير ألبان ميشال: "قد يقول المرء أن العمليات ليس لها الطابع المصالي، حيث لم يتبعها على ما يبدو تحركات جماهيرية و تمردات و انتفاضات، و لم تسجل أية هيجانات مشبوهة، لذلك لا يسعنا إلا أن نصدق بأننا أمام منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية ولا تمت للجماهير بصلة وكما هو معلوم فإن إذاعة صوت العـــرب لـــم تعد تميـــز بين بـــلدان الحماية و الجزائر الفرنسية."(2)

و في جزء آخر من الجريدة نجد أن الفقر و الحرمان هما اللذان كانا وراء هذه الثورة في الجزائر، و هو نفس الطرح الذي تبنته الجريدة في جانفي 1955.(3)

و الواقع أن فكرة المؤامرة الأجنبية لم تكن طرح الصحافة الفرنسية و إنما هي فكرة المسؤولين الفرنسيين، حيث أبدى الوالي العام السيد روجي ليونارد Roger Léonard اندهاشه

---

1 Chentouf Tayeb, **Le journal le monde et le premier novembre 1954**, in Le Retentissement de la révolution algérienne, op,cit. p 59.

2 محمد حربي، المرجع السابق ص 23.

3 Chentouf Tayeb, op,cit. p 60.

أمام التناسق الذي تمت به العمليات عبر مختلف أنحاء البلاد، وراح يؤكد أن كل القرائن تثبت بأن عناصر أجنبية هي التي خططت و هي التي تقود التمرد، قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة.(1)

و في 12 نوفمبر 1954 أكد مانداس فرانس رئيس الحكومة أمام الجمعية الوطنية الاتهامات الصريحة الموجهة ضد مصر و طلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل مساعدة هامة، ملوحا في الوقت نفسه بإمكان اتخاذ إجراءات ردعية ضدها.

و في المعسكر المعادي للاستعمار فان فكرة الاستفزاز هي التي غلبت على بعضهم، حيث كتب كلود بوردي يقول(2): "يجب أن لا تستبعد إمكانية قيام بعض الاستفزازيين بهذه الأعمال، مستغلين في ذلك غضب العناصر الوطنية المتطرفة و ذلك قصد الحيلولة دون كل تطور ايجابي و إثارة ردود فعل قمعية من السلطات."

معنى ذلك أن كل الفرنسيين كانوا يعتبرون ما وقع في الجزائر بأنه ثورة تحريرية بما في ذلك المعادون للاستعمار و من ضمنهم كلود بوردي.

و يذهب الحزب الشيوعي أبعد من ذلك، حيث جاء في جريدة لومانيتي L'humanité يوم 02 نوفمبر في صفحتها الثالثة، أن الجريدة قد حذرت من الاستفزاز منذ 18 أكتوبر 1954، من خلال الاستعدادات و الندوات و من تحركات جاك شوفاليي المشبوهة.(3)

فالجريدة تـــرى أن الأحداث من تدبير السلطات الكولونيالية، التي تريد الإنفراد بالجزائر و استغلال خيراتها و المحافظة على نفوذهم فيها و غلق الباب نهائيا في وجه كل محاولة لتحرير البروليتارية في الجزائر.

و لكن الجميع بقي ينتظر إلى غاية يوم 08 نوفمبر لمعرفة الموقف الرسمي للحزب الشيوعي الفرنسي الذي أداع مكتبه السياسي بيان الحزب و مما جاء فيه الفقرة التالية: "إن الحزب الشيوعي الفرنسي الأمين لتعليم لينين، لا يمكن له أن يوافق على اللجوء إلى أعمال فردية من شأنها خدمة أسوأ غايات المستعمرين، هذا إذا لم يكونوا هم الذين يدبرونها و الحزب

---

1 محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر: 1984، ص 91.

2 محمد حربي، المرجع السابق ص 24.

3 Annie Rey-Golzeiguer, **La gauche française et le 1er novembre**, in Le Retentissement de la révolution algérienne, op,cit. p 252.

يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية معه في نضاله الجماهيري ضد عمليات القمع و الإرهاب، و دفاعا عن حقوقه".(1)

و يفهم من هذه الفقرة أنه طبقا للتعاليم التي وضعها أحد أهم زعماء و منظري الشيوعية العالمية فلاديمير لينين و طبقا لتجربة الحزب الشيوعي الفرنسي، لا يؤيد الشيوعيون اللجـــوء إلى أعمال فردية من شأنها خدمة المستعمرين، المعروفين بالاصطياد في المياه العكرة بل هم الذين يدفعون الأوضاع نحو التعفن من أجل الوصول إلى مآربهم.

إن هذا الموقف الذي يعبر عنه الحزب الشيوعي إنما هو التزام بمذهبه المعادي للاستعمار، ولكنه غير منصف لآمال الشعب الجزائري في الحرية و الاستقلال، لأنه يفهم جيدا من الفقرة السابقة أن الحزب الشيوعي كان يريد قيادة الكفاح التحريري في الجزائر بل و يريد أن ينصب نفسه وصيا على الجزائريين، لأنهم لم يبلغوا بعد سن الرشد كما أن حركتهم هي الأخرى غير راشدة.

إن هذا التوجه يدل على انعدام رؤية واضحة للحزب الشيوعي الفرنسي اتجاه الثورة الجزائرية، لأنه يجهل و يتجاهل عن قصد أو من غير قصد جوانب عديدة قد أحاطت بهذه الثورة، وهذا ما أسهم في اتخاذه لهذا الموقف المتردد.

أما طـــريقة التعامل مع المشكلة أو كيف كانت المواقف المختلفة من الثورة الجزائـــرية و التحاليل المختلفة لها، سواء التي قدمتها الحكومة الفرنسية أو الأحزاب السياسية و الجرائد حسب ميولاتها و اتجاهاتها الفكرية و الأيديولوجية، فكانت تختلف من مجموعة إلى مجموعة أخرى. من الوهلة الأولى يبدو أنه لا يوجد اختلافا كبيرا في مواقف تلك المجموعات و هي تردد نفس الخطاب تقريبا، فإذا أخذنا الموقف الرسمي الذي جاء خاصة على لسان رئيس الحكومة مانداس فرانس الذي صرح يوم 02 نوفمبر 1954: "بين الجزائر و فرنسا لا يوجد أي تنازل بالتراضي... هنا فرنسا". أما وزير الداخلية فرانسوا ميتران، فصرح يوم 04 نوفمبر 1954: " المفاوضات الوحيدة هي الحرب." و في 07 نوفمبر يضيف رئيس الحكومة: "الجزائر هي فرنسا" و فرنسا لا تعترف بداخلها بأية سلطة، غير سلطتها."(2)

---

[1] ليون فيكس، **الجزائر حتف الاستعمار**، مكتبة المعارف بيروت ب ت. ص ص 43-44- 45.

[2] Gacon Jean, **44/58 Quatrième République**, Messidor/Editions sociales 1987. p p 214-215.

وأمام البرلمان الفرنسي يشدد الرجلان أكثر من لهجتهما، فيقول مانداس فرانس يوم 12 نوفمبر 1954[1]: " تأكدوا أنه لن يكون من الحكومة أي تردد أو تنازل ... في تطبيق القانون". ثم يضيف: "سوف لن نتقاعس عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلام الداخلـــي للأمة ووحـــدتها و سلامة الجمهورية، لأن عمالات الجزائر، هي جزء من فرنسا." و في نفس اليوم، يصرح وزيره للداخلية[2]: "أن كل الوسائل سوف تسخر من أجل انتصار قوى الأمة، مهما كانت الصعوبات... الجزائر هي فرنسا..."

إذن كان هذا الخطاب يدل دلالة واضحة على اعتبار الجزائر فرنسية، و التزام الحكومة الفرنسية بالدفاع عن هذه الفكرة بكل ما تملكه من وسائل، وطمأنة بذلك الكولون.

و الجديـــر بالملاحظة أن هذا المـــوقف كانت تتبناه أغلبية الاشتراكيين، أمـــا المعتدلون و الحزب الراديكالي و الجمهوريون و الديغوليون، فكانوا ينظرون إلى مشاكل الجزائر على أنها ضمن صلاحيات الأمن العام. و لم يخرج عن هذه القاعدة التي تبناها الاشتراكيون و المعتدلون سوى الحزب الشيوعي، الذي يبدو أنه بقي وفيا لمبادئه في معاداة الاستعمار، ولكن دون موقف صريح، داعم و مساند و مؤيد و معترف بالثورة الجزائرية.[3]

و أما الصحافة، فقد تناولت بعض العناوين موضوع الثورة بنفس الطروحات التي جاءت على لسان المسؤولين الرسميين و قادة الأحزاب، بل أنها تستعمل نفس العبارات و الألفاظ التي وصفت الثوار بالخارجين عن القانون و قطاع الطرق و الفلاقة، و غيرها. ولم يتخل الكثير من العناوين عن فرضية اليد الأجنبية و المؤامرة الداخلية، فإذا أخذنا جريدة لوموند فإننا نجد مواقفها غامضة فيما يخص الجزائر كقضية كولونيالية، و قضية تصفية الاستعمار، و كانت في غالب الأحيان مواقفها متناسقة مع الموقف الرسمي.[4]

و أما لوليبارتار Le Libertaire و هي جريدة الجناح الاشتراكي فإنها بدأت منذ 14 ديسمبر 1954 في انتقاد سياسة الحكومات الفرنسية اتجاه الجزائر، وتعتبر هذه السياسات هي التي وضعت الاتحاد الفرنسي آنذاك في خطر.[5]

---

[1] Vittori, Jean-Pierre. Op,cit. 46.

[2], André Moine, **Ma guerre d'Algérie**, éditions sociales, Paris 1979. p 47.

[3] محمد حربي، المرجع السابق ص 25.

[4] Chentouf Tayeb, op,cit. p 64.

[5] Annie Rey-Golzeiguer, op,cit. p 255.

و الحقيقة أن الرأي العام الفرنسي، لم يكن مطلعا تمام الإطلاع على الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر و باقي المستعمرات، و لم تكن أغلب الصحف و الجرائد تقدم له المادة الخبرية اللازمة عن تلك الأوضاع، وهذا ما يفسر البطء الكبير في تكوين موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية.

إذن فالموقف الغالب أثناء اندلاع الثورة هو ضرورة الحفاظ على الجزائر لأنها قطعة فرنسية، و أرض فرنسية، واعتبار انعدام الأمن فيها هو تهديد لكل الوطن. أما الموقف المناقض لذلك، فإن صوت أصحابه كان خافتا جدا، ولا يسمع ولا يؤثر بل قد يعتبر خائنا و متواطئا ضد سلامة و أمن و وحدة الوطن و الأمة. و من هذه الأصوات صوت رئيس أساقفة أنجيه Angers السيد شابولي Chappoulie الذي صرح يوم 05 ديسمبر[1]: "إذا قمتم بفعل الخير اتجاه بعض الشعوب، فلأنكم قد أقمتم على أرضهم. إنهم لم يستدعوكم، إن حقوقهم متساوية أمام حقوقكم"، و في مكان آخر يضيف: "إن كلمات القمع و التمشيط و الإعدام توجع آذان المسيحي، لأنها لا تحمل أبدا الرسالة التي كلفنا بحملها". و في جزء آخر يقول: "لا يجوز في أي حال و بحجة إجراء العدالة استعمال الأساليب التي تستنكرها الأخلاق و العدالة كالاعتقالات التعسفية و التعذيب و الأعمال الانتقامية الجماعية و ما شابهها. أما التحقيق و الحكم و الجزاء و كذلك تحديد الخطأ الجماعي عند الاقتضاء فيجب أن تكون بعيدة عن التعسف و ألا تتأثر بهوى أطراف الخصومة. إذا قلنا هذه الأشياء بأكثر دقة، كما أريد أن أقولها و أوضحها في كاتدرائية، فإننا نقدم خدمة جليلة لوطننا".

كما يقول ليون فيكس[2]: "إن الحكام الفرنسيين، ببذلهم الجهود لإبقاء نظام حكم ترفضه الأكثرية الساحقة، من الجزائريين، رفضا باتا، يعلمون أنهم يمضون نحو أعمال عنف متزايدة تقود إلى وضعية بالغة الخطورة، و توسيع الهوة التي من مصلحة الاستعمار حفرها بين مختلف فئات السكان الجزائريين، وزيادة الحقد على فرنسا."

و فيما يخص حل الخروج من الأزمة التي تهدد فرنسا من الجزائر، فإن كل الأنظار كانت متجهة نحو الحكومة ورئيسها منداس فرانس الذي كان في وضع لا يحسد عليه لأن كل الأطراف كانت معادية له، فمجموعة الضغط الاستعمارية كانت حاقدة عليه بسبب التسويات في

---

[1] المطران الياس زغبي: **<u>ثورة الجزائر و الكنيسة</u>**، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ب ت . ص ص 32-33.
[2] ليون فيكس، المرجع السابق ص 49.

الهند الصينية، تونس و المغرب، و أما الحركة الجمهورية الشعبية MRP فعداوتها لــه كانــت بسبب تصفيته للمجمــوعة الأوربية للــدفاع المشتــرك، و أمـــا الشيوعيون و الاشتــراكيون، و الديغوليون فبسبب كونـــه من أنصار إعادة تسلـــيح ألمانيا، و أمـــا الجماعـــات الاقتصاديـــة و الاجتماعية فكان بسبب سياسة التحديث التي كان ينوي القيام بها والتي تعود بآثار سلبية عليهم.

و كما نلاحظ، فإن المسائل التي كانت تثير اهتمام مختلف شرائح و أقسام الرأي العام الفرنسي كانت أهم من الثورة الجزائرية، فأية مجموعة لم تكن مستعدة للتضحية بمواقفها من أجل الجزائر، لأن المعركة حاسمة و شديدة جدا على المواقع داخل فرنسا، وهذا ما يفسر تحالف الشيوعيين مع اليمين، وهم الذين كان منتظرا منهم اتخاذ موقف مشرف من الثورة الجزائرية، لكن مصالحهم كانت قبل كل شيء.(1)

هذا التوجه لازال سائـــدا اليوم فـــي التعامل مع القضايا الخارجية المطـــروحة و كأنه هو خط سير السياسة الخارجية الفرنسية.

و هكذا التزم الجميع بالصمت أمام الإجراءات العسكـرية التـــي قامت بـــها الحكـــومة، و التعزيزات التي أرسلت إلى الجزائر. حيث أن حكومة منداس فرانس رفعت عدد القوات التي كانـــت موجودة في الجزائر مـــن 56500 رجل إلـــى 83400 رجـــل فـــي فيفري 1955.(2) و هذا الصمت مرده أن مهمة الجيش الفرنسي في الجزائـــر هـــي الحفاظ على الأمن لكل سكان الجزائـــر، و الدفاع عن الجزائر من حـــركة العنف و التمرد و العصيان و الخروج عن القانون وبالتالي عن حدود فرنسا.(3)

و هكذا بدأت الاعتقالات في صفوف المشتبه فيهم من الوطنيين الجزائريين، و بدأ القمع المنظم، وبدا جليا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية كانت بصدد إعادة احتلال الجزائر أمام صمت و لا مبالاة الرأي العام الفرنسي. و بداية التحضير الفعلي لإعلان حالة الطوارئ و القيام بالعمليات العسكرية الكبرى على منطقة الأوراس و القبائل و الشمال القسنطيني.(4)

---

1 محمد حربي، المرجع السابق ص 26.

2 Charles Robert Ageron, **histoire de l'algerie contemporaine**, P.U.F 1er édition Paris 1964. p 100.

3 Jean Peillard, **la pacification de l'Algérie et la conscience française**, éditions Baconnier, Alger SD. p p 68-69.

4 محمد حربي، المرجع السابق ص 28.

2- الرأي العام الفرنسي و أحداث 20 أوت 1955 :

لقد عبر الكثير من الكتاب والصحفيين عن الصمت و السكوت حول ما يجري في الجزائر ورفض السلطات الفرنسية الاعتراف بالأحداث على أنها حرب أو حرب أهلية، بل أنها مازالت متمادية في وصفها بأنها عصيان، وأن إجراءاتها من أجل إعادة النظام و الأمن، بأن ذلك شكل أزمة الضمير الفرنسي، لماذا ؟ لأن القيم الفرنسية ترفض مثل ما يجري في الجزائر من تجاوزات و انتهاكات و لأن ذلك الصمت معناه تواطؤ و مساندة للإجراءات الحكومية، لكن تعاظم وتزايد القمع هو الذي وضع الرأي العام الفرنسي في مأزق بل و وضع المسؤولين الفرنسيين في مواقف صعبة للغاية خاصة مع اندلاع أحداث 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني.

بعد أحداث 20 أوت 1955، بدا جليا أن الرأي العام في فرنسا قد تأثر لأول مرة بنشاط الثائرين في الجزائر.[1] حيث ظهرت موجة عدم الرضى الشعبي في فرنسا لاستمرار الحرب في الجزائر، هذه الحرب التي لم يكن لها اسم محدد، أصبحت تكلف الدولة الفرنسية كثيرا خاصة من الجانب الاقتصادي حيث ازدادت ميزانية الجزائر، سنة بعد سنة.[2]

و هذه الملاحظات التي ارتأينا الوقوف عندها، إنما استنتجناها خاصة من خلال تحليل الصحافة الفرنسية التي غطت هذا الحدث أكثر. أولا: فيما يخص الادعاءات السابقة على أن الثورة عمل فردي و معزول، لا أساس له من الصحة، بل هي ثورة و عمل منظم و مخطط له و ليس عفويا أو ارتجاليا. ثانيا: هذه الأحداث أثارت قضية جديدة و هي العنف و العنف المضاد الذي خلق الإرهاب، وهذا التعبير أصبح يطلق على عمليات الثورة داخل المدن خاصة. و ثالثا: أن هذا الحدث يبين امتدادا إقليميا للثورة الجزائرية، لأنه تزامن مع حلول ذكرى إقليمية و هي حادثة نفي السلطان المغربي إلى جزيرة مدغشقر من طرف سلطات الحماية الفرنسية في مراكش. و رابعا: أن هــذه الأحداث ورطت السلطات الاستعمارية أكثــر فــي مسلسل القمــع و الهمجية التي أصبحت لا تخفى على أحد.[3]

---

[1] جوان جليسبي، المرجع السابق ص ص 148-149.

[2] موسى تواتي، **__هجوم 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني__**، رسالة لنيل شهادة ماجستير معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة 1998 ص 163.

[3] محمد لحس ازغيدي، **__أحداث 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني__**، مجلة التاريخ – المركز الوطني للدراسات التاريخية – عدد خاص 1984 ص 91.

جاء في إحدى الصحف الصادرة آنذاك تساؤل كبير هو: كيف وصلت فرنسا إلى هذا الحد؟ و هل كتب لشمال إفريقيا أن تصبح بـــلادا ممزقة أم مـــوحدة؟ حيث جـــاء فـــي المقـــال: "...كيف وصلنا إلى هذا الحد؟...فظاعة الحوادث التي وقعت، لا يوجد شيء يبرر حدوثها...هل ما يزال في الإمكان أن نلجأ إلى العقل؟ أم هل كتب علينا أن ندخل في الحلقة المفرغة حيث يصبح القمع مشروعا أمام الإرهاب و حيث يعطي القمع للثورة عنفها و يزيد من فظاعتها..."[1]

إن كاتب المقال يشير بوضوح إلى سياسة القمع التـــي تمـــارسها السلطات الاستعمارية في الجزائر و هو يحذر من التمادي في هذه السياسة الجبانة، لأن العنف سوف يولد عنفا أشد، و يعطي للثورة الوقود للاستمرار. كما أن الكاتب يصف هذه الأحداث بالإرهاب و هو مصطلح جديد جاءت به أحداث 20 أوت 1955.

اتخذ هذا الإرهاب ثلاثة أشكال و هي الإرهاب ضد المؤسسات و الهياكل العمومية التي طالها التخريب و التدمير، و الإرهاب الأعمى الذي يؤدي إلى حصد أرواح بريئة جراء انفجار قنابل في المناطق العمومية، و الإرهاب المنظم و الانتقامي الذي يتوجه نحو اغتيالات جماعية أو فردية للعائلات الأوروبية و بعض الجزائريين المتعاونين مع السلطات الفرنسية.[2]

هـــكذا قـــدم بعضهم تحليله لأحداث 20 أوت 1955 التي شدت اهتمام الشعب الفرنسي. و كانت سببا في دعوة البعض إلى حل المشكلة حلا سياسيا، رغم أن معالم ذلك لم تكن واضحة، من حيث الأطراف التي يعنيها هذا النوع من الحلول.[3]

أما جريدة كومبا الباريسية فاكتفت بنقل ما كتبته الصحف الأجنبية عـــن أحداث 20 أوت 1955 في الجزائر و المغرب، التي أوردت أن أغلب المقالات الافتتاحية التـــي ظهـــرت على أعمدة صحف الأمم الأجنبية أظهرت شدة الحكم علـــى فرنسا و تنديدها بالسياسة التـــي تسلكها و القمع الذي تقوم به. و هذه الجريدة لم ترد التطرق إلى موضوع القمع بطريقة مباشرة و إنما من خلال تعاليق الصحف الأجنبية.[4]

---

[1] عبد الله شريط، **الثـــورة الجزائرية فـــي الصحافة الدولية**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزء 02 السنة 1955. ص 43.

[2] Jacques Duquesne, op,cit. p 52.

[3] الصباح،(الجريدة التونسية)، يوم 1955/09/24 العدد 1152 ص 04.

[4] عبد الله شريط، المرجع السابق ص 46.

ولم يشذ مراسل جريدة لوموند عن القاعدة في التطرق إلى موضوع القمع بعد أحداث 20 أوت 1955، حيث جاء عنوان المقال: "حرب لا رحمة فيها." وصَفَ مدينة سكيكدة أنها المدينة التي تعد حقا هي مركز رد الفعل الأوروبي، و في رسالة أخرى سابقة كان مراسل لوموند قد أورد: "إن البلاغ الرسمي الذي صدر أعلن أن ست مداشر قد دمرت. و هي التي آوى إليها الثوار و أن النساء و الأطفال قد أجلوا قبل عملية التدمير."(1)

إن هذه الرسائل التي بعث بها مراسل لوموند من سكيكدة هزت الرأي العام الفرنسي لأن القصف الذي تعرضت له بعض القرى و المداشر كان عشوائيا دون إجلاء النساء و الأطفال. أما مجلة أوبسارفاتور فنشرت في الأسبوع الأول من الحوادث مقالا بعنوان:"لحظة الحقد في المغرب العربي"، يتطرق فيها كاتب المقال إلى فشل سوستيل في الجزائر و استسلامه مع كثير من الصحفيين لحتمية كارثة "الإرهاب و الإرهاب المعاكس" و بداية سياسة المجازر فعلا و يحذر من كارثة جديدة قد توقع الجيش الفرنسي في ديان بيان فو أخرى.(2)

إذن فإن أغلب هذه الصحافة قد تناولت موضوع القمع و الإرهاب في الجزائر و لاسيما أثناء أحداث 20 أوت 1955، لكن دون فصله عن أحداث البلدين الشقيقين و لذلك لم يأخذ البعد الذي كان بالإمكان التأثير به على الرأي العام الفرنسي، حيث قلل من انتشار هذه الممارسات.

لم يكن تعاطي الصحافة الفرنسية لأحداث 20 أوت 1955 وحده الذي شد اهتمام جزء من الرأي العام في فرنسا و إنما أيضا المواقف المختلفة التي جاءت بعد الأحداث سواء مواقف الحكومة أو الطبقة السياسية، حيث أن أغلب المتتبعين كانوا ينتظرون تفسيرات أكثر عما جرى في الجزائر و عن الإجراءات المتخذة مثل إرسال الجنود إلى الجزائر و فرض حالة الطوارئ و عن حركة المجندين في سبتمبر 1955. إلا أن كل ذلك لم يجد تفسيرا أو جوابا، لا من طرف الحكومة أو ممثليها في الجزائر و لا من طرف الأحزاب السياسية الفرنسية.(3)

كان رد فعل الحكومة الفرنسية هو تشديد الإجراءات حيث وسعت العمل بقانون حالة الطوارئ في كامل الجزائر، واستدعت جنود الاحتياط و بدأت تحضر لبناء المحتشدات. و معنى هذا أنها كانت متمادية في تجاهل المشكل الجزائري و إظهاره على غير حقيقته أمام الرأي العام.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 53-55.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[3] Harbi, Mohamed, **une vie debout**, casbah éditions , Alger 2001, p 152.

و اكتفى الحزب الشيوعي الفرنسي بإرسال رسـالة إلى نظيره الحزب الاشتراكي فـي 01 سبتمبر 1955 بيّن فيها موقفه من سياسة الحكومة الفرنسية في المغرب و الجزائر و هي سياسة القوة و القمع الدموي، التي ليس لها أي مبرر أمام الحقوق المشروعة للشعبين المغـربي و الجزائري، خاصة و أن الظروف الدولية كانت تفتح الأمل أمام الشعوب بفضل سياسة التعايش السلمي، ثم يعبر عن قلقه و عن قلق الشعب الفرنسي المستاء من استمرار سقوط أبنائه في تلك العمليات. يضاف إليها استدعاء عدد آخر من جنود الاحتياط، و عدم تسريح من أتموا أداء الخدمة العسكرية. ثم يدعوه إلى تبني موقف موحد بين الحزبين يقوم على الأسس التالية:[1]

- نبذ القمع.
– استدعاء الجنود المرسلين إلى شمال أفريقيا منذ سنة.
– إلغاء الإجراءات التي تذكر باستمرار الخدمة تحت العلم الوطني.
- فتح مفاوضات حقيقية مع الممثلين من الشعبين الجزائري و المغربي.

إن هذا الموقف الذي أبداه الحزب الشيوعي اتجاه الجزائر لم يكن بمعزل عن المغرب، زيادة على ذلك فإن دعوته هذه جاءت مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية و بداية الحملة الانتخابية التي بدأت تلوّح فيها تشكيل جبهة جمهورية من أحزاب اليسار الفرنسي و الأحزاب الجمهورية على شاكلة ما حدث في عهد الجبهة الشعبية سنة 1936.

غير أن التطورات التي كانت بسبب أحداث 20 أوت 1955 و التي استدعت اهتمام الرأي العام الفرنسي أكثر مثل مظاهرات الشباب الفرنسي المجند يوم 01 سبتمبر 1955 في محطة مون بارناس بباريس و يوم 11 سبتمبر في محطة ليون بباريس، واعتصام حوالي 400 مجند في كنيسة سان سيفران في باريس يوم 29 من نفس الشهر، هـي أحداث تـدل على بداية تشكل وعي حول انعـدام الاستقرار في الوضع في الجزائر. كل هؤلاء عبـروا عـن قلقهـم و خجلهم و رفضهم الخدمة بالقوة، لقضية ليست قضية مجموع الشعب الفرنسي.[2]

و تم توزيع مناشير و بيانات تعارض و ترفض الحرب في الجزائر و الذهاب إلى القتال فـي الجزائر أو كـما سمي بـ "الموت الأحمر"، كما رفض بعض الجنود في طولون و روان

---

[1] Monique Lafon, **la lutte du parti communiste français contre le colonialisme**, éditions sociales Paris 1962, pp 116-117.

[2] علي كافي، **من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، (مذكرات الرئيس) دار القصبة، الجزائر: 1999 ص 88.

و فالانس الذهاب إلى الجزائر. و بعد هذه الأحداث تأسست بالعاصمة الفرنسية هيئة من المجتمع المدني سميت: بـــ "لجنة العمل ضد مواصلة الحرب بإفريقيا الشمالية" و شرعت في نشاطها يوم 05 نوفمبر 1955 ضد الحرب التي أصبحت تشكل خطرا على الجمهورية الفرنسية.(1)

هكذا كان الرأي العام الفرنسي أمام أحداث 20 أوت 1955، التي اعتبرها البعض هي الانطلاقة الفعلية للثورة الجزائرية بالنسبة للرأي العام في فرنسا، لأنها بدأت تسمع بعض الأصوات الخافتة سابقا.

3- الثورة الجزائرية في فرنسا:

مهما قيل عن دور أحداث الثورة يوم الاندلاع في غرة نوفمبر و يوم 20 أوت 1955 في التأثير على الرأي العام الفرنسي، و على تطور مواقفه و اتجاهاته فإن ذلك التأثير لن يصل إلى القدر الذي خلفه انتقال عمليات الثورة إلى الأرض الفرنسية نفسها، لأن الثورة الجزائرية أصبحت جزءا من واقع الشعب الفرنسي، و أضحت واقعا معاشا لا مفر منه، إن الحديث عن أحداث الثورة في فرنسا، و تأثيرها على الرأي العام الفرنسي، لا يمكن أن يصل إلى درجة التكامل إلا إذا تطرقنا إلى عنصرين أساسيين و هما، تأسيس فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني و الصراع الذي وقع في فرنسا بين جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية المصالية.
ففي ما يتعلق بتأسيس جبهة التحرير الوطني في فرنسا، فإننا طبعا لن نقوم باستعراض تاريخي لمراحل تطور الفيدرالية منذ قيامها إلى نهاية الثورة، لأن ذاك يتطلب بحثا منفصلا و مستقلا عن موضوعنا و هو تتبع تطورات الرأي العام الفرنسي اتجاه الثورة، لكن ذلك لا يعفينا من الإشارة إلى أن فيدرالية فرنسا لجبهة تحرير الوطني، ما هي إلا امتداد، لـــفيدرالية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية،* إذ أن المناضلين الوطنيين في فرنسا قد وجدوا أنفسهم في نفس المأزق الذي وقعت فيه الحركة الوطنية في الجزائر، بانقسامهم هم الآخرين إلى ثلاث مجموعات و هم المصاليون و المركزيون، و أنصار المنظمة الخاصة أو الشروع في العمل الثوري.

---

[1] موسى تواتي، المرجع السابق، ص 104.

* تأسست سنة 1946، على أنقاض المندوبية الدائمة التابعة لحزب الشعب المحل ، ينظر إلى:
Mohamed fares, **la participation des travailleurs algériens émigrés en France a la lutte de libération national 1954-1962**, in Le Retentissement de la révolution algérienne, op,cit. p116

إن هدف جبهة التحرير الوطني سنة 1954 هو تأطير حوالي 450000 مهاجر جزائري في فرنسا، وربطهم بالثورة الجزائرية في الداخل، لذلك قام محمد بوضياف بتعيين مراد طربوش على رأس هذه الفيدرالية، التي قامت بتقسيم فرنسا إلى أربع مناطق جغرافية هي: الشمال و باريس التي قسمت إلى منطقتين هما باريس الضفة اليسرى وباريس الضفة اليمنى، و الشرق و الجنوب الفرنسي، مزودة بتنظيمات محكمة تشمل كل الميادين السياسية و المالية و العسكرية وغيرها.(1) و يشرف عليها لجنة مديرة و مسيرة للنشاطات التالية: التنظيم و الدعاية و الخزينة و الشؤون الاجتماعية و النقابية و المجموعات المسلحة، وكانت تابعة مباشرة بعد مؤتمر الصومام للجنة التنسيق و التنفيذ.(2)

تركزت مهام الفيدرالية على تأطير الجالية الجزائرية المهاجرة وجرها إلى صف جبهة التحرير بعد الأزمة السابقة و تجنيد العمال الجزائريين في معركة التحرير بكل ما يملكونه من طاقات بشرية و مادية و مالية وتنظيمية و نضالية. ثم تحسيس الرأي العام الفرنسي من خلال الأحزاب و القوى التقدمية في فرنسا المعادية للاستعمار، بمشروعية نضال الشعب الجزائري و عدالة قضيته و العمل على كسب هذا التيار إلى صف الثورة.(3)

و لذالك قامت الفيدرالية بداية من سنة 1956 بعرض الأسباب التي دفعت الجزائريين إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح أمام الرأي العام الفرنسي، وذلك من أجل إثارة اهتمامه، و تحمل مسؤولياته في الضغط على الحزب الكولونيالي و سد الطريق أمامه. لكن للأسف فإن هذه المهمة لم تُؤَدَ بالشكل الذي كان مأمولا، لأنها كانت تفتقر للوسائل الفعالة لإنجاحها خاصة الصحافة و الإطارات القادرة على العمل في السرية لإقناع الشخصيات الفرنسية، لأن ذلك يحتاج إلى رصيد نضالي كبير و كما هو معلوم فإن الكثير من المناضلين في فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير كانوا من الشباب غير المعروفين و الذين قدم كثير منهم من الجزائر، على العكس من ذلك فإن أغلب المناضلين السابقين في فيدرالية فرنسا التي أنشأتها حركة الانتصار كانوا قد لجأوا إلى صفوف الحركة الوطنية. إن هذه النقطة شكلت إحدى الصعوبات الخطيرة

[1] سعدي بزيان، **صفحات عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954**، مجلة الذاكرة المتحف الوطني للمجاهد ع 03 1995 ص 176 .

[2] Mohamed Fares, op,cit. p 117

[3] سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 177

التي واجهتها الفيدرالية، في إنجاح عملها، و تحقيق أهدافها السابقة.[1] و لتجاوز تلك الصعوبات حاولت الفيدرالية إيجاد وسائل أخرى فقامت بإنشاء "الودادية العامة للعمال الجزائريين"، لهيكلة العمال الجزائريين في المهجر، و أرادت ألا تكون فرعا للإتحاد العام للعمال الجزائريين، حتى لا تثير غضب النقابات الفرنسية خاصة السيجيتي CGT و السيافتيسي CFTC بل و من أجل الحصول على الدعم منهما في إطار الأممية العمالية، مع العلم أن تلك النقابتين الفرنسيتين لم تعترفا بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

و لكن حسب ما يبدو فإن اهتمام الفيدرالية كان مركزا على العمال فقط دون فئات أخرى و التي كان بإمكانها أن تؤثر أحسن على الرأي العام الفرنسي مثل الطلبة و اليهود خاصة و مالهم من نفوذ في الدوائر الفرنسية.

حسب تقديرنا فإن ذلك يرجع إلى أن العمال هم الفئة الأكثر عددا، إضافة إلى أن المهمة الأساسية لها هي جمع الأموال و شراء الأسلحة، و إرسال جزء من تلك الأموال إلى الجزائر، وبالتالي فإن قضية إثارة الرأي العام الفرنسي لم تكن أساسية، و هذا ما يفسر تأخر الشروع في تنفيذ العمليات المسلحة في فرنسا إلى شهر أوت 1958.

هكذا تأخر اهتمام الرأي العام الفرنسي بالقضية الجزائرية و دعمها، إن هذا التأخر لا يعود فقط إلى قضية الأولويات التي وضعتها الفيدرالية و إنما إلى الصراع الذي نشب بين **الآفلان** و **الأمنا**، و هي القضية الجوهرية الثانية التي أردنا التطرق إليها لأن هذا الصراع جعل الرأي العام الفرنسي في حيرة من أمره، حيث دفع عدد كبيرا من الفرنسيين يطرحون هذه الأسئلة: لماذا يتقاتل الجزائريون في فرنسا؟ ماهي أهدافهم؟ و غيرها من الأسئلة التي أثارت حفيظة الكثير من الفرنسيين آنذاك.

و بدأ الصراع بشكل سياسي لكنه سرعان ما تحول إلى صراع مسلح اتخذ أسلوب التصفية الجسدية. ويذكر أحد قادة* فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير أن الجبهة ردت بالمثل على الحركة الوطنية و ذلك عندما صرح قائلا[2]: "إن رد الفعل على المصاليين كان بنفس الأسلحة التي استعملوها، و القوة التي رأوا أنها مجدية... إن رد فعلنا يتفادى إطلاق النار المكثف على المجموعات بل يستهدف العناصر الخطيرة فقط..."

---

1 Harbi Mohamed , op,cit. pp 198 -199- 200.

* القائد المقصود به هنا هو قدور لعدلاني.

2 Ibid, p 212

إن هذا التصريح كما نلاحظ، يلقي بالمسؤولية الأولى على مصالي، و لكن تاريخيا، ليس ثابتا أن مصالي هو الذي أعطى الشرعية لهذه التصفيات، إضافة إلى أن ذلك الرد الذي ذكره هذا المسؤول لم يكن ملتزما به في كل الحالات، بل هناك تجاوزات كثيرة ذهب ضحيتها عدد كبير من المناضلين البسطاء الذين لم يكونوا حتى على إطلاع على ما يحدث آنذاك، بل أحيانا أن بعض العمليات كانت فظيعة جدا.

نحن هنا لا نريد الوقوف مع هذا الطرف أو ذاك بل نحاول عرض الوضع بكل موضوعية دون الخوض فيه أكثر من هذا.

و النتيجة هي أن هذا الصراع كان دمويا، و حصد عددا كبيرا من الأرواح، قدّرتها بعض الأوساط بحوالي 4000 قتيل و 9000 جريح من جملة حوالي 12000 اعتداء، تركزت أغلبها في ضواحي العاصمة باريس و هذا في سنة 1958، التي شهدت تصفية أغلب قادة الحركة الوطنية و نجاة مصالي الحاج نفسه من إحدى العمليات التي استهدفته في إقامته الجبرية. و انتهى هذا الصراع بانتصار الجبهويين، و لذلك تقرر نقل الثورة رسميا إلى فرنسا أو فتح جبهة ثانية.(1)

و هكذا يمكن القول أن التحول الذي طرأ على الرأي العام الفرنسي في حوالي 1958 اتجاه الثورة الجزائرية، كان بطيئا في حركيته و تبلوره، لأن الثورة لم تضع إستراتيجية محكمة لكسب تأييد الشعب الفرنسي منذ البداية، على الرغم من وجود عدد كبير من الشخصيات الفرنسية و الكتاب و المفكرين و الصحفيين الذين كانوا يعارضون سياسة الحكومات الفرنسية في الجزائر و يرفضون الاستعمار، لكن الثورة لم تتجه إلى هؤلاء لتستثمر مواقفهم و تجعلها مؤثرة و نافذة.

كما يمكن القول أن الثورة الجزائرية خلال 1954- 1958، كانت حربا بين الأشقاء الجزائريين في نظر قسم كبير من الشعب الفرنسي، حيث أن العمليات المسلحة ضد الأهداف الفرنسية -في فرنسا- لم تبدأ رسميا إلا منذ 25 أوت 1958، عندما قررت جبهة التحرير الوطني نقل الثورة إلى الضفة الأخرى من المتوسط. و عليه فقد وصفت الثورة من طرف بعض الفرنسيين من الذين لم يدركوا حقيقتها بعد بـــ "الحرب الأهلية".

[1] Duquesne Jacques, opcit pp 54-55.

الفـــصل الـــرابع

تبلور مواقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية ما بين 1958-1962.

المبحث الأول: جبهة مواصلة الحرب في الجزائر.

المبحث الثاني: جبهة رفض الحرب في الجزائر.

المبحث الثالث: انتصار جبهة رفض الحرب في الجزائر.

لقد رأينا في الفصل السابق أن تعاطي الرأي العام الفرنسي مع الثورة الجزائرية كان محدودا حيث لم تتبلور مواقف الجماعات و الشخصيات الفاعلة و المؤثرة بشكل واضح، غير أن معالمه بدأت تتضح لاحقا، و هو ما سنعالجه في هذا الفصل، حيث قسمته إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول؛ حددت جبهة الفرنسيين المؤيدين لمواصلة الحرب في الجزائر، و المضي في استخدام الآلة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية، و فرض السلام بقوة السلاح، و أما المبحث الثاني؛ فقد عرّفت فيه الجبهة المناهضة للحرب في الجزائر من خلال مواقفها الميدانية، واتساع دائرتها و تأييدها داخل المجتمع الفرنسي، و أما المبحث الثالث؛ فعملت على تبيين انتصار جبهة رفض الحرب، من خلال سعيها المتواصل في البحث عن حل عادل و دائم للقضية الجزائرية، و السماح لفرنسا بالخروج بشرف من هذه الأزمة، و إنجاح المساعي السلمية لحل المشكل في الجزائر، على الرغم من الرد العنيف الذي قامت به عناصر الجبهة الأخرى لإفشال و تعطيل ذلك.

المبحث الأول : جبهة مواصلة الحرب في الجزائر.

نقصد بجبهة مواصلة الحرب في الجزائر تلك المواقف التي مازالت متمسكة بالجزائر الفرنسية، سواء كانت تابعة لفرنسا مباشرة أو جزءا من مستعمرات ما وراء البحار، أو ضمن الاتحاد الفرنسي، و تتكون هذه الجبهة مــن عدة أطراف تمثل اتجاهات فكــرية و اديولوجية و سياسية مختلفة، بل أنها تضم كل الطبقة السياسية الفرنسية خاصة قبل أحداث 13 مايو 1958، و من بينها ، اليمين المتطرف، لأن وجوده مرتبط بالمصالح التجارية القائمة مع الجزائر، وينضم إليه المتطرفون الكاثوليك الذين يرافعون عن نظرة التبشير الديني المسيحي، ومن اليمين نجد الاتجاه الجمهوري الاجتماعي المتمسك بالدفاع عن الطابع الفرنسي للجزائر عن طريق سياسة الإدماج، التي دافع عنها كثيرا جاك سوستال و ميشال دبري.

و من الوسط نجد الحزب الراديكالي بقيادة ادوارد هيريو Edouard Herriot الذي مازال متمسكا بالنظرة الكولونيالية، التـــي بواسطتها يتم تحضير الشعوب و نشر الحضارة الفـــرنسية. و إلى جانبه هناك المنتخبون الأوروبيون من الجزائر خاصة بورجو و ريني ماير و غيرهم، كما تجدر الإشارة إلى أن الراديكاليين قد طرحوا تصورا آخر وهو الإصلاح في الجزائر، كما جاء به أندري موريس André Morice.

و إلى اليسار نجد الحزب الاشتراكي(Sfio) الذي مازال يدافع عن مبادئ الجزائر الفرنسية من خلال التغني بالإنجازات التي حققتها الحضارة الفرنسية في الجزائر و المطالبة بقانون خاص يمنح الجزائر نوعا من السيادة.

أما الحزب الشيوعي ذو الاتجاه المعادي للكولونيالية و الاستعمار فإن موقفه الرسمي كان مع إبقاء الارتباط بالجزائر ضمن المجموعة الفرنسية بواسطة وحدة وطنية فرنسية حقيقية، تعترف بالشخصية الجزائرية ذات الطابع العربي و الإسلامي، رغم أن عددا كبيرا من المناضلين الشيوعيين كانوا لا يتبنون موقف قيادتهم كما سيأتي.[(1)]

إن كل هذه المواقف كانت داعمة و مساندة، و مؤيدة لمسعى الحكومات الفرنسية في الجزائر، و الدليل على ذلك قيام التحالف الجمهوري بين كل هذه الاتجاهات في الجمعية الوطنية و الحكومة الفرنسية، ولم يخرج أي حزب عن هذا التحالف الذي استمر إلى سقوط الجمهورية

[1]Hélène Bracco, **Pour avoir dit nom, actes de refus dans la guerre d'algerie1954-1962**, Paris- Méditerranée, Paris 2003. p 34

الرابعة في منتصف 1958، ولكن أهم قطب في هذه الجبهة هم الكولون. لكن بما أننا بصدد دراسة الرأي العام الفرنسي في فرنسا، فإننا لا ندرس دور هذه الفئة في مواصلة الحرب في الجزائر بشكل مباشر، و أنما من خلال الضغط الذي تمارسه على الدوائر الحكومية الفـــرنسية و الطبقة السياسية، و الصحفية بفضل نفوذها السياسي و المالي.

إن أنصار هذه الجبهة خلال الفترة الممتدة مابين 1954-1958 كانوا يشكلون أغلبية في المجتمع الفرنسي.

ومن خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى المساعي المبذولة من أجل مواصلة الحرب في الجزائر، و إبقاء الجزائر فرنسية سواء عن طريق الحكومة الفرنسية، أو الحركات التي قام بها الجيش الفرنسي و المتطرفون فيما بعد.

1- الحكومة الفرنسية :

لقد استمـــرت الحكومة الفرنسية فـــي عهد الجمهورية الخامسة في دعـــم جبهة مواصلة الحـــرب في الجزائر، مثل ما كان ذلك فـــي عهد حكـــومات الجمهورية الـــرابعة ما بين 1954-1958، التي كانت الداعم الأول لتلك الجبهة واستطاعت كسب تأييد الرأي العام الفرنسي حول ذالك بمختلف اتجاهاته، كما استطاعت تحقيق ذلك عن طريق الإجراءات المتخذة - و قـــد سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني– مثل زيادة عدد جنود الجيش الفـــرنســـي في الجزائر، وإصدار قانون حالة الطوارئ و قانون السلطات الخاصة وتجديدهما، و توسيع العمل بهما ، ثم دمج جهاز الشرطة في الجزائر في الجيش، وتعيين شخصيات عرفت بحزمها الشديد في انجاز سياسة الحكومة في القضاء على الثورة، على رأس الولاية العامة في الجزائر أمثال: جاك سوستال و روبار لاكوست و غيرهما. و بقي خطاب مختلف رؤساء المجلس يدور حول إعادة الأمن و النظام في الجزائر، و ما يحدث في الجزائر، قضية داخلية، ولا يسمح لأي طرف التدخل في الشؤون الداخلية الفرنسية، وبالتالي الوقوف بكل عزم لمنع تدويل المشكل الجزائري. و سعيهم المستمر في إيجاد الحلول الناجعة لإبقاء الارتباط بين الجزائر و فرنسا، و لو عن طريق القوة والحرب.

وهنا تجدر الإشارة إلى قانون الإطار الصادر في 06 فيفري 1958 و الذي جاء فيه أن الجزائر جزء متمم للجمهورية الفرنسية، وأن مقاطعاتها المجمعة في أقاليم تدير نفسها بحـــرية و ديمقراطية في شؤونها الخاصة...[(1)]

إذن جاء هذا القانون ليدعم القوانين التي كانت موجودة، ولإيجاد تكييف جديد للجزائر بعد تصعيد الثورة، وهذا في إطار ما عرف بالاتحاد الفرنسي. أما بعد 13 مايو 1958، فقد عين مفوضا عاما يباشر كل اختصاصات الحاكم العام المدنية و العسكرية. أما الاختصاصات التي كانت سابقا في يد وزير الداخلية فقد حولت إلى رئيس الوزراء يعاونه سكرتير للشؤون الجزائرية.[(2)]

و تميزت سياسة ديغول في نصرة جبهة مواصلة الحرب في الجزائر في سياسة الدمـــج و المساواة بين الشعب الجزائري و فرنسا، كما أكد في جوان 1958 في وهران بأنه سوف يتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية، حتى يكفل النجاح لانتصار فرنسا في حربها ضد المتمردين.[(3)]

لقد كان ديغول ملزما بإرضاء المستوطنين، لأنهم أيدوا ودعموا حركة 13 مايو التي أوصلته و أعادته إلى سدة الحكم، ولاحظ ذلك عندما زار الجزائر في جوان 1958، حيث خرجوا لاستقباله هاتفين باسمه، وطلبوا منه القضاء على المشاكل التي تعيشها الجزائر، حيث جاء في مذكراته: "كانوا يرون أن المأساة التي تعانيها البلاد منذ عدة سنوات يجب أن تنتهي بسحق الثورة، و الاحتفاظ بما كانوا يسمونه – الجزائر الفرنسية- التي تنطوي على تثبيت سلطتنا المباشرة وسيطرة نفوذهم."[(4)]

و مهما يكن تبرير ديغول لسياسته اتجاه الجزائر، و موقفه من الجزائر الفرنسية، فإن أعماله كانت توحي بل تدل على أنه عمل على إبقاء الجزائر فرنسية، و ذلك من خلال الإجراءات العسكرية و دعم الجيش، وكذا تعيين ميشال دبري كرئيس للحكومة و المعروف بنصرته للجزائر الفرنسية، و بالتالي فإن ما يحاول تقديمه ديغول من تبريرات حول التزامه

---

[1] محمد حسنين – الاستعمار الفرنسي. ص 241.

[2] المرجع نفسه ص 250.

[3] ازغيدي، محمد لحسن، المرجع السابق، ص 169.

[4] شارل ديغول، **مذكرات الأمل، التجديد 1958- 1962**. ترجمة سموحي فوق العادة، ط 2،منشورات عويدات – بيروت: 1986 ص 50.

بإعطاء الحرية للشعب الجزائري، كان يندرج ضمن الخطاب الديماغوجي الذي يستعمله السياسيون، وديغول لم يشذ عن هذه القاعدة، لأن السياسي يراهن على كسب ود الجيش.(1)

أما رئيس الحكومة ميشال دبري فقد كان أكثر صرامة في الإجراءات لمواصلة الحـــرب في الجزائر كما كان مباشرا في سياسته و تصريحاته في استعمال كل الوسائل للحفاظ على الجزائر الفرنسية.

ففي فرنسا قرر دبري تدمير جبهة التحرير و سحقها نهائيا، وذلك عندما استلم مقاليد الحكومة، حيث جاء في مذكراته:" لاحظت أن المتمردين الجزائريين قد استقروا في فرنسا، واستطاعوا تأطير المهاجرين.. فكانت تعليماتـــي واضحة- سحق كل أجهزة المتمـــردين في فـــرنسا-".(2)

و بقي هاجس ميشال دبري وجود جبهة التحرير الوطني في فرنسا، حيث صرح أمام أعضاء البرلمان الفرنسي بلهجة التعجب: "الآفلان في قلب فرنسا!"، ودائما أمام البرلمان، يصرح دبري يوم 04 جوان 1959، قائلا: "إن شرعيتنا مستمرة " ثم يضيف:" أريد القول أولا أن حقوق فرنسا في تطبيق السيادة هي أقوى مما مضى...إن هذه السيادة هي التي تضمن الأمن الوطني بين ضفتي المتوسط، لأنه لا يوجد أمن لا في فرنسا، ولا في فرنسا الجزائرية بدون روابط واسعة حول المتوسط بواسطة نفس القوة العسكرية."(3)

و لا يتغير هذا الخطاب، حيث نجده يوم 13 أكتوبر 1959، يدافع عن الجيش الفرنسي، و عن السلاح الذي يحمله الجيش الفرنسي إذ هو الذي يمنع أي انفصال بين الجزائـــر و فرنسا، و أن الواجب يستلزم الحفاظ علـــى الاتحاد بين المواطنين الفـــرنسيين داخل الوطن الأم فرنسا أو في الجزائر بين الجاليات المسحية و المسلمة و اليهودية.(4)

إذن فإننا نعتبر دور الحكومة الفرنسية سواء من خلال شخصية ديغول و بعده ميشال دبري، كان واضحا في المحافظة على الجزائر الفرنسية، و مواصلة الحرب في الجزائر بتحقيق ذلك الهدف، و طبعا فان تلك المساعي قد اكتسبت أنصارا داخل المجتمع الفرنسي، خاصة من أولئك الذين أيدوا حركة 13 مايو1958، و بقوا ينتظرون من الحكومة الجديدة القضاء التام على

---

1 عمراني عبد المجيد، **جان بول سارتر و الثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي ، ب ت. ص 122.

2 Amiri, linda, **La bataille de Paris**, Media –Plus Algérie 1994 p 25.

3 Vittori, Jean-Pierre, **Le choix des larmes, Algérie 1954-1962**, éditions du félin et ARTE éditions Paris 2002 p 276.

4 Ibid, p279.

الحرب في الجزائر، بالاحتفاظ بها و عدم خسرانها، خاصة و أن أهمية الجزائر قد ازدادت من الناحية الاقتصادية باكتشاف البترول.

فإرادة الحكومة الفرنسية و رئيس الجمهورية في دفع الحرب في الجزائر إلى الأمام يبدو، أنه في إطار الحفاظ على تماسك الأمة و الوطن الذي يفرضه الواجب و تفرضه القوانين، و بالتالي فإن ذلك هو التزام بالمبادئ السامية للدولة حيث لا يقبل من أي مسؤول التهاون في أداء ذلك الواجب.

و الواضح بعد حوالي سنتين من ذلك أن هؤلاء المسؤولين الفرنسيين لم يكونوا مقتنعين بتلك السياسة التي انتهجوها، فتصريحاتهم و مواقفهم التي امتازت بكثير من الغموض و التردد ثم التناقض، تؤكد ذلك.

2- الجيش الفرنسي:

يرى المحللون أن الجيش الفرنسي قد أقحم و تورط في الحرب في الجزائر بشكل مباشر منذ سنة 1956، عندما تمت الموافقة على قانون السلطات الخاصة، التي منحت الدور الريادي للجيش الفرنسي على جميع المستويات، فانسحب السياسيون الفرنسيون من الساحة فاسحين المجال للجيش الذي دخل غمار الممارسة السياسية. من البديهي أن الجيش سوف يؤدي مهمته الدستورية و هي حماية الوطن و الدفاع عنه، و لكن الدفاع دوما يكون ضد العدو الأجنبي، فأين هو العدو و الأجنبي في الجزائر؟! لا يوجد ؟! إذن ما نوع هذه الحرب التـي سوف يشنـها هـذا الجيش؟!

إن الهدف من هذه التساؤلات ليس هو معرفة نوع الحرب في الجزائر، و إنما للإشارة إلى بؤرة النقاش الذي دار في فرنسا حول مستقبل المهمة التي اضطلع بها الجيش الفرنسي، ودوره في إعادة الأمن إلى الجزائر.

فقد ظهر منذ الأيام الأولى أن مهمة الجيش الفرنسـي في الجزائـر هـي إعادة الأمن و النظام و الهدوء، وحماية مؤسسات الدولة و الجمهورية، و هي الرسالة السامية لهذه المؤسسة الجمهورية سليلة المقاومة و التحرير، و هذا هو الشرف العظيم الممنوح للجيش الفرنسي، رغم النكسات التي حلت به في المستعمرات.[1]

[1]Casamayor, **combat pour la justice, le moral de l'armée**, esprit janvier 1962 collection esprit, Editions du Seuil, Paris, 1968 p 203 .

و على أساس علاقة متعدية فإن الجيش الفرنسي كان يدافع على بقاء ارتباط الجزائر بفرنسا، و بذلك يصب في جبهة مواصلة الحرب في الجزائر و نصرة الجزائر الفرنسية.

كان أنصار هذه الجبهة يــرون أن الجيش كان يحارب مــن أجل الحفاظ على فــرنسا ما وراء البحر المتوسط، في حين كان السياسيون في فرنسا يحاربون من أجل الحفاظ على سلطتهم و حكمهم في عهد الجمهورية الرابعة، لقد تخلوا عن الجيش، و تركوه يصارع وحده في الجزائر، خوفا على حياتهم و مصيرهم، و هذا هو أقل تفسير استمرار الجيش فــي الحــرب في الجزائــر.[1]

إذن يمكن القول أن الجيش الفرنسي تبنى المشكلة الجزائرية، و هذا ما جعله يفرض تدخله و تأثيــره و ممارسه ضغطه علــى باريس قبل تشكيل أيــة حكــومة و إصدار القوانين و القرارات، ولا يتم ذلك إلا بعد استشارة كبار العسكريين، و تحول الجيش الفرنسي، بفضل الثورة الجزائــرية إلــى هيئة تتمتع بالشــرعية الوطنية التــي تستعملها ضد المناهضين لــه، و المعارضين لسياسة الجزائر الفرنسية.[2]

وعلى هذا الأساس شرع الجيش في الهجوم المضاد لإرساء قواعد الجزائــر الفــرنسية و مواصلة الحرب في الجزائر مهما كانت التكاليف، فتأتي الحركة الأولى و هي تمرد 13 مايو 1958، الذي قاده مجموعة من الجنرالات من قدماء المحاربين الفرنسيين الذين بدؤوا يتحــركون منذ 20 فيفري 1958، خاصة "سوستال" و "سيريني" Alain Sérigny و "روبار لاكوست"، و "ليون دالباك" Léon Delbecque و غيرهم، ممن اتصلوا بديغول وأعطاهم الموافقة المبدئية على تولي زمام الأمور في فرنسا، و إنقاذ البلاد من الانهيار الذي أوقعتها فيه الثورة الجزائرية. و تكاملت وتناسقت جهود هؤلاء مع جهود قادة كبار في الجيش الفرنسي من قدماء المحاربين، الذين انتظموا في جمعية لهم واجتمعوا يوم 20 أفريل1958 في "تولوز" لتحضير عملية دعوة ديغول للعودة إلى الحكم، و العمل على نشر الحركة داخل الجيش الفرنسي في ألمانيا، والتحمت معهم الحركة التــي كانت جارية بانضمام كبار قادة الجيش في الجزائر أمثال" راؤول صالان"Salan و جاك "ماسو"Massu ، و "لاقايارد" والأميرال "أوباينو" Aubayneau، و الجنرال "جوهو" Jouhaud و الجنرال "آلار" مع تواطؤ القيادة العامة للجيش

[1] Stora, benjamin, **le transfert d'une mémoire**, casba-éditions Alger 2000. p 30.

[2] HARTMUT ELSENHANS, **Echec d'une stratégie néocoloniale,** in Le retentissement de la révolution algérienne, p 304.

في باريس، وتجلى ذلك من خلال البرقية التي أرسلها "صالان" و التي طلب فيها من مسؤوله الأول أن يطلع عليها الرئيس "كوتي" René Coty، حيث بلّغـها الجنـرال بوفـور Beaufort - النائب الأول لقائد قيادة الأركان العامة- إلى القائد الأعلى لقيادة الأركان العامة الجنرال "إيلي" Ely، و قد جاء في هذه البرقية تصوير الجنرال "صالان" للأزمة السياسية التي تمر بها فرنسا، و الأسباب التي أدت إليها، ثم موقف الجيش في الجزائر و هو الثبات على الدفاع على الجزائر الفرنسية، وعدم التخلي عن المسلمين الجزائريين الأوفياء لفرنسا و الواثقين من وعودها بأنها لن تتخلى عنهم أبدا، وأن الجيش الفرنسي يحس بمرارة وبخيبة أمل كبيرة؛ تخلي الإدارة السياسية عن جزء هام من الرصيد الوطني و هو الجزائر.

و بحلول يوم 10 مايو كان كل شيء جاهزا تقريبا لإنجاح حركة 13 مايو 1958، هذا اليوم الذي هو موعد دفن الجنود الفرنسيين الذين أعدموا من طرف جبهة التحرير، و هو اليوم الذي تتم فيه مناقشة برنامج حكومة "فليملان" Pflimlin .[(1)]

و يقول ديغول[(2)]:"...إن اتحاد جمعيات المحاربين القدماء كان يصر على إحداث حكومة لانقاذ الوطن بكل الوسائل الممكنة و أن القائد العام الجنرال صالان أبرق إلى باريس ملمحا إلى احتمال حدوث رد فعل يائس لدى الجيش ..وأنه كان من المتوقع أن تحمل الطائرات فجأة إلى باريس، طليعة من الجيش لإنشاء دكتاتورية عسكرية تستند إلى أحكام عرفية شبيهة بما هو نافذ في الجزائر... إن كثير من الناس كانوا يفكرون بشخصي، يحدوهم الأمل بأنني سأتمكن من أن أجنبهم اللجوء إلى أعمال حربية..."

إذن الكل كان متواطئا في فرنسا و الجزائر على القيام بهذه الحركة الانقلابية ضد الحكومة الفرنسية و الجمعية الوطنية و الجمهورية، لأنها إرادة الجيش أي إرادة القوة حيث أنه في غالب الأحيان نلاحظ أن مختلف الأطراف توافق الجيش، و تتفادى الدخول في مواجهة معه، ربما لأنه الوحيد القادر على إحداث التغيير، أو هو الوحيد القادر على السيطرة على السلطة، أو لأنه الوحيد الذي لا يطعن في مساره. ومهما يكن من أمر فإن ديغول قد استعمل هذا

---

[1]Philippe Bourdrel**, <u>La dernière chance de l’Algérie Française</u>**, Albin Michel, Paris 1996 pp 211-225.

[2] شارل ديغول، المرجع السابق ص ص 24 -25-26.

الجيش مطية للوصول إلى السلطة، وكم كان محظوظا في ذلك. إن هذه الحركة التمردية كانت الفرصة الأخيرة لإنقاذ الجزائر الفرنسية كما جاء في عنوان كتاب بوردرال* Bourdrel.

و لذلك فإن انقلاب ديغول على من أوصلوه إلى الحكم، كان متوقعا، كما كان متوقعا منهم أيضا رد فعل على ذلك، لكن هذا الرد كان سلبيا ودون جدوى لأن ديغول استطاع أن يدرس الوضع جيدا و يسد كل المنافذ التي قد ينفذ منها هؤلاء. و لذلك وقعت حركة الحواجز أو المتاريس التي قادها الجنرال "ماسو" بمساعدة الكولونيلات خلال الأسبوع الممتد ما بين 24 جانفي 1960 و ليلة 30 جانفي 1960، بسبب التذمر الذي بلغه ماسو من ممارسات ديغول، الذي رفض تقديم كامل الصلاحيات للجيش في الجزائر لتطبيق العدالة من حيث إصدار الأحكام، و تنفيذها فيما يتعلق بالإعدام، و العفو، و غيرها.(1)

و هكذا أراد ماسو تنفيذ حركة لإنقاذ الجزائر الفرنسية التي تبناها الجيش و لكنه فشل، مع ذلك فإن أنصار هذه الجبهة لم يفقدوا الأمل، رغم هذه المحاولات اليائسة و نظموا تمردا آخر يوم 22 أفريل 1961 قاده هذه المرة، الجنرال أندري زيلر Marie André Ziller و الجنرال شال Maurice Challe.

يذكر شال أثناء محاكمته أنه شارك في هذا التمرد، رغم أنه كان بعيدا عن الجيش لتأدية الواجب و هو:" إنقاذ الجزائر" التي كانت تخسر بطريقة سريعة.(2)

رغم أن هذين الرجلين لم يكونا في الجزائر، إلا أنهما حاولا تنظيم تمرد جديد في الجزائر بمساعدة قادة الجيش الفرنسي، من الذين مازالوا متمسكين بالجزائر الفرنسية، و الاستعانة بخبرتهم لأنهم على دراية واسعة بالأمور العسكرية في الجزائر، و هذا كله بدافع التذمر الشديد الذي أصابهما إثر تنحيتهما وتهميشهما من طرف ديغول بعد حركة تمرد المتاريس أو الحواجز في جانفي 1960.

إن الإشارة إلى هذه الأحداث ما هو إلا مثال و شاهد على تخندق جزء كبير من عناصر الجيش الفرنسي في جبهة مواصلة الحرب في الجزائر، ولكن الأمثلة كثيرة و متعددة، و لا يتسع المقام لذكرها كلها، وارتأينا التركيز على تلك الأحداث لأنها كانت هي التي شدت الرأي العام

* هو الكتاب أعلاه: الفرصة الأخيرة للجزائر الفرنسية، «La dernière chance de l'Algérie Française»

1 Merry et serge Bromberger–Georgette Elgey– J.F Chauvel, **Barricades et Colonels** Librairie Arthème Fayard, Paris, S.D pp 14-15-16.

2 **Le procès des généraux CHALLE ET ZELLER**, textes intégrales, nouvelles éditions latines – Paris 1961 p 35.

الفرنسي، و جعلته يلتف أكثر حول ديغول مرة أخرى، فهذه التطورات كانت تهدد استقرار فرنسا نفسها بحــرب أهلية، و انقسام أحد ثوابثها ألا و هــو الجيش، حامــي الوطن، و الأمــة و الجمهــورية.

3- الشرطة الفرنسية:

لم يكن إعلان جبهة التحرير الوطني عن نقل الثورة إلى فرنسا نفسها يوم 25 أوت 1958 هي البداية الفعلية للمواجهة المباشرة بين الثورة و الشرطة الفرنسية، بل يعود إلى ما قبل ذلك و خاصة منذ الصــراع بين الجبهة و الحركة الوطنية MNA، حيث أن الجبهة كانت تعتقد- و ذلك من خلال التقارير التي تصلها- أن الحركة الوطنية كانت على علاقة بالشرطة الفرنسية، فكلما وقعت حادثه مرتبطة بالحركة الوطنية أو كانت طرفا فيها إلا و حضرت إلى مكان الحادث بسرعة فائقة، و هذا ما يعزز ذلك التصور الذي ذهبت إليه الجبهة.(1)

و في اعتقادي أن هذا هو السبب المباشر الذي جعل الثورة تستهدف من خلال عملياتها في فرنسا رجال الشرطة، رغم أنهم لم يكونوا الهدف المفضل لها، لأن ذلك لا يؤثر بشكل أكبر على الرأي العام الفرنسي، بالإضافة إلى ذلك السبب المباشر، فإن عناصر الشرطة هم الموجودون في الواجهة الأولى مع الثورة لأنهم هم المكلفون بتطبيق الإجراءات المتخذة في حق الجزائريين كحظر التجول، و ملاحقة المهاجرين الجزائريين في الأحياء القصديرية حول العاصمة باريس، وفي مراكز الإيواء الجماعية، و توقيفهم عشوائيا و لمجرد الشبهة، و رميهم بوابل من الشتم، و السب، بل و ضربهم.

قد يظهر لنا من الوهلة الأولــى أن تلك الإجــراءات المطبقة ما هــي إلا إملاءات يقوم بتنفيذها رجال الشــرطة فقط - قد يكون الأمر كذلك إذا كان الأمر صادرا عن قيادة عليا– حسب ما ينص عليه القانون فيما يتعلق بحفظ الأمن و النظام العام، باعتبار "الشمال- إفريقيين" مصدر تهديد ذلك الأمن و النظام، لكن الواقع يظهر عكس ذلك فهي تجاوزات لا مبرر لهــا بل و غير مسؤوله و مفضوحة، و لا عجب في ذلك إذا عرفنا المسؤول الأول عن الشرطة الباريسية، فهــو "موريس بابون" Morice Papon.

و قد عرف هذا الشخص بحقده الدفين، وعدائه الشديد للجزائريين منذ أن كان في الجزائر، مكلفا بمهام إدارية وأمنية في مقاطعة قسنطينة؛ بل هو نفسه لا يخفي ذلك ، حيث أعلن

---

[1] Einaudi, Jean-Luc, **la bataille de Paris**, Média-Plus/Algérie 1994 p 20.

صراحة في خطابه الذي ألقاه بمناسبة تعيينه على رأس الشرطة الباريسية، بأنه سيتصرف تصرف الرجل الذي يعرف الواقع الجزائري جيدا، و أنه سوف يعوض سياسة القمع بسياسة المجهود الإداري و الاجتماعي، و الحرص على التقرب من الجزائريين المقيمين في فرنسا، كما تقرب بأساليبه الخاصة من الجزائريين في الجزائر.(1)

إن هذه السياسة التي خطط لها موريس بابون، قصد تطبيقها في العاصمة الفرنسية على المهاجرين الجزائريين، تبدو أنها سياسة اجتماعية في صالح هؤلاء المهاجرين، أي أنها سوف تؤدي إلى إصلاح ظروف إقامتهم، ووضعيتهم الإدارية، و القانونية، و المهنية، و ظروفهم الصحية، وتتيح لهم الفرص أكثر في أن يرتقوا إلى نفس المستوى المعيشي، من طرف الفرنسيين، لكن ذلك هو ظاهر هذه السياسة لأن ما خفي كان أفضع مما طبق في الجزائر من طرف جهاز الشرطة الذي أشرف عليه هذا الشخص .

و هنا نذكر بعض الممارسات التي تميزت بها الشرطة في منطقة قسنطينة، أيام تواجد موريس بابون و منها حادثة انتقام عناصر الشرطة في مخابر التعذيب في ضيعة "أمزيان"، مـن 21 جزائري كانوا متهمين باغتيال رجال شرطة، وقع هذا الانتقام و التعدي علـى القوانين، و الأعراف رغم أن هؤلاء الجزائريين كانوا محاكمين و يعاقبون قانونيا، لكن الواضح أن الشرطة تطبق قانونا خاصا بها موازيا لقانون المحاكم.(2)

و هكذا شرع بابون في تطبيق مخططه في باريس، و بدأ في انتقاد العدالة التي وصفها بأنها مرنة في التعامل مع جبهة التحرير، و بيّن عجزها على تفكيك هذا الجهاز و إبطال فعاليته في باريس وضواحيها، فأخذ في وضع الهياكل التي استحدثها، ونصب على رأسها عناصر معروفة بانتمائها لجبهة مواصلة الحرب في الجزائر، و القضاء على الثورة بالوسائل العسكرية، خاصة ضباط الشؤون الجزائرية. تتخلص هذه السياسة في محاصرة باريس، خاصة الأحياء التي يتمركز فيها الجزائريون، و معاملتهم بالليونة و التقرب منهم عن طريق المبادرات الاجتماعية، و في المقابل استعمال العنف و القوة اتجاه من يرفضون تلك المبادرات، و الهدف هو قلب اتجاه الجزائريين نحو الجزائر الفرنسية.

---

[1] عبد الله شريط، **<u>الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية</u>**، الجزء الثاني السنة 1961، ص 152.

[2] La Dépêche de Constantine - le directeur de la dépêche –le 19 Mars 1957.

منذ انطلاق عمليات الثورة في فرنسا، أخذت الشرطة في مداهمة الفنادق التي كان يقيم فيها الجزائريون، و الشروع في مراقبة صارمة لوثائق الهوية، لعجزها عن التفريق بين الجزائريين و التونسيين و المغاربة، لهذا كثيرا ما نجدها تستعمل مصطلح "الشمال-إفريقيين"، قد يكون الأمر راجعا إلى ذلك العجز أو مقصودا لنفي صفة الجزائرية عن هؤلاء الجزائريين، ثم توقف المشتبه فيهم بطريقة عنيفة جسديا أو لفظيا، ثم تتخفى هذه الشرطة وراء المتابعات القضائية التي تباشرها في حق هؤلاء الموقوفين، وذلك تفاديا للتنديد والنقد الذي قد يوجه إليها من طرف أحرار فرنسا، الذين بدأت ترتفع أصواتهم عالية متحدية جميع الحواجز.

في أول سبتمبر 1958 أصدر محافظ الشرطة الباريسية مرسوما أعلن فيه تطبيق حظر التجول على العمال من شمال إفريقيا من الساعة التاسعة و ثلاثون دقيقة مساء إلى الخامسة وثلاثين دقيقة صباحا في شوارع باريس و ضواحيها.

وفي جانفي 1959 أنشئ مركز كشف الهوية في فانسان centre d'identification de Vincennes الذي يستقبل مئات الموقوفين المشتبه فيهم دون محاكمة ولا أمر توقيف قضائـــي - حيث يتم بواسطة أمر وزاري، أو من طرف محافظ الشرطة- هذا المركز لا يتوفر على أدنى شروط الاحتجاز.

و هكذا انتقلت الممارسات اللا إنسانية إلى قلب فرنسا نفسها، عندما أصبحت على أبواب باريس، ولا أحد يتكلم و لا أحد يندد إلا القليل جدا، وهذا ما دفع الجبهة بالدعوة إلى إفشال إجراءات حظر التجول، و عدم الالتزام بها، فالظلم كان عشوائيا، حيث أصبح كل جزائري هناك يحمل قطعة جريدة لكي يجلس عليها عندما يتم توقيفه، حتى لا يجلس على الإسمنت المسلح.[1]

قام موريس بابون بإحاطة نفسه بأقرب المقربين حتى لا تتعثر سياسته، التي همّ بتنفيذها، فكوّن جهازا موازيا للجهاز الرسمي، شبيها بالذي أقامه في الجزائر عندما أنشأ منظمة من المتعاونين الجزائريين يؤطرهم كبار الخبراء في الشرطة الفرنسية.

وتبعا لتلك الإجراءات توسعت العمليات، التي تستهدف أعوان الشرطة، و أصبحت حالة هستيريا عامة في وسط الشرطة، التي بدأت ترتفع فيها عدة أصوات تنادي بزيادة الإجراءات الأمنية وتشديدها، وكان ذلك من طرف بعض نقابات الشرطة مثل: النقابة المستقلة للشرطة

[1] Einaudi, Jean-Luc, op,cit pp 53-54-55.

البلدية (SIPM)، و النقابة العامة للشرطة (SGP)، مثل: إعادة حكم الإعدام و تنفيذه، و وضع إجراءات جديدة ضد السيارات التي يقودها أشخاص من شمال إفريقيا، و تكثيف عمليات التفتيش، و المراقبة.[1]

و ظهرت هذه الهستيريا ميدانيا في التصرفات العنيفة الصادرة من طرف أعوان الشرطة في كل مكان من باريس، وذلك ما أدى إلى أحداث 17أكتوبر 1961، أو كما سميت معركة باريس التي بينت خلالها الشرطة عن الحقد الدفين، والعداء الشديد للجزائريين وتجرد أعوانها من إنسانيتهم فأطلقوا العنان لهمجيتهم ووحشيتهم بدافع روح الانتقام .

و في شهادة لمجموعة من رجال الشرطة الجمهوريين عــما جرى يوم 17 أكتوبر 1961، كما يقدمها لنا جون لوك إينودي[2]: "إن ما جرى يوم 17 أكتوبر و في الأيام اللاحقة ضد المتظاهرين بطريقة سلمية، و الذين لم يوجد لديهم أي سلاح، يجعل الواجب يدفعنا لتقديم شهادتنا وإنارة الرأي العام. لا يمكننا أن نسكت أو نخفي طويلا تنديدنا الشديد أمام الأعمال غير الأخلاقية التي نخشى أن تتحول إلى عملية متداولة، تطفو على شرف قطاع الشرطة بكامله... المجرمون لابد أن يعاقبوا، لابد أن يشمل العقاب كل المسؤولين، أولئك الذين يصدرون الأوامر، و الذين يغضون الطرف عن تلك الأعمال، مهما كانت مكانتهم..."

و يقول بن يامين سطورا[3]: "إن الشرطة الفرنسية الباريسية خلال 1961 كانت لها تقاليد في القمع اتجاه الهجرة الجزائرية، اكتسبتها منذ سنوات قليلة، تعود إلى يوم 14 جويلية 1953، عندما أطلقت النار على الجزائريين المتظاهرين مع الكنفدرالية العامة للعمال CGT في ساحة الأمة place de la nation عند إحياء ذكرى الثورة الفرنسية، و خلّف ذلك مقتل ستة أشخاص وجرح خمسين آخرين، كما حصد رصاص الشرطة أرواحا أخرى يوم 09 مارس 1956، عندما تظاهر الجزائريون الوطنيون ضد السلطات الخاصة.

هذه كلها أحداثا مؤلمة محيت من الذاكرة الجماعية، خاصة من طرف اليسار الذي كان في الحكم(السلطة)."

---

[1] Ibid, pp 67-68-69

[2] Ibid,p 309.

[3] Stora, benjamin op,cit p105.

إن تورط الشرطة الفرنسية في الدفاع عن الجزائر الفرنسية، من خلال التجاوزات الخطيرة التي ارتكبتها في حق المهاجرين الجزائريين، لا تتوقف عند أحداث 17 أكتوبر1961، بل أن هذا الجهاز قد ارتكب جرائم كثيرة، لأنــه كان على علم بتحــركات عدد مــن الثوار في فرنسا بواسطة جهاز الاستعلامات والمخبرين.

و يقول موريس بابون في محاكمته مع جون لوك إينودي سنة 1999 في تبريره لتلك الجرائم، التي ارتكبها أعــوانه أن المسؤولية تقع علـــى جبهة التحرير التـــي نقلت الحـــرب إلى فـــرنسا.(1)

لكن الحقيقة عكس ذلك، فهو الذي عمل على نقل الحرب إلى فرنسا، و من البديهـــي أن لا تبقى الجبهة مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث للمناضلين هناك، ومن الناحية الإستراتيجية كان من مصلحة جبهة التحرير أن يبقى الوضع في فرنسا هادئا لأنها القاعدة الأساسية في تمويل الثورة، وشراء الأسلحة، و ليس من مصلحتها إشعال نار الثورة في فرنسا.

4- المثـــقفون:

لم يكن ضمن جبهة مواصلة الحرب عناصر من الجيش، والشرطة، والحكومة فقط، وإنما هناك شخصيات ثقافية معروفة ناضلت من أجل الجزائر الفرنسية، سواء بدافع التعاطف مع الكولون لانحدار أصولهم منهم، أو تشبثا بالبعد القومي الفرنسي الذي أصبح يمتد إلى الجزائر، باعتبار أن التخلي عن هذا البلد معناه التفريط في جزء رئيس من المقومات الأساسية للقومية الفرنسية، وغيرها من الدوافع.

و من أهم هذه الوجوه الثقافية - ريمون بورجين* Raymond Bourgine و هو أحد زعماء تيار اليمين المحافظ، كان قد فسر التطورات التي وقعت في الجزائر، بأنها تهدف إلى الدفاع و الحفاظ على الجزائر الفرنسية مثل: سياسة الأخوة الفرنسية التي أعتبرها أحد عناصر الإدماج، الذي كان ممكنا لأن جزءا كبيرا من الجزائريين كانوا يريدون البقاء تحت السيادة الفرنسية، كما اعتبر حركة "13 ماي" محاولة لإنقاذ الجزائر الفرنسية، وأمل جديد لوّح في الأفق، لكنه سرعان ما قوضه وأجهضه ديغول بسياسة الحكم الذاتي، وبالتالي حكم على الإيجابيات التي كان يحملها مشروع قسنطينة بالموت، لذلك رأى أن الحل الوحيد الذي بقي

---

[1] Ibid, p 107.

* ريمون بورجين: ولد سنة 1925 بديبغو سواريزــ وتوفي سنة 1990 بباريس، أحد رجالات الصحافة الفرنسية، تمتاز كتاباته بالتنظير الإيديولوجي، من مؤسسي الأسبوعية المالية: Aux écoutes de la finance

لإنقاذ الجزائر الفرنسية هو الحل العسكري أو الأمني. إن هذا الحل سلاح ذو حدين؛ فقد ينقذ الجزائر الفرنسية من الضياع، لكنه قد يدخل فرنسا في الوقت نفسه في حرب أهلية.

إن الدوافع الحقيقية التي جعلت هذا المثقف يدافع عن الجزائر الفرنسية، هو اعتقاده بأن فرنسا تدافع عن أهم أسباب بقائها في الجزائر، ألا و هو البترول الذي سوف يضمن لها التطور الصناعي والاقتصادي، ويعطيها وسيلة فعالة لمحاربة المنافسة الاقتصادية العالمية، لأن منابع النفط في العالم سواء في الشرق الأوسط أو في أمريكا اللاتينية غير مضمونة بالنسبة لفرنسا،(1) فهذه المناطق تشهد حربا باردة شديدة بين الشيوعية و الولايات المتحدة.

أما الشخصية المثقفة الثانية التي نود تقديم موقفها ضمن جبهة الجزائر الفرنسية، فهي شخصية الأديب الكبير ألبير كامو Camus Albert صاحب جائزة نوبل للآداب. بدأ موقف كامو متدبدبا وغير واضح خاصة عندما كان في الجزائر، لكن ذلك التدبدب أخذ يزول شيئا فشيئا عندما استقر به المقام في فرنسا، خاصة عندما واجه نقدا شديدا من زملائه المثقفين اليمينيين لسكوته عن أعمال التعذيب، والأعمال اللا إنسانية في الجزائر، فخرج عن صمته و أعلن أنه لا توجد أمة جزائرية، وأن الجزائريين هم امتزاج لشعوب مختلفة، و الأقدام السوداء هم السكان الأصليون والحقيقيون للجزائر.

يرى أن الحل بالنسبة للجزائر هو جعلها تحت حكم فيدرالي مرتبطة بفرنسا، ذلك يضمن أبسط شروط العدالة، من جزائر مرتبطة بالإمبراطورية الإسلامية لا تزيد الشعوب إلا البؤس، والآلام، و تقتلع فرنسيي الجزائر من موطنهم الأصلي(2).

يدل موقف كامو من الثورة الجزائرية عن قناعة راسخة لديه من أن منح الاستقلال للجزائر، والحرية للشعب الجزائري يشكل خطرا على أصالته باعتباره من الأقدام السوداء و موقفه هذا يصب ضمن أهداف الكولون في الاستقلال بالجزائر، والإنفراد بخيراتها.

و فيما يخص رأيه في أن استقلال الجزائر معناه الارتماء في أحضان الإمبراطورية الإسلامية، فهو من أجل إقناع الطرف الأخر وتحذيره من ذلك المصير الذي ينتظره، ومثال الإمبراطورية العثمانية ليس ببعيد، لكن هذه الحقيقة غير واضحة بل و باطلة فأين هي

---

[1] Michel Jamet, **L'Algérie française de Raymond Bourgine**, in la guerre d'Algérie et les intellectuels français, sous la direction de J.-P.RIOUX et J.-F.SIRINLLI, éditions complexe, pp 140-145.

[2] عبد المجيد عمراني، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954ــ1962**، مطبعة الشهاب 1995 ص ص75ــ76.

الإمبراطورية الإسلامية التي يقصدها ؟! و أين الجزائريون من الدولة العثمانية، التي مضى على زوالها عدة عقود؟!

نعتقد أن كامو كان يمر بصراع داخلي رغم وقوفه مع الجزائر الفرنسية، و تباطؤه في اتخاذ موقف صريح مما يجري في الجزائر، يؤكد موقفه الذي تبلور سابقا ولم يعلن عنــه إلا بعد سنة 1958.

و هكذا فإن ريمون بورجين شخصية صحفية يمينية ذات اهتمامات اقتصادية، و شهرة محدودة، أما ألبير كامو شخصية أدبية يسارية معروفة جدا، لكن مواقفهما صبت في اتجاه واحد.

المبحث الثاني: جبهة معارضة الحرب في الجزائر.

انضمت فئات كثيرة مــن المجتمع الفرنســي إلى جبهة معارضة الحرب في الجزائــر، و لكن بشكل محتشم و بسيط، ثم أخدت فيما بعد تتوسع و تتكثف إلى أن أصبحت معارضة جماهيرية.

تتكون هذه الجبهة من رجال الكنائس الذين نددوا خاصة بأعمال التعذيب و أقاموا مظاهرات في أواخر سنة 1961، معادية لديغول منادية بتولي الجيش السلطة. كما أنّ العديد من النقابات لم يعجبها ما يحدث في الجزائر فطالبت بوضع حدٍّ لهذه المسألة، بما في ذلك المجلس الوطني للسلم و نقابات المعلمين و العمال، التــي تطالب كلها بوضع حــد للمأساة الجزائــرية و الاعتراف بحق تقرير المصير، في حين أن مواقف الجماهير الفرنسية مازالت إلى حد بعيد سلبية من القضية الجزائرية ، لتأتي هذه العناصر وتحدث الانقلاب الكبير لأنها حشدت أكثر شرائح المجتمع الفرنسي، حيث كانت الانطلاقة مع المفكرين ثم المجندين الذين أيقظوا الضمير الفرنسي، ثم الفكر الذي يتميز بطابعه الأخلاقي و الإنساني.[(1)]

و هكذا فإن الرفض قد انقسم إلى قسمين؛ الرفض المدني و الرفض العسكري، فما هي إذًا الأسباب الحقيقية التي جعلت مختلف المجموعات المهنية و العلمية و الاجتماعية تختار النضال من أجل انتصار هذه الجبهة رغم الاختلافات الفكرية و الأيديولوجية؟

و هــذا مــا أريــد التطــرق إليــه و البحث فيــه مــن خــلال هــذا المبحث.

---

[1] محمد الأمين بلغيث، **موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب و السجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية**- مجلة المصادر. المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 05 – 2001- ص 192-193.

1- الرفض المدني.

نقصد بذلك حركة المجتمع المدني، حيث اخترنا مجموعات معينة كنماذج لدراسة مسار تشكل جبهة الرفض، و بعض الأحداث الهامة التي دفعت عجلة الرفض، و هي: بعض الوجوه الثقافية الفرنسية و البيان المعروف بـــ121، و دور النشر و شبكات الدعم السرية و الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين و المركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين.

ا- المثقـــفون:

أما فئة المثقفين الفرنسيين الذين ناضلوا ضمن جبهة رفض الحرب في الجزائر وضرورة وضع حد لها، فإننا نجد عددا كبيرا منهم قد أفصح عن رأيه وعمل على إسماع صوته بطريقة فردية أو جماعية، ويمكن تصنيف هؤلاء ضمن اليسار الفرنسي وخاصة الشيوعيين الذين خالفوا نهج الحزب الشيوعي الفرنسي الذي لم تكن مواقفه صريحة اتجاه القضية الجزائرية.

و من هؤلاء المثقفين، نذكر على سبيل المثال لا الحصر جان بول سارتر، وشارل أندري جوليان، و سيمون دي بوفوار، و جونسون و غيرهم. و قد كان جون بول سارتر من أبرز الوجوه الفكرية في فرنسا أثناء تلك الفترة، و عرف بفلسفته الوجودية، و تمسكه بمبدأ الحرية، و من هنا يبدأ موقفه المناهض للاستعمار و رفض مصادرة حرية الشعوب و الأمم، شارك سارتر في عدة تظاهرات و مظاهرات مؤيدة للشعب الجزائري و رافضة للحرب في الجزائر، كما أسهم بقلمه في نصرة الشعب الجزائري خاصة على صفحات مجلة الفكر و مجلة "الأزمنة الحديثة"، لكن المنعطف الخطير الذي بلغه سارتر هو إقدامه على إمضاء بيان 121، الذي قطع به كل شك وبدا جليا موقفه الرافض للحرب الدائرة في الجزائر، و هذا ماجلب له النقد الشديد من طرف الصحافة الفرنسية اليمينية، و أصبحت الجماعات المتطرفة تتصيد الفرصة للتخلص منه.

إن موقف سارتر هذا كان له دورا كبيرا في التأثير على كثير من المثقفين اليساريين، بسبب الوزن الذي كان يمثله كفيلسوف و مفكر فأصبح بذلك قائدا لمجموعة كبيرة من المثقفين الفرنسيين المناهضين للحرب و المؤيدين لجبهة التحرير الوطني، حيث يقول(1)سارتر: "و نحن

[1] جان بول سارتر، **عـــارنــــا فـــي الجزائـــر**، عايدة و سهيل إدريس، ط 2 دار الآداب بيروت نيسان 1958 ص ص32-33.

فرنسيي المتروبول، ليس لنا إلا درس واحد نتعلمه من هذه الأحداث: أن الاستعمار يعمل الآن على تهديم نفسه، ولكنه مازال ينتن الجو إنه عارنا، و هو يهزأ بقوانيننا و يظهرها بمظهر كاريكاتوري ، إنه ينشر بيننا وباء العنصرية. وهو يفرض على شبابنا أن يموتوا رغما عنهم من أجل مبادئ نازية نحاربها منذ عشر سنوات، و هو يحاول أن يدافع عن نفسه بخلق فاشية في صميم بلادنا، فرنسا، وأن مهمتنا هي أن نساعده على الموت، لا في الجزائر وحدها، بل حيثما وجد. ولا شك في أن الذين يتحدثون عن ترك الجزائر هم بلهاء: فليس لنا أن نترك ما لم نملكه قط. بل القضية على العكس، هي أن نبني مع الجزائريين علاقات جديدة بين فرنسا حرة وجزائر محررة."

وهكذا فإن موقف سارتر كان نابعا من إيمانه بالحرية الاجتماعية السياسية التي كان ينادي بها قبل الحرب العالمية الثانية و بعدها دافع سارتر عن الثورة الجزائرية كما نفث حبر قلمه في متن "كتابه عارنا في الجزائر".[1]

وفي هذا الصدد يقول سارتر[2]: "و لم يقتصر هذا التمرد على تحدي سلطة المستعمرين، و إنما هم قد شعروا بأنهم مهددون بوجودهم ذاته. فهناك حقيقتان متكاملتان و غير منفصلتين في نظر معظم الأوروبيين القاطنين في الجزائر: أن المستعمرين هم ذوو حق إلهي، و السكان الأصليون هم دون البشر. و تلك هي ترجمة أسطورية لواقع حقيقي، مادام غنى الأولين يرتكز على بؤس الآخرين. و هكذا يجعل الاستغلال: المستغَل تبعا للمستغِل. ثم أنّ هذه التبعية، على صعيد آخر، هي في صميم النزعة العنصرية، و ذلك هو تناقضها العميق وشرها المرير: أنّ الأوروبي الجزائري يرى أن كونه إنسانا يعني قبل كل شيء أنه متفوق على المسلم الجزائري. فإذا حدث أن وكد المسلم نفسه كإنسان يساوي المستعمر، فماذا تراه يكون الموقف ؟ أن المستعمر يشعر أنه قد مُسَّ في كيانه، وأنّه قد انتُقِص من قدره و هبطت قيمته، و هو لا يرى في دخول هؤلاء إلى العالم البشري نتائج اقتصادية فحسب بل إن هذا الحادث يزري به لأنه يعلن له سقوطه الشخصي. وقد يتفق له، و هو في غضبه، أن يحلم بالاجتثاث."

يرى بعض المحللين أن سارتر في تأييده للشعب الجزائري كان مقتنعا بأن الثورة هي الحل الوحيد للتخلص من الاستعمار، فالحرب بالنسبة إليه مسار تاريخي يقدم الحقيقة، و مسار

[1]عبد المجيد عمراني، **سارتر و الثورة الجزائرية** ،ص 147.

[2] جان بول سارتر، المرجع السابق، ص ص 62-63.

الحقيقة يندمج مع نظام يوضح لنا العلاقة بين الهُوَ و الآخر في خضم هذا الكفاح، لكنه في النهاية لا يعود إلى هويته الأولى و إنما يكتب هوية جديدة ذات بعد إنساني جديد، و بالتالي حدثت القطيعة بين الهوية الأولى و الهوية الجديدة.

إن هذه القناعة التي آمن بها سارتر إنما استمدها من كتاب صديقه فرانز فانون و هي نابعة من تحليل معمق لأطروحات و فرضيات ذلك الرجل.(1)

أما المؤرخ شارل أندري جوليان فتعاطفه مع القضية الجزائرية كان واضحا في تأكيده على وجود الأمة الجزائرية، و ضرورة الابتعاد عن أطروحة الجزائر الفرنسية، فلا يمكن لحملة أن تخلف أو تعطي حق الملكية لفرنسا على الجزائر، فإن الجزائــر بلاد عربيــة و بربريــة، و يكفي فرنسا أن سياستها الإدماجية فشلت كما فشل مشروع **بلوم-فيوليت**، هذه الظروف سمحت بتصاعد الحس الوطني لأن الجزائر لم تكن بمعزل عن التطورات التي وقعت في العالم العربي و البلدان المستعمرة. وفي رده على من ينكرون وجود أمة جزائرية فإنه يعلن صراحة أنه إذا سلمنا بعدم وجود أمة جزائرية في الماضي هذا لا يعني بأنه لا يمكن أن تنشأ في المستقبل، بل يمكن لأية أمة أن تنشأ بمجرد أن يستعيد الشعب وعيه بأصله ووحدته.(2)

و يضيف أن قصور الإدارة الاستعمارية الفرنسية هو الذي جعل الجزائريين يدركون الاختلاف بينهم و بين جيرانهم في تونس و المغرب، و هو عامل إضافي أسهم في تشكل الفكر الوطني لدى الجزائريين.

و لذلك دعا شارل أندري جوليان إلى الإسراع في وضع حل سريع و سلمي للمشكلة الجزائرية و توقيف نزيف الدم، بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.(3)

لقد اجتمعت عدة عوامل جعلت هذا المثقف يتميز باستقلالية -و لو نسبية- و جرأة في الكتابة، قد يكون أهمها تكوينه الديني و الإيديولوجي (البروتستانتي و الاشتراكي)، و وجوده بالمتروبول بعيدا عما كان يحدث، خلافا لمؤرخين و كتاب آخرين كانوا يخضعون لوسطهم الاستعماري.[4]

[1] Jacques rancière, **la cause de l'autre**, ligne n° 30 Février 1997 édition Hazan, p 37.

[2] Charles – André Julien, **une pensée anti – coloniale**, Sindbad – Paris 1979, p 179.

[3] Ibid, p 180.

[4] د.أحمد صاري: **شارل أندري جوليان و الجزائر 1919-1962**، مجلة الحوار الفكري، العدد 01، جويلية 2001، ص 92.

طبعا لا يمكن استعراض مواقف المثقفين الفرنسيين الذين وقفوا مع الحرية و الحق فيما يخص الثورة الجزائرية، لأن المقام لا يتسع لذلك، لكن سوف نتعرض للبعض الأخر من خلال العناصر اللاحقة. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف الإيجابي لهذه الفئة الفاعلة في المجتمع الفرنسي لم يكن موقفًا سهلاً و عابرًا بل كان مكلّفًا و محفوفًا بالأخطار و المصاعب لما تعرض له أصحابه من المضايقات و المتابعات و السجن و التعذيب. و حتى التهديد بالقتل، و الأخطر من هذا أن البعض منهم نجا بأعجوبة من محاولات اغتيال كما هو الحال مع جان بول سارتر. و في هذا المجال كتبت جريدة الصباح التونسية: "تحمل المفكرون الفرنسيون مسؤولياتهم اتجاه ضمائرهم الحية ، لقد آثروا التعذيب ومعاناة الجوع و الحبس على أن يحوّلوا ضمائرهم."[(1)]

ب- بيان 121.

إن الحديث عن موقف ودور المثقفين الفرنسيين في التأثير على الرأي العام الفرنسي، ضمن جبهة رفض الحرب، يفرض علينا التعرض إلى بيان الـــ121.

يوم 05 سبتمبر 1960، قامت حركة ملفتة للانتباه، تتمثل في صدور بيان للشعب الفرنسي عرف باسم بيان 121، و الملفت فيه هو أنه موقع من طرف مثقفين فرنسيين من خيرة ما أنجبت فرنسا في مجال الأدب و الفكر و الصحافة و الفن ، وانضم إليهم أساندة من كل المستويات حتى من جامعة الصربون العريقة.

يدور محتوى البيان حول الدعوة إلى رفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري و ذلك دعما لكل الشباب الفرنسيين الذي قاموا بهذه الحركة، ويؤكدون مساندة الشعب الجزائري المضطهد باسم الشعب الفرنسي.

لقد بدأت محاولات إقامة هذه الحركة قبل هذا التاريخ إلا أن الظروف الملائمة لم تكن متوفرة، لكن خلال هذا الظرف اجتمعت كل العوامل خاصة تلك التي وفرتها الحكومة الفرنسية نفسها عندما حبست ووضعت تحت الإقامة الجبرية، وجرجرت أمام المحاكم العسكرية عدة شخصيات فاعلة في مجال الفكر.[(2)]

---

[1] جريدة الصباح، أرشيف المعهد الأعلى للحركة الوطنية منوبة، تونس:
Bobine A/63,Carton 26H12(1960-1961)

[2] جريدة الأمل التونسية، "**Au fil des Jours**" أرشيف المعهد الأعلى للحركة الوطنية منوبة، تونس:
Bobine A/63,Carton 26H12, AM 1960

اختارت هذه المجموعة توقيتا مناسبا لإعلان هذا البيان و هو إجراء محاكمة شبكة دعم الثورة المعروفة بشبكة جونسون – التي سنتعرض لها لاحقا – لأن الرأي العام الفرنسي كان مشدودا لما سوف تسفر عنه تلك المحاكمة، خاصة و أنه تساءل كثيرا عن طبيعة هذه المحاكمة، فكيف تجرى محاكمة للضمير و الاعتقاد؟!

مما جاء في البيان: "الفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين في هذه الأعمال الاضطهادية العنصرية، التي أصبحت باريس مسرحا لها، و التي يعود بنا إلى تلك الأيام السوداء أيام الاحتلال النازي،.. إن الموقعين يتوجهون بالنداء إلى جميع الأحزاب و النقابات و المنظمات الديمقراطية، ليس فقط لإيقاف هذه التدابير، ولكن للإعراب عن تضامنهم مع الجزائريين."[1]

و من خلال ذلك فهي دعوة و مخاطبة للضمائر الفرنسية التي يعيدها إلى الحرب العالمية الثانية، كيف يتحول المضطهد إلى زبانية ؟

ومما جاء فيه أيضا:" إن الموقعين أسفله يعرضون:- أننا نحترم و نقدر بأنه مبرر رفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري.

- أننا نحترم و نقدر بأنه مبرر سلوك الفرنسيين الذين يعتبرون من الواجب مساعدة و حماية الجزائريين المضطهدين باسم الشعب الفرنسي.

- إن قضية الشعب الجزائري التي تسهم بشكل حاسم في تحطيم النظام الكولونيالي إنما هي قضية كل الرجال الأحرار."[2]

إن هذا البيان يقف في صف الذين رفضوا تنفيذ الأوامر العسكرية أو الذين فروا من الجيش الفرنسي، و يعتبر ذلك مشروعا إذ لا يمكن الوقوف أمام الإرادة الحرة لكل مواطن فرنسي، لأن عددا هائلا من الشباب الفرنسي أرسل إلى الجزائر ليس للدفاع عن الوطن المهدد وإنما لخدمة الجيش فقط ، فهذه الخدمة التي تؤدي في النهاية إلى إطالة عمر النظام الكولونيالي الجائر غير مقبولة.

إن خطورة هذا البيان، الذي يعتبر دعوة إلى تشكيل جبهة ضد الجيش الفرنسي، وضد الحرب في الجزائر، ورفض الأوامر و تقديم الدعم للثورة الجزائرية و الشعب الجزائري، يقدره

---

[1] ازغيدي محمد لحسن، **<u>مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية</u>**، ص 215.

[2] Patrick Eveno et Jean Planchais, **<u>la guerre d'Algérie</u>**, pp 275-276.

القانون الجنائي العسكري الفرنسي بحوالي 05 سنوات سجنا نافدة للموقعين عليه... لذلك فإن الصحافة لم تنشر هذا البيان و لم ينشر في فرنسا، إذ أن مجلة الأزمنة الحديثة قدمت لقرائها صفحتين بيضاوين بسبب رفض صاحب المطبعة طبع البيان.(1)

و اكتفت جريدة لوموند بنشر قائمة الموقعين على البيان و الأسماء التي وقعت فيما بعد، أما الصحف و المجلات التي أرادت نشر البيان فقد تعرضت للمصادرة مثل: فرانس أوبسارفاتور و لاكسبريس، و مجلة الحقيقة و الحرية.

و هكذا بدأت التوقيفات تطال بعض عناصر هذه الطبقة النخبوية المفكرة، كما منع العديد من الظهور على الشاشات أو سماعهم عبر الأثير، لفترة طويلة و حتى الظهور أمام الجمهور في ساحات العرض كما منعت عن الفنانين كل مساعدة كانت تقدمها الــدولة لانجاز بــرنامج أو شريط أو فيلم و غيرها.(2)

يعتبر البيان مفجرا حقيقيا لمواقف المثقفين سواء من اليسار أو اليمين، و في هذا الإطار أجبر الجميع على التموقع بالنسبة له إما معه أو ضده، وهو بذلك يحدد الواقع السائد و المتمثل في نظريتا جبهة الرفض و جبهة مواصلة الحرب، لذلك لم ينتظر الطرف النقيض طويلا، فأصدرت مجموعة من المثقفين اليمينيين بيان المثقفين الفرنسيين يوم 07 أكتوبر 1960.

ج- دور النشــر:

نحاول في هذا العنصر التطرق إلى بعض دور النشر الفرنسية التي اهتمت كثيرا بالثورة الجزائرية، و كان لها دور هام في جلب اهتمام الفرنسيين لما يجري في الجزائر سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، مهما كانت نوعية هذه الكتب. و حاولنا اختيار نماذج كان لها الدور أكثر فعالية في تشكل جبهة رفض الحــرب في الجزائــر، و نخص بالدراسة منشورات **العتبــة** (Seuil) و منشورات **فرانسوا ماسبيرو**(François Maspero) و منشورات **منتصف الليل**(Minuit).

ففيما يخص منشورات **العتبة** فإن تأثيرها لا يقتصر فقط على ما تنشره من كتب و لكن أيضا من خلال منشورات أخرى مثل مجلة الفكر التي تطبع على مطابعها منذ 1944، وهي من المجلات الرائدة في فرنسا، لأنها مجلة نخبوية حيث تكتب فيها وجوه ثقافية و فكرية بارزة في

---

1 Hélène Bracco, **Pour avoir dit non**, p 244.

2 Catherine Gaston – Mathé, **Le règne de la censure** – Cinéma- action - N° 85 1995. p 37.

فرنسا- كانت المجلة تتمتع باستقلاليتها الإدارية و المالية عن إدارة النشر- تظهر أهميتها بالنسبة للثورة الجزائرية في حجم المواضيع التي نشرتها عن الحرب و التي بلغ عددها مابين 1954-1962 حوالي مائتين وأحد عشر مقالا، ركزت معظمها على تاريخ الحرب، و مدعمة بوثائق تبين الانعكاسات السلبية للحرب و خاصة على الحياة السياسية في فرنسا، و هكذا انتقدت المجـــلة الحرب و فضحت الاستعمار و حذرت من الأخطار التي سوف تترتب عن ذلك.[1]

أما في مجال الكتب، فكان كتاب بيار هنري سيمون P.H Simon "ضد التعذيب" (Contre la torture) هو أول كتاب يصدر عن منشورات **العتبة**، و ذلك في وقت مبكر جدا، وقبل تبلور مواقف الرأي العام الفرنسي، بل كان أحد العوامل الرئيسية فيما بعد حيث أسهم في تشكيل جبهة رفض الحرب، لأنه يفضح التعذيب باعتباره ممارسة لا أخلاقية وغريبة عن المجتمع الفرنسي وقيمه الحضارية و قد طبع هذا الكتاب سنة 1957.[2] فهو كتاب من الحجم الصغير ويقع في 125 صفحة، ويعتبر كتابا جريئا في تلك الفترة. أما الكتاب الثاني لنفس المؤلف و الصادر سنة 1959 فكان تحت عنوان:" سيرة ضابط"(Le portrait d'un officier) ويندرج ضمن الدراسات التي انتشرت خلال تلك الفترة و التي تعنى بتقديم السير، وهو أيضا كتاب من الحجم الصغير و يقع في 176 صفحة، يصور سيرة وسلوك ضابط في الجيش الفرنسي و هو "جون دو لارسان" (Jean De Larsan) الذي عارض التعذيب وأجبر على الاستقـــالـــة.[3]

و فـــي شهر جوان 1961 صـــدر كتاب آخـــر بعنوان: "حـــرب بـــدون وجـــه" (Guerre sans visage) لـــبول موس (Paul Mus) و الذي علق فيه عن رسائل ابنه الذي كان مجندا ضمن فرقة المظليين في الجزائر و قتل أثناء الحرب، قدم فيه تحليلا دقيقا لميكانيزمات الحرب الثورية التي كانوا يواجهونها في الجزائر و يذكر أنهم لم يكونوا متدربين عليها بشكل جيد، و بالتالي فقد ألقي بهم إلى الانتحار.

---

[1] Anne Simonin, **Les Editions de Minuit et les Editions du seuil** , in La guerre d'Algérie et les intellectuels français, pp 221-222.

[2] Jean Déjeux, **Essai de bibliographie algérienne**, cahier Nord Africain, p 44.

[3] Ibid, p 46.

و حـول الـموضـوع نفسـه- موضوع المظليين- نجـد كتابـا آخـر لـجيل بيـرو (Gilles Perrault)، الصـادر فـي شهـر نـوفمبـر 1961 بعنـوان: "المظـلييـن" (Les Parachutistes) وقد كان هو أيضا من قدماء هذه الفرقة.[1]

و في موضوع آخر يتعلق بالنزعة المعادية للاستعمار صدر عن هذه الدار مؤلفان للكاتب جاك بيرك(Jaques Berque) ، الأول تحت عنوان: "العرب من الأمس إلـى الغـد"(Les arabes d'H á D) سنة 1960، والثانـي تحت عنوان: "المغـرب بين حـربين" (Le Maghreb entre deux guerres).

و انطلاقا من ذلك نلاحظ أن الدار اهتمت أكثر بنشر الأعمال الأدبية وخاصة الأدب الجزائري المكتوب باللغة الفرنسية و ذلك منذ 1956 عندما نشرت رواية "نجـمة" للكاتب كاتب ياسين، في وقت لم يكن معروفا لدى الفرنسيين أن هناك أدبا صادرا عن المستعمرين أو الأهالي في الجزائر، ليأتي بعد ذلك نشر رواية "الحـريق" لـمحمد ديب و رواية "الدروب الوعرة" لـمولود فرعون و غيرها من الأعمال الأخرى لهؤلاء العمالقة، الذين استطاعوا أن يحتلوا مكانة هامة في الأدب الفرنسي، ومن ثم استطاعوا أن يوصلوا رسالة هامة للقارئ و المفكر الفرنسي، تدل على وجود أمة جزائرية مختلفة عن الأمة الفرنسية وهي تناضل من أجل تحقيق كيانها.

وفي مرحلة أخيرة صدر عن الدار مجموعة أخرى من الكتب تناولت موضوعا آخر يدور حول المواقف و الطروحات المعروضة لحل المشكلة الجزائرية و إنهاء حرب الجزائر، كان أهمها كتاب لـكلوب جون مولان (Club Jean Moulin) تحت عنـوان: "قطعتين مـن ملف الجزائر"(Deux pièces du dossier d'Algérie) الصادر في 1962 وضم 188 صفحة، فكان كتابا غنيا بالوثائق، تضمن دراسة جدية للمشكل وعرض فيها تصورات منطقية جدا للحـل، إذ تعرض في جزئيه الأخيرين إلى إشكاليتين واجهت المتفاوضين أثناء محادثات إفيان وهما: إشكالية إجلاء و ترحيل الفرنسيين من الجزائر وإشكالية التعاون الاقتصادي الفرنسي الجزائري و حساسيته بسبب ثروات الصحراء، حيث اعتمدت أغلب طروحاته في الاتفاقية النهائية، في إفيان 1962.[2]

---

[1] Anne Simonin, op,cit, p 224.
[2] Jean Déjeux, op,cit, p 48.

و أخيرا، مهما كانت طبيعة الكتب الصادرة عن الدار و المواضيع التي تناولتها، فإن دورها و خطها لم يكونا واضحين في دعم و مؤازرة و نصرة القضية الجزائرية، و إنما عملت بطريقة غير مباشرة على التعريف بالقضية الجزائرية للرأي العام الفرنسي، و بالتالي إحياء الضمائر الفرنسية اتجاه هذه القضية، في الاتجاه الذي ساعد على تشكل الجبهة المعارضة للحرب في الجزائر. و التزمت الدار بخطها القديم وهو معاداة الاستعمار.

و في تفسير عدم تعرض الكتب و المنشورات الصادرة عن الدار للرقابة أو المصادرة أو المنع، فإنه يعود إلى أن الدار بهيكلها الضخم و التنظيم العريق قامت بتوظيف لجنة للقــراءة و هي التي تقرر جماعيا اختيار المخطوط الصالح للنشر - أي أنها تمارس رقابة ذاتية على كل الأعمال الإبداعية - إلا في حالات نادرة حين تستخدم شخصية فاعلة نفوذها لنشر أعمال دون المرور على تلك اللجنة.[1] وبالتالي فإن اختلاف عناصر هذه اللجنة يمنع مرور الكتابات الراديكالية.

إضافة إلى هذه المؤسسة فإن الدار تضم عدة ناشرين ينتمون إلى قطب*مسيطر و فاعل على الساحة الثقافية الفرنسية مثل: بول موس **(**Paul Mus**)** المختص بقضايا الهنــد الصينيــة و جاك بيرك المختص في المغرب العربي، كل هذه العناصر هي التي قادت منشورات **العتبــة** إلــى تفضيل نشــر الأعمال و الدراسات الجامعية و الجدية و استبعاد الكتابات المثيرة للجــدل و الشبهات.

و لهذا ارتبطت الدار بعلاقات حسنة مع السلطات العمومية و الشخصيات السياسية في الدوائر الرسمية الفرنسية، و يظهر ذلك من خلال عدم تعرض مقر الدار إلى التفتيش إلا مرة واحدة من طرف الشــرطة التــي اقتادت المجموعة التــي كانت مجتمعة إلى مركز الشرطة، و سرعان ما أطلق سراحها عن طريق مكالمة هاتفية بين روبار بارا و وزير العدل حافظ الأختــام.[2]

و رغم ذلك كله فإن الدار تعرضت إلى ثلاثة اعتداءات مسلحة خاصة بعد صدور بيان 121 الذي وقعه البعض من الناشرين فيها.[3]

---

[1] Anne Simonin, op,cit p 233.

*يقصد به الأكــاديمية الفــرنسية و المــدرسة الفــرنسيــة l'Académie française et l'école de France

[2] Ibid, p 234.

[3] Ibid, p 235.

أما إذا انتقلنا إلى منشورات **مينوي** (Editions Minuit) فإننا نلاحظ اختلافا كبيرا بينها و بين دار **العتبة**، و يمكن استخلاصه بعد استعراض أهم الأعمال الصادرة عن هــذه الــدار. فقــد كان أول النصوص الصادرة عن الدار هو كتاب من الحجم الصغير "الجزائر في 1957" (L'Algérie en1957) في حوالي 125 صفحة للكاتبة المتألقة آنذاك جرمان تيون (Germaine Tillion) التي ركزت فيه على ضرورة الفصل بين فرنسا (المتروبول) والجزائر (المستعمرة).[1] ثم أعادت نشر هذا الكتاب سنة 1960 بعنوان آخر هو: "إفريقيا تميل نحو المستقبل"(L'Afrique bascule vers l'avenir) في 178 صفحة و مدعما بمعطيات جديدة.

لقد حقق الكتاب الأول نجاحا كبيرا من حيث المبيعات و الإقبال عليه، فكان بذلك قد رسم معالم الانقسام لدى الرأي العام الفرنسي بين أنصار الجزائر الفرنسية و الجزائر الجزائرية خاصة و أن هذه الجبهة بدأت تستقطب عددا كبيرا من الأنصار و هو ما يبينه الكتيب الصادر عن مجموعة من المؤلفين سنة 1958 و الذي جاء في 128 صفحة و تحت عنوان:"المسألة الجزائــرية" (La question Algérienne) و هــم: ألان سوفـــي(A.Sauvy) و هنري مارو (H.Marrou) شارل أندري جوليان (CH . A. Julien) و جون دراش (J. Dresch).[2]

بعد محاكمة جميلة بوحيرد، صدر عن الدار كتاب للمحامي جاك فرجيس (J.Verges)، و الصحفي جورج أرنو (Georges Arnaud)بعنوان: "من أجل جميلة بوحيرد". يعتبر هذا الكتاب إعلانا صريحا عن الخط الذي سوف تسلكه الدار فيما يتعلق بالحرب في الجزائر، وهو الالتزام بالعمل ضد الحرب، فكان ذلك أول كتاب ينتقد الحرب ويفضح التعذيب الممارس من طرف عناصر الجيش الفرنسي، فلقي الكتاب صدى واسعا في فرنسا بفضل الحملة الصحفية الدعائية الواسعة التي استفاد منها، وهذا ما جعل الحكم الصادر في حق جميلة بوحيرد يخفف بإلغاء حكم الإعدام.

إن تغير الحكم من طرف السلطات القضائية كان من دون شك بإيعاز من السلطات السياسية و بالتالي فإن المسألة أصبحت سياسية و ليست أمنية، لأن الاتهام كان بسبب الانتماء إلى مجموعة مسلحة، تهدد الأمن العام.

---

[1] Ibid, p 236.

[2] Jean Déjeux, op,cit, p p 38.39.

ثم يأتي كتاب هنري علاق (H.Alleg)" المسألة" (La question) الذي خرق جدار الصمت نهائيا حول قضية التعذيب الذي أصبح يسمى باسمه صراحة "التعــذيب" و هذا في فيفري 1958.[1]

و هكذا فإن منشورات "**مينــوي**" جعلت الرأي العام الفرنسي ينظر إلى الحرب الدائرة في الجزائر، نظرة مباشرة أي على مرأى من عينيه.[2]

إن الشروع في بيع ذلك الكتاب يوم 18 فيفري، أحدث زوبعة كبيرة عند الصحافة الفرنسية، هذه الزوبعة جرفت عدة صحف و مجلات مثل : فرانس أوبسارفاتور و لاكسبريس، اللتين تعرضتا للمصادرة و الحجز، ثم أوقف تسويق الكتاب و منع طبعه من جديد.

إن الإجراءات التي لجأت إليها الحكومة الفرنسية تدل على اعترافها بأن المشكل الأخلاقي الذي أثارته قضية التعذيب، أصبح ذا أبعاد سياسية كما سلف ذكره، و الدليل على ذلك انطلاق رسائل التأييد و المساندة لمنشورات "**مينوي**" و التي صدرت خاصة عن رابطة حقوق الإنسان و عدد كبير من المثقفين الفرنسيين.[3]

لم تمر خمسة أسابيع على صدور كتاب "المسألة" حتى صدر عنوان جديد مدو و جرئ يثير قضية أخطر مما سلف ألا وهي قضية اختفاء موريس أودان (Maurice Audin) تحت عنوان "قضية أودان"، الذي أبرز فيه الكاتب بيار فيدال ناكي (Pierre Vidal-Naquet) التناقض الصارخ في الطروحات الرسمية بشأن هــذه القضية، حيث تقول أحيانا أنــه مفقــود و أحيانا أخرى بأنه هرب من السجن.

من هنا أصبحت الدار تحت المراقبة المستمرة من طرف الأجهزة الأمنية الفرنسية، فتعرض مقرها إلى عدة مداهمات تم خلالها مصادرة عدة مخطوطات كانت جاهزة للطبع مثل الكتاب الذي ضم مجموعة من الدعوات القضائية التي رفعتها مجموعة من الطلبة الجزائريين ضد الشرطة الفرنسية، وحجز نشرية "**شهادات و وثائق**" في جانفي 1959 و غيرها.[4]

و إذن فإن الدار بدأت تدفع ثمن جرأتها في نشر كتب "المسألة" ثم "قضية أودان"، حيث كانت عائدات تسويق الكتابين هزيلة جدا، ولا تغطي حتى التكاليف، كما أن السلطات العمومية

---

1 Anne Simonin, op,cit p 226.
2 Ibid, p 227.
3 Ibid, p228.
4 Ibid, p 229.

أصبحت تعاملها بمكيالين، حيث تمنع عنوانا من الصدور على مطابعها وتسمح بنشره في دار أخـــرى.

كانت التهم الموجهة إلى **مينوي** هي: التحريض الموجه إلى المجندين من أجل العصيان، و إثارة الاستفزازات المؤدية إلى العصيان، و المساس بأمن الدولة. وهذا ما جعل مسؤول الدار يقف أمام العدالة بسبب نشر كتاب "الهارب من موريان"، حيث أدين بغرامة مالية قدرها 2000 ف ف، في جوان 1962.(1)

لـــم تكن الكتب الصادرة عن هذه الدار تهتم بقضية التعذيب فقط و الظروف التـــي أحاطت بـــها بـــل هناك مواضيع أخـــرى خاضت فيها كقضية رفض التعليمات و العصيان داخل الجيش الفرنسي، حيث نسجل كتاب فافرولين (N.Favreline) بعنوان "الصحراء فجـــرا" (Le désert à l'aube) الصادر سنة 1960.(2) ثم انتقلت سنة 1961 إلى متابعة المحاكمات الشهيرة التي عقدها القضاء العسكري الفرنسي و أهمها كتاب جون أرنو(G. Arnaud) بعنوان "محاكمتي"(Mon procès) و كتاب آخر بعنوان: "محاكمة هارب من الجيش" و غيرهما.(3)

أصبحت هذه الدار تعاني ماديا بسبب العجز المالي الذي أصاب خزينتها، إلى جانب المضايقات الأمنية بسبب تعرض عناصرها للتهديد، حيث ضرب منزل جيروم ليندون من طرف عناصر منظمة الجيش السري، و لم يثن ذلك من عزيمة أولئك الذين صمدوا بفضل التأييد الواسع لهم من قبل المجموعات الثقافية خاصة. (4)

إن الإصرار الذي تميز به جيروم ليندون و جماعته جعلهم لا يعبؤون بالتهديدات فكانوا ضمن الأوائل في التوقيع على بيان 121، حيث كان عددهم اثني عشر عنصرا، و هو ما جعلها تجرؤ كل مرة على نشر الكتب التي رفضت من طرف منشورات أخرى و خاصة تلك المرفوضة في دار **مينوي** و دار **جوليار** (Julliard) وهذا ما جعل البعض يصفها بأنها قطب الرفض كما وصفها آخر بأنها واجهة لمنشورات الكتاب المهمشين و المشتبه بهم لدى السلطات مثل: المحامي جاك فرجيس المتهم في جويلية 1962، و الصحفي جورج أرنو المسجون سنة

[1] Ibid, p 231.
[2] Jean Déjeux, op,cit p 44.
[3] Ibid, p 45.
[4] Anne Simonin, op,cit p 232.

1961 و فرانسيس جونسون الخارج من القانون، و هنري علاق و روبار بونو وجاك شاربـــي و روبار دافيزي المسجونين أو الفارين من العدالة.(1)

إن هذا الخط الملتزم الذي ميز مسيرة دار **مينوي**، إنما كان نابعا عن قناعة مسؤولها الأول جيروم ليندون الذي كان مقاوما، و بقي وفيا للمقاومة من خلال مقاومة تجاوزات "الديمقراطية الجمهورية" التي كان يتغنى بها الجميع في فرنسا.

أما إذا أخذنا منشورات **فرانسوا ماسبيرو** (Français Maspero) التي دخلت حقل النشر و الإعلام في فرنسا سنة 1959، فإننا نلمس أنـــها كانت تهدف إلـــى إقامة علاقة بين المثقفين و الكتاب الفرنسيين و نظرائهم في العالم الثالث، و من بينهم الجزائريون.(2)

افتتحت الدار مسيرتها مع الثورة الجزائرية بنشر كتاب فرانز فانون (F Fanon)، بعنوان "السنة الخامسة من الثورة الجزائرية" (L'an V de la révolution Algérienne) الذي يقع في 200 صفحة، حيث كان الكتاب تحليلا نفسيا للثورة الجزائرية من خلال تحليل سلوكيات اجتماعية لشعب في أوج تحوله، إذ بيَّن الكاتب بوادر التصرفات الجديدة داخل المجتمع الجزائري الذي بدأ يشكك في العادات البالية و يتخلى عنها.(3)

و حول موضوع الجيش و النقاش الذي دار حوله، اكتفت الـــدار بنشر كتاب: "ضباط في الجزائر (Officiers en Algérie) سنة 1960، و يقع في 120 صفحة، يصف سيرة الضباط في الجزائر ويقدم بعض التحقيقات و الشهادات، و كان من تأليف مجموعة من الكتاب هـــم:ج مارتل (J Martel) و م.هاينو (M.Heynaud) و ج.م.دابواز(J.M.Daboise).

و وفاءً لهدفها السالف الذكر قامت الدار بنشر أعمال أدبية من تأليف بعض الجزائريين نذكـــر منها خاصـــة، كتاب: "فـــي أصوات في القصبة" (Dans des voix dans la Casbah) و هو عبارة عن مختارات شعرية لـــحسين بوزاهر. وكتاب مالك حداد تحت عنوان: "اسمع، إنني أناديك"(Ecoute, je t'appelle) سنة 1961، و الذي طبع في 1800 نسخة.(4)

---

[1] Ibid, pp 235.236.

[2] Claude liauzu, **<u>Intellectuels du tiers monde et intellectuels français</u>**, in La Guerre d'Algérie et les Intellectuels Français op,cit p158.

[3] Jeans Déjeux, op,cit p 39.

[4] Claude liauzu, op,cit p173.

حاولت الدار مسايرة الأحداث الناتجة عن الثورة الجزائرية، و التي كانت فرنسا مسرحا لها مثل صدور بيان 121، و الانعكاسات المترتبة عنه خاصة انعقاد سلسلة من المحاكمات لعناصر شبكات الدعم و الرافضين لتنفيذ أوامر الجيش، حيث صدر ملف خاص بـــ الـــ121 يقع في 240 صفحة. و في هذا الشأن فإن فرانسوا ماسبيرو كان من الموقعين على البيان باعتباره شخصية ملتزمة بقيت وفية لذلك، حيث أنه بين فـــي حديث لـــه أسباب توقيعه قائـــلا[1]: "مهمتي هي تقديم الدعم و اللجوء و الحماية للمكافحين الجزائريين، لقد ساندت جبهة التحرير قي مكتبتي، و جمعت أكبر عدد ممكن من الوثائق حول الجزائر...و نشرت كتبا ممنوعة، رغم المضايقات المستمرة، خاصة الحجز و الاعتداءات....فكيف لا أوقع؟ و الحقيقة أن المحفز الأول لكل هذا هو مفارقة و يتمثل قي الوطنية! !

إنها لمفارقة حقا ! كيف تتحول الوطنية الفرنسية إلى دعم و مساندة كفاح الشعب الجزائري؟ إنه الضمير الحي، و الواجب الأخلاقي، و الوفاء للمبادئ. إنها المعركة الحاسمة التي خاضتها دار النشر **ماسبيرو**، للدفاع عن القيم السامية للأمة الفرنسية و رسالتها الحضارية.

أما فيما يخص المحاكمات، فإن الدار قدمت كتاب جاك فرجيس حول محاكمة جميلة بوحيرد تحت عنوان: "دفاع سياسي" في 120 صفحة، ثم وقائع محاكمة شبكة جونسون قدمه مارسال بيجو (M. Péju) في 240 صفحة.[2]

و أخيرا، فإنه يمكن تصنيف الدار على أنها أقرب في مواقعها و خط سيرها من منشورات **مينوي**، بسبب الالتزام الصريح في دعم القضية الجزائرية، عن طريق مسؤولها الأول فرانسوا ماسبيرو كـــما هـــو الشأن بالنسبة لـــجيروم ليندون، فـــواجهت نفس المصاعب و المتاعب و العقبات، محاولة في ذلك الوصول إلى هدفها المرسوم سلفا وهو إقامة جسور التواصل بين الكتاب و الأدباء الفرنسيين و بلدان العالم الثالث.

د - شبكات الدعم السرية:

هي تلك الشبكات السرية التي أنشأها فرنسيون لدعم كفاح الشعب الجزائري في فرنسا نفسها، كانت تسمى السرية لأن عملها سري دون علم السلطات الفرنسية التي كان لا بد ألا تعلم وإلا فإنها توقف هذا العمل لأنه عمل غير مشروع و غير قانوني، و يمكن إعطاؤه صفة الجرم

---

[1] Rémy Rieffel, **<u>l'emprunte de la guerre d'Algérie</u>**, in la Guerre d'Algérie et les Intellectuels français, op,cit p 208.
[2] Jean Déjeux, op,cit p 45.

أو الخيانة العظمى للوطن، لاعتباره تواطؤا مع العدو، و المتمثل في جبهة التحرير الوطني، فهو بذلك ضد مصلحة الوطن و ضد القوانين و الأعراف.

إنه من الصعب تحديد تاريخ تشكل هذه الشبكات التي ترتبط خاصة بشخصية فرانسيس جونسون (Francis Jeanson)، رغم أن البعض يعيدها إلى سنة 1958.

يقوم عمل هذه الشبكات على جمع الأموال و الاشتراكات المدفوعة من طرف العمال الجزائريين و تسهيل و ضمان خروجها من فرنسا، بعد حسابها و مراقبتها، و كذا تنظيم عملية إيواء مسؤولي جبهة التحرير في فرنسا.[1]

تأسست هذه الشبكات من أجل توقيف الحرب القذرة في الجزائر و تجنيب آلاف الفرنسيين التورط فيها، لخدمة شرذمة من المغامرين الكولون الذين يريدون الحفاظ على مصالحهم بجر البلاد إلى الهاوية، فهدفها إنقاذ الشباب الفرنسي الذي أرسل عن طريق التجنيد كوقود لهذه الحرب.

فهذه الحركة إنما هي حركة ضد الحرب، بعدما فشلت الحركة الجماهيرية في توقيفها، بسبب اعتمادها على الشعارات الجوفاء و الخطابات و الكتابات التي بقيت حسبية أعمدة الجرائد و صفحات الكتب التي رتبت في الأدراج. فهذه الحركة الجديدة إنما هي حركة فعلية و عملية من أجل توقيف هذه الحرب.

لجأ المشرفون على هذه الشبكات إلى تجنيد العناصر الفاعلة ضمن صفوفها من الرجال و النساء، على أساس السرية و الكتمان و الالتزام بذلك خلال أداء هذا العمل.

كانت أهم هذه الشبكات هي شبكة جونسون، نسبة للفيلسوف و الأستاذ فرانسيس جونسون، الذي استغل الوسط الثقافي و الفكري لنشر مبادرته و إقناع أصدقائه و تجنيد أتباعه، و من أجل نشر هذه المبادئ لجأت الشبكة إلى إصدار نشرية سرية تحت عنوان: "حقيقة من أجل") (Vérité pour) تحت إشراف الكاتب ديونيس ماسكولو Dionys Mascolo و كانت تسحب في حوالي ألفي نسخة في البداية ثم زاد العدد فوصل إلى خمسة آلاف نسخة. صدر العدد الأول منها في سبتمبر 1958. و هي نشرية شهرية تعتبر الناطق الرسمي باسم الشبكة، كان اسمها الحقيقة من أجل.. من أجل مستقبل الفرنسيين، و من أجل حقيقة الكفاح و النضال الذي يقوم به عناصر الشبكة. كان عناصر الشبكة هم الذين يوزعون هذه النشرية في أوساط بعض

---

[1] Marcel Péju, **le procès du réseau Jeanson** , p 08.

الشخصيات السياسية و الثقافية و للمناضلين في أحزاب اليسار وللشيوعيين و المسحيين الملتزمين ضد الحرب و الاستعمار.

بالإضافة إلى المهام السالفة الذكر، قامت شبكة جونسون بوضع تنظيم محكم يضمن عبور المناضلين الجزائريين الحدود للفرنسية نحو الخارج، خاصة في اتجاه سويسرا و بلجيكا و ألمانيا حيث كانت جبهة التحرير قد أقامت فرعا لها في مدينة ديسلدورف لأولئك المناضلين الذين أصبح وجودهم في فرنسا يشكل خطرا عليهم، و كذا تهريب المناضلين المسجونين و تنظيم عملية فرارهم من الحبس أثناء نقلهم و تحويلهم من سجن إلى آخر و ضمان خروجهم خارج التراب الفرنسي.(1)

قامت شبكة جونسون بعمل جبار في مساعدة الثورة، ناهيك عن تلك الأموال التي كانت تجمعها و تنقلها خارج فرنسا، وهي التي كانت تصرف في شراء الأسلحة و إرسالها إلى الثورة في الجزائر و كذالك تمويل تحركات عناصر الحكومة الجزائرية المؤقتة فـــي كل أنحاء العالم و إقامتهم، ورواتبهم و رواتب الجنود و غيرها من المصاريف التي كانت تحتاجها الثورة.

بلغ عدد عناصر شبكة جونسون ما بين 2000 و 3000 عنصر، انضموا إلى الشبكة عن قناعة سواء إيديولوجية أو فكرية أو سياسية أو أخلاقية، و لذلك من الصعب تصنيف هؤلاء العناصر ضمن مجموعة أو اتجاه معين. ففي الدراسة التـــي أعــدها جاك شاربي*لاحظ من العينات التـــي توفــرت لديـــه و تمكن من استجوابها، أن هناك عددا قليلا جدا مـــن الموظفين و العمال عكس المثقفين و خاصة الصحفيين و الأساتذة و الكتاب و عدد مهم جدا من الفنانين على اختلافهم مثل المغنين و الكوميديين و المنتجين و غيرهم، و بالتالي فهم يكونون فئة نخبوية في المجتمع الفرنسي.

أما من حيث التركيبة العمرية فلاحظ وجود كل الفئات العمرية النشطة ضمن الشبكة مثل الفئة مابين 45 سنة و 50 سنة و يعلل تواجدهم بأنهم كانوا من قدماء المسيرة النضالية الملتزمة من الشيوعيين و التروتسكيين و الاشتراكيين و الفوضويين و غيرهم، و أما الفئة مابين 35 سنة و 40 سنة فهي الفئة التي بلغت سن الكهولة أو النضج أثناء الحرب العالمية الثانية، و أغلبهم من المتعاطفين مع الحزب الشيوعي لكنهم أقل تسييسا و منهم خاصة الفنانين أصحاب الفن

---

[1] Hélène Bracco, op,cit pp 96-97.

* هو أحد أعضاء شبكة جونسون، حيث جمع مجموعة مـــن الشهادات مـــن العناصر السابقين في الشبكة، تحت عنوان: "حملة الأمل" Les Porteurs d'espoir .

الملتزم، والفئة الأخيرة هي ما بين 20 سنة و 30 سنة التي انضمت إلى هذا الخندق، تتكون من الشباب الذين تأثروا بآبائهم و أجدادهم من الفئة الأولى خاصة، وجزء منهم من الجيل الذي استدعي إلى أداء الخدمة العسكرية خلال تلك الفترة، وعدد قليل ممن كان بدافع قناعات خاصة جدا.[(1)]

ولهذا فإننا لا نجد القناعات السياسية أو الأيديولوجية هي المعيار الأساسي في تجنيد العناصر ضمن الشبكات، و لكن هناك قناعات أخرى هي الانتماء إلى حزب استقلال الجزائـــر و حل هذا المشكل، و هذا بدافع التذمر من إخفاء الحقائق و الوقوف ضد نشرها، و إجهاض كل محاولة تسعى إلى ذلك.

وهكذا فإن طريقة التجنيد لم تكن منظمة ضمن أطر محددة أو ثابتة وإنما غالبا ما تكون بطريقة عفوية أساسها السرية التامة.

اطّلع الرأي العام الفرنسي على هذه الشبكات السرية عندما تداولت الصحافة الفرنسية في فيفري 1960 نبأ اكتشاف الشرطة الفرنسية شبكة من الفرنسيين يساندون في المتروبول عمل جبهة التحرير الوطني، تحت رئاسة فرانسيس جونسون الذي استطاع الإفلات.[(2)]

يعتبر ذلك صدمة أخرى قوية أصابت هذا الرأي العام الذي تميز بتباطئه في الاستجابة لنداءات توقيف الحرب و الإسهام فـــي إخراج البلاد مـــن الورطة التي وقعت فيها بسبب الحرب في الجزائـــر، و هكذا انطلقت التعليقات بين مؤيد و معارض، متفهم وغير متفهم، بين شاتـــم و مازح، ونقول شاتم، لصدور عدة أوصاف مثل: مجانين، خونة و غيرها. فمهما كان نوع الأوصاف الشاتمة فإنها تبدو عادية، بحجة حرية التعبير و الرأي، ولكن وصف الخيانة، فإنه يستحق التمعن و التحقيق لأنه خطير، ويمثل تهمة يعاقب عليها القانون، لذلك رد جونسون على هذه التهمة خلال الندوة الصحفية السرية التي عقدها في باريس يوم 15 أفريل 1960، قائلا[(3)]: "إذن هل نحن خونة؟ لسوء الحظ، هل تخلينا عن فرنسيتنا دون رغبتنا؟ مثلما نصاب بزكام أو نصير صلعا (فاقدي شعر الرأس)؟ ! الخونة الحقيقيون: هلا بحثنا عنهم ضمن أولئك الذين يزعمون أنهم يكافحون من أجل ثورة لم يثبتوا أبدا حاجتهم إليها، ويقومون بلعب دور العدو لها! يتكلمون عن وضع حد لحرب، يصرحون بأنها غير معقولة، لكنهم يقبلون أن نساعد

---

[1] Jacques Charby, op,cit pp 24.

[2]Marcel Péju, op,cit p 08.

[3]Jacques Charby,op,cit p 19.

الشباب الفرنسي عند رفضه الضياع فيها! ينددون بالاستعمار، لكنهم يجرمون كل شكل من أشكال التضامن الفعلي مع المستعمرين".

فـــجونسون حاول تبرير سلوك جماعته التـــي اختارت العمل الفعلي لتوقيف الحـــرب في الجزائر، وليس عن طريق الكلام أو الشعارات، أو الخطابات المظللة و المزدوجة، فأصحابها هم الخونة الحقيقيون للوطن لأنهم يعارضون كل محاولة لتجنيب الشباب الفرنسي بأن يقتل أثناء حرب الجزائر و يمنعون كل محاولة لتوقيف هذه الحرب، فأولئك هم أعداء الوطـــن و الأمة و هم الخونة الحقيقيون.

أما صديقه روبار بونو* (Robert Bonnaud) فيقول[1]: "لقد رأينا عن قرب معاناة شعب معدوم، إن المشاركة في حرب ظالمة فرضت على هذا الشعب، ترك لدي نوع من الحيرة حول الوفاء اتجاه قيمنا التي انتهكناها، و أعتذر إن لم أسمها خيانة".

هكذا نجد روبار بونو يصف بأسلوب راق الاستمرار في الحرب انتهاكا للقيم الحضارية الفرنسية وتراجعا عنها و هي الخيانة بعينها.

أظهرت هذه الحادثة للفرنسيين مرة أخرى وجود عدد من المواطنين الذين اتجهوا عكس سياسة الحكومة، وانضموا إلى صف الأعداء، و هـــذا ما خلق إعجابا و استحسانا لدى البعض و تذمرا وغضبا شديدا لدى البعض الآخر، و كأن المجتمع الفرنسي أصبح أمام مسرحية انقسمت إلى عدة فصول، حيث تزامن ذلك مع تصاعد أصوات الفارين من الخدمة العسكـــرية و الرافضين الالتحاق بصفوف الجيش و تنفيذ الأوامر، وشجب الاستمرار في تطبيق السياسة الكولونيالية الفرنسية القديمة. و دعمت فصول هذا العرض بفصل آخر وهو بداية محاكمة عناصر الشبكة التي افتتحت رسميا يوم 05 سبتمبر 1960، واستمرت أربعة أسابيع، بعد استدعاء المحكمة الدائمة القوات المسلحة بباريس، وشملت المحاكمة ستة جزائريين وثمانية عشر فرنسيا.

كانت أهداف الحكومة الفرنسية ، هي إدانة الخيانة إدانة علنية، وجعل المحاكمة عبرة لكل فرنسي قد تسول له نفسه في المستقبل سلوك هذا الاتجاه، لكن تجري الرياح بمالا تشتهي السفن، حيث أن الحكومة وقعت في مأزق حقيقي لأن المحكمة تحولت إلى مكان لكشف

*روبار بونو: هو مؤرخ و أستاذ جامعي بإحدى جامعات مرسيليا.

[1] Ibid, p 19.

الحقائق، حيث سمح للمتهمين و الشهود بالتدخل بكل حرية دون التقيد بالموضوع ولهذا كادت الأمور أن تفلت مـــن يد رئيس المحكمة، فتحولت إلى نصر سياسي و معنوي للمتهمين بفضل التأييد و المساندة التـــي تهاطلت عليهم خاصة مـــن قبل المثقفين الذين أصدروا البيان الشهيـــر "الحق في رفض تنفيذ الأوامر 121". ثـــم رسالة* المفكر جان بول سارتر إلى المحكمة باعتباره شاهد ولم يستطع حضور المحاكمة، فكانت رسالة تأييد و مساندة صريحة للمتهمين، كما تحولت إلى إدانة للحكومة الفرنسية و سياستها في التعامل مع الحرب في الجزائر.

تعرضت المحاكمة إلى انتقادات كثيرة من عدة أطراف، و خاصة المدافعين عن سيادة الدولة و القانون، الذين كانوا ينتظرون إصدار أحكام صارمة في حق الذين خرجوا عن القانون، و تكون المحكمة سيدة وتلتزم وتحترم قوانين الجمهورية و بالتالي وضع حد لتكرار مثل هذه التصرفات في المستقبل، كما انتقدت الفوضى العارمة التي ميزت المحاكمة و الانقطاعات الكثيرة التي شهدتها.

إن طول المحاكمة و الفوضى التي ميزتها كان في صالح المتهمين حيث أكسبهم تعاطف وتأييد الرأي العام الفرنسي، لأن هدفهم أن تتصدر المحاكمة أعمدة الصحافة الفرنسية كل يوم، حتى يطلع الرأي العام كل يوم على قضيتهم ويفهمهما جيدا ثم الوقوف إلى جانبهم، وهو الهدف الذي تحقق فعلا.

لقد أوقعت المحاكمة الحكومة الفرنسية في ورطة حقيقية لأنها أسهمت في توسيع جبهة رفض الحرب وأصبحت شبكات الدعم تلقى سهولة كبيرة في تجنيد العناصر، وبدا وأن المحكمة لم تكن متخصصة للنظر في هذا النوع من القضايا.[1]

و قد كشفت المحاكمة للـــرأي العام الفرنسي وجـــود شبكات سرية منظمة تدعم وتساند جبهة التحرير الوطنـــي الجزائرية، أنشأها فرنسيون آمنوا بشعار "الشعب الذي يضطهد شعبا آخر ليس بشعب حـــر"، لأن هؤلاء اختاروا التحـــرر الذاتي من صفة المضطهد عـــن طريق مساعدة الجزائريين علـــى التحـــرر من الاضطهاد الكولونيالي، الـــذي يرفضون التضامن معـــه.[2]

* كان سارتر قد وصف شبكة جونسون في هذه الرسالة "بحملة الحقائب" ولهذا تداول البعض هذا المصطلح للتعبير عن شبكات دعم الثورة الجزائرية.

[1] Marcel Péju, op,cit pp 10-11.

[2] Ibid, pp 3-4.

هـ- الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين: UNEF

كان الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين يشكل إطارا اجتماعيا خاصا، تمثل فيه جميع الفئات و الحساسيات مهما كان اتجاهها و مبدؤها، و ما فتئ هذا الاتحاد يزداد توسعا، جغرافيا و عدديا، فلم يكن يتأثر ذلك بظروف الحرب الدائرة في الجزائر، حيث قفز عدد الطلبة من 140 ألف في خريف 1954 إلى 252 ألف خلال الدخول الجامعي لسنة 1962.

و يرى الملاحظون أن الاتحاد عبارة عن مؤسسة ديمقراطية حقيقية خاصة في مجال العمل الجمعوي و النضال داخله، و ساعده في ذلك التطور العددي و النوعي الذي يتميز به، لأن أغلب التخصصات أصبحت موجودة داخل الجامعة بحجم متكافئ سواء في الحقوق أو الآداب أو الطب أو باقي العلوم الأخرى ، حيث كان عادة طلبة الحقوق هم المتفوقين عدديا. و قد ساعد هذا التطور النوعي على دعم التأطير فتكونت شبكة هامة من الجمعيات العامة على مستوى كل مدينة جامعية في الضواحي و على مستوى كل كلية و مدرسة عليا في باريس، وهكذا فإن أغلب الطلبة الفرنسيين كانوا منخرطون في الإتحاد خلال المسألة الجزائرية.(1)

و بهذا الشكل أصبح إتحاد الطلبة يمثل جناحا سياسيا متكاملا في فرنسا حيث يمتد من اليسار المتطرف إلى اليمين المتطرف. لكن المشكلة الجزائرية لم تؤد إلى تسييس الاتحاد خارجيا بسبب وجود قطبية داخلية سابقا وضعت اليسار في مواجهة اليمين إضافة إلى ضعف التنظيمات السياسية داخل الإتحاد باستثناء الشيوعيين، كما أن أغلب التشكيلات السياسية كانت تريد إبقاء الاتحاد بمنأى عن الصراعات السياسية و إطارا للوحدة و التعاون، باعتباره حركة جماهيرية شاملة.

و يعتبر هذا الوضع تتويجا للدور الذي تقوم به شبيبة الطلبة المسيحيين JEC داخل الثانويات، في إعداد الطلبة قبل دخولهم الجامعة، و هكذا فإن الإعداد لهذه المرحلة كان قاعديا و أساسيا.(2)

و يمكننا القول أن ذلك هو السبب في تأخر تأثير الثورة الجزائرية على إتحاد الطلبة الفرنسيين، التي بدأ الاهتمام بها بشكل فردي خاصة عند بعض قادته، ولم يستمر التهرب طويلا من قضايا الاستعمار لأن الإتحاد وجد نفسه مجبرا على التفاعل مع المشاكل الدراسية في

---

[1] Alain Monchablon, **syndicalisme étudiant et générations algérienne**, in La guerre d'Algérie et les intellectuels Français, p 176.

[2] Ibid, p 177.

المستعمرات و التعاون مع طلبة المستعمرات ثم الاعتراف بالجمعيات الطلابية في أراضي ما وراء البحار. و هكذا كان الإتحاد قد اعترف مبكرا بإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA منذ تأسيسه.

إن هذا التعاطف الذي تولد من الاحتكاك بطلبة المستعمرات هو الذي جعل الاتحاد يلتفت إلى التعاون مع إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين و يكون هذا التعاون على أساس الاعتراف بخصوصية الأمة الجزائرية التي تختلف عن الأمة الفرنسية و هذا دليل على اعتراف قادة الإتحاد بالأمة الجزائرية، رغم أنه لم يكن مصرحا به.

و يلاحظ أن الإتحاد لم يقتحم مجال الكتابة للتعبير عن مواقفه و آرائه، لكي يظهر ذلك جليا، لأن أغلب أعضائه كانوا في سن لا تسمح لهم بالإنتاج و الكتابة و إنما استهلاك القراءة فقط، خاصة إذا علمنا أن الثورة الجزائرية قد فجرت معركة كبيرة من الكتابة في جميع المجلات الأدبية و الفكرية.[1]

أمام الأزمات التي مرت بها فرنسا وجد الاتحاد نفسه في حوالي 1960 مقحما في القضية الجزائرية، ليؤدي دوره الوطني أمام غياب التنظيمات السياسية التي تاهت في خضم الأزمة، و بكل جرأة أعلن في جوان 1960 عن إعادة الاتصال بالمنظمة الطلابية الجزائرية فكان ذلك حدثا هاما على الساحة الفرنسية لأنه يطرح أكثر من تساؤل، و الحدث الثاني الذي صنعه الاتحاد كان تنظيمه لمظاهرات باريس يوم 27 أكتوبر 1960 ضد استمرار الحرب في الجزائر.

استغل الاتحاد إجراء المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي مرت بعدة مراحل و التي تأثرت بعدة عراقيل أدت إلى توقفها في الكثير من المحطات، فأذاع بيانا يشدد فيه على ضرورة استمرار هذه المفاوضات، و مما جاء فيه:" إن الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، يؤكد من جديد أن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية".[2]

---

[1] Ibid, p 179.

[2] محمد العربي الزبيري، نقلا عن المجاهد 1 نوفمبر 1961، المرجع السابق، ص 215.

و أصبح الاتحاد منذ 1960 في طليعة و مقدمة معركة رفض الحرب و ضرورة توقيفها و لذلك أيد و ساند و دعم كل الحركات الرافضة للحرب مهما كان شكلها و مهما كانت جهتها في فرنسا خاصة حركة الشباب الفرنسي الرافضة للتجنيد.(1)

و هكذا دخل الاتحاد ضمن جبهة رفض الحرب فكان بمثابة فيدرالية طلابية ضخمة شأنها شأن النقابات العمالية الكبـــرى، فكان نشاطه في المراحل اللاحقة انتقاما مـــن المواقف المتحفظة خلال السنوات الماضية فأصبح يدعـــم و يساند الشبكات الداعمة لجبهـــة التحـــرير، و يشارك في تنظيم التظاهرات و المظاهرات المناهضة للحرب و المؤيدة لاستقلال الشعب الجزائـــري.(2)

إذن نخلص إلى القول أن الطابع الجماهيري لاتحاد طلبة فرنسا هو الذي خدم جزءا من الثورة الجزائرية و قضية الشعب الجزائري بفضل اتساع دائرة تأثيره في المجتمع الفرنسي، باعتباره تجمعا لطلبة فرنسا على اختلاف مذاهبهم و مستوياتهم الاجتماعية و أصولهم العرقية وغيرها.

و- المركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين CCIF

Le centre catholique des intellectuels français

لقد شكل موقف المركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين من الأزمة الجزائرية نوعا من الفضول لدى عدد كبير من الملاحظين و المتتبعين لمسار الأحداث، مما جعله قبلة لعدد كبير من الناس، فتحول إلـــى قطب مسيحي و مقياس لطبيعة و واقع الفكر المسيحي، حيث جلبت جلساته و ندواته الباريسية مئات المستمعين في قاعة 61*، الواقعة بشارع السيدة بباريس.(3) كما جلبت ندواته خلال الأسبوع السنوي، الآلاف إلى قاعة التعاضدية لحضور الأيام الفكرية و العلمية التي أشرف على تنظيمها.

كان المركز يصدر دوريا كراساته التي تنشر مختلف الأعمال و المناقشات التي دارت في ندواته و جلساته، تحت عنوان:" أبحاث و مناقشات "Recherches et débats" صادرة على مطابع **فايار** «Fayard».

[1] Maurice Maschino, op,cit. p 121.

[2] Alain Monchablon, op,cit. 181.

* إحدى القاعات الباريسية الكبرى التي تعرف باحتضانها للمهرجانات و التجمعات السياسية و الفنية و غيرها.

[3] Etienne Fouilloux, **Intellectuels catholiques et guerre d'Algérie 1954–1962**, in La guerre d'Algérie et les intellectuels français, p 80.

من جهة أخرى اتخذ المركز مواقف حازمة ضد القمع الممارس في المغرب الأقصى بعد أحداث الدار البيضاء و برز ذلك خلال الندوة التي ترأسها فرانسوا مورياك فـــي جانفي 1953، التـــي كانت تحت عنوان: "مشاكل إفـــريقيا الشمالية أمـــام الضمير المسيحي". حيث كانت تدخلات المشاركين مفاجئة جدا للـــرأي العـــام و المتتبعين. فـــكان ذلك اكتشافا مبكـــرا لشخصيات مسيحية بارزة معادية للاستعمار أمثـــال: روبـــار بارا Robert Barrat و أندري دو بيريتي André de Peretti و الأب فوايوم le père Voillaume.

لهذا كله يرى بعض المؤرخين أن مواقف هذا المركز من الثورة الجزائرية ماهي إلا استمرار للنهج الذي سلكه سلفا من قضايا التحرر في منطقة المغرب العربي.

و الملاحظ أن حدة الالتزام بمواقف دعم قضايا شعوب شمال إفريقيا كانت تتراجع وتفتر أحيانا لأن السلطات الفرنسية كانت بالمرصاد لنشاط المركز، حيث كان عدد الندوات المنظمة مابين 1955–1957 ثلاث ندوات فقط، ثم برمجت الندوة الرابعة يوم 05 جوان 1961 لكنـــها منعت، حيث تـــزامن ذلك مع الأحداث المتسارعة الخطيرة التـــي أفرزتها الثورة في فـــرنسا.

لقد دارت الندوة المنعقدة في 22 ماي 1957 حول كتاب بيار هنري سيمون "ضد التعذيب" Contre la torture و ندوة 2 ديسمبر من نفس السنة حول كتاب ريمون آورون "المأساة الجزائرية" La tragédie Algérienne و قد خلفتا احتجاجات كبيرة من طرف عناصر اليمين المتطرف الذين حاولوا إفشال الندوتين رافضين بأن يتحول المركز إلى منبر للمعارضين للسياسة الفرنسية في الجزائر.(1)

كانت مواقف المركز متأثرة بقناعات روبار بارا الذي شغل منصب الأمين العام في المركز، هذا الرجل المعروف بطروحاته حول المشكلة الجزائرية و كان يرى بأن جذورها سياسية و تعود إلى القانون الخاص الصادر سنة 1947، و بالتالي فإن حلها سياسي.

إن قول روبار بارا أن حل المشكلة الجزائرية سياسي، لا يعني أن المركز يتدخل في السياسة، وإنما ذلك انطلاقا من مبادئه التي عرف بها و هي ابتعاده عن السياسة إلا في حالة وجود تهديد للقيم الأساسية للعدالة و الحرية و الشرف، إذا طعن فيها أو تم تجاهلها، و تدخله هذا لا يكون بإيجاد حل للمشكلة و إنما عن طريق إبداء موقف من الحل السياسي المقترح لهذه المشكلة، مع العلـــم أن العناصر البارزة في المـــركز كانت تختلف كثيرا فـــي التوجه السياسي

[1] Ibid, p 81.

و بالتالي لا يمكنها أن تقترح حلا موحدا و استمر هذا الانقسام حول الحل السياسي للمشكلة الجزائرية إلى غاية 1960-1961.

إذن قبل 1960 نلاحظ أن مواقف المركز كانت متذبذبة، تنتقل من التعاطف عند روبار بارا، مرورا بنفي الرئيس روبار شومان للطابع السياسي للقضية إلى موقف أندري فانجا André Fangeat و جوزيف فوليي Joseph Folliet اللذان اقترحا الانتقال من السيطرة إلى التعاون دون إلغاء الطابع الوطني للقضية.

لكن بعد 1960 نجد المركز يقع تحت تأثير أمينه العام إتيان بورن* Etienne Borne المقرب من الجنرال ديغول فأصبح يؤيد و يدعم السياسة الجديدة في الجزائر ثم أعلن عن قبول سياسة الحكم الذاتي بدون شرط مسبق حيث قال[1]: " لفرنسا الحق أن تبسط قوة السلاح في وجه نظام متعصب و عنيف إذا انتصر فسوف يسحق حقوق الجالية الفرنسية التي تشكل عنصرا أساسيا في الجمهورية الجزائرية المستقبلية، ذلك النظام الذي يفرض بالقوة قانونه على شعب منع من اختيار مصيره بحرية".

هذا الموقف يدل على أن إتيان بورن كان يحذر من النظام الشمولي، الذي يراه في قادة الثورة، و نفهم منه أن تصنيفه لهم هو ضمن التيار الإسلامي المتهم بالشمولية و تجميع السلطات.

هكذا كان مسار المركز من روبار بارا سنة 1955 إلى إتيان بورن سنة 1960، الذي تميز بالاختلافات الكبيرة بين عناصره، و هي اختلافات منطقية بالنظر إلى طابعه الديني، الذي يريد أن يكون حذرا من القضايا ذات الطابع السياسي، ويبدو ذلك جليا خاصة في عهد إتيان بورن حيث كان تدخله نادرا و حذرا حول المبادئ و ليس حول الاختيارات السياسية.[2]

لقـــد رجعنا مع هذا المركز قليلا إلى الوراء لكـــي نستطيع فهم مساره، فهو يتطابق مع المسار العام للـــرأي العام الفرنســـي من الثورة الجزائـــرية، المتذبذب و المتغير، بين التـــردد و الالتزام و عدم التدخل نهائيا باعتبارها اللاحدث. و رغم أنه مؤسسة عادية لا تتمتع بوزن

* إتيان بورن: فيلسوف فرنسي ذو نزعة شخصانية و رجل ديمقراطي ملتزم، كان مناضلا في حزب الحركة الجمهورية الشعبية.

1 Ibid, p 83.

2 Ibid, p 84

كبير و دورها غير مؤثر و لا تملك قاعدة نضالية واسعة في وسط الشعب الفرنسي، إلا أن الالتزام بدأ يظهر فيها شيئا فشيئا.

لقـد كان لهذه المجموعات الدور الأكبر في مسار حركة جبهة الرفض؛ و هي تنتمـي خاصة إلى جناح المثقفين الفرنسيين، باعتبارها الفئة الواعية القادرة على إدراك الأمور و تمييز الحق من الباطل، مع العلم أن أغلب عناصرها كانت متحررة من الحزبية الضيقة التي تجري وراء المصلحة أثناء الاستحقاقات الانتخابية، دون الالتزام بمبادئها أحيانا، كما هو الشأن بالنسبة للحزب الشيوعي.

2- الرفض العسكري.

يعتبر الرفض العسكري وجها آخر من أوجه رفض الحرب في الجزائر، هذه الحرب التي وصِفت سابقا بأنها غير شرعية ولا أخلاقية من طرف المثقفين و غيرهم.

ظهرت هذه الحركة على مسرح الأحداث في حوالي 1958 حيث أخذت حيزا كبيرا على أعمدة الصحافة و الجرائد، و خلال المؤتمرات و اللقاءات، لأنها كانت تستدعي الاهتمام بسبب حجمها و تكرارها، لكن بدايتها كانت قبل ذالك، إلى سنوات 1956 و 1957، لذلك فإنـها بدأت في شكل فـردي، منطلقة من قناعات فـردية لكنها سرعان ما أصبحت جماعيـة و ذات طابع جماهيري، تعني جزءا كبيرا من المجتمع الفرنسي. لقد مرت هذه الحركة بعدة مراحل تمثل في الوقت نفسه المظاهر التي تجلت فيها. و يلاحظ أنها وفية لتطور و مسار الـرأي العام الفرنسـي خلال فترة تبلور المواقف. ولفهم هذه المظاهـر وجب علينا تـرجمة و تحليل و شرح عدة مصطلحات عسكرية صعب، علينا إيجاد كلمات مرادفة لها باللغة العربية مثل: (L’insoumission)، وتعني رفض الالتحاق بصفوف الجيش و تلبية نداء الخدمة العسكرية بل ويطلق أيضا على الذين لا يسجلون أنفسهم لاجتياز عملية الانتقاء الأولي. ثم مصطلح (La désertion) و يعني الفرار أو الهروب من صفوف الجيش أثناء تأدية الخدمة العسكـرية سواء قبل السفر إلى الجزائـر أو أثناء العطلة التـي يستفيد منـها المجند فـيرفض العودة لإكمال المدة المتبقية لـه فيصبح هاربا (déserteur) أما المصطلح الثالث فهـو (la désobéissance) فتعنـي عـدم الالتـزام بالنظام و رفض تنفيذ الأوامـر و عدم الطاعـة و العصيان، و غيرها.

ففي الحالة الأولى، يوجد لدى أصحابها اقتناع قبلي بعدم الذهاب للمشاركة في هذه الحرب مهما كانت الأسباب. أما في الحالة الثانية فإن الاقتناع جاء بعديا أي بعد وقوع الاحتكاك المباشر مع الحرب في الجزائر، لكون الرفض هو الهروب من الجيش و التخلي عن أداء الواجب العسكري في الجزائر، فيكون مصير المجند هناك: إما أن يلقى عليه القبض أو يسلم نفسه و منهم مــن استطاع اجتياز الحدود الدولية و منهم مــن التحق بمعسكر الأعداء-الثورة- أما البعض الآخر الذين اختاروا البقاء في فرنسا بعد انقضاء العطلة الممنوحة لهــم، فمنهم من تــم توقيفــه و منهم مــن لجــأ إلى البلدان المجاورة كإسبانيا و إيطاليا و سويسرا و ألمانيا و غيرها.

أما البعض الآخر فسلك سلوكا سلبيا داخل الجيش أثناء أداء الخدمة مثل التمارض لتجنب الخــروج في عمليات التمشيط و التوقيفات الجماعية و المداهمات الليلية للعائلات الجزائرية، أو عصيان الأوامر و عدم احترام التعليمات أثناء الخروج، خاصة إذا تعلق الأمر بالقتل العشوائي أو ممارسة التعذيب على الموقوفين و السجناء، أو تنفيذ أحكام الإعدام و غيرها من الممارسات التي لا يقبل الضمير الحي القيام بها.

إن أصحاب هذه المواقف كانوا قــد تولدت لديهم قناعة راسخة، لكن الاختلاف بينهم يكمن فــي الأسباب و العوامل التي خلقت هــذه القناعة لديهم، و هي أسباب أخلاقية و إنسانية، و أسباب اديولوجية، سواء فكرية أو دينية، و أسباب أخرى دينية صرفة.

كانت الدوافع الأخلاقية عند أصحاب المبادئ الذين انفجرت بداخلهم ثورة حقيقية، و هي شعور و إحساس بالذنب، جاء غالبا بعد المشاركة في اقتراف أعمال شنيعة مازالت آثارها باقية في ذاكرة و مخيلة كل واحد من أفراد هذه الجماعة، فتحول إلى صراع ذاتي بسبب تأنيب الضمير فكان القرار النهائي هو الرفض.

إن هذا الموقف لم يكن فعلا عشوائيا عارضا ناتجا عن حالة آنية اندفاعية، بل بالعكس فهو ناتج عن مسار أوصل صاحبه في النهاية إلى القرار الصحيح أو الواجب اتخاذه، أي أن هذا القرار لم يكن استجابة عفوية لصدمة معينة أثناء حدوثها و إنما استجابة لارتدادات تلك الصدمة، مع العلم أن هؤلاء الجنود عاشوا الصدمة تلو الصدمة، و خاصة مع قضية التعذيب، هذا الفعل الدنيء الذي يمقته كل الفرنسيين لأنهم ذاقوا ويلاته على يد جهاز البوليس السري الألماني أثناء الاحتلال النازي خلال الحرب الكونية الثانية، إن هؤلاء كانوا في حاجة إلى دليل حول عدم

شرعية أهداف الجيش و حكومته، من خلال تلك الأعمال المرتكبة، و هذا ما جعل الرفض لديهم بعديا، و قناعتهم جاءت بعد أن عايشوا الوضع و شاركوا فيه.

يرى موريس ماشينو Maurice.Maschino في كتابه الالتزام l'engagement أن أغلبية هؤلاء لم يكونوا مناضلين في أحزاب سياسية أو منظمات أو جمعيات، و بالتالي كانوا بعيدين عن المشكلة الجزائرية و هذا ما جعل مسار تشكل القناعة لديهم بطيئا.[1]

أما إذا أخذنا الأسباب الأيديولوجية فإننا نجدها تختلف عن الأسباب الأخلاقية، من حيث ابتعادها عن الصدمة لأن الأيديولوجية ليست غاية أو هدفا أو نتيجة و إنما هي نقطة البداية و هي التي حددت الهدف، و موقف أصحابها في الغالب قبلي و ليس بعديا، لأنهم ذوو تكوين سياسي ناضج مكنهم من وزن الأمور بميزانها الصحيح و العادل.

ينتمي هؤلاء في الغالب إلى الشيوعية و إلى المذهب الكاثوليكي، و بدرجة أقل إلى بقية اليسار خاصة جناح الحزب الاشتراكي الموحد و بعض الوسطيين المتميزين بإيديولوجية غير واضحة انعكست على طبيعة موقفهم الذي كان بعديا.[2]

أما الأسباب الدينية فلها ما يفسرها ، فرغم ارتباطها عضويا بالكاثوليك إلا أن الحقيقة تقول بأن الكنيسة الكاثوليكية بقيت صامتة عن الحرب في الجزائر، بما فيها الحضرة البابوية في الفاتيكان، رغم تناقض الوضع مع ما يعرف على الكاثوليك من التزام و احترام للقيم الإنسانية.

إذن فإننا نرى أسباب الرفض الدينية لا تتعلق بمجموعة الكاثوليك كمجموعة، و إنما موقف فردي نابع من ذات المتدينين منهم، أي أصحاب السريرة الصافية المؤمنة بالخير و العدل و الرحمة و نبذ الظلم و المعاملة السيئة و غيرها من المبادئ و القيم الدينية السامية...

و سرعان ما تحول هذا الموقف الفردي إلى موقف جماعي، عند تبني المؤسسة الدينية موقف الأسقف أو الراهب الذي يشرف على إدارتها و تسيير شؤونها.[3]

فرفض الخدمة العسكرية بالنسبة لهؤلاء هو رفض حمل السلاح و خدمة الوطن بالسلاح، لأنهم يرون بأن أفضل دور لهم هو في التمريض أو التعليم و التربية، فحمل السلاح بالنسبة لهم سوف يؤدي حتما إلى ارتكاب حماقات خطيرة.[4]

---

1 Maurice Maschino, **L'engagement**, pp 35 a 38.
2 Ibid, pp 38-39.
3 Ibid, pp 39-40.
4 Hélène Bracco, op,cit. p 124.

و هكذا نرى أن موقف أصحاب الأسباب الدينية كان موقفا قبليا أكثر منه بعديا، رغم ما عرف عن رجال الدين من طاعة و التزام.

و تجدر الإشارة إلى أنه مند عام 1958 ظهرت طريقة جديدة في التهرب من الخدمة العسكرية، يتم بها اجتناب المتابعات القضائية، تتمثل في تأجيل الالتحاق بصفوف الجيش بحجة الدراسة، حيث بلغ عدد هؤلاء سنة 1958 حوالي 4164 شابا ليتضاعف العدد سنة 1959 إلى أكثر من 12962 شابا.(1)

لقد عرفت فرنسا حركة ضخمة لرفض التجنيد، مباشرة بعد نجاح الجيش في إخماد حركة التمرد لسنة 1961، و هي بذلك ثاني أكبر عملية بعد تلك التي وقعت سنة 1956.(2)

لقد أكدنا في كل مرة على القناعة أو المبدأ الثابت أثناء تناولنا للرفض العسكري، فهذا الموقف خطيرا جدا و يترتب على أصحابه تبعات وخيمة و قاسية، لأن النظام العسكري معروف بحزمه و صرامته و عقوباته القاسية، و الذي يدرك ذلك جيدا ثم يقبل على هذا الموقف، إنما هو مقتنع و صاحب مبدأ حقيقي؟

كما أننا نجد أصحاب موقف الرفض العسكري، كانوا كلهم على الهامش، لأن حركتهم تولدت فــردية ثم تحولت إلـــى جماعية، لكنها بقيت لا تعبر عن موقف الجماعة أو الأغلبيـــة، و نقصد بذلك المؤسسة أو الجهاز الذي ينتمون إليه، فكانوا على هامش الحزب الشيوعي و على هامش الكنيسة الكاثوليكية و على هامش المجتمع الفرنسي.

و في الأخير، يمكننا استخلاص عدة نتائج من خلال دراسة جبهة معارضة الحرب في الجزائر، بجناحيها المدني و العسكري، فنقول، أن هذه المعارضة بدأت في شكل فردي ثم تحولت إلـــى شكل جماعـــي، و هـــذا حسب اختلاف العوامل التـــي أدت إلـــى الاقتناع بهذا الـــرفض أو المعارضة، فكانت الانطلاقة عند المثقفين ثم أصبحت المعارضة جماهيرية، تتبناها أغلب اتجاهات و شرائح المجتمع الفرنسي.

أما النتيجة الثانية فهي كون هذا الرفض، سار على وتيرة بطيئة جدا، و هذا ما يفسر طول المدة التي استغرقها تبلور مواقف الرأي العام الفرنسي عامة و تشكل هذه الجبهة خاصة.

---

[1] Harmut Elsenhans, **La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France a une autre, le passage de la 4[éme] a la 5[éme] république**, p 891.

[2] Robert Bonnaud, **le refus**, in la guerre d'Algérie et les intellectuels français, p 347.

أما النتيجة الثالثة فتتمثل في أننا استنتجنا إمكانية تأثير بداية ظهور معالم هذه الجبهة على سياسة الحكومة الفرنسية في عهد الجمهورية الخامسة، و قد يكون ذلك هو السبب الذي جعل ديغول يلجأ من حين لآخر إلى الاستشارة الشعبية، في كل الأمور، من أجل الحصول على تزكية الرأي العام الفرنسي حول سياسته و مشاريعه و مخططاته.

نعتقد أخيرا، أن هذه الجبهة كانت اتجاها متطرفا في فرنسا، لأن هذه المعارضة تتعلق بموضوع كان ينتمي إلى ما عرف بالطابوهات، و كل من يتعرض إليه فهو مهدد، مهما كانت طبيعة هذا التهديد، و هذا يعني أن حرية التعبير في فرنسا كانت على المحك آنذاك، لكن هذه الجبهة استطاعت إنقاذ هذه الحرية، و خاصة منها الحرية الإعلامية أو الصحفية، حيث أصبحت الصحافة تتطرق إلى مختلف المواضيع بكل جرأة.

المبحث الثالث: انتصار جبهة معارضة الحرب في الجزائر

بعد أن تبلورت مواقف الرأي العام الفرنسي و انقسامها إلى معسكرين، أخذ كل قسم يحشد حوله الأتباع و المؤيدين من أجل تحقيق الانتصار، لكن الأمور اتجهت نحو الحسم لصالح جبهة الرفض عندما افتتحت الاتصالات و المباحثات بين الثورة الجزائرية و الحكومة الفرنسية التي نجحت في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، و هو ما يعتبر انتصارا لمعسكر معارضة الحــرب.

1- المفاوضات.

ا- الظروف العامة التي جرت فيها المفاوضات

لم تكن لدى السلطات الفرنسية النية الصادقة في فتح باب المفاوضات مع الثورة ، لأن المشكلة بالنسبة لها مشكلة داخلية فرنسية ، لكن بعد الصعوبات التي ظهرت خاصة مع ضغط الرأي العام الفرنسي، بدأت الحكومات تتحجج بعدم وجود محاور حقيقي من الجزائريين، و عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني التي وصفت بأنها منظمة إرهابية، و هي إحدى العراقيل التي اختلقتها فرنسا مما أخر فتح المفاوضات بالإضافة، إلى صعوبات أخرى و منها انقلاب الجنرالات، وانشغال ديغول بالوضع الناتج عن تلك الحركة.(1)

و لم تبدأ المفاوضات الجدية إلا منذ عهد ديغول الذي تأكد من استحالة القضاء على الثورة بالوسائل العسكرية. و رغم ذلك فإن المفاوض الفرنسي، اتبع سياسة المناورة للتهرب من

---

[1] رضا مالك، **الجزائر في إفيان**، المرجع السابق، ص 107

المسائل الجوهرية و عدم الاعتراف الصريح بجبهة التحرير كمحاور أساسي و وحيد يمثل الثورة و الشعب الجزائري.

و عن المبادرة الأولى التي أطلقها ديغول و التي اعتبرها شرطا أساسا لفتح باب الحوار، يقول[1]: "تحدثت عن سلام الشجعان، ماذا يعني ذلك؟ يعني ببساطة مايلي: ليتوقف هؤلاء الذين يطلقون النار، و ليعودوا، بكرامة، إلى عائلاتهم و أعمالهم..."

واضح من هذا المقطع أن ديغول يدعوا الثوار إلى إلقاء السلاح، دون أن يعرضهم ذلك إلى متابعات قضائية، وعفا الله عما سلف، ثم يضيف[2]: "أما فيما يتعلق بتنظيم الخارج... الذي يسعى من الخارج إلى قيادة النضال، فأكرر بصوت عال ما سبق وأن أعلنته، إذا كان هناك مندوبون معينون لإجراء تسوية مع السلطات لإنهاء، النزاعات فليس عليهم سوى التوجه إلى سفارة فرنسا في تونس أو في الرباط، فكلتاهما تؤمنان نقلهم إلى باريس، و هناك سيكونون بأمان تام، و أنا أضمن لهم حرية عودتهم."

فــمن خلال هذا المقطع أن ديغول يوجه خطابه إلــى القيادة السياسية لجبهة التحرير في تونس و المغرب طالبا منها التوجه إلى باريس قصد التباحث و التحادث مع السلطات الرسمية الفرنسية، لكن تلك الدعوة تطرح عدة تساؤلات، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية التي تبقى غير واضحة و منها طريقة انتقال أولئك المسؤولين إلى فرنسا. فباعتبارهم خارجين عن القانون، فإن ذلك يعني تسليم أنفسهم، لأن ديغول لم يقدم أية ضمانات تحمي قادة الثورة. كما أن تلك الدعوة لم تبين و لم تحدد المواضيع التي يتم مناقشتها مع الثورة، و هذا كله يؤدي إلى تأويل مبادرة ديغول في كل الاتجاهات.

هذه هي إذن مبادرة سلم الشجعان، أو بالأحرى سلم الخذلان التي أراد بها ديغول عزل الثورة داخليا و خارجيا، و كسب الرأي العام الفرنسي إلى جانبه لأن ذلك يوحي بعفو السلطات الفرنسية على الثوار سواء في الجبال أو في الخارج، و مَن مِنَ الفرنسيين لا يصدق ذلك، بل إنها طبيعة الإنسان، فمن يْعفى عنه فقد فاز فوزا كبيرا، لذلك فان نظرة الرأي العام الفرنسي إلى هذه المبادرة تكون إيجابية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 57.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

أما المبادرة الثانية أو العقبة الثانية التي عثَّرت و أخرت فتح المفاوضات هي مبادرة تقرير المصير، التي أطلقها ديغول في بيان 16 سبتمبر 1959 و التي أراد من خلالها وضع سند قانوني لسياسته اتجاه الجزائر أمام الرأي العام العالمي، وهو احترامه لمبدأ الشعب الجزائري في تقرير مصيره كما نصت عليه المواثيق و الشرائع الأممية، و هذا للانفلات من المضايقات الخارجية خاصة من المجموعة الأفرو آسيوية و الاشتراكية، و الدليل على ذلك أن ديغول لم يعترف بعد بجبهة التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة كمفاوض يمثل الشعب الجزائري.

و نعتقد أن المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار و التفاوض مع الجبهة كانت من خلال دعوة الرئيس ديغول جبهة التحرير يوم 10 نوفمبر 1959، حيث جاء فيها[1]: "أقول مرة أخرى، إنه إذا كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك، فباستطاعتهم القيام بذلك و أكرر أن الشروط ستكون مشرفة..."

و الواضح أن ديغول كان يريد من ذلك الوصول إلى اتفاق مع الجبهة على وقف إطلاق النار، لأن الخسائر الفرنسية كانت كارثية. على العكس من ذلك فإن فتح المفاوضات قد أحدث هزة قوية داخل الثورة فعزيمة الثوار سوف تتلاشى وتفتر، وفي حال استمرار المعارك فإنه من الصعوبة العودة بنفس العزيمة و الإرادة.

كان ديغول يعتقد بأن مبادراته تلك إيجابية و عليه إقناع الشركاء السياسيين بها، و منهم على وجه الخصوص مؤيدي فكرة الجزائر الفرنسية و الشيوعيين و الاشتراكيين الذين يعرفون بكثرة انتقادهم له، غير أن مبادرته تلك ستغضب الفئة الأولى، و تخلق لدى الفئة الثانية روح العداء، و أما الفئة الثالثة، فإنه مقتنع بأنها تؤمن بذلك و لكنها تخفي هذا الأمر.[2]

و مهما كانت نوايا ديغول، فالحقيقة أن الرأي العام الفرنسي، لم يكن كله منسجما مع سياسته، لذلك كان الجنرال يريد وضع الجميع أمام الأمر الواقع، فتراه كل مرة يرجع إلى الشعب عن طريق ممثليه في الجمعية الوطنية أو عن طريق الاستفتاء العام، مثلما حدث يوم 08 جانفي 1961 حول سياسته في الجزائر.

---

1 نفس المرجع، ص70.

2 شارل ديغول، المرجع السابق، ص 96.

و بعـد أن اقتنع ديغول و الحكومـة الفرنسية بأن المفاوضات هـي المخـرج الوحيـد و الصحيح للخروج مـن الأزمة الجزائرية، بدأت العراقيل الفئات المعارضة في وضع العراقيل لإجهاض هذه المباحثات و توقيفها نهائيا، و كان من أهم تلك العراقيل حركة تمرد في أفريل1961*.

و بعد هذه الحادثة أبدى ديغول حسن النية في استئناف المفاوضات فأعلن عن إجراءات تهدئه تمثلت في هدنة لمدة شهر من جانب واحد، و إعادة فرقة كاملة من الجيش و عدة أسراب من الطائرات إلى فرنسا، و الإفراج عن حوالي 06 ألاف جزائري، ثم الإجراء الهام و هو الإفراج عن الخمسة التاريخيين.(1)

لقد ركزنا هنا على ديغول باعتباره المحرك الأساسي للعملية التفاوضية، و ذلك من خلال خرجاته الإعلامية و الشخصيات التي عيَّنها خاصة "بومبيدو" و "جوكس"، و الصعوبات التي وضعها هو، ثم التي وضعت أمامه لتعطيل سياسته، و هي أهم الظروف التي مرت بها المفاوضات التي كانت في مراحلها الأخيرة.

و منذ مارس 1961 أصبحت المفاوضات جدية و رسمية و نستنتج ذلك من النص الذي بعث به ديغول إلى المتفاوضين و جاء فيه(2): "يعتبر الجنرال ديغول، أن المهم في الأمر هو أن يفتح نقاش رسمي فلن يستطيع الطرفان أن يطلا على الحاضر ولا على المستقبل قبل أن يعرضا لوجهتي نظرهما كمسؤولين. و اقترحت الحكومة الفرنسية أن تحصل هذه المناقشة، علما بأنه لكي تبدأ ينبغي ألا يثار أي شرط مسبق لا من هذا الطرف ولا من ذاك..."

و هكذا أنهى هذا النص المرحلة الأولى من الاتصالات السرية التي كانت تقع من حين لآخر بين قادة الثورة و ممثلـي ديغول أو الحكومة الفـرنسية، وجعـل الاتصالات الآن رسمية و بالتالـي فتح الطريق إلـى إفيان التي تمخض عنها توقيع الاتفاقيات النهائية التي وضعت حدا للقضية الجزائـرية، و توجت بأول إعلان و هو "إعلان وقف إطلاق النـار" يوم 19 مارس 1962.

ب- المواقف المختلفة من المفاوضات:

*** المفاوضات المخرج الوحيد من الأزمة:**

---

* و هو التمرد الذي عرف بالمتاريس (les barricades).

1 المرجع نفسه، ص 126.

2 رضا مالك، المرجع السابق، ص 136.

كان هـذا الموقف يمثـل الأغلبية سواء لدى الصحافة الفـرنسية بـما فيـها اليساريـة و اليمينيـة و المعتدلـة، و باقـي الأحـزاب علـى رأسها الحـزب الجمهـوري و الحـزب الشيوعـي و الاشتراكيين، لكننا نسجل بعض التحفظات من هنا و هناك داخل هذه المجموعات بسبب عدم وضوح الرؤية حول طريقة هذه المفاوضات و طبيعتها، وكذا المواضيع التي يتم طرحها على طاولة المباحثات. أما الإشكال الأكثر تعقيدا فيتمثل في: المحاور الجزائري المؤهـل و المقبول من طـرف الجانب الفرنسي و الـذي يحمل صفة تمثيل الثورة و الشعب الجزائري، في ظل الرفض المطلق للحكومة الفرنسية الاعتراف بجبهة التحرير الوطني و الحكومة الجزائرية المؤقتـة؟!

و يقدم مدير جريدة لوموند* في إحدى افتتاحيات شهر جوان 1960، الطريقة التي يمكن أن تبدأ بها المفاوضات، و هي الطريقة السرية، حيث يقول[1]: "كما يبدو من غير اللائق أن تجري الاجتماعات و المحادثات تحت أضواء المصورين و السينمائيين، فذلك من شأنه أن يتيح الفرصة لمن في نيته إفساد هذه المحادثات أو تعطيلها على الأقل".

و عليه فإن هذا الموقف يؤيد المفاوضات و يقترح طـريق السرية لضمان استمـرارها و نجاحها، وهو بذلك يحذر مسبقا من العراقيل التي قد تصطدم بها هذه المحادثات في بداية مسارها، و التي قد تؤدي إلى انقطاعها إذا ما أعلن عنها.

ثم يضيف[2]: "... حيث اعترف الجنرال ديغول أن المستقبل الفرنسي سيظل مسدودا كلما دامت الحرب فـي الجزائـر، هناك إذا بالنسبة لكـلا الجانبين مصلحة عليا فـي إنهاء النـزاع و التغلب على جميع المصاعب و العراقيل الداخلية و الخارجية".

و نستشف من ذلك أنه يريد التأكيد على أن المفاوضات أصبحت ضرورة و حتمية لكلا الطرفين على اعتبار أن الفائدة و المصلحة مشتـركة فيها، فهـي معركة لا يوجد فيها منهـزم و الاثنان منتصران.

ثم يقدم المقال الشريك الواجب التحاور معه، وهم قادة الثورة ولا مفر من ذلك حيث يقول[1]: "إذا كان من الطبيعي و من الضروري أن لا يبحث في مصير الشعب الجزائري مع قادة الثورة وحدهم فإننا لا نرى كيف يمكن لهؤلاء أن يقبلوا بوقف القتال."

* بوف ميري الذي كان يكتب باسم مستعار هو: سيريوس.

[1] عبد الله شريط، **<u>الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية</u>** ج II . 1960 ص 132.

[2] المرجع نفسه، ص 133.

و تواصل لوموند في نفس الفترة نشر المواقف المؤيدة لفتح المفاوضات لتعرض رأي السيد موريس دي فيرجي* الذي يقول(2):" إن السلم لم يعد بعيدا وإنه من الواجب أن نهيئ أنفسنا لتحمل أسابيع طويلة من المحادثات الصعبة قبل أن تصل إلى النهاية... إننا اليوم أمام دولاب يسير إلى الأمام و يتقدم في اتجاه وقف القتال وهذا الدولاب بدأ يحتل مكان العادات الحربية السابقة..."

فهذا الخبير يؤكد أن الطريق إلى السلام هو خيار التفاوض، لأن بوادر السلام بدأت تلوح فـــي الأفــق.

و بعد إجراء استفتاء 8 جانفي1961 حول السياسة الديغولية في الجزائر، و الذي جاء بنتائج مشجعة حيث انتصرت (نعم) بــ 75% من الأصوات المعبر عنها، فاندفعت الصحافة الفرنسية متفائلة بمصيــر المفاوضات مما يدل على أن الرأي العام الفرنســي قد اكتسب نضجا و وعيا لتسوية المشكلة الجزائرية، و ذلك علـــى اختلاف الاتجاهات المشكلة لـــه. و قد أوردت لوفيغارو(3):"... و يبدو أن هذه الاتصالات يمكن أن تكون مفيدة لتحقيق وقف القتال..."

وجاء في لورور(4): "... يبدو أن الاستعدادات مرضية الآن أكثر لإجراء اتصالات سلمية... على أنه يجب أن نتعود على فكرة المفاوضات هذه حتى تتحقق بالفعل وحتى تستمــر و تتواصل بصورة سرية..."

وأما جريدة لومانيتي فقالت(5):" إن المفاوضات قد أصبحت ممكنة فورا و دون تضييع وقت فلماذا إذا يتباطأ ديغول ؟ "

أما جريدة لوبوبيلار فقالت(6): "... و ما علينا في النهاية إلا أن نبتهج بالتقدم المحسوس الذي سجل من طرف الجبهة و من طرف الحكومة الفرنسية في آن واحد و قد بقي الآن أن نواصل السير بدون توقف".

---

[1] المرجع نفسه، ص 133.
* موريس دي فيرجي: خبير سياسي و قانوني فرنسي مشهور.
[2] المرجع نفسه، ص 159.
[3] عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، 1961،ج 1، ص 33.
[4] نفس المرجع ص ص 33-34.
[5] نفس المرجع ص 34.
[6] نفس المرجع ص36.

فمـــن خلال هـــذه المقتطفات نستنتج أن تلك الصحف أجمعت كلها علـــى أن الظـــروف أصبحت ملائمة لاستمـــرار المفاوضات و نجاحـــها، و هـــذا بفضل توفـــر الإرادة و الـــرغبة و المسؤولية لـــدى الطرفين سواء الحكومة الفرنسية أو جبهة التحرير الوطني.

و على الرغم من الانقطاعات التي مرت بها الاتصالات السرية إلا أن جريدة لوموند بقيت متفائلة، حيث عبرت بقلم بيار فيانسون بونتي في عدد 12 ماي 1961: "هناك بصيص أمل بأن يؤدي التفاوض إلى نتيجة إيجابية خلال فترة شهر".[1]

و في خضم تلك التعاليق و التحاليل المختلفة للصحافة الفرنسية، افتتحت مفاوضات إفيان الأولى، يوم 20 ماي 1961 و التي استمرت إلى غاية 19 جوان من نفس السنة[2]، و هذا بعد تقارب الرؤى لدى الطرفين حول بعض القضايا التي كانت محل الخلاف، و جعلت بذلك مسلسل المباحثات يتجاوز عثرات خطيرة. و مع ذلك فإنها لم توضع على السكة الصحيحة نهائيا، فسرعان ما توقفت مرة أخرى في منتصف 1961، بسبب بروز نقاط خلاف جديدة كانت أهمها مسألة الصحراء و مستقبل الأقليات الأوروبية في الجزائر.

و قد ازداد اهتمام الصحافة الفرنسية بتطورات القضية الجزائرية أكثر، بعد وقوع حركة تمرد جديدة داخل الجيش الفرنسي في أفريل 1961، ثم اندلاع مظاهرات 17أكتوبر 1961 في باريس و التي نظمتها الجالية الجزائرية بأمر من الجبهة. و كرد فعل على القمع الذي تعرض إليه المتظاهرين من طرف الشرطة الباريسية، فإن بعض الأقلام الصحفية قد ألقت المسؤولية على جبهة التحرير باعتبارها المسؤول عن المظاهرات، و أما البعض الآخر فقد حمّل ديغول ذلك كله على اعتبار أنه لم يوفر الظروف اللازمة لاستمرار المفاوضات و من تم سيرها في الاتجاه الايجابي.[3]و من جهة أخرى كان هناك من يرى بأن تعطيل الحوار هو مضيعة للـــوقت و سيسمح ذلك بانحراف الوضع و تعقده أكثر، خاصة بعد تصاعد أعمال المنظمة العسكرية الســـرية.

أما إذا عدنا إلى الأحزاب السياسية التي كانت تؤيد المفاوضات و تشجع المضي فيها بما يوصلها إلى النجاح، فقد كتب سارفان شرايبر مدير مجلة لاكسبريس نهاية جوان 1960 مقالا، قدم فيه موقف اليسار إلى جانب المفاوضات من خلال تكتل هيئات مختلفة من هذا التيار في

---

[1] رضا مالك، المرجع السابق، ص 159.

[2] Olivier Long**, <u>les dossier secret des accords d'Evian</u>**, p 83.

[3] عبد الله شريط، المرجع السابق، السنة1961 ج 2، ص 25.

مقاطعة "لاسان" la seine خاصة من الشيوعيين و بعض النواب الاشتراكيين و عناصر منتخبة من الحزب الاشتراكي الموحد* PSU، و هذا من أجل دفع مسار المفاوضات و إنجاحها، و قد انتظم هؤلاء في مجموعة برلمانية تسهر على متابعة هذا الملف الحساس.[1]

و خلال شهر أكتوبر من عام 1960 لوحظ اتفاق أغلب الأحزاب السياسية الكبرى على المطالبة باستئناف المفاوضات مع الحكومة الجزائرية من أجل الوصول إلى تسوية سريعة، و لم يعد هذا الموقف مقتصرا على اليسار فقط. و قد عبرت عن ذلك جريدة لوموند معلقة[2]: "إن التفاوض حول السلام بالجزائر كان لحد الآن شعار الشيوعيين و المطلب الأساسي لكافة اليساريين الفرنسيين بما فيهم الاشتراكيون و قد أصبح اليوم شرطا يحتمه الراديكاليون و المسيحيون...و إلى جانب هؤلاء نجد الديغوليين اليساريين و حتى بعض المستقلين يصرحون بهذا المطلب بصفة علنية..."

و على الرغم من هذا الانقلاب الكبير في موقف الأحزاب السياسية إلى جانب التفاوض، فإن ذلك لم يؤثر و لم يحرك قاطرة المباحثات لأن دورها خلال هذه المرحلة تراجع كثيرا أمام سيطرة ديغول على الساحة السياسية، و تسارعت الأحداث التي جعلت هذه الأحزاب لا تساير الواقع فكانت تحركاتها متأخرة جدا.

* **إفشال المفاوضات(المفاوضات لابد أن تتوقف)**:

و عندما وصلت المفاوضات إلى نقطة اللارجوع و أصبحت أمرا واقعا، سعت كل الأطراف اليمينية المتطرفة إلى إفشالها، فعقدت ندوة "فانسان" التي جمعت عدة شخصيات معروفة أمثال بورجيس مونوري* و لاكوست و أندري موريس و روجي دوشي، و كان هدف هذه الندوة هو إنتقاذ سياسة ديغول (الجزائر جزائرية)، و تبيان أخطار التمادي في تطبيق هذه السياسة، حيث يقول بورجيس مونوري[3]: "إننا نمثل آخر قلعة وليس من المستبعد أننا خسرنا

---

* الحزب الاشتراكي الموحد: تأسس في أفريل 1960 باندماج تشكيلتين سياسيتين هما: اتحاد اليسار الاشتراكي UGS و الحزب الاشتراكي المستقل PSA كما التحق به عدد كبير من المناضلين في الـSFIO الرافضين لسياسة ديغول و طريقة وصوله إلى الحكم في ماي 1958، كما انضمت شخصيات سياسية معروفة مثل مانداس فرانس.

[1] نفس المرجع، ص 164.

[2] عبد الله شريط، **<u>الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية</u>** ج 3 السنة 1961 ص 79.

* وزير الداخلية ورئيس الوزراء في عهد الجمهورية الرابعة ما بين: (1957/06/13-1957/11/06).

[3] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 150.

المعركة مسبقا، و لكننا لن نـــرى نتائجها إلا في اليوم الذي يأخذ فيـــه مليونان أو ثلاثة ملايين أوروبـــي و جزائري في الهروب من الجزائر إلى فرنسا."

إن إفشال المفاوضات بالنسبة لهؤلاء يتم عبر التنسيق بين الجزائر و باريس، بل أن كل محاولة مستقبلية لابد أن تنطلق من باريس حتى تستطيع كسب التأييد و المساندة من الرأي العام، لأن انطلاقها من الجزائر يجعلها بعيدة عن الـــرأي العام الفرنسي فلا تؤثر فيه. و كانت هـــذه الحـــركة تقصد مجموعات معينة، بإمكانها الانضمام إليـــها خاصة النـــواب المستقلين في البرلمان الفرنسي الذين يمثلون حوالـــي ثلاثـــة أرباع المجلس، و النواب القادمين من الجزائـــر و النواب الراديكاليين الذين يوجد من ضمنهم عدد كبير من الاندماجيين، و يقدر عدد هؤلاء جميعا حوالي 150 عضو. و إلى جانب هؤلاء جمعية قدماء المحاربين في "الـــوحدة الفرنسية" التـــي تضم 130 ألف عضو، و المنظمات اليمينية الصغـــرى مثل "الأمـــة الفتيـــة" و "الحركة الشعبية لــ 13 ماي"، لكن الطرف الذي يعول عليه أكثر، هم بعض قادة الجيش الذين بإمكانهم الضغط على المفاوضين الفرنسيين بنفوذهم و إحباط المفاوضات، لأن ديغول لا يخضع إلا للوقائع الخطيرة.[1]

و لم يكن الأمر يقتصر على بعض الشخصيات المتطرفة المعروفة التي عملت على عرقلة المفاوضات و إفشالها، بل هناك حملات صحفية عنيفة شنتها الصحافة التابعة لهذا التيار، حيث نشرت مجلة **لوبسارفاتور** مختصرات عن بعض الصحف التي أنعتتها بعدوة المفاوضة، من بينها "**لورور**" و "**لوباريزيان ليبيري**" و"**باري بريس**"، و هذا خلال شهر أوت 1960. فعن جريدة "**لورور**" نَقَلَت مايلـــي: "إن الجبهة أخذت على عاتقها مسؤولية قطيعة حين أعدمت الجنديين(...) و هي بذلك وضعت نفسها خارج كل مفاوضة ممكنة، إنه لم يعد يتصور أن نرى الجبهة تشترك في أية محادثة حول مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية..."[2]

و يتبين من خلال ذلك جليا أن هذه الجريدة "اليمينية" لا تريد شيئا سوى عرقلة المفاوضات بين السلطات الفرنسية و الجبهة، و توقيفها.

و يكشف الكاتب روبار بارا مواقف هؤلاء المتطرفين و مخططاتهم في إفشال المفاوضات محددا إياها في النقاط التالية:

---

[1] المرجع نفسه، ص ص151-152.
[2] المرجع نفسه، ص 221.

"عرقلة مؤتمر إفيان بتجديد و مضاعفة اعتداءات البلاستيك في الجزائر و بتوجيه ضربات ضد الشخصيات السياسية و الموالية للنظام الديغولي و المجندة لفكرة التفاوض في فرنسا، و تختار هــذه الشخصيات من بين أعضاء الــوفد الفرنسي إلـــى إفيان أو أعضاء الـــدواوين الوزارية أو الصحفيين و الزعماء السياسيين اليساريين."[(1)]

إن هــذه المخططات الجهنمية للمتطرفين تدل على شيء واحد فقط و هــو خيبة الأمــل و حالة اليأس التي أصيبوا بها، لأن هذه المخططات انطبعت بالإرهابية و العنصرية.

و تعتبر المفاوضات انتصارا حقيقيا لجبهة رفض الحرب في الجزائر، فبقدر ما كانت وسيــلة لإنهاء الحرب، بقــدر ما كانت هــدفا و غاية -خلال هذه المرحلة- لأنها أداة مكنت من الضغط على السلطة صاحبة القرار.

2- اتفاقيات إيفيان و ردود الفعل حول اتفاقيات إيفيان.

إن الحديث عن اتفاقيات إفيان ليس من أجل دراسة محتوياتها، لأنها معروفة لدى الجميع، حيث كانت قاسما مشتركا بين الطرفين، الجزائري و الفرنسي، و إنما الهدف من الدراسة هو إبراز ردود الفعل الفــرنسية المختلفة حــولها و المــواقف التي اتــخذت بشــأنها و الظروف التـــي جاءت فيــها و طريقة تبنِّيــها، إذ أنها طــرحت للاستفتاء الشعبـــي لإعطائها الشرعيـــة و المصداقية.

فحول مضمون الاتفاقيات، نشير إلى أن الصحافة الفرنسية خلال سير المفاوضات قد أطلعت الرأي العام و القــراء، علـــى تــفاصيل دقيقة كانت غــير معلنة أثناء وقوع اللـــقاءات و المباحثات و بعد ذلك تأكدت. مما يعني أن بعضها كان يستقي معلوماته من مصادر موثــوقة و مطلعة تسربها من حين لآخر. مثلما جاء ذلك في النشرية الشهرية **لوموند ديبلوماتيك** لشهر جانفي 1962[(2)] و ما تضمنته من ملفات الصحــراء و القــواعد العسكــرية، و مستقبل الأوروبيين في الجزائر و تطابقه مع ما جاءت به اتفاقيات إفيان.

و يجدر بنا القول أن الأمر قد يكون مقصودا وذلك من أجل معرفة ردود الفعل المختلفــة و الأولية حول إحدى القضايا، من أجل إثارة النقاش و استدراك بعض النقاط التي

---

[1] روبار بارا، **هل تنجح محادثات إفيان**، نقلا عن عبد الله شريط الثورة الجزائري في الصحافة الدولية 1961 ج 1 ص 202

[2] عبد الله شريط، المرجع نفسه 1962 ص 29.

أهملت و إما بهدف تحضير مسبق للرأي العام لتقبل الاتفاقيات، و بالتالي تفادي أي ردود فعل عنيفة، قد تبطل الاتفاقيات، لأن طول الزمن يعمل على فتور الشحنة.

فانطلاقا من هذا، برزت ردود فعل مختلفة عشية توقيع الاتفاقيات و بعدها بين الرفض المطلق على اعتبار أنها استسلام و تفريط في جزء من الوحدة الوطنية، و بين التأييد لكونها انتصارا للشعبـــين الفـــرنسي و الجزائري، و بين الارتياح و الحذر بسبب الأخطار التي أحاطتـــها.

و هذا ما سنتطرق إليه من خلال البحث عن أسباب تلك الردود و أطرافـــها و أهدافـــها و نظرتها إلى مستقبل القضية الجزائرية و العلاقات الفرنسية الجزائرية.

ا- الاستسلام:

اتخذ هذا الموقف من طرف اليمين المتطرف سواء المسالم أو الذي اتبع طريق العنف، ممثلا في منظمة الجيش السري(OAS) التي على الرغم من اعتقال بعض زعمائها*، فإنها أعلنت عن تأسيس المجلس الوطني للمقاومة في فرنسا** (CNR) ، يوم 30 مارس 1962 من طرف الجنرال صالان.

فإذا أخدنا هـــذه المنظمة، فإن ردود فعلـــها كانت مجسدة فـــي التفجيرات و الاغتيالات و الأعمال التخريبية، التي شرعت في القيام بها منذ الأيام الأولى لتأسيسها، و تواصل ذلك بعد التوقيع على الاتفاقيات، خاصة في الجزائر، لكنها فشلت في نقلها إلى فرنسا لأنها أصبحت تمر بمرحلة اليأس، و ضعف إمكاناتها و قوتها، مما جعلها غير قادرة على فتح جبهتين، و يظهر ذلك من خلال إرهابها الأعمى.

إن التوقيع علـــى الاتفاقيات خلـــق مفارقة عجيبة حيث جعـــل من جبهة التحرير منظمة و تشكيلة سياسية شرعية و متساوية مع الإدارة الفرنسية و الجيش الفرنسي، و جعل منظمة الجيش السري حركة خارجة عن القانون، و هو ما لم يستسغه زعمائها.(1)

أما إذا عدنا إلى الفئة التي اختارت الطريق السلمي للتعبير عن الاستسلام فإننا نستنتج ذلك من خلال ما دار حول استفتاء 08 أفريل 1962 للتصديق على الاتفاقيات، حيث كانت

---

*اعتقال جوهو يوم 25 مارس 1962 و ديغالدر يوم 6 أفريل و صالان يوم 20 أفريل.

**هي نفس الرموز التي استعملت أثناء مقاومة النازية، ينظر إلى Jaques chapsal, opcit p 446

[1] Remi Kauffer, **OAS, la guerre franco- française d'Algérie**, in La guerre d'Algérie, 1954-2004, la fin de l'amnésie, sous la direction de mohamed Harbi et benjamin Stora op,cit p472 .

تعليمات بوجاد (Poujade) و جورج بيدو (Georges Bidault) و جورج صوج (Georges Sauge) هي التصويت بـــ "لا" و ذلك أثناء الحملة الانتخابية التي سبقت الاستشارة الشعبية، لما تحمله مـــن رفض لاتفاقيات إيفيان و سياسة ديغول، بل أن "نعم" تعطي ديغول الشرعية في الحكم بعد انتهاء الحرب.

إذن بالنسبة لهم فالأمور محســـومة مسبقا ، لأن هذه الاتفـــاقيات هي التي أدت إلى طرح الاستفتاء الذي بواسطته يتم مغالطة الشعب الفرنسي، حيث صورت له الحملات الانتخابية بأن الاتفاقيات ستحقق له الأمن و السلام بصفة دائمة في الجزائر و في فرنسا. لكن هذه الفئة (المسالمة الاستسلامية إن صح التعبير بتسميتها هكذا) فإنها تـــرى بأن الحـــرب قـــد تشتعل من جديد.

و في نفس الإطار عبرت جريدة "**كومبا**" عشية إجراء استفتاء 8 أفريل معلقة[1]:"...أي فرنسي مدرك لا يجادل في النفوذ البعيد الذي يتمتع به الجنرال ديغول في فرنسا و في السلطات الواسعة التي لديه و التي تكفيه لسلوك سياسته دون حاجة إلى إجراءات ذات صبغة ديمقراطية مزعومة و قلّ ما كان استفتاءا ديمقراطيا في ظاهره منافيا للديمقراطية في باطنه كما هو شأن استفتاء 8 أفريل، حيث يدعى الفرنسيون إلى الحكم عن غير إطلاع و بدون روية على مستقبل مجهول و معروض عليهم حسب حاضر محفوف بالأخطار".

و ترى بذلك الجريدة اليمينية أن الاستشارة الشعبية التـــي يريدها ديغول غير نزيهـــة، و هي موجهة لتحقيق أغراض السياسة الديغولية و هي تصب في موقف مغالطة الشعب الفرنسي، انطلاقا من الوضع الخطير الذي تمر به البلاد جراء الأعمال الشنيعة التي تقوم بها منظمة الجيش السري، وتظهر الاستفتاء بأنه المخرج الوحيد من هذا الوضع دون الاستشراف على ما قد يؤول إليه مستقبل البلاد بعد وضع الاتفاقيات موضع التطبيق.

إن السبب الرئيسي الذي جعل اليمين المتطرف يرفض هذه الاتفاقيات هو اعتباره لها ضربا لأحد مقومات الوحدة الوطنية؛ وهي حرمة و سلامة التراب الوطني الفرنسي، لأن الاتفاقيات تؤدي إلى فقدان جزء من الأرض الفرنسية – التـــي تؤكد على فرنسيتها كل القوانين و التشريعات الفرنسية السابقة- ويتحجج هؤلاء بالقانون، فشككوا في شرعية الاستفتاء الذي يتعارض مع الدستور، لأنه يؤدي إلى الانسحاب و التفريط في جزء من التراب الوطني دون

---

[1] عبد الله شريط المرجع السابق، ص 110.

استشارة سكان هذا الجزء المعنيين مباشرة بهذا الأمر، مع العلم أن هذا الاستفتاء لم يكن ليجرى فـــي الجزائـــر بحجة خطـــورة الأوضاع التـــي لا تسمح بإجرائـــه، و حسب المادتين الثالثـــة و الثالثـــة و الخمسون، خاصة المادة الأولى التي تنص بأنه لا يحق لأي فئة من الشعب أن تمنح حق السيادة دون غيرها، وهذا الاستفتاء يمنح هذا الامتياز للشعب الفرنسي في فرنسا فقط (المتروبول) لكي يقرر مصير السكان الأوروبيين في الجزائر، الذين حرموا من هذا الامتياز أو الحق، وهو ما يتعارض مع المادة الثالثة من الدستور.[1]

كان الاحتجاج خاصة على السؤال المطروح في الاستفتاء، الذي يطلب صلاحيات كاملة في ممارسة السلطة من طرف ديغول، رغم أن ذلك لم يكن صريحا. فإذا كانت الصلاحيات المطلقة تبدوا أنها تتعلق فقط بتطبيق الاتفاقيات الموقعة مع الطـــرف الجزائـــري، فإنها تمنح الرئيس حق التشـــريع بواسطة الأوامـــر من أجل توفير الظـــروف الملائمة لتطبيق الاتفاقيات. و يعني ذلك توقيف نشاط الهيئة التشريعية أي البرلمان و تعطيله باستيلاء الرئيس على هذه المهمـــة.

و ظهرت هذه المعارضة كرد فعل على تصريحات ديغول، التي يفهم منها أنه يطلب ثقة الشعب الفرنسي من خلال هذا الاستفتاء، حيث صرح يوم 25 مارس 1962 قائلا[2]: إن الفرنسيين سيثبتون أنَّ لديَّ ثقتهم اليوم وغدا".

فرأوا بأن الاتفاقيات هي استسلام أمام إرهاب جبهة التحرير بل هي خضـــوع و ركوع أمامها، قد يؤدي إلى توالي فقدان فرنسا لأجزاء أخرى من أراضيها في ما وراء البحار أو في فرنسا نفسها، كأن تطالب "لابروطان" La Bretagne مثلا بالاستقلال. و في هذا الصدد نسجل موقف النواب الأحرار في البرلمان الفرنسي، من أصحاب التوجه اليميني المتطرف، الذين رأوا بأن حالة الفوضى التي مرت بها الجزائر هي من صنع ديغول، ويتساءلون، كيف يتم الانسحاب من جزء من التـــراب الوطني دون الـــمساس بأعمدة النـــظام و الأمن؟ و ذكر البعض الآخر أن اتفاقيات إفيان مخرج غير مضمون و غير مشـــرّف و كان من قبيل الارتجال السياسي لعدم التحضير له بجدية، و من بين هؤلاء، السيناتور إدمون باراشان Edmond Barrachin الذي

[1] Jacques Chapsal, op,cit p 403.
[2] Ibid, p 404.

وجه انتقاده مباشرة إلى رئيس الحكومة دبري يوم 21 مارس 1962 قائلا له[1]: "إن سياستكم سيدي، الوزير الأول، أضرت كثيرا، لقد قسمت البلاد و حطمت الجيش".

كانت اتفاقيات إفيان تمثل للبعض الآخر هزيمة للعالم الحر و يعني ذلك أنها فسحت المجال لدخول الشيوعية إلى الجزائر و ارتماء هذا البلد في أحضانها. فحسب اعتقادهم، أن بوادر ذلك كانت واضحة من خلال الزيارات التي قام بها زعماء الجبهة و المسؤولون في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إلى العديد من العواصم الشيوعية قبل التوصل إلى الاتفاقيات، مثل زيارة فرحات عباس إلى بكين مرورا بموسكو؛ و في هذا الشأن أوردت جريدة لوموند في مارس 1962: "...إن اعتراف الحكومة السوفيتية بالحكومة الجزائرية المؤقتة استقبلته باريس استقبالا سيئا..."و أضافت الجريدة بأن الصحافة السوفيتية وصفت توقيع اتفاقيات إفيان بالهزيمة الجديدة للاستعمار و الإمبريالية الأمريكية[2]. و هذا ما جعل اليمين المتطرف يعتبر الاتفاقيات هزيمة للرأسمالية و الديمقراطية الغربية لأنها استعملت بغرض الدعاية المغرضة من طرف الشيوعيين.

و من جهة أخرى يرى أصحاب هذا التوجه، أن النموذج الوحيد للتقدم و الرقي و الحضارة، موجود فقط في النظام الغربي. و أن رسالة فرنسا في الجزائر هي رسالة حضارية، و بالتالي فإن القبول بالاتفاقيات، إنما هو طعن في هذه الرسالة، و تشكيك في هذا النموذج. [3]

و تجدر الإشارة إلى أن دعاية اليمين المتطرف تتجه خاصة نحو قدماء المحاربين الذين قطعوا الوصال مع ديغول، و الذين كانوا معه في خندق واحد أثناء المقاومة الفرنسية، و كذا الأقدام السوداء الذين رحلوا إلى فرنسا قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، و كذلك أوساط بعض قادة الجيش الذين سرِّحوا لأسباب مختلفة، فكانوا ناقمين على ديغول وسياسته التي ألحقت بهم الضرر، مباشرة.

---

[1] Thierry Billard, **illusions et incohérence des indépendants**, in la guerre d'algerie et les français, p 224.

[2] عبد الله شريط،المرجع السابق ص 101.

[3] Paul Thibaud, **génération algérienne**, in la guerre d'Algérie et les français, p 614.

أما من الناحية الجغرافية فإن معاقل هذا اليمين توجد في باريس، وبدرجة أقل في الجنوب الغربي و في الجنوب الشرقي لأنها تمثل الوجهات الأساسية للأقدام السوداء.[1]

من خلال ما سبق نتوصل إلى نتائج مفادها أن اليمين المتطرف رَآى في الاتفاقيات استسلاما. و أن هذا الاستسلام تجلى في ثلاثة مظاهر؛ مغالطة الشعب الفرنسي و الاستهانة بالوحدة الترابية للوطن و الطعن في عظمة العالم الحر القائم على الديمقراطية و احترام الحريات الأساسية و حقوق الإنسان .

ب- أنصار الاتفاقيات:

اختلف وصف أنصار الاتفاقيات للوضع الذي آلت إليه الأزمـــة أو القضية الجـــزائرية، و هذا حسب اتجاهاتهم السياسية و الفكرية و الأيديولوجية، و كما عبرت عنه صحافتهم الصادرة غداة التوقيع على الاتفاقيات، و دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق، و أثناء الحملة الانتخابية التي سبقت الاستشارة الشعبية حول الاتفاقيات.

و خلال هذا الجزء، نستعرض بعض ردود الفعل المختلفة لأنصار الاتفاقيات، و طبيعة هذه الأطراف التي اتفقت على نصرة و تأييد هذا الحل، و لكنها اختلفت في تسميته و دلالاتـــه، و هذا هو الإشكال الذي نريد تحليله، مركزين بالخصوص على الطبقة السياسية الفـــرنسية، التي دعـــت الشعب الفـــرنسي إلى التصديق على الاتفـــاقيات بوضع ورقة "نعم" في الصندوق يوم 08 أفريل 1962، و كانت هذه الدعوة من اليسار إلى الوسط أي من الحزب الشيوعي إلى الجمهوريين الجدد و هذا مرروا بالأحزاب اليسارية الأخرى.[2] فمنهم من رأى بأنها المخرج الوحيد و المشرف لفرنسا، و منهم من رأى بأنها تمثل الحل المنتظر، ومنهم من علق عليها بأنها انتصارا للشعبين الجزائري و الفرنسي.

* **المخرج المشرف:**

اعتبرت اتفاقيات إفيان مخرجا مشرفا للدولة الفرنسية من طرف خاصة الجمهوريين سواء في الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة UNR* أو في الحركة الجمهورية الشعبية MRP الذين عرفوا بميلهم إلى التيار الديغولي، مما جعل المتتبعين يحسبونهم عليه.

---

[1] Remi Kauffer, op,cit, la guerre d’algerie et les français, p 461.

[2] Jacques Chapsal, op,cit p 446.

* تأسس هذا الحزب سنة 1958، من الديغوليين، فكان امتدادا للتجمع الشعبي الفرنسي(RPF). ثم تحول سنة 1971 إلى الاتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية(UDR) ثم تحول في ديسمبر 1976 إلى التجمع من أجل الجمهورية(RPR).

فبالنسبة للجمهوريين الجدد، فإن تأييد ديغول لا نقاش فيه بل أنه واجب، و هذا كما نقلته جريدة **لاناسيون** La Nation الناطقة باسم الحزب، التي اعتبرت جهود ديغول في التوحيد، و جمع كلمة الأمة و تلاحمها مع الجيش، هي التي ستحمي شرف فرنسا، و تحفظها من مؤامرات الأعداء، و المتمردين.[1]

و نستشف من هذا أن الجمهوريين الجدد يثمنون وقوف الجيش إلى جانب ديغول واعترافه بالاتفاقيات بل وعزمه عل مواجهة الحركات التمردية، و هذا ما رأوا فيه تجسيدا للجمهورية الجديدة، التي يهدفون إلى إقامتها، فالجمهورية الجديدة لا تبنى إلا بالخروج بشرف من الأزمة الجزائرية.

أما بالنسبة للحركة الجمهورية الشعبية فإنها كانت تتمنى نجاح الاتفاقيات، ولهذا تحرك بعض أعضائها المنتخبين في مختلف الهيئات، بالتنسيق مع بعض الشخصيات الاشتراكية المستقلة و المناصرة لسياسة ديغول، و كونوا تجمعا ديمقراطيا للدفاع على الاتفاقيات و العمل على نجاحها.[2]لأن في ذلك إنقاذ للجمهورية وإعادة بعثها من جديد، حيث أن فشل الاتفاقيات معناه انهيار الجمهورية التي كانت مهددة سنة 1958، فأنقذها ديغول، و هي اليوم مهددة مرة أخرى في حال فشل اتفاقيات إفيان. و في نفس الاتجاه، يرى البعض الآخر أن اتفاقية إفيان لم تجلب العار و المرارة لفرنسا، و إنما كانت مخرجا ذكيا متفاديا العار و الانهيار لأن فرنسا حافظت على مصالحها، بربط تعاون مثمر مع الجزائر المستقلة، و هذا عكس ما كان يروج له أعداء الاتفاقيات على أنها الطامة الكبرى.[3]

نقصد هنا بالمخرج المشرف، هو أن الاتفاقيات حَفَظَت لفرنسا ماء الوجه، و أنقذت ما أمكن إنقاذه ، لأن الدولة الفرنسية كانت على مشارف الانهيار، وهذه الاتفاقيات، جعلت الحكومة الفرنسية و ديغول يخرجون بأعجوبة من كارثة حقيقية، فهي مخرج مشرف لديغول، و مخرج مشرف للدولة الفرنسية أمام الأمم الكبرى، لأن صورتها بدأت تتشوه جراء تورطها في حروب مستعمراتها، فأصبحت معزولة عن العالم بما فيه أصدقائها في العالم الغربي، فالخروج بهذه

---

[1] عبد الله شريط، المرجع السابق ص 111.

[2] Odile, Rudelle, **<u>Gaullisme et crise d'identité républicaine</u>**, in La guerre d'Algérie et les français, pp 193-194.

[3] Alfred, Grosser, **<u>la France en occident et en Algérie</u>**, in la guerre d'Algérie et les Français, p 387.

الطريقة من الأزمة الجزائرية حكمة محنكة سمحت لها استعادة مكانتها الدولية، و عزتها لكي تواصل نشر رسالتها الحضارية؟!

* **الحل المنتظر**:

يمثل هذا الموقف نظرة الاشتراكيين إلى الاتفاقيات و خاصة في حزب SFIO ، من خلال جريدته"**لوبوبيلار**" Le populaire و من خلال بعض الجرائد الأخـــرى القـــريبة من توجهاتـــه و بعض الكتاب اليساريين.

لقد امتازت مواقف هذا الحزب سابقا بعدم الوضوح و التذبذب، و هذه سمة رده فعل هذا الحزب من مختلف القضايا التي كانت مطروحة سابقا، و استمر الوضع نفسه مع اتفاقيات إفيان، التي تسببت في شرخ آخر للحزب، فرغم الترحيب بها؛ كما عبر عنه أغلب قادة الحزب، إلا أن ذلك لم يكن الموقف الرسمي للحزب، حيث لم يصدر بيان أو تصريح يعبر عن موقفه صراحة من الاتفاقيات، وبقيت التصريحات و المناقشات، كما كانت سابقا، خارج اجتماعات و مؤتمرات الحزب.[1]

أما مجلة **لاكسبريس** ذات التوجه الاشتراكي أيضا، فعلقت على الاتفاقيات قبل إجراء استفتاء 08 أفريل بما يلي: " إن اتفاق إفيان كان ضــــروريا و هو كما هو شيء جميل للـــغاية، و مهما تكن أهمية العراقيل التي تنتظرنا فإنه كان من المحتم علينا أن نبرم قبل كل شيء معاهدة مع جبهة التحرير، و ذلك هو الشرط و الحمد لله.[2]

فرغم التخوف و التحفظ الواضح من تعليق المجلة، إلا أنها تؤكد بأن الاتفاق هو الحل المنتظر من الطرفين الجزائري و الفرنسي، لتمهيد الطريق لاتفاقيات أخرى لاحقة تبسط السلام النهائي في الجزائر.

أما إذا عدنا إلى الحزب الاشتراكي "SFIO "، فكانت دعوته عن طريق جريدة لوبوبيلار موجهة إلى كل شرائح المجتمع الفرنسي للتصويت بـــ "نعم" على الاتفاقيات، و راحت الجريدة تبرز بأن ذلك نابع من قناعة مفادها أن الاتفاقيات هي الحل الذي كان منتظرا، و لا يعني ذلك

---

[1] Marc, Sadoun, **les socialistes entre principes et mémoire**, in la guerre d'Algérie et les Français, p 234.

[2] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 118

أبدا بأنها مناورة سياسية لإعادة التموقع و تدارك الأخطاء السابقة، فالتصويت "بنعم" يعني التصويت على السلم.[1]

مـــن هـــنا يظهر جليا أن موقف هذا الحزب هو اعتبار الاتفاق "الحل الذي كان منتظرا"، و يمثل أيضا اعترافا ضمنيا بأنه كان على قادته التوصل إليه، عندما تولوا رئاسة المجلس سابقا.

و مهما يكن من أمر، فإن هذا الحل أصبح أمرا واقعا، و بقي على الاشتراكيين مسايرته وقبوله، حفاظا على مكانتهم ضمن النسيج السياسي الفرنسي، حتى لا يبقوا يسبحون عكس التيار.

وعشية الاستفتاء طلعت جريدة لوبوبيلار بتعليق آخر جاء فيه:"... فإن الاشتراكيين سيقولون "نعم"، إنهم سيصوتون بالإيجاب، لأن كل تصويت سلبي أو إحجام عن التصويت قد يخدم مصالح ألد أعداء تسوية عادلة و إنسانية للمشكل الجزائري..."[2]

و هكذا نستنتج بأن الاشتراكيين عموما رأوا بأن الاتفاقيات هي الحل الذي كان منتظرا منذ مدة، و لذلك كانت دعوتهم صريحة في تبني الاتفاق، لأن الفشل سيؤدي إلى إطالة عمر الأزمة. و كأنهم بهذا الموقف؛ يريدون استدراك أخطائهم السابقة و التكفير عنها بإنجاح الاستفتاء و المصادقة الشعبية على الاتفاق. مع العلم أن القطار كان سائرا و لم يكن أمام هؤلاء وقتا آخر للانتظار.

* **انتصار الشعبين الفرنسي و الجزائري**:

إن الاتفاقيات تؤدي إلى استقلال الجزائر، و هو الهدف الذي كانت تسعى إلى تحقيقه الثورة و بالتالي فهو انتصارا للشعب الجزائري، لكن هذا الانتصار تقاسمه الشعب الجزائري مع الرأي العام الفرنسي الذي ضغط على حكومته ثم دعمها عندما بدأت تسعى إلى إيجاد حل عادل في الجزائر، لذلك عبرت عدة أطراف فرنسية على أن الاتفاقيات هي انتصار مشترك للشعبين وخاصة الشعب الفرنسي.

لقد علق الصحفي جان دانيال في تقييم الاتفاقيات قائلا[1]: "إن مردود الاتفاقيات عظيم جدا لأنها ليست فقط توقيع وقف إطلاق النار، و لكنها تحالف، نعم إنها تحالف حقيقي بين

---

[1] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 111.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

شعبين يتعارفان جيدا، رغم أن الوضع و الطبيعة جعلاهما منفصلين، و تحالفهما هو من أجل بناء المستقبل وخوض الحرب ضد الجيش السري."

إن رأي جون دانيال هو رأي جزء كبير من اليسار الفرنسي بصفة عامة، الذي كان يعترف بوجود أمة جزائرية، هذه الأمـــة التي أعلنت الثورة ضد الاستعمار و ليس ضد فـــرنسا و شعبها، و هو أيضا رأي عدد كبير من القادة الجزائريين الذين كانوا يؤكدون دائما بأن الشعب الفرنسي ليس عدوهم، بل أنهم كانوا يلتمسون منه الدعم و المساندة و التأييد، كما جاء في رسالة من جبهة التحرير إلى الشعب الفرنسي، في السنوات الأولى لبداية الثورة.(2)

لذلك فإن الشعبين يتقاسمان الانتصار كما تقاسما المعركة سابقا، على حد تعبير الحزب الشيوعي الفرنسي من خلال جريدة **لومانيتي** الصادرة عشية استفتاء 08 أفريل، حيث جاء فيها:" وتواصل كفاح الشعب الجزائر البطولي سبع سنوات، وقاوم الشعب الفرنسي سبع سنوات بدون كلل، كي تقتنع الحكومة الفرنسية بتنفيذ حل اقترحه الشيوعيون منذ اليوم الأول، أما نظام ديغول فإنه مدد الحرب قرابة الأربع سنوات، و هكذا فإن العمال و الديمقراطيين الفرنسيين يصادقون على انتصارهم الشخصي بالتصويت بـــ"نعم".(3)

و في عدد آخر نشرت نفس الجريدة تعليقا، تشيد فيه بجهود الشباب الشيوعي الفرنسي جاء فيه:" و الشباب الشيوعي الذي قاوم بحيوية إلى جنب الحزب الشيوعي و الشعب الفرنسي من أجل السلام في الجزائر... له الحق في أن يعتبر نهاية حرب الجزائر انتصارا له و تشجيعا لمواصلة الكفاح من أجل السلام العام بين الشعوب."(4)

هنا يريد الحزب الشيوعي الاستحواذ على الانتصار باعتباره هو الذي صنعه، على حد قول قادته، الذين عرفوا بمواقفهم الاحتوائية للأحداث، لكن ذلك لم يمنعهم من الاعتراف بأنه أيضا انتصارا للشعب الفرنسي و ليس للحزب الشيوعي فقط.

---

[1] Jean Daniel, in l’Express du 22 Mars 1962. cité par Guy Pervillé, la guerre d’Algérie Magazine n°02 – 2002 , p 11.

[2] مصطفى طلاس وبسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط1 دار الشورى – بيروت: 1982، ص 378.

[3] عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 128.

[4] نفس المرجع ص 117.

هكذا كان موقف الشيوعيون الفرنسيون من الاتفاقيات خاصة و من استقلال الجزائر بوجه عام، حيث اعتبروا ذلك انتصارا لكل الشعوب في العالم أو حسب تعبيرهم لكل القوى التقدمية العالمية.[1]

ج- الارتياح و الحذر:

بعد وقف إطلاق النار ساد ارتياح عام في أوساط الشعب الفرنسي، و المسؤولين السـياسيين و الطبقة السياسية عموما، لان بنود الاتفاقيات بدأت تتجسد ميدانيا و ازداد هذا الارتياح أكثر بعد المـوافقة الشعبية الـواسعة على الاتـفاقيات من خلال الاسـتفتاء الشـعبي، بحوالي 90,7 % من الأصوات المعبر عنها لصالح "نعم".

و رغم هذا الوضع الجديد، إلا أن هذا الارتياح لم يكن إلى حد الاطمئنان لأن السلام الذي تهدف إلى إقامته هذه الاتفاقيات، مازال مهددا بسبب الظروف الجديدة و المتمثلة في أعمال المنظمة العسكرية السرية، و هذا جعل الحذر يخيم من جديد. حيث اهتمت الصحافة الصادرة بنقل التطورات الخطيرة إلى الرأي العام الفرنسي و أجمعت على أنها تهدد الاتفاقيات، و تؤدي إلى فشلها، و أشارت إلى أن هذا التهديد صار حقيقيا و ميدانيا حيث اصطدمت عملية التطبيق بمشاكل أمنية، و إدارية ناتجة عن صعوبة أداء الهيئات الانتقالية لدورها، حيث نُقِلت تلك الهيئات إلى بومرداس، لتفادي المواجهة مع عناصر المنظمة في الجزائر العاصمة.

و حـول الوضع الـجديد نقلت جـريدة **لاناسيون** يوم 21 مارس 1962، معلقة عن دخول الاتفاقيات حيز التطبيق، بأن ذلك لا يعني السلام، و إنما خلقت وضعا جديدا ينذر بانـدلاع حرب أهـلية، أصبح العدو الحقيـقي فيها هو مليون من الأوروبيين و مليـونين من الجزائريين الذين كانوا في خدمة فرنسا وبقوا أوفياء لها، وتحول الجيش الفرنسي في هذا الوضع إلى طرف محايد، متفرج دون أن يتدخل، في انتظار نقل جنوده إلى فرنسا.[2]

كما نلاحظ أن هذا الحذر و التخوف هو من احتمال قيام حرب أهلية ذات شقين، حرب أهلية فرنسية؛ بين الجيش و عناصر الشرطة الفرنسية في مواجهة الأوروبيين الرافضين لاتفاقيات إفيان، مـن جهة، و حـرب أهلية جزائرية؛ بين جبهة التحرير الوطني و الجزائريين الـذي بقوا أوفياء لفرنسا، و الـذي قد يتعرضون إلى اعتداءات انتقامية مـن طـرف الشعب

[1] Jean Jacques, Becker, **l'intérêt bien compris au parti communiste Français**, in la guerre d'Algérie et les Français, p 243.
[2] Cité par, Guy, Pervillé, **les accords d'Evian**, in Guerre d'Algérie magazine n°2, 2002, p 11.

أو الثوار؛ بسبب موقفهم السلبي من الثورة التحريرية، من جهة أخرى. و في كلا الحالتين يؤدي هذا إلى فشل تطبيق الاتفاقيات.

أما السياسي الفرنسي: بول راينو Paul Reynaud*، يري، في معرض حديثه عن الاتفاقيات و الظروف التي جاءت فيها في أفريل 1962 قائلا[1]:" إن الحرب لم تنته في ظروف جيدة و لكن كانت الظروف الوحيدة الممكنة."

و منه نستنتج أن راينو كان حذرا بشأن الظروف التي جاءت فيها الاتفاقيات، و التي لم تكن ملائمة لإقامة سلام دائم، و لكنه في الوقت نفسه يرى أنه لا يمكن أن تتوفر ظروف أخرى أحسن منها ، و بالتالي يجب اغتنام هذه الفرصة لوضع الاتفاق على أرض الواقع.

و في أوائل ماي 1962، حذرت جريدة **لوموند** من خطر انزلاق الوضع، الذي سوف يؤدي إلى إفشال عملية تطبيق الاتفاقيات و إنهاء مسلسل السلام في الجزائر، بسبب استمرار الأعمال الإجرامية، خاصة إذا انتقلت العمليات المسلحة إلى فرنسا نفسها عندما ينتقل عناصر هذه المنظمة إلى المتروبول. و لذلك دعت الرأي العام الفرنسي إلى تبرئة ذمته من هؤلاء القتلة لأن جرائمهم تقترف باسم فرنسا.[2]

ويتعرض الوسيط السويسري خلال المفاوضات الجزائرية الفرنسية، أوليفي لونغOlivier Long، إلى الحـــذر الذي ميز سلوك عدد كبير من الزعماء السياسيين الفـــرنسيين في باريس الذين كان لديهم إحساس داخلي بأن السلام الذي حققته اتفاقيات إفيان أصبح مهددا، حيث لاحظ تخوف الطرفين الجزائري و الفرنســـي، مـــن حالة الشك التي أصابتهما حول جدية كل منهـــما و إرادته في تطبيق الاتفاقيات، و في هذا الـــشأن استقبل يوم 07 ماي 1962 كلود شايي Claude Chayet مبعـــوثا عن الحكومة الفرنسية، الذي طلب منه باسم السيد لويس جوكس Louis Joxe تنظيم لقاء مع السيد دحلب، و بعد الاتصال بهذا الأخير التمس عنده أيضا رغبة في لقاء الطرف الفرنسي، و تم هذا اللقاء بشكل سري يوم 11 ماي 1962. انعقد هذا اللقاء بعد

*بول راينو: سياسي فـــرنسي معروف منذ 1919، تقلد عدة مناصب وزارية و رئاسة المجلس ما بيـــن مارس 1940 و جوان 1940. بعد الحرب العالمية الثانية أصبح نائبا في البرلمان إلى غاية 1960، كان من أشد الداعين إلى الوحدة الأوروبية وألف عدة كتب حول القضايا العسكرية الفرنسية و أوروبا و كتب مذكراته مابين 1960-1963.
ينظر إلى: Le petit Robert illustré des Nom propres p 1753.

[1]Jacques, Chapsal, op, cit p 445.

[2] عبد الله شريط، المرجع السابق ص 178.

أن روجت في فرنسا إشاعات احتمال وقوع انقلاب عسكري ضد النظام في باريس. وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على وضع ترتيبات ميدانية لإعادة الأمن في الجزائر.[1]

و من خلال ما سبق ذكره، نخلص إلى القول أن الرأي العام الفرنسي قد تبلور في شكله النهائي ببروز موقفين أساسيين هما: الاتجاه المؤيد للحرب في الجزائر الرافض للثورة ممثلا ببعض قادة الجيش و الشرطة و عددا من الشخصيات اليمينية و خاصة المتطرفة. أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الرافض للحرب المؤيد للثورة الجزائرية، باعتبارها قضية إنسانية عادلة، ممثلا في عدد كبير من المثقفين اليساريين و الطلبة و بعض رجال الدين المسيحي و غيرهم.

و بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان و إعلان وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الحكومة الفرنسية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حسم الأمر لصالح الجبهة الرافضة للحرب على الرغم من محاولات منظمة الجيش السري عرقلة إجراء استفتاء تقرير المصير، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل الذريع نظرا لطابعها الإجرامي و العنصري.

---

[1] Olivier Long, **le dossier secret des accord d'Evian** op,cit pp 154-155.

الخـــاتمة:

يعتبر الرأي العام ظاهرة اجتماعية، كانت موضوع دراسات علمية كثيرة، ثم شدت اهتمام الدول و الحكومات في جميع أنحاء العالـــم لمَّا ازداد دوره في التأثير على سير النشاط السياسي، و مناحي الحياة الأخرى الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية. لــذلك أصبح السياسيـــون و القادة يولون اعتبارا كبيرا للـــرأي العام قبل الإقدام على إصدار القـــرارات، تفاديا لأي تصادم معه. و كـــم مـــن حكـــومة و مـــن وزير استهان بهذا الـــرأي فـــكان مصيره السقـــوط و الفشـــل أو الاستقالة مرغما.

بدأت دراسة الرأي العام في فرنسا منذ حوالي نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، و قد عرف المجتمع الفرنسي هيئات و مؤسسات متخصصة، مثل المعهد الفرنسي للرأي العام، الذي تلجأ إليه مختلف الهيئات و المنظمات و المؤسسات لكي يزودها بما تحتاجه من معطيات حـــول الانتخابات و الســـوق و الاستهلاك و غيرها من المؤشرات، و يقوم بنشر تحقيقاته و أعماله في مجلته الخاصة «Sondage». كما أن عمليات سبره و استطلاعه و صنعه و قياسه ليست جديدة على الفرنسيين إبان الثورة التحريرية.

و إذًا فإن دراســـة الرأي العام الفـــرنسي و موقفه من الثورة الجـــزائرية، كان من الأفضل إنـــجازها و تحقيقها بالعودة إلى الأعمال التـــي قد أنجزها و نشرها هـــذا المعهد خلال سنوات الثورة حول بعض القضايا المرتبطة بـــردود أفعـــال الفرنسيين علـــى إشكالات سياسية و اجتماعية و اقتصادية، كانت الثورة المتسبب في طرحها. و هذا ما لم أتمكن من تحقيقه بكل أسف لعدم قدرتي في الحصول على تلك المجلة. و رغم ذلك كله بدلت ما في وسعي و اجتهدت قـــدر الإمـــكان في تتبع تقلبات و تغيرات هـــذه الظاهـــرة داخـــل المجتمع الفـــرنسي، محاولا استخراج موقفـــها من الثورة الجزائرية ما بين 1954-1962، و في آخر العملية خلصت إلى النتائج الآتية:

أولا - أن الوضع الذي عاشـــته فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية إنما كان نقطة تحول حاسمة في التعامل مع قضايا المستعمرات لاسيما من طرف الشعب الفرنسي، الذي أدرك معاناة شعوب المستعمرات، و بالتالي كان مساهما في صنع موقف الرأي العام أثناء الثورة الجزائرية.

ثانيا - اختلف موقف الرأي العام الفرنسي من قضية الهند الصينية و من الـــثورة الجـــزائرية في بدايتها، حيث اعتبر الأولى قضية تصفية استعمار تعقدت أكثر لأنها دخلت ضمن دائرة

الصراع الدولي لذلك لابد من التخلص منها بأسرع وقت. بينما كان موقفه من الثورة هو الموقف الرسمي الفرنسي.

ثالثا – كانت الجزائر لا تمثل أية أهمية بالنسبة للرأي العام الفرنسي، و المواطن الفرنسي خصوصا، الذي لا يعرف عنها أي شيء سوى ما قرأه في الكتب المدرسية و اطلع عليه في دروس الجغرافيا على أنها مقاطعة فرنسية؛ حتى إن الجزائر كانت تحت وصاية وزارة الداخلية تشرف على إدارتها مصلحة الشؤون الجزائرية المتكونة من رئيس مصلحة و خمسة أو ستة موظفين فقط.

رابعا – رغم أن الثورة طرحت أمام العدو، منذ البداية كل الخيارات من أجل تسوية سريعة و عادلة للمشكلة، إلا أن عناد المستعمر جر فرنسا و شعبها إلى حرب استنزافية مما زاد في طول أمدها.

خامسا – كان خط سير الثورة محدد الأهداف و معروف الوسائل، فالثورة قضية عادلة و مشروعة، و كان من مظاهرها التناسق في العمليات و البيانات و القرارات و المواثيق، من بيان أول نوفمبر إلى برنامج طرابلس، بينما أوقع الطرف الآخر نفسه في ورطة خاصة أمام الشعب الفرنسي، حيث عجز المسؤولون عن تقديم تفسيرات مقنعة عما كان يجري في الجزائر.

سادسا - إن موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية تميز ببطء كبير، فلم تتبلور المواقف إلا بعد مرور سنوات من اندلاعها و هذا يدل على أن حركية المجتمع الفرنسي بطيئة جدا قياسا مع المجتمعات اللبرالية الأخرى في أوروبا و أمريكا، و إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الحريات الأساسية للمواطن الفرنسي لم تكن مضمونة و متاحة للجميع، و إنما هي مقيدة و لا يسمح لها بأن تتجاوز حدودا معينة. و هنا يمكن القول أن الاجتهاد القانوني في فرنسا كان معطلا و جامدا لأنه لم يتعد إلى تشريع قوانين أخرى تعترف بحريات جديدة أصبحت مكتسبة في البلدان الديمقراطية.

سابعا – أصبحت وسائل الإعلام في تلك الفترة عاملا أساسيا في صنع و توجيه الرأي العام في العديد من البلدان، إلا أن حدود تأثير الصحافة الفرنسية و خاصة المكتوبة كان ضيقا و نسبيا آنذاك، و هي التي كان من المفروض أن تصنع موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، حيث إن أحداث الثورة كان أكثر وقعا و كان دور ديغول بدرجة أكبر، إذ أنه وجَّه

الرأي الــعام و صنع موقفه الذي يخدم سياسته، و تجلى ذلك في الانتخابات و الاستفتاءات التي أجريت أثناء الثورة.

ثامنا – كان المثقفون الفرنسيون هم رواد الموقف الرافض للحرب في الجزائر و التنديد بأعمال العنف و التعذيب و وصفوا ذلك بالعمل اللا إنساني و غير المبرر، إلا أن ضعف تأثيرهم على الرأي العام هو الذي أخر صعودهم إلى الواجهة، رغم كتاباتهم الجــريئة. في وقت مبكر جــدا. و كان بيان 121 هو أول حركة مهرجانية قام بها المثقفون.

تاسعا – لم تكن معالم الــخارطة السياسة محددة في فــرنسا، حيث كانت تشهد زوال أحــزاب قديمة و بروز أحــزاب جديدة، و تصدع و انقسام تشكيلات سياسية عريقة كبرى إلى فروع صغيرة، تطــورت فيما بعد إلى مجموعات حزبية جديدة، و تناقضات كثيرة، مثل التحالفات غيــر المتجانسة و تطبيق اليــسار سياســة اليمين أو العكس، و هذا ما أضعف تأثير الطبقة السياسية على الرأي العام الفرنسي فيما تعلق بالثورة الجزائرية.

عاشرا - إن سلبية موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة في بدايتها كان يمثل سكوت فئة واسعة من الشعب الفــرنسي، التــي وصفــها السياسيون بالأغلبية الصامتة، هذه الأغلبية تحــولت إلى عنصر فعال و قائد للرأي العام فيما بعد، خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الثورة عندما أصبح الشعب الفرنسي يخرج إلى الشارع.

أحد عشر - لم يكن في فرنسا رأي عام واحد بل آراء عامة متعددة، فهناك الــرأي العــام اليساري و الــرأي العام اليميني و الــرأي العام النقابي و الــرأي العام الطلابي و الــرأي العام الديني و غيرها.

اثنا عشر – يمكن اعتبار تأييد الرأي العام الفــرنسي للحلول المقترحة لحل القضية الجــزائرية في نهايتها، راجع إلى أسباب براغماتية؛ حتى يتخلص المجتمع الفرنسي من عبء الحرب التي كان يتحمل جزءا كبيرا من تكاليفها، عن طريق تسديد الضرائب التي ارتفعت نسبتها أثناء الحــرب، و عن طريق تجنيد أبنائه و إرسالهم إلى الموت الأحمر.

ثلاث عشر- لقد مر موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية بعدة تطورات، يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل هي؛ مرحلة الغموض، و تمتد ما بين 1954-1956، و مرحلة التردد، و تنحصر ما بين 1956-1958، و مرحلة الانقسام، ما بين 1958-1960، و مرحلة الانقلاب، و هي اتجاه كامل للرأي العام نحو إنهاء المشكلة و ذلك ما بين 1960-1962. كما

يمكن دراسة موقف الرأي العام الفرنسي انطلاقا من الاتجاهات الكبرى التي تشكله و هي: الاتجاه الماركسي و الاتجاه الليبرالي و الاتجاه المسيحي.

انطلاقا من ذلك كله، يمكن للدارسين إظهار جـــوانب أخرى من الـــرأي العام الفـــرنسي و موقفه من الثورة الجزائرية. لأن طبيعة ظاهرة الـــرأي العام الزئبقية تجعل من الصعوبة وضعـــها في إطار نهائي و محدد.

أربع عشر- في الأخيـــر، لابد من الإشارة إلى أن الثورة الجـــزائرية مازالت تثير ردود فعل و مواقف الرأي العام الفرنسي إلى يومنا هذا، مما يبقي الباب مفتوحا أمام الباحثين لانجاز دراسات جديدة، منها مثلا دور الذاكرة و أثرها في صنع موقف الرأي العام من الثورة الجزائرية.

الـــمـــلاحــــق:

الملحق رقــم 1:

بيان أول نوفمبر 1954.

« أيها الشعب الجزائري،

«أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

« أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة – نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الأفريقي و رغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

« فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية – في الواقع- هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

« إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال أفريقيا، و مما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

« إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيئ محرومة من سند الرأي العام الضروري قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا وأن مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية –الثورة- إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

« وبهذا الصدد فأننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، و لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة أن يمنح أدنى حرية.

« و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم:

جبهة التحرير الوطني.

« و هكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، و نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار أخر.

و لكي نبين بوضوح هدفنا فأننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1)- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2)- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1)- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2)- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية :

1)- تدويل القضية الجزائرية .

2)- تحقيق وحدة شمال أفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3)- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريـــريـــة

وسائل الكفاح:

« انسجاما مع المبادئ الثورية، و اعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فأننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

« إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها إن تنجز مهمتين أساسيتين فـــي وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو فـــي ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

« إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوي و تعبئة كل الموارد الوطنية و حقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

« و فـــي الأخيـــر، و تحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقية فـــي السلم، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1)- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التـــي تجعل مـــن الجزائـــر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3)- خلق جـــوّ من الثقة و ذلك بـــإطلاق سراح جميع المعتقلين و رفع كل الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

و فـــي المقابـــل:

1)- فإن المصالح الفـــرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المتحصل عليها بنـــزاهة ، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات .

2)- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية و في هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3)- تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. و واجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك و انتصارها هو انتصارك.

« أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954[1]. الأمانة الوطنية (92)

---

[1] ينظر إلى: أزغيدي محمد لحسن:**مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1954-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1989، ص ص 65-69.

الملحق رقــم 2:

قائمة بأسماء حكام الجزائر في العهد الفرنسي للفترة الممتدة ما بين 1900-1962[1]

الحكام العامون (Gouverneurs Généraux)

1900 - 1901: سلستين أوغيست شارل جونار(Célestin Auguste Charles JONNART)

1901 - 1903: أميدي جوزيف بول روفوال (Joseph Paul REVOIL)

1903: موريس فارني (Maurice VARNIER)

1903 - 1911: سلستين أوغيست شارل جونار (Célestin Auguste Charles JONNART)

1911 - 1918: شارل ليتو (Charles LUTAUD)

1918 - 1919: سلستين أوغيست شارل جونار (Célestin Auguste Charles JONNART)

1919 – 1921: جان باتيست أوجان أبيل (Jean Baptiste Eugène ABEL)

1921 – 1925: جول جوزيف تيودور ستيغ (Jules Joseph Théodore STEEG)

1925: هنري دوبياف (Henry DUBIEF)

1925 - 1927: موريس فيوليت (Maurice VIOLETTE)

1927 – 1930: بيار لويس بورد (Pierre Louis BORDES)

1930 – 1935: جول قاستون هنري كارد (Jules Gaston Henri CARDE)

1935- 1940: جورج لو بو (Georges LE BEAU)

1940 – 1941: جان شارل أبريال (Jean Charles ABRIAL)

1941 – 1943: ايف شارل شاتيل (Yves Charles CHATEL)

1943: برنار مارسيل بيروتون (Bernard Marcel PEYROUTON)

1943 – 1944: جورج ألبير جوليان كاترو (Georges Albert Julien CATROUX)

1944 – 1948: ايف شاتنيو (Yves CHATAIGNEAU)

---

[1] ينظر إلى:عمار بوحوش، <u>التاريخ السياسي للجزائر</u>، ص ص 574-575

1948 – 1951: مارسال إدمون نيجلان (Marcel Edmond NAEGELEN)

1951 – 1955: روجي إتيان جوزيف ليونار (Roger Etienne Joseph LEONARD)

1955 – 1956: جاك إميل سوستال (Jacques Emile SOUSTELLE)

الوزراء المقيمون (Ministres Résidents)

1956: جورج ألبير جوليان كاترو (Georges Albert Julien CATROUX)

1956 – 1958: روبار لاكوست (Robert LACOSTE)

المندوبون العامون (Délégués Généraux)

1958: راؤول صالان (Raoul SALAN)

1958 – 1960: بول ألبير لويس دلوفريي (Paul Albert Louis DELOUVRIER)

1960 – 1962: جان موران (Jean MORIN)

1962: كريستيان فوشي (Christian FOUCHET)

كما نلاحظ فإن الحكام الفرنسيين كانوا يختلفون في التسمية إذ نجد ثلاث تسميات مختلفة حكمت الجزائر خلال هذه المرحلة القصيرة نوعا ما والمقدرة بنحو اثنان و ستون سنة، و هذا يدل على انعدام الاستقرار في النظام الاستعماري الفرنسي المطبق في الجزائر، بسبب الصعوبات التي كان يواجهها باستمرار. و من هذه التسميات: الحاكم العام و الوزير المقيم و المندوب العام.

الملحق رقــم 3:

رسالة من جبهة التحرير إلى الفرنسيين*.

"رغم التحديات و المراهنات المتتالية للسيدين غي مولي و لاكوست و رغم انتصار واقعية الرأي العام الفرنسي و انضمامه إلى جانب الشعب الجزائري، فان حرب الجزائري تتزايد تأزما، حتى أصبحنا على عتبة موقف غامض قد يتفجر عما لا تحمد عقباه، و لهذا فإن الذين يحاربون باسمكم، و الذين ضدهم تسفك دماء أوليائكم و أقاربكم، هؤلاء الناطقون باسم شعب واع بأنه مضطهد ثمن خديعة انتم ضحيتها، هؤلاء الرجال يريدون اليوم أن يتوجهوا إليكم رسميا من اجل أن تكف هذه الفضيحة، فضيحة القلب و العقل و ما من شك أن أبشع شيء في هذه المأساة الدامية هو هذا الجو من اللامعقول و اللاشعور الذي تجري فيه، لماذا هذه المجازر؟ كيف تم الوصول إلى ذلك؟ ما هي القيم الحقيقية و العميقة التي هي موضوع الخلاف؟ إلى أين هم متوجهون؟

إن هذا الجهل الذي تعانيه أغلبية الرأي العام الفرنسي و عدم قدرتها على إعطاء معنى للمغامرة الجزائرية تلك هي نتيجة دعاية طويلة أبرزها تلك الكذبة التي ترمي إلى وصف الثورة الحالية كعاصفة في يوم صحو، أو كحدث غير متوقع و اللامعقول في تاريخ هذه المقاطعات الثلاثة. و ظاهرة لا تمت للواقع بأية صلة.

انه يجدر بكم رفض هذا الكذب، فإن ما يدفع للضحك اليوم و السخرية هو إنكار اندفاع الشعب الجزائري بكامله في هذه الثورة التحريرية. إن الجزائر قمة و قاعدة، لم تقبل في أي وقت كان السياسة التي فرضتها عليها منذ الاحتلال، الحكومات الفرنسية المتتالية، و كانت طلباتها الأساسية تجد في المنظمات السياسية – الجزائرية- تعبيرا لها، تلك المنظمات التي كانت تحلها الإدارة –الفرنسية- الواحدة تلو الأخرى لأنها كانت صوتا في تجدد مستمر على أشكال مختلفة لأنها الصوت العميق لشعب بكامله من أجل الكرامة و الحرية. فتاريخ الحوار الديمقراطي الذي حاول الشعب الجزائري إقامته مع فرنسا في إطار الأنظمة التي فرضتها هذه الأخيرة عليه لم تكن سوى سلسلة طويلة من الرفض المهين و الاضطهاد العنيف. إنكم لن تستطيعوا تصور الشعور الذي تركه في نفوس الجزائريين منذ سنة 1948 بتزوير الانتخابات

* رسالة صدرت يوم 20 ماي 1956.

كان شعورا بالكرامة المداسة. فكانت تلك الحرية المزعومة أمر و أقسى في كثير من الحالات من الحرمان من الحرية.

إن أبواب الثورة تفتح تدريجيا عند عدم احترام إرادة الشعب الجزائري على حمل السلاح بعد إن فشلت جميع الوسائل التي استعملها للتعبير عن مطامحه. لقد فهم أن كل ثقة لن تكون إلا خديعة. فالثورة التي أشعل نارها في الفاتح من نوفمبر 1954 حزبه جبهة التحرير الوطني كانت الوسيلة الأخيرة لرفض الحوار و لإسماع صوته للرأي العام العالمي. إن الثورة الجزائرية تندرج في إطار الحركة العالمية من أجل رقي جميع الأمم الواعية بشخصيتها. و الواعية كذلك بأنه لا كرامة بدون استقلال.

لا ! إن الثورة الجزائرية التي عجز عن خنقها ما يقرب من نصف مليون جندي من جيش عصري–حديث- لا يمكن أن تكون من صنع قطاع الطرق الذين لا يتمتعون بثقة الشعب. سلاحهم الوحيد هو الإرهاب كما أرادوا أن يوهموا الناس بذلك. إنها ثورة لا تمت بأية صلة للصورة القبيحة التي أعطوها إياها. و التي يكون التعصب الديني الإسلامي البحث قد ازداد شدة بحكم حب القوة و الأمل في أن تخرج الجزائر من تحت السيطرة الغربية و اندماجها في إمبراطورية عربية غازية. لا ! إن الثورة الجزائرية ليست حربا دينية بل ثورة تحررية. إنها ليست مبنية على الحقد بل هي كفاح ضد نضام تعسفي-جائر- و هذا هو ما يريدون أن يجعلوكم تجهلونه. و قد نجحوا جزئيا في حملكم على نسيان الاعتداءات التي وجهت ضد المدنيين الأوربيين و التي عرفت المقاومة الجزائرية كيف تتجنبها منذ الفاتح من نوفمبر 1954 و حتى 20 آب –أغسطس-1955. و لم تبدأ إلا بعد عمليات الإبادة التي ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين الجزائريين. هناك حقا منطق الحرب، غير أنه يجب الاعتراف هنا بأن تزايد الاعتداءات كانت النتيجة الحتمية و المباشرة لشراسة (عمليات التهدئة) التي تمارسها السلطات الفرنسية في الجزائر. و إذا كانت هناك اعتداءات من قبل الثوار الجزائريين فإنها لم تحدث إلا بعد أن سقط الشيوخ و النساء و الأطفال تحت قنابل الفرنسيين و برصاصهم. و إلا بعد أن أحرقت بيوت و قرى بكاملها. و إلا بعد أن تعرض ألاف الأبرياء للقتل، هؤلاء اللذين يعلنون لكم عن موتهم يوميا و اللذين يزعمون أنهم من المتمردين. و أنتم الذين لا زلتم تتذكرون

ضحايا (اورادور-سور-قلان)* اعلموا أن الشعب الجزائري عاش ألف (اورادور)، و لقد كان من الجدير معرفة هذه الحقائق و ترويجها، و عدم التأثر بأكاذيب أغلبية الصحافة و البحث عن معرفة ما يمكن وراء كلمتي(الأمن) و(التهدئة) يجدر أن تنظروا إلى الوضع في الجزائر و ألا تنخدعوا باسم (الواجب الوطني).

هل حقيقة أن الشعب الفرنسي يقاتل في الجزائر و يموت فيها من أجل مصلحة وطنه؟ أم أنه يقاتل من أجل المحافظة على الامتيازات التي يتمتع بها (بورجو) و (بلا نشيت) و هل يقبل الشعب الجزائري تقديم التضحيات الجسيمة التي تتطلبها هذه الحرب الجائرة و التي سيخسرها مسبقا ؟

نحن نعرف بأننا لن نهزم، و هذا لا يعني أن جيشا يضم خمسمائة ألف أو مليون رجل كالذي تستطيع فرنسا تجهيزه، لن يكون قادرا على خنق إرادة الشعب الجزائري بالحديد و النار، و منعه حاليا من التعبير عن تطلعاته غير أن التحدث عن حل عسكري بالنسبة للجزائر يعتبر تلاعبا بالألفاظ، لأنه ليس هناك حل عسكري إلا لقضية عسكرية، فتحرير شعب يعد عشرة ملايين نسمة ليست مسألة عسكرية. جزائر مخربة و فرنسا مخنوقة، في الوقت الذي تتطلب فيه الظروف، و أغلبية شعبها العمل على النهوض ، تلكم هي الآفاق التي يعملون يوميا على جعلكم تقبلونها باستخدام أبشع الأكاذيب.

أما سمعة فرنسا فإنها ليست في انتصار عسكري أو في سياسة الإبادة لشعب بكامله التي يطبقها المسؤولون الفرنسيون، إن هذه الأعمال بالعكس تضر بــه، فــفي نظر شعــوب أفريقيا و آسيا و في نظر جميع الشعوب الحرة و المسالمة، فإن هذه المجازر الجماعية و هذه الأحزان و هذه الدماء التي تهدر و باختصار مؤسسة (التهدئة) هذه و التي لم تجرؤ بعد على تسميتها (حرب تجديد الاحتلال) تدفع كل يوم إلــى الشك فــي القيم الأكثر رسوخا فــي القارة القديمة و خاصة في فرنسا، و إن سمعة فرنسا تكمن في مبادئ (الحرية و المساواة و الأخوة) التي تعلمنا حبها، إنها تكمن في تقاليد تنكر لها اليوم أولئك الذين بين أيديهم مصير بلدكم.

إن سمعة فرنسا ستتزايد قوة بإيجاد حل عاجل عن طريق المفاوضات للقضية الجزائرية و لأن ذلك يؤكد وفاءها لمبادئها الثورية و الديمقراطية. كما سيسمح لها بالحفاظ-في العالم الإسلامي– على سمعة قد تفقدها نهائيا من جراء سياسة القوة التي تطبقها في الجزائر.

* اورادور-سور-قلان(Oradour-Sur-Glane): قرية فرنسية اتخذها رجال المقاومة الفرنسية مركزا لهم فعملت القوات النازية على إحراقها و إزالتها من الوجود بعد ذبح الأطفال و الشيوخ و النساء اللذين لجأوا إلى كنيسة القرية.

لقد تضاعف عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر منذ أن أخذ زمام السلطة رجال انتخبتموهم من أجل إحلال السلم. و توسعت رقعة المناطق المحررة من قبل جبهة التحرير الوطني. و تزايد (انعدام الأمن) و التحقت آخر العناصر المسماة بـــ (المعتدلة) من الرأي العام الجزائري بصفوف جبهة التحرير الوطني، فبأي انتفاضة للضمير الفرنسي (ليس باسم تعلقه التقليدي بالحرية فحسب، بل بمجرد الواقعية أيضا) و بأي ضغط من قبل الرأي العام، ستجد حكومة الجبهة الفرنسية نفسها مرغمة علـــى فتح أعينها للسير فـــي طريق التسوية الواضحـــة و النزيهة بواسطة المفاوضات؟

إن الثورة الجزائرية ليست موجهة ضد الشعب الفرنسي –على عكس ما تزعمه بعض الأكاذيب الفاضحة- بل إن ما تريده الجزائر هو أن تستمر في إقامة أفضل العلاقات معه، في نفس الوقت تطمح فيه إلى الحرية و الاستقلال و تعمل لهما بكل ما أوتيت من عزم و قوة، و إن بالإمكان الاحتفاظ بروابط صداقة و تعاون نزيه خصوصا في الميادين الاقتصادية و الثقافية بين بلدينا ذوي السيادة.

إن الجزائر كأمة فتية و مسالمة، مهتمة أساسا بتجهيزها عندما تكون قد عادت إلى نفســـها، و ستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة و واجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الجزائرية، و يتخلون عن وضع (الأجنبي) الذي سيكون على كل حال نفس الوضع الذي تضمنه كل الديمقراطيات لضيوفها. و الجزائر الواعية لوجهتها الاقتصادية و الثقافية و السياسية ستكون دولة ديمقراطية تقبل ضمنها و في صفوفها تنوع الأجناس و الأديان و الآراء، و لا يمكنها بالتالي إلا أن تقيم علاقات ودية مع القطرين الأخوين في المغرب العربي و بلدان المشرق الشقيقة للشعب الجزائري في تقاليده العربية –الإسلامية- و بدلا من أن تخاف من ذلك، فإن الأمة الفرنسية من واجبها أن تدرك الدور الذي تمكن لها أن تمارسه في العالم –العربي الإسلامي – الذي يعيش أوج ازدهاره و تنميته و ذلك من خلال إقامة علاقات طيبة مع الجزائر و المغرب العـــربي الإسلامي. و مـــن الأفضل لفرنسا أن تنضم قبل فوات الأوان إلـــى سياسة الصداقـــة و التعاون الحر، ذلك أنه انطلاقا من هنا يجب أن تنطلق شرارة الاتصال بين الحضارتين. و هذا بكل وضوح، و بعيدا عن كل لبس أو غموض، هو الاتجاه الذي يسير عليه المغرب العربي للعمل كنقطة التقاء بين ثقافتين مختلفتين و عالمين متمايزين. و لتحقيق ذلك لابد من وقف هذه المجزرة التي لا مبرر لها، قبل أن يصبح الجرح أعمق، و قبل أن تصبح القضية لا رجعة فيها.

إن حرب الجزائر، علاوة على الدم الذي يراق كل يوم، هي هذان العالمان اللذان يرفضان الحوار على الرغم مما يحمله هذا الحوار من آمال عريضة. إنكم إلى جانب كل الوطنيين، و كل الشعوب المحبة للحرية".(1)

لقد جاءت هذه الرسالة مخاطبة الضمير الفرنسي الذي امتاز بالسكوت و البعد عما كان يجري في الجزائر، فهي محاولة إعطائه الحقائق المخفية و المغلوطة و التي كان يقدمها الإعلام المتواطئ مع غلاة الاستعمار. و نعتبر هذه الرسالة هجوما مضادا للجبهة، و اقتحاما في معركة جديدة، ألا وهي "معركة الدعاية و الإعلام".

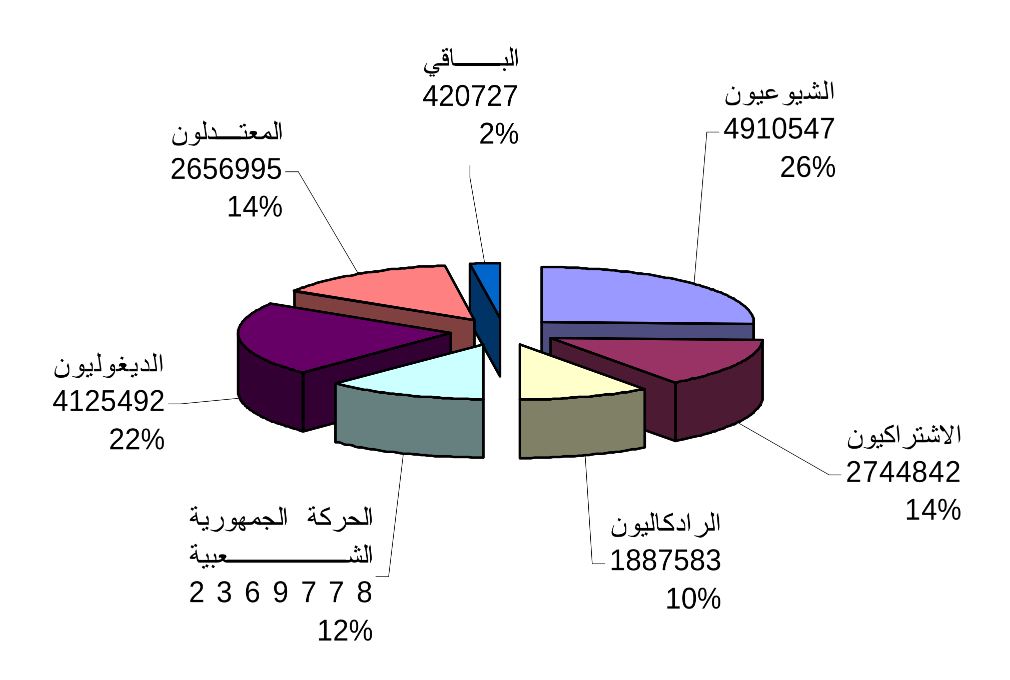
---

[1] ينظر إلى: مصطفى طلاس و بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط 1، دار الشورى، بيروت: 1982، ص ص 378-382.

الملحق رقــم 4:

نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية ليوم 17 جوان 1951[1]:

الناخبون المسجلون: 24520523
الممتنعون عن التصويت: 4859968



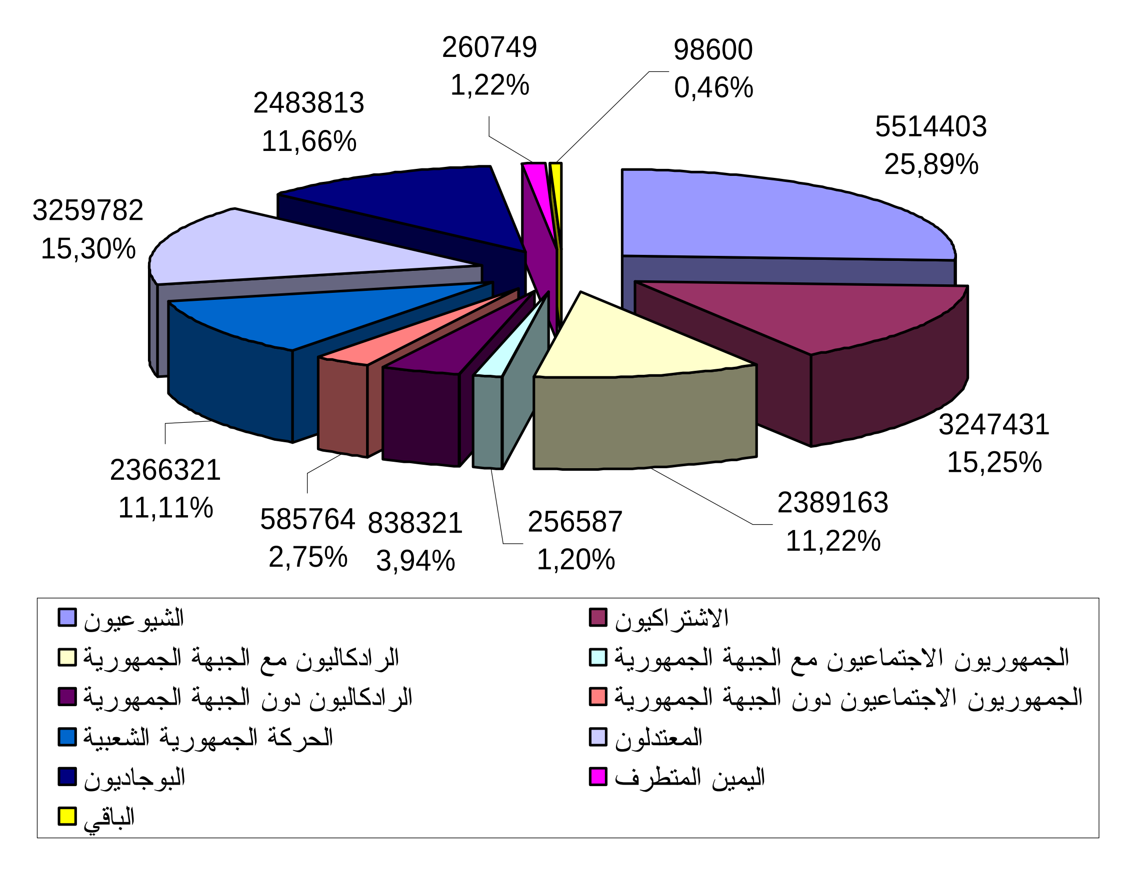
نلاحظ من خلال النتائج استمرار سيطرة الشيوعيون على جميع الانتخابات رغم ضعف تأثيرهم على التوجهات الأساسية للدولة الفرنسية التي كانت تمر بمرحلة حرجة جدا على الصعيدين الداخلي و الإقليمي، الناتج عن تداعيات الحرب الباردة و مناهضة الاستعمار.

[1] Toute la richesse du quotidien Le Monde, sur CD.

الملحق رقـــم 5:

نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية ليوم 2 جانفي 1956[1]:

عدد المسجلين: 26774899
عدد المصوتين: 22171957
عدد الممتنعين عن التصويت: 4602942
عدد الأصوات المعبر عنها: 671167



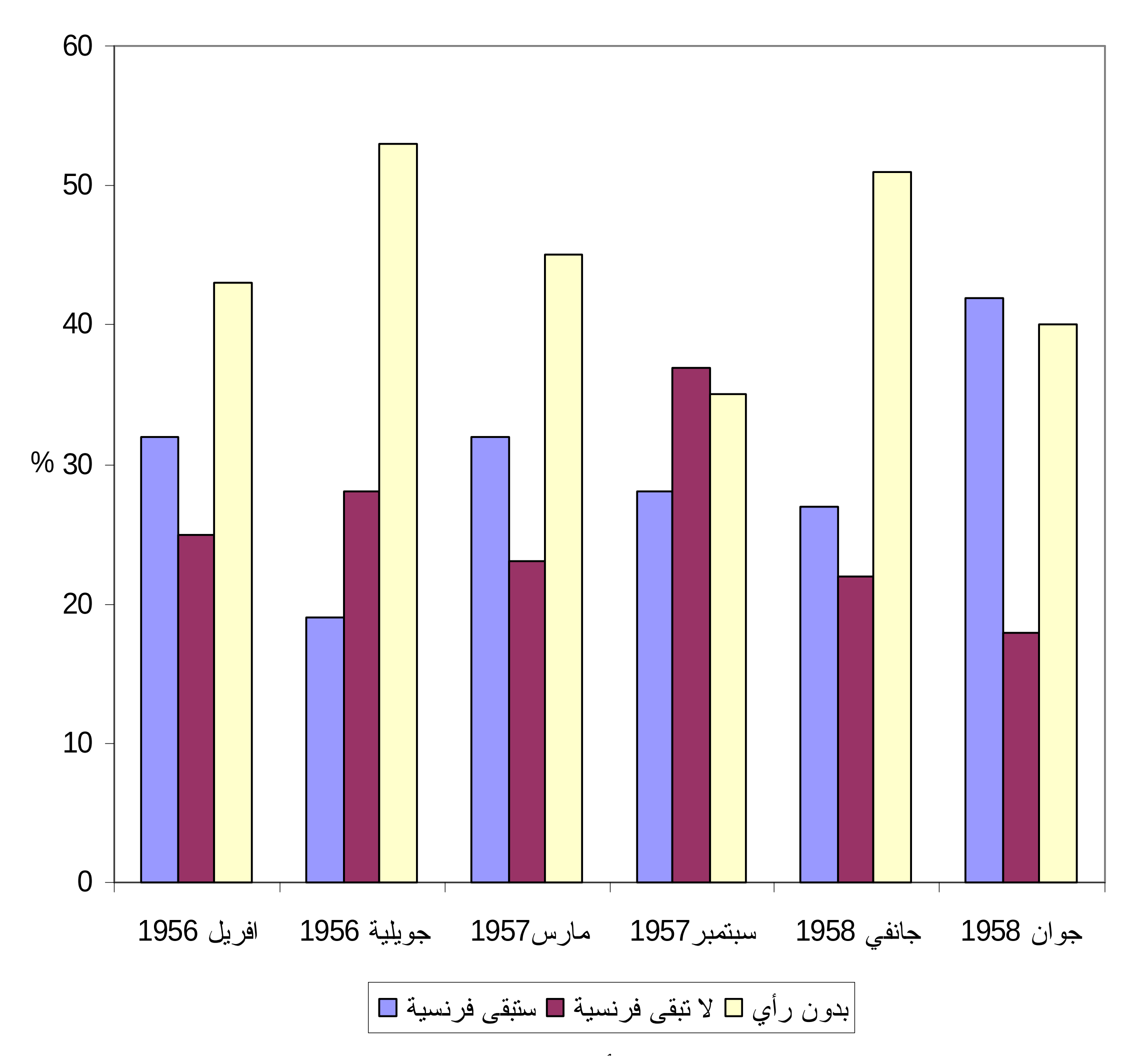
يبقى الشيوعيون في الصدارة بفضل قدرتهم على اكتساب الفئات الناخبة، من خلال التزام المناضلين بالنضال و إخلاصهم للحزب، و عدم اقتصار الدعاية الانتخابية على الشيوعيين بل تتجه أيضا نحو المناضلين في الأحزاب المعتدلة و في الأوساط غير المتحزبة.

[1] Toute la richesse du quotidien Le Monde, sur CD.

الملحق رقــم 6:

استبيان في أوساط بعض الفرنسيين حول مصير الجزائر[1]:

سؤال الاستبيان: هل تعتقد أن الجزائر ستبقى فرنسية خلال العشر سنوات القادمة؟



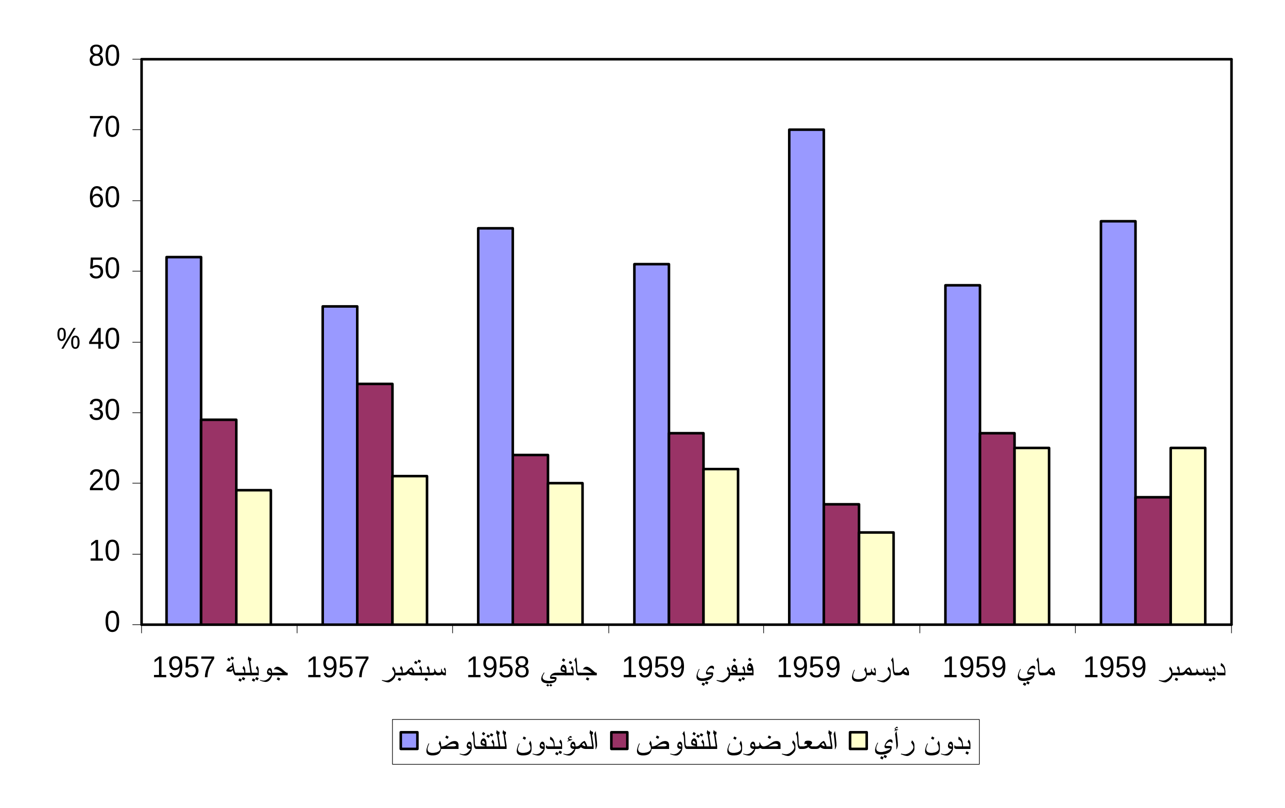
نلاحظ ارتفاع نسبة الفئة التي ترى أن الجزائر سوف لن تبق فرنسية خلال كل مراحل الاستبيان، ما عدا في المرحلة الأخيرة التي تميزت بوصول ديغول إلى الحكم و رفعه شعار "الجزائر-فرنسية".

[1] Charles-Robert Ageron, L'opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d'Algérie et les français, p. 32

الملحق رقــم 7:

استبيان في أوساط بعض الفرنسيين حول التفاوض مع جبهة التحرير[1].

سؤال الاستبيان: هل يجب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ؟



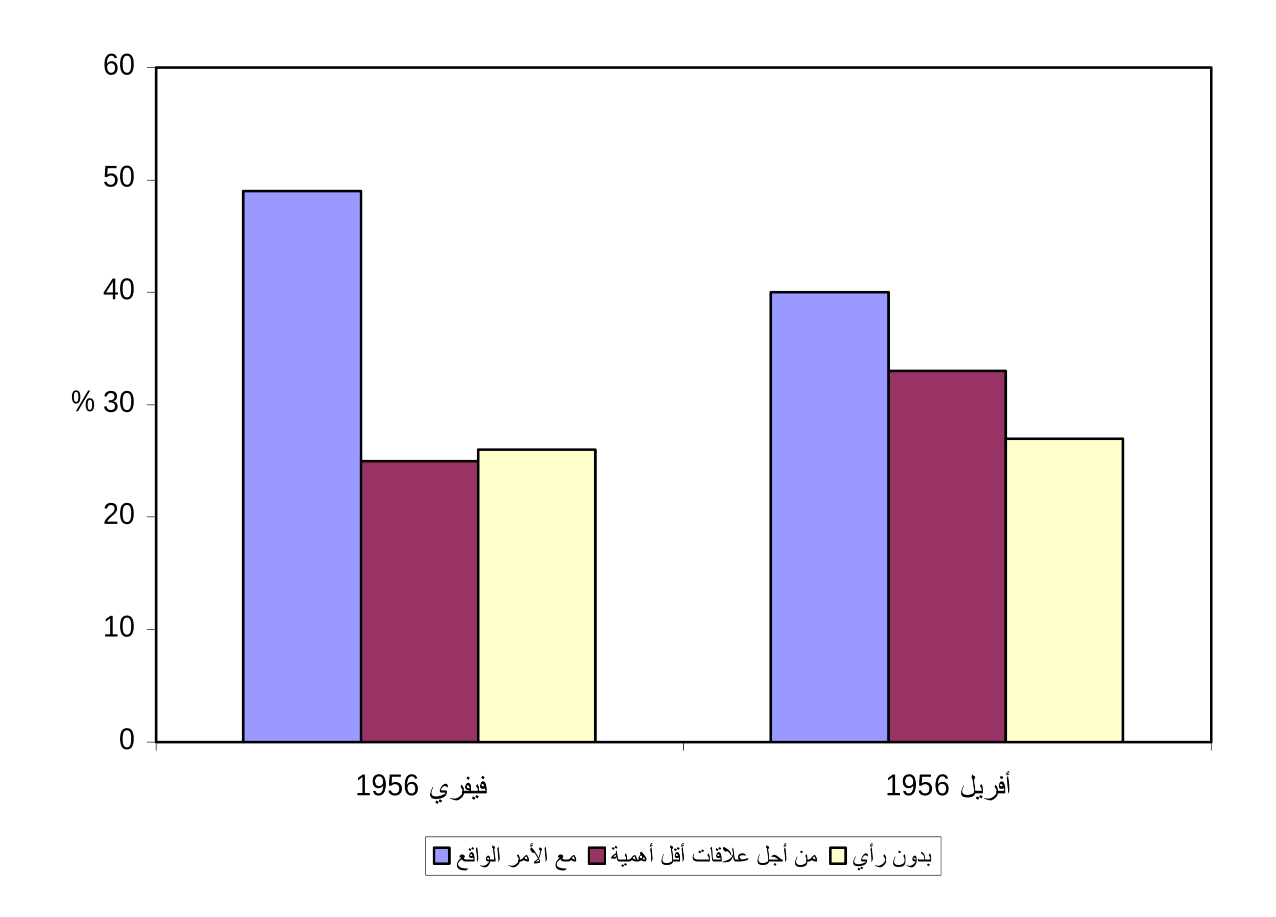
على الرغم من ارتفاع نسبة المؤيدين للتفاوض إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على القادة السياسيين سواء كانوا في السلطة أو في الحقل السياسي. و هذا يدل على البطء الذي كان يتميز به الرأي العام الفرنسي في اتخاذ مواقف صريحة من المشكلة الجزائرية.

[1] Charles-Robert Ageron, L'opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d'Algérie et les français, p. 37.

الملحق رقــم 8:

استبيان في أوساط بعض الفرنسيين حول مصير الجزائر[1]:

سؤال الاستبيان: هل أنتم مع الإبقاء على الأمر الواقع في الجزائر؛ باعتبارها ضمن المقاطعات الفرنسية، أم مع علاقات أقل أهمية و توسع؟



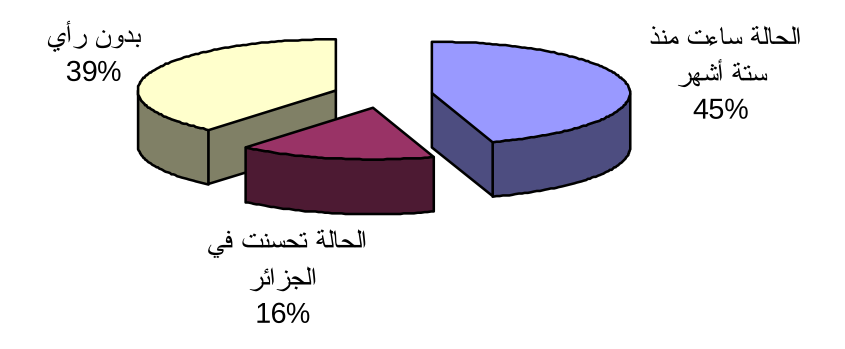
إن المقصود بالأمر الواقع خلال هذه الفترة التي أجري فيها الاستبيان هو اعتبار الجزائر قطعة فرنسية، و أما العلاقات الأقل أهمية فهي من أجل فك الارتباط بالكولون في الجزائر و اللذين يأخذون أكثر مما يقدمون للدولة الفرنسية.

[1] Charles-Robert Ageron, L'opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d'Algérie et les français, p 28.

الملحق رقـــم 9:

استبيان في أوساط بعض الفرنسيين حول الوضع بالجزائر، في جويلية 1956[1].

سؤال الاستبيان: هل تعتقد أن الحالة ساءت أكثر بالجزائر منذ ستة أشهر مضت ؟



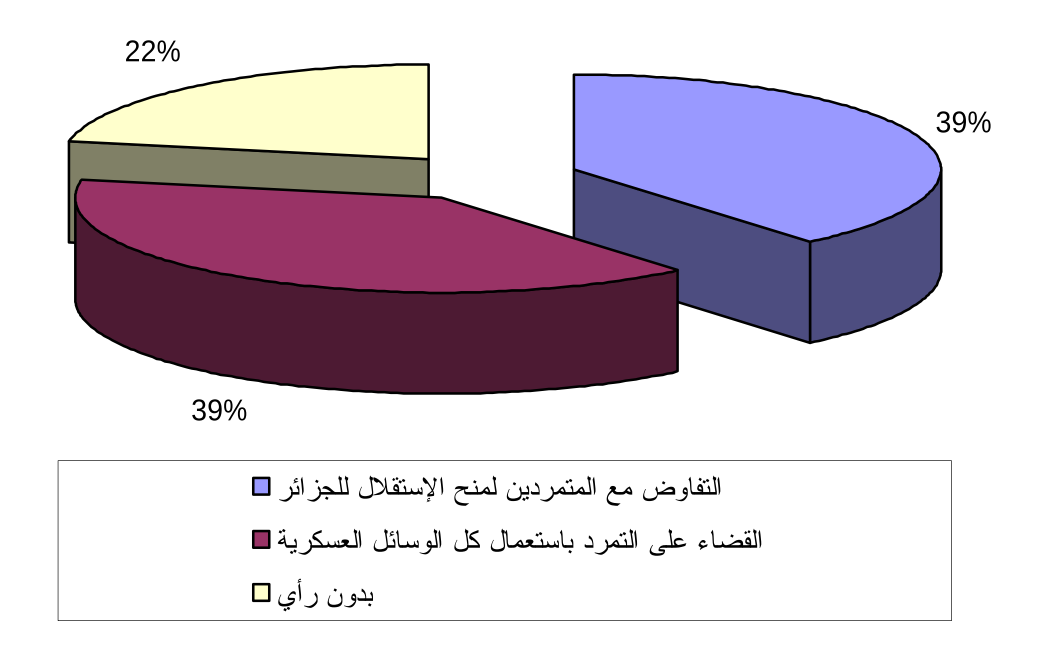
يأتي تعبير هذه القطاعات الواسعة من الرأي العام الفرنسي بأن الأوضاع ساءت أكثر في الجزائر، بعد التطورات التي مــر بها المشكل الجزائري و خاصة على إثــر أحداث 20 أوت 1955 و اعتماد قانون الإطار و زيادة عدد أفــراد الجيش الفرنســي الموجهين إلى الجزائــر، و اصطدامها بحركة المعارضة في عدة مدن فرنسية.

[1] Charles-Robert Ageron, L'opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d'Algérie et les français, p 28.

الملحق رقـــم 10:

استبيان في أوساط بعض الفرنسيين حول الحل المناسب للخروج من الأزمة في الجزائر[1]:

سؤال الاستبيان: إذا ساءت الأوضاع أكثر في الجزائر، و لم يبقى أمام فرنسا سوى اللجوء إلى حلين لا ثالث لهما، فماذا تختار؟ التفاوض مع المتمردين أو القضاء عليهم باستعمال كل الوسائل العسكرية؟



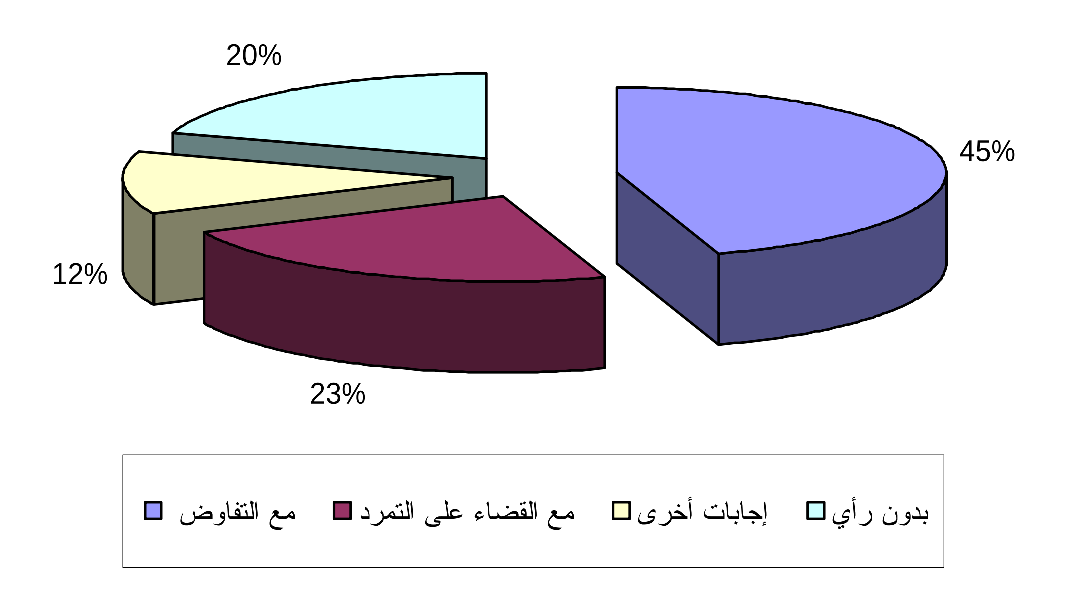
نلاحظ أن الحلين تحصلا على نفس النسبة، و هذا ما يدل على الانقسام الكبير الذي ميز الرأي العام الفرنسي أثناء إجراء هذا الاستطلاع في أفريل 1956.

[1] Charles-Robert Ageron, L’opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d’Algérie et les français, p 28.

الملحق رقــم 11:

استبيان في أوساط بعض الفرنسيين حول الحل المناسب للخروج من الأزمة في الجزائر[1]:

سؤال الاستبيان: إذا ساءت الأوضاع أكثر في الجزائر، و لم يبقى أمام فرنسا سوى اللجوء إلى حلين لا ثالث لهما، فماذا تختار؟ التفاوض مع المتمردين أو القضاء عليهم باستعمال كل الوسائل العسكرية؟

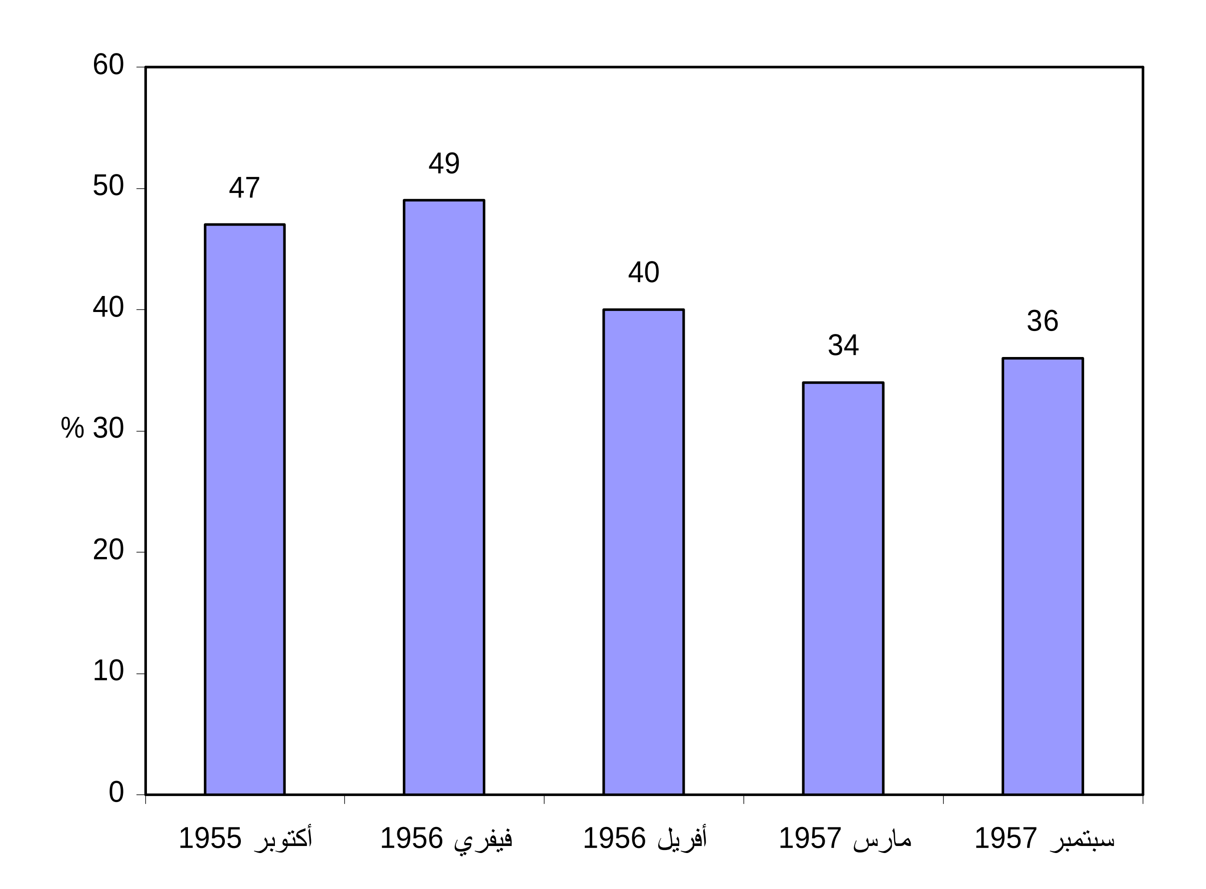


أما خلال جويلية 1956 فإن الرأي العام المستجوب قد انقلب بشكل لافت مع حل التفاوض مع المتمردين، و شكل ذلك نسبة 45 %. مما يدل على أن بعض فئات المجتمع الفرنسي كانت تريد التخلص من المشكلة و لو باعتماد حل متطرف بالنسبة لتلك المرحلة.

[1] Charles-Robert Ageron, L'opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d'Algérie et les français, p 29.

الملحق رقـــم 12:

أنصار الجزائر الفرنسية[1].



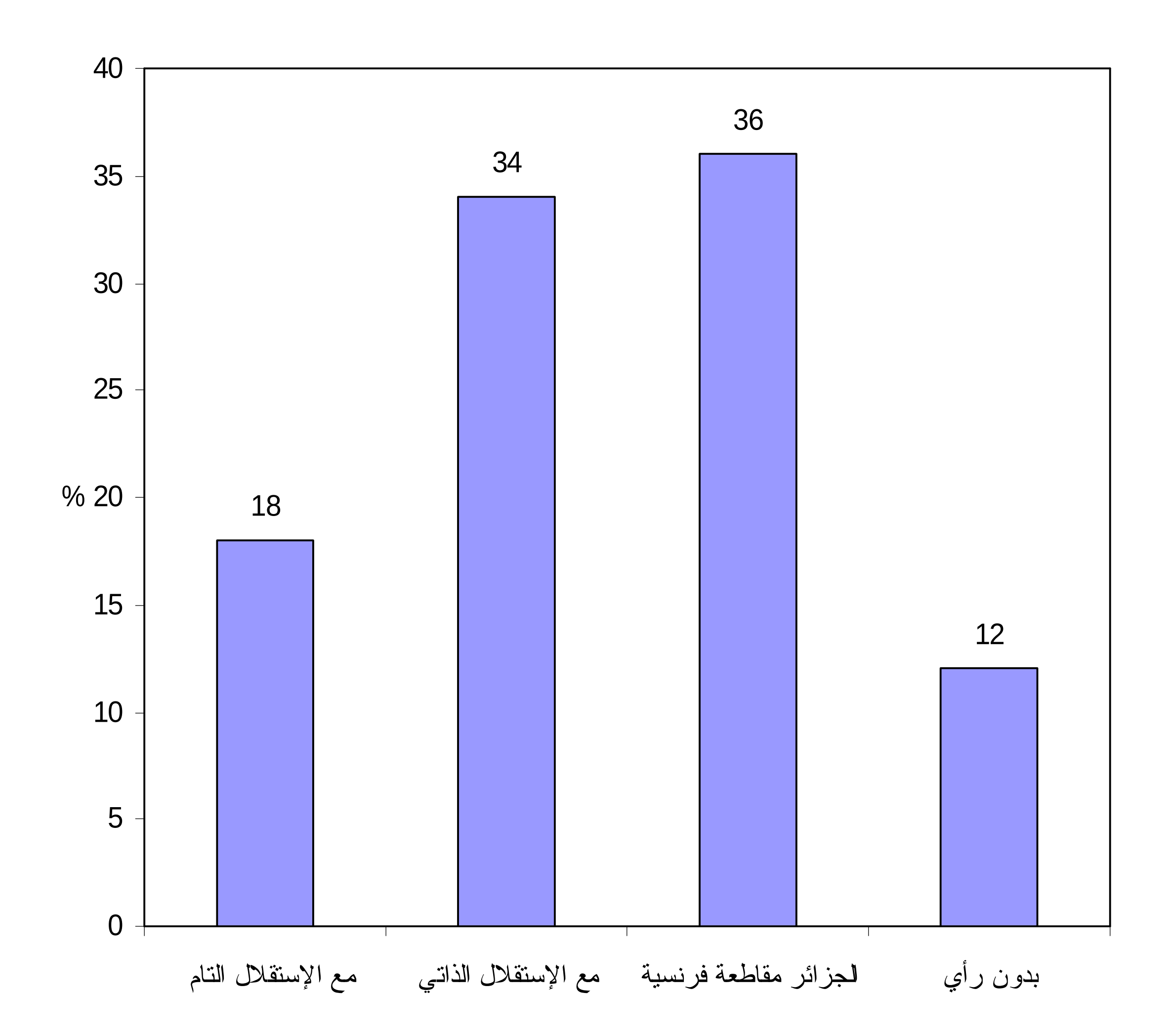
من خلال هذه النتائج نلاحظ التراجع المستمر لأنصار هذه الجبهة اللذين بدأوا يشعرون باليأس و خيبة الأمل في الشخصيات التي كان يعول عليها لانقاد الوضع خاصة بعد توالي سقوط الحكومات و عدم استقرارها.

[1] Charles-Robert Ageron, L'opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d'Algérie et les français, p 30.

الملحق رقــم 13:

استبيان حول الحلول المقترحة في الجزائر، في جويلية 1957[1]:

سؤال الاستبيان: ماذا تختار بين الاستقلال الذاتي أو الاستقلال التام أو الجزائر مقاطعة فرنسية؟



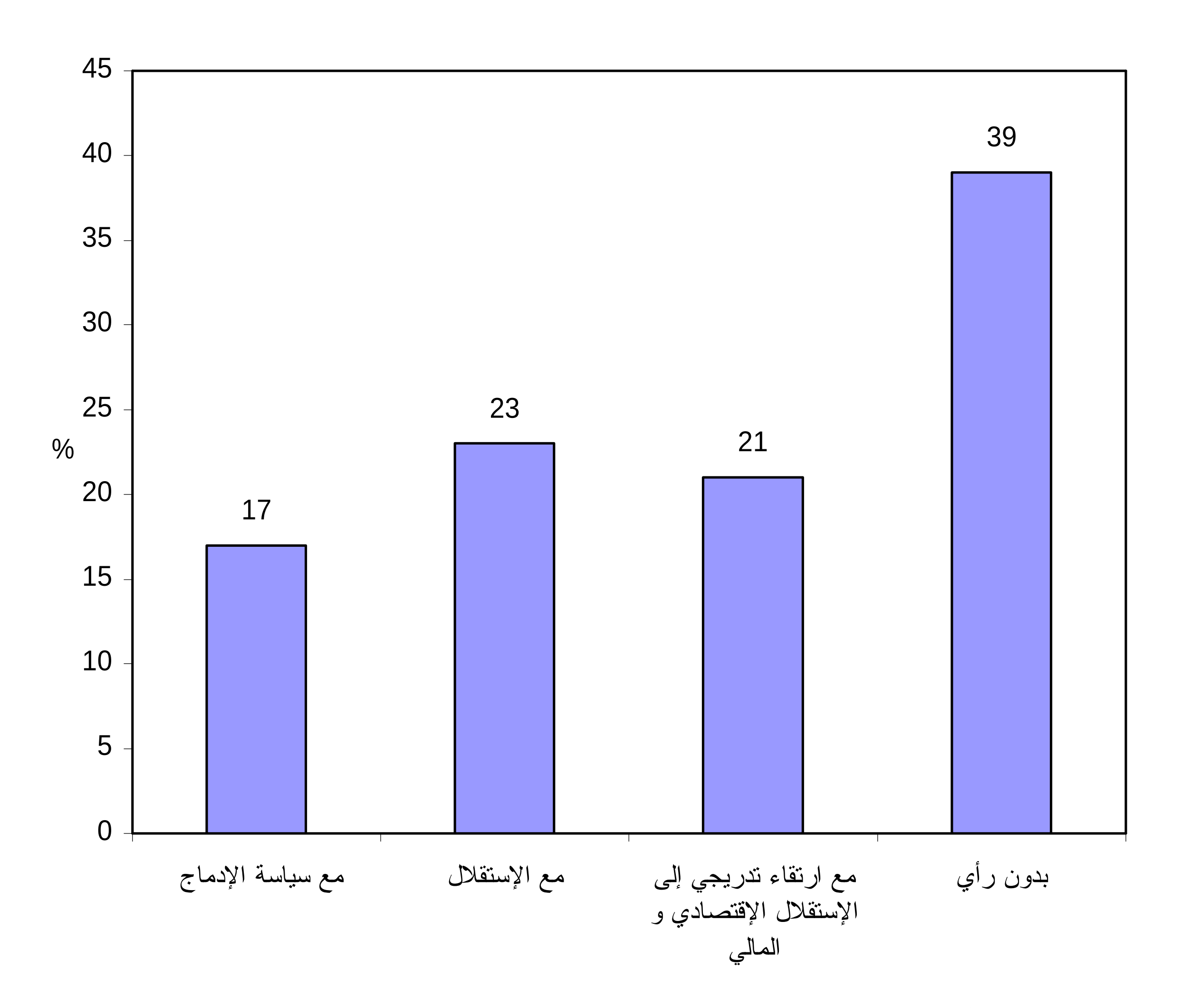
نلاحظ تراجع نسبة المؤيدين للجزائر جزء من فرنسا و تزايد المناصرين للاستقلال الذاتي المتوصل إليه مع كل من تونس و المغرب قبل سنة من إجراء هذا الاستبيان.

1 Charles-Robert Ageron, L'opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d'Algérie et les français, p 30.

الملحق رقــم 14:

استبيان حول الحلول المقترحة في الجزائر، في سبتمبر 1957[1]:

سؤال الاستبيان: ماذا تختار بين الاستقلال أو الإدماج أو مع ارتقاء الجزائر تدريجيا إلى الاستقلال الاقتصادي و المالي ؟



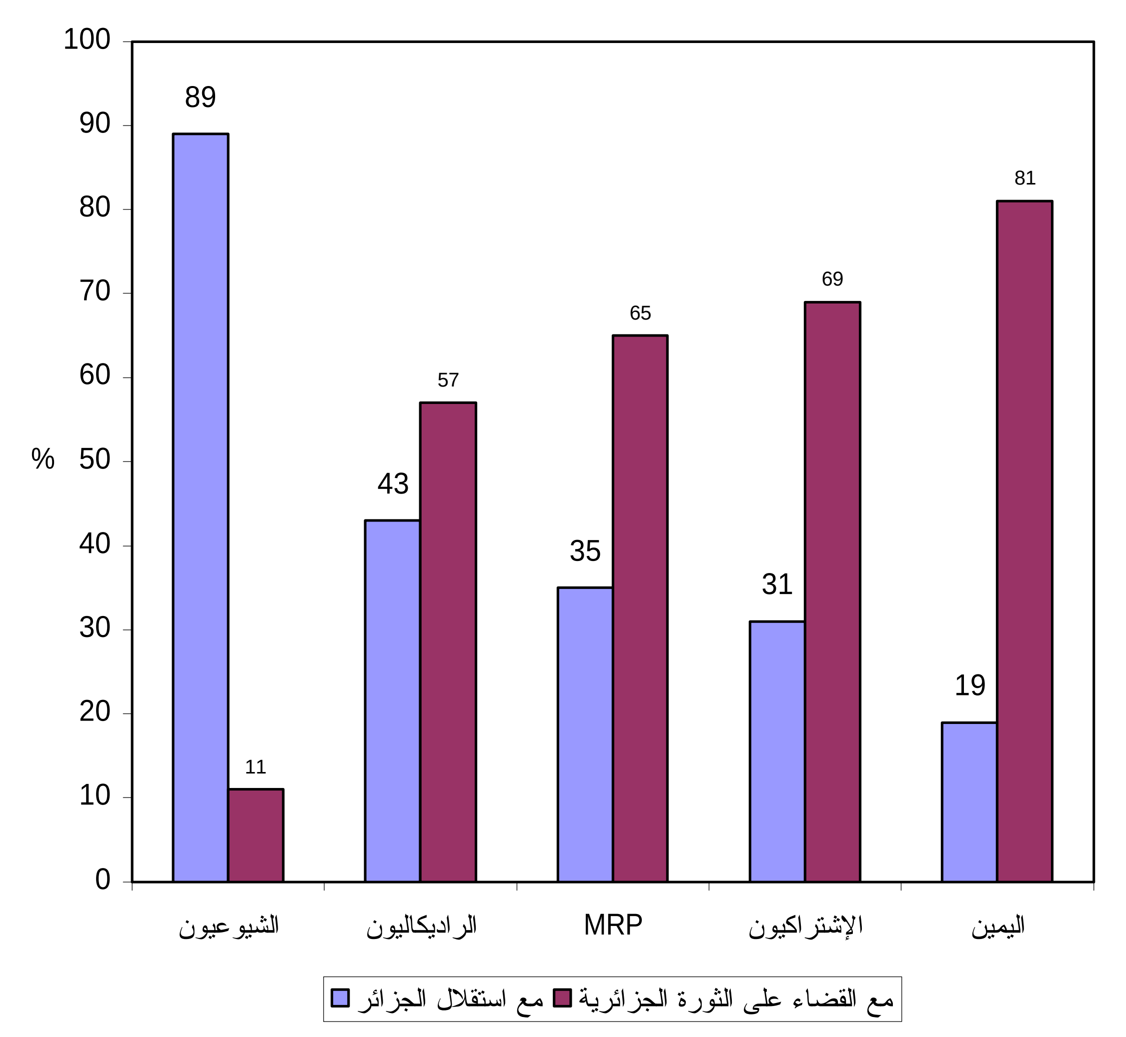
الملاحظ أن النتائج متقاربة جدا بين الخيارات الثلاثة، و هذا دلالة واضحة على عدم اتضاح الرؤى بعد لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الفرنسي، و يبقى الموقف ضبابيا و غير واضحا، و يؤكد على ذلك ارتفاع نسبة الممتنعين عن الإجابة.

[1] Charles-Robert Ageron, L'opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d'Algérie et les français, p 31.

الملحق رقــم 15:

استبيان في أوساط الناخبين الفرنسيين حول الحلول المقترحة في الجزائر، في جويلية 1957[1]:

سؤال الاستبيان: ماذا تختار: الاستقلال أو القضاء على الثورة الجزائرية؟



يمكن القول أن التقابل الحاصل في موقفي الشيوعيون و اليمين راجع إلى بداية تشكل جبهتي رفض الحرب في الجزائر و الجزائر-الفرنسية، على الرغم من أن الموقف الرسمي للحزب الشيوعي كان لا يزال غامضا من الحرب، و لم يعلن مساندته للثورة.

[1] Charles-Robert Ageron, L’opinion publique française à travers les sondages, in La guerre d’Algérie et les français, p 31.

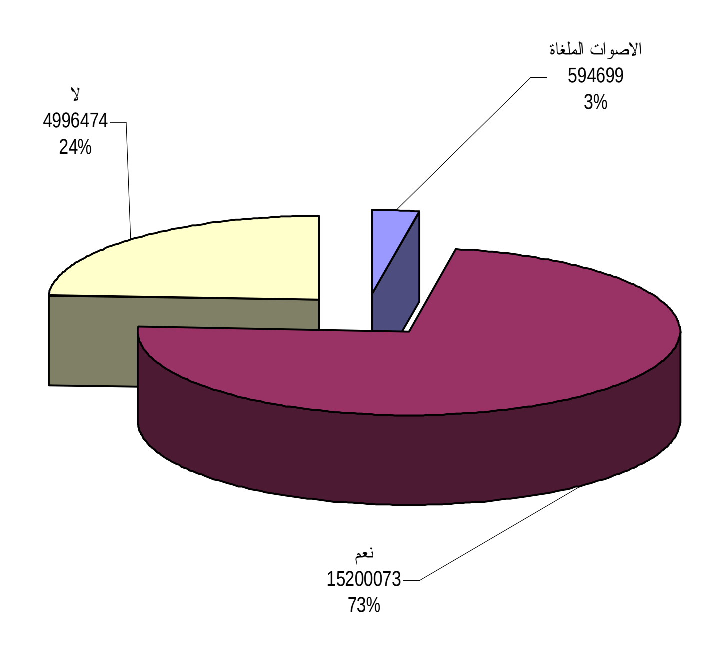
الملحق رقم 16:

نتائج استفتاء تقرير المصير في الجزائر ليوم 08 جانفي 1961[1].

المسجلون: 27184408.

المصوتون: 20791246.

المتغيبون: 6393162.



انتصار "نعم" بفضل دور ديغول و الدعاية الإعلامية الواسعة.

[1] Jacques Chapsal, La vie politique en France depuis 1940, p 608.

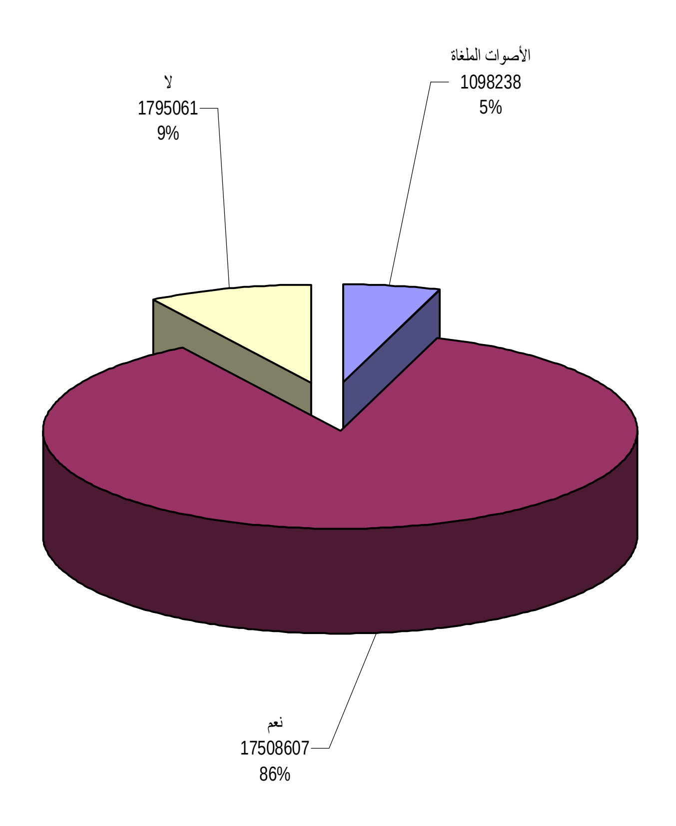
الملحق رقم 17:

نتائج استفتاء التصديق على اتفاقيات إيفيان ليوم 08 أفريل 1962[1].

المسجلون: 26991743.

المصوتون: 20401906.

المتغيبون: 6589837.



هكذا حسم الرأي العام الفرنسي الأمر بالتصويت لصالح اتفاقيات إيفيان، وعلى الرغم من ذلك فإن النتيجة لم تكن كاسحة، فهي في حدود الأغلبية فقط. و هذا يجرنا إلى القول بأن مجموعة معتبرة من الشعب الفرنسي كانت لا تزال تؤمن بالجزائر-الفرنسية.

[1] Jacques Chapsal, La vie politique en France depuis 1940, p 608.

الملحق رقم 18:

الصحف اليومية الباريسية[1].

- لورور –ص*-
- كومبا –ص-
- لاكروا –م-
- لي زيكو –ص-
- لوفيغارو –ص-
- فرانس سوار –م-
- لومانيتي –ص-
- لوموند –ص-
- لاناسيون –ص-
- الجريدة الجديدة –م-
- لوباريزيان ليبيري –ص-
- باري جور –ص-
- باري براس –م-

ملاحظة: تمثل هذه العناوين الفترة الممتدة ما بين 1968-1969، و الأقرب أنها نفس العناوين التي كانت تصدر ما بين 1954-1962، حيث تراوح عددها خلال كل تلك المدة ما بين 13 و 14 جريدة.

و انطلاقا من ذلك، يجدر القول بأن العدد كبير جدا، لأن الأمر يتعلق بمدينة واحدة، و هي دلالة على الحركية الفكرية و السياسية و الاقتصادية التي كانت تمر بها فرنسا آنذاك.

[1] بيير ألبير، الصحافة، ص ص 105-106.

* ص= صباحية، م= مسائية.

الملحق رقم 19:

نتائج استطلاع للرأي أجرته صحيفة لوموند* لفائدة رابطة المعلمين و معهد العالم العربي بباريس[1].

س1: ساند بعض الفرنسيون بفعالية الكفاح من أجل استقلال الجزائر، ماذا تعتقد ؟

ج1: كانوا خونة (03%).

ج2: كانوا على حق (45.5%).

ج3: كانوا أكثر جرأة، لكن موقفهم خاطئ (19%).

ج4: بدون رأي (31.5%).

- ممتنعون (06%).

س2: هل تعتقد أن الجزائريون الذين حاربوا فرنسا أثناء حرب الجزائر، يشبهون:

- المقاومون (85.5%).
- الإرهابيون (10.5%).
- بدون إجابة (06%).

س3: هل تعتقد أن الجيش الفرنسي مارس التعذيب و القتل أثناء حرب الجزائر؟

- غالبا (39%).
- أحيانا (55%).
- أبدا (05%).
- بدون إجابة (01%).

على الرغم من أن هذا العمل يعتمد على الذاكرة لدراسة الماضي إلا أن نتاجه لا تختلف عن تلك التي ظهرت أثناء الأحداث، و كأن بعض فئات الرأي العام الفرنسي ما زالت حبيسة الماضي، مع العلم أن جزءا كبيرا من الأقدام السوداء أصبح يؤثر بشكل واضح على الحياة السياسية في فرنسا حاليا.

---

* Le Monde du 27 février 1992.

[1]Andrée Dore-Audibert, des français d'Algérie dans la guerre de libération, Editions KARTALA, 1995. pp 283-284.

ببلوغرافيا البحث:

أ- مــصادر البحث:

*** باللغة العربية:**

1- المدني أحمد توفيق: حــياة كــفاح، الجزء الثالث، مع ركب الثورة، الشــركة الــوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982.

2- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي و السياسي، ج 3 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1981.

3- بن خدة بن يوسف: اتفاقيات إيفيان، تعريب حسن زغدار و محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4- بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر الجزائر،2004.

5- جوان جليسبي: ثورة الجزائــر، ت عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصــرية للتأليف و الترجمة ب ت.

6- ديغول شارل: مذكرات الأمل، ت سموحي فوق العادة، منشورات عويدات بيروت ط 2 1986.

7- زغبي الياس (المطران): ثورة الجزائر و الكنيسة، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ب ت .

8- سارتر جان بــول: عــارنا في الجزائر! ترجمة: عايده و سهيل إدريس، دار الآداب بيروت ط 2 1958.

9- شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، منشورات وزارة المجاهدين.

10- فيكس ليون: الجزائر حتف الاستعمار، مكتبة المعارف بيروت ب ت.

11- مالك رضا: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962، ت فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار-الجزائر- و دار الفارابي-بيروت- ط1 .2003

12- هنري آلاق: المسألة وثائق التــعذيب في الجزائر، تعريب أديب مروه دار النشر للجامعيين ط 3، 1958.

*** باللغة الأجنبية:**

1. Barrat Robert, un journaliste au cœur de la guerre d’Algérie, nouv-édition, éditions de l’aube 2001.

2. Bromberger merry et serge et autre, barricades et colonels, librairie arthème fayard 1960.
3. Bourre(Le) Raymond, Le syndicalisme français dans la 5ème république, Calmann-Lévy, éditeurs- Paris 1959.
4. Dahleb Saad, pour l'indépendance de l'Algérie, mission accomplie .éditions Dahleb .Alger 2001.
5. Jeanson Francis, la révolution algérienne problèmes et perspectives, 2ème édition avril 1962 Feltrinelli- Milano.
6. Jeanson francis et Colette, l'Algérie hors la loi , ENAG éditions 1993.
7. Haroun Ali, l'été de la discorde, Casbah éditions, Alger 2000.
8. Houart Pierre, L'Attitude de l'église dans la guerre d'Algérie 1954-1960, Le Livre Africain- Bruxelles 1960.
9. Long Olivier, les dossiers secret des accords d'Evian, une mission suisse pour la paix en Algérie, OPU- Alger 1989.
10. Maschino Maurice, l'engagement cahiers libres n° 19 François Maspero Paris 1961.
11. Moine André, ma guerre d'algerie, éditions sociales, Paris 1979.
12. Peillard Jean, la pacification de l'Algérie et la conscience française, éditions Baconnier, Alger SD.
13. Péju marcel, le procès du réseau jeanson, nouv- édition Paris la découverte 2002.
14. Pellegrin Henri, le statut de l'Algérie, la maison des livres Alger 1953.
15. Thorez Maurice, fils du peuple, Editions Sociales, Paris, 1970.
16. Schaefer René, révolution en Algérie, éditions France empire Paris–SD.

ب- مــراجع البحث:

***باللغة العربية:**

1- أبو زيد أحمد محمد: سيكولوجية الرأي العام و رسالته الديمقراطية، عالم الكتب، القاهرة، ب ت.

2- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1989.

3- ألبير بيير: الصحافة، ترجمة خير الدين عبد الصمد منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق: 1976.

4- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: .1984

5- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992 ج 2 دار هومه للـطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ب ت.

6- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال: 2002.

7- الطويل عبد الستار: اليسار الأوروبي، دار الثقافة الجديدة القاهرة، ب ت.

8- العمري أحمد سويلم: الـرأي العام و الدعاية، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة: .1965

9- بجاوي محمد: الثورة الجزائرية و القانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، ب ت.

10- بدر أحمد: صوت الشعب، دور الرأي العام في السياسة العامة، وكالة المطبوعات، الكويت، توزيع دار العلم للملايين، بيروت: 1973.

11- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997.

12- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2. ط2 منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

13- حاتم محمد عبد القادر: الـرأي الـعام، ط 1 المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة: 1972.

14- حجاب محمد منير: أساسيات الرأي العام، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع: 1998.

15- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت نجيب عياد و صالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر: 1994.

16- حسنين محمد: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986.

17- حقي إحسان: الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، ب ت.

18- سكري رفيق: دراسة في الرأي العام و الإعلام و الدعاية، منشورات جروس برس، ط 1 طرابلس، لبنان: 1991.

19- شريط الأمين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1998.

20- شريط عبد الله: مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الاديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986.

21- شوفالييه جان جاك: تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت: 1991.

22- عباس محمد: ثوار عظماء، دار هومه، الجزائر: 2003.

23- عبد الرحمن عواطف: الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1985.

24- عمراني عبد المجيد: النخبة الفرنسية المثقفة و الثورة الجزائرية1954-1962، مطبعة دار الشهاب، باتنة: 1995.

25- فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر: 2002.

26- كافي علي: (مذكرات الرئيس)، من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962، دار القصبة، الجزائر: 1999.

27- كواندت وليم.ب: الثورة و القيادة السياسية، الجزائر1954-1968، مركز الدراسات و الأبحاث العسكرية، دمشق: 1981.

28- هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للـــدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر.

*** باللغة الأجنبية:**

1. -Ageron ch-robert, histoire de l’algerie contemporaine, P.U.F Paris 1964.
2. -Amiri linda, la bataille de France, chihab éditions Alger 2005.

3. -Bennoune Mahfoud et Ali El-Kenz, Le hasard et l'histoire ENAG éditions 1990. T 01.
4. -Bourdrel Philippe La dernière chance de l'Algérie française 1956-1958, éditions Albin Michel Paris 1996.
5. -Bracco hélène, pour avoir dit non, paris-méditerranée 2003 .
6. -Casamayor, combat pour la justice, Editions du Seuil, Paris, 1968.
7. -Chapsal Jacques la vie politiques en France depuis 1940, 2ème édition PUF Paris 1966.
8. -Charby Jack, les porteurs d'espoir, les réseaux de soutiens au FLN pendant la guerre d'algerie, éditions la découverte, Paris 2004.
9. -Déjeux Jean, Essai de bibliographie algérienne 1er janvier 1954-30 juin1962, Cahiers nord Africain, étude sociales nord africaine, n° 92 Paris 1962.
10. -Duquesne jacques, pour comprendre la guerre d'Algérie, éditions Perrin 2001 et 2003.
11. -Duverger Maurice, (sous la direction de), partis politiques et classes sociales en France. Cahiers de la fondation national des sciences politique, Partis et Elections n° 74. librairie Armand Colin, Paris 1955.
12. -Einaudi Jean-Luc, la bataille de Paris, Média-Plus/Algérie 1994.
13. -Eveno Patrick et Planchais Jean, la guerre d'algerie, nouv-édition, éditions la phomic Alger 1990.
14. -Gacon Jean, 44/58 Quatrième République, Messidor/Editions sociales 1987.
15. -Grosser Alfred, la 4ème république et sa politique extérieure, 2ème édition librairie Armand Colin Paris 1967.
16. -Harbi mohamed, une vie debout, casbah éditions , Alger 2001.
17. -Harbi Mohamed et Stora Benjamin, (sous la direction de) la guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie, éditions Robert Laffont Paris 2004.

18.-Heymann Arlette, Les Libertés Publiques et La Guerre d'Algérie, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris 1972.

19.-Hurtig Christiane, de la S.F.I.O. au nouveau parti socialiste, librairie Armand Colin, Paris, 1970.

20.-Kaddache Mahfoud, Et l'Algérie se libère 1954-1962, éditions Paris-Méditérranée, 2003.

21.-Kessel Patrick, guerre d'Algérie écrits censurés, saisies, refusés 1956-1960-1961 L'harmattan, 2002.

22.-Lafon Monique, la lutte du parti communiste français contre le colonialisme, éditions sociales Paris 1962.

23.-Lazar Judith, L'opinion publique, Dalloz, Paris 1995.

24.-Mammeri Khalfa, Les Nations Unies face à la question algérienne 1954-1962, SNED, Alger,1969.

25.-Oppermann Thomas, le problème algérien données historiques, juridiques, politiques traduit de l'allemand par J.Lecerf. François Maspero Paris 1961.

26.-Prélot Marcel , Sociologie Politique, Dalloz , 1973.

27.-Rioux Jean-Pierre,(sous la direction de) La guerre d'Algérie et les français, librairie Arthème Fayard, 1990.

28.-Rioux j.p et Sirinilli j.f , (sous la direction de) la guerre d'Algérie et les intellectuels français, éditions complexe 1991.

29.-Sauvy Alfred, L'opinion publique, PUF Paris 1971.

30.-Stora benjamin, le transfert d'une mémoire, casba-éditions Alger 2000.

31.-Thibau Jaques, Le monde histoire d'un journal, Jean Claude Simoen, Paris 1978.

32.-Vidal-Naquet pierre, les crimes de l'armée française,nouv- édition Paris la découverte 2001.

33.-Vittori Jean-Pierre, Le choix des larmes, Algérie 1954-1962, éditions du félin et ARTE éditions Paris 2002.

جـ - الـدوريـات:

* **باللغة العربية**:

1. الأصالة، مجلة ثقافية شهرية، وزارة التعليم و الشؤون الدينية العدد 33 ماي 1976.
2. الراصد، مجلة تصدر كل شهرين عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 عدد 02 مارس-أفريل 2002.
3. المصادر، فصلية تعنى بشؤون المقاومة الشعبية، الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، العدد 05 صيف 2001.
4. الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين المجلد 2 الجــزء 2 طبع و نشر قطاع الإعلام و الثقافة.
5. مجلة الدراسات التاريخية معهد التاريخ جامعة الجزائر العدد 09 1995.

* **باللغة الأجنبية**:

- Documentation (La) Française, bimestriel N° 8022 août 2001.

-Cinéma Action, la guerre d’Algérie a l’écran, dirigé par Guy Hennebelle Corlet, Télérama n°85 1997.

- El Watan, N° 4074 du 19 avril 2004.

-Guerre d’Algérie magazine, N° 02 mars/avril 2002.

-Le Monde, N°17729, du 25/01/2002.

- Le Journal officiel de la république française, N° 65-85.

-Lignes, Art-littérature- philosophie- politique, N° 30 février 1997 éditions hazan.

د- البحوث الأكاديمية:

* **باللغة العربية:**

1- الصيد حاتم: الإشاعة و الرأي العام الجامعي دراسة ميدانية ببعض معاهد جامعة منتوري قسنطينة، مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علــم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية- جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية 2000-2001.

2- تواتي موسى: هجوم 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، رسالة لنيل شهادة ماجستير معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة: 1998.

3- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي-الإداري في الجزائر 1954-1962، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التنظيم السياسي و الإداري، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر: 1995-.1996

4- طالب هناد: الفكر السياسي عند سارتر و علاقته بالثورة الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير - معهد الفلسفة- جامعة الجزائر: 1990-1991.

* **باللغة الأجنبية**:

1-Angelei, Jean-Paul, L'opinion française et l'Algérie de1930 à travers la presse et le livre, Thèse de 3éme cycle Histoire, Université de Paris X Nanterre 1972.

2-Gautier, Anne, L'opinion publique métropolitaine et la guerre d'Algérie (nov.1954-jan.1956, université de Paris X Nanterre, mémoire de maîtrise 1988.

هـ- المعاجم و القواميس:

1- الحفني، عبد المنعم: المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، ط3 القاهرة: 2000.

2- العابد، أحمد و آخرون: المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، لا روس: 1989.

3- بدوي، أحمد زكي: المعجم العربي الميسر، دار الكتاب اللبناني، بيروت. ب ت.

4- بن مكرم، جمال الدين: لسان العرب، مج 14، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت: 1990.

5- صليبا، جميل: المعجم الفلسفي ج1 ، دار الكتاب اللبناني، بيروت: 1978.

6-Robert Paul, (sous la direction de) Le Petit Robert, dictionnaire illustré des noms propres, édition revue corrigée et mise a jour en juillet 1996.

و - وسائل سمعية بصرية:

cd-rom, Toute la richesse du quotidien LE MONDE, 2005.

cd-rom, Le Monde diplomatique 1978-2004.

*** - فهارس البحث:**

أولا: فهرس الأعلام.

ثانيا: فهرس الدول و البلدان:

-ا-

-ب-

-ت-

-ج-

ثالثـــا: فهرس الأماكن:

رابعــا: فهــرس الأحــزاب و الجمعيــات و المنظمـــات و المؤسسات:

سادسا: فهرس الموضوعات: